التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية

د. محمد عبيد

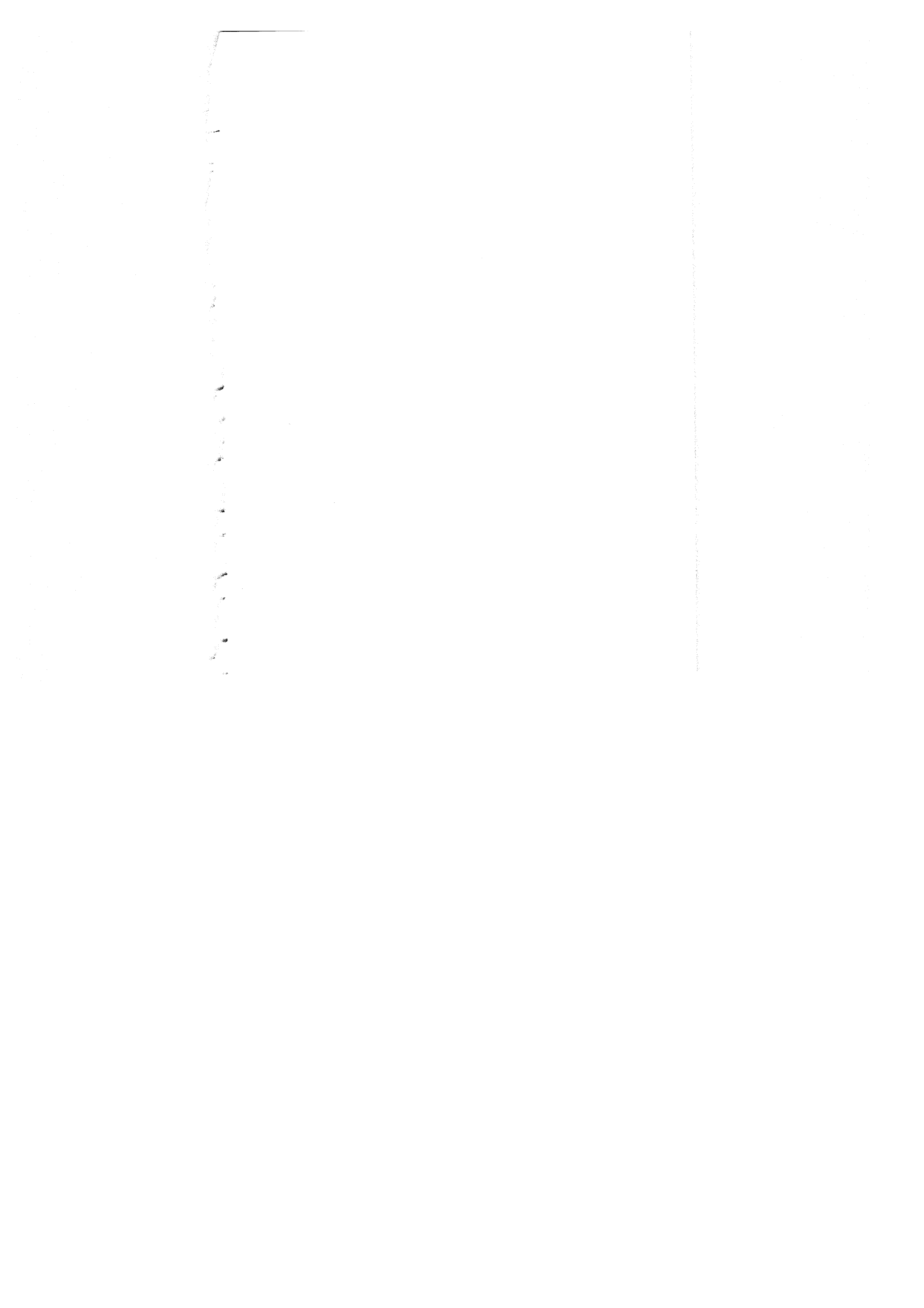


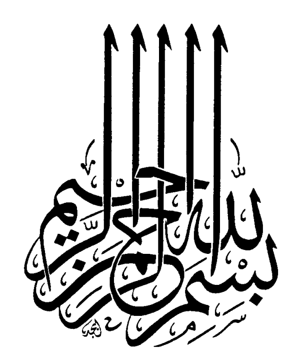
الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م



التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية




بسم الله الرحمن الرحيم



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾
وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾ ﴾



الإهداء

إلى دار العلوم. . الأم الرؤوم. .

ندين لكِ جميعًا بالفضل العظيم.

محمد عبيد



كلمة شكر

وقبل البدء لابد من كلمة

ولأنه حق عليَّ وواجب، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأب الحنون والمربي الفاضل والمعلم المتميز والعالم الفذّ، جزاء ما أعطى فزاد وأوفى، فقد كان طيلة فترة الإشراف حانيًا عطوفًا رحيمًا حازمًا في غير غضب.

إلى الرجل الذي سيظل دائمًا رمزًا للعطاء الذي لا يعرف الحدود، والإنسان الذي يعطي دون أن ينتظر كلمة ثناء أو شكر.

إلى الأستاذ الدكتور **تمام حسَّان،** رائد الدراسات اللغوية في العالم العربي، سائلاً الله أن يجزيه عني وعن جميع الطلاب الذين أفادوا بعلمه وخلقه وأدبه خير الجزاء والمثوبة، وأن يجعل ذلك العمل — وغيره من الأعمال العلمية- في ميزان حسناته، إنه نعم المكافئ والمثيب.

محمد عبيد



تقديم

تقدم الدكتور محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد برسالته التي عنوانها : "التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية" ، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، وكان قيامه بهذا البحث تحت إشرافي.

درس فكرة التوجيه النحوي من خلال النظر في مفهوم التوجيه وأنواعه ، فكشف عن المقصود بهذا المفهوم ، ورأى أنه يعتمد على قواعد عامة لا تدور حول الأمور الفرعية في النحو ، ولا حول قضايا المسائل المفردة ، وإنما تحاول تنظيم الإطار العامّ لأنواع الاستدلال ؛ كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد والاحتجاج بالمسموع.

كما تناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى ، وفكرة العدول عن الأصل والرد إلى الأصل ، والاطراد والقياس والحمل والعلة والحكم ، كما يتناول أصول القرائن ؛ كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير ، والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف ، والفصل والوصل والتوسع والضرائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوة والضعف ، وغير ذلك من الظواهر العامة التي لا يحدها باب نحوي واحد ، وإنما يصدق كل منها على منهج التناول النحوي العامّ.

وتتفرع قواعد التوجيه إلى قواعد الاستدلال وقواعد المعنى وقواعد البنية بنوعيها (التحليل والتركيب) ، ولكل منها فروعه مما تقدم ذكره منذ قليل.

ولقد قسم الباحث موضوعه إلى أربعة فصول: شملت البنية والعلامة الإعرابية والتضام، ثم جمع ما بقي من القرائن النحوية تحت عنوان: "قرائن متفرقة"، فأما البنية (وهي أولى القرائن التي استقلت بعنوان خاص) فقد كان تناوله إياها من خلال تعدد الصيغ بين الاسمية والفعلية وبين اسم الفاعل والمصدر، ثم تناول التعدد من حيث دلالة البنية على الزمن، ومن حيث التمام والنقصان، والتعدي واللزوم، والمعلوم والمجهول، ثم تناول تعدد المعنى الوظيفي للأدوات، وتعدد البنية في الشكل والمعنى.

أما بالنسبة للعلامة الإعرابية وتعددها وتعدد وظائفها، فقد عرض لذلك من خلال أبواب النحو وأقسام الكلم، وكذلك تناول التضام وما يتصل به من الذكر والحذف، والتضاد، والفصل والوصل، والافتقار والاستغناء، ثم انتهى إلى الفصل الرابع ذي القرائن المتفرقة (كما سماها)، فعرض لفكرة المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، كما عرض للرتبة بين اسم كان وخبرها، وختم الكلام بضم هاء الضمير المتصل وكسرها، وانتهى عمله بخاتمة للبحث. ولقد اشتملت الرسالة على عدد من الفهارس للآيات القرآنية والقراءات والأحاديث والأشعار وأنصاف الأبيات والمراجع والمصادر والموضوعات.

ولقد أجاد الباحث عرض موضوعه، وحصل على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى.

تمام حسّان

المقدمة

يمثل القرآن الكريم بقراءاته المختلفة : المتواترة والشاذة حقلاً عظيم الفائدة في مجال الدراسات اللغوية على وجه العموم ، والدراسات النحوية على وجه الخصوص.

ويعالج هذا البحث قضية تعدد التوجيه النحوي في القراءات القرآنية بين نحويين ، كل واحد منهما يمثل علم مدرسة ، ومنهجًا نحويًّا مختلفًا عن الآخر في طرق النظر والمعالجة للآية التي تعددت فيها القراءة.

ولا يعني اختلاف القراءات القرآنية اضطرابًا في الرواية ، أو تشكيكًا فيها من حيث صحتها وارتفاع سندها ، إلى النبي ﷺ ، كما زعم بعض المستشرقين ، ومن تبعهم من الدارسين العرب ؛ وذلك لأن اختلاف القراء في قراءاتهم مغاير لاختلاف غيرهم من الفقهاء والأدباء والبلغاء الذين يقوم اختلافهم على الاجتهاد وفهم النص ، مما يجعله يحتمل الصواب والخطأ.

أما اختلاف القراء –في القراءات المتواترة الصحيحة– فكله حق وصواب نزل من عند الله ، وهو كلامه تعالى ، لا شك فيه ، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي ، والحق في نفس الأمر فيه واحد ، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر[1].

---

(١) انظر: ابن الجزري. تحقيق: محمد محيسن، **النشر في القراءات العشر لابن الجزري** (مكتبة القاهرة)، ص١١٤، وابن غلبون. تحقيق: سر الختم الحسن عمر، **اختلاف القراءات السبع في الياءات والتاءات والنونات والباءات والثاءات**، (مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٦هـ)، ص٧.

وقد ترتب على اختلاف القرَّاء في القراءات القرآنية، اختلاف آخر في تعدد الأوجه الإعرابية التي تحمل دلالات خاصة من حيث إن القرآن الكريم نص مكتوب، وكل وجه -أو قراءة- من الأوجه له معنًى خاص قد يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية، والنحاة بتعدد توجيهاتهم النحوية هذه، إنما يحاولون أن يقدموا الاحتمالات الممكنة في هذا النص[1] للغة العليا التي تفتقد إلى ملابسات الحال أو الموقف اللغوي في حال النطق، فتعدد الأوجه الإعرابية في هذه الحال لا يمكن أن يعد دليلاً على عدم أهمية الإعراب، أو على الترخص في العلامة الإعرابية، ولكنه تفسير للغة المكتوبة وإسباغ مواقف ملائمة لكل حالة أو وجه من هذا الاختلاف الذي يدل على خصوبة عطاء القرآن الكريم بقراءاته المتعددة[2].

والأمثلة التي تحمل خلافًا فقهيًّا ترتب على اختلاف القراءة كثيرة جدًّا كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فإن كلمة "أرجلكم" قد قرئت بالرفع، والنصب، والجر[3]، والحكم فيها قد يتغير من غسل إلى مسح -والعكس- حسب القراءة.

---

(١) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، بدون بيانات، ص٢٩٤.

(٢) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، [تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية] **سلسلة دراسات عربية وإسلامية** ١٩٨٤م، ع ٢ (مكتبة الزهراء)، ص٩٣.

(٣) سيأتي تخريجها ص٣٠٢.

كذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وفي القراءة الشاذة أيمانهما[١]، فإنها قد حددت الجزء الذي يتم فيه القطع.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتخفيف والتشديد في "يطهرن"[٢] فإن النهي في قراءة التخفيف، يكون لانقطاع الدم، وفي التشديد يكون للغسل... وغير ذلك.

هذا من ناحية الاختلاف في الأحكام، أما من ناحية تعدد المعاني والصيغ والمواقع النحوية فإنها كثيرة جدًا لا تتسع المقدمة لسردها، ولا بأس من التعريج على بعضها.

فمن اختلاف الصيغة قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] فقد قرئ الفعل "اتخذوا" على وجهين: الماضي والأمر[٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]، فقد قرئ الفعل "فَأُمَتِّعُهُ" على الخبر مضارعًا، وقرئ فَأَمْتِعْهُ على الأمر[٤].

وقد يترتب على اختلاف القراءة اختلاف في تحديد الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [البقرة: ١٦٥] فالفعل "يرى" قرئ بالياء، والتاء[٥]، وترتب على كل واحدة اختلاف في تحديد الفاعل الذي يطلبه.

---

(١) سيأتي تخريجها ص٢١٣.

(٢) سيأتي تخريجها ص١٧٧.

(٣) سيأتي تخريجها ص٦٧.

(٤) سيأتي تخريجها ص٥٧.

(٥) سيأتي تخريجها ص١٤٩.

وترتب أيضًا على اختلاف القراءات اختلاف في الوظائف النحوية، فالكلمة قد تكون مبتدأ، وقد تكون خبرًا، وقد تكون فاعلاً، وقد تكون نائب فاعل.. إلخ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] "فزكريا" على حسب القراءتين جاءت مرة فاعلاً، ومرة مفعولاً به، وأنت ترى أن الكلمة قد خرجت من حيز ركني الإسناد إلى الفضلة، وقد شكل ذلك الخروجَ تعددُ القراءة.

كما توضح لنا القراءات بُعدًا آخر في إعادة تشكيل المعنى، واختلاف عناصر الزمن المقصودة في كل قراءة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] و"بَاعَدَ" و"بَعِّدْ" و"بَاعِدْ" و"بَعَّدَ" و"بَعُدَ" فمن قرأ" بَاعِدْ وبَعِّدْ فمعناهما واحد، وهو على جهة المسألة، ويكون المعنى أنهم سئموا الراحة وبطروا النعمة، ومن قرأ "بَعُدَ" فالمعنى: بَعُدَ ما بين أسفارنا، وبَعُدَ سيرنا بين أسفارنا"[1].

وليس هذا التعدد اعتباطيًّا أو عشوائيًّا أو أنه أتى لا يدل على شيء، بل هو تعدد مقصود ومعتبر يدل على وجه من وجوه الإعجاز للنص القرآني، ودليل على ثراء نصه، وتعدد إشعاعه، بحيث تبدو الآية القرآنية -أو القراءة- كالماسة المشعة أنى استقبلتها ألقت عليك بأضوائها[2].

فالاختلاف القالبي في صيغ المادة الواحدة راجع في الأساس إلى

(١) انظر: ابن منظور المصري. **لسان العرب**، (طبعة دار صادر — بيروت)، مادة (بعد).

(٢) انظر: محمد حماسة، **العلامة الإعرابية**، ص٢٩٤.

تعدد المعاني المختلفة، ومن المحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد[1]، وكلام د. الجندي ليس على إطلاقه فإنه إن صدق إطلاقه على الصيغ الصرفية؛ فإنه لا يصح بحال إطلاقه على اختلاف التنوع في القراءات القرآنية؛ لأنه قد يختلف اللفظ والمعنى متحد[2].

وتأتي أهمية هذه المعالجة لتعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية ضمن منهج القرائن النحوية الذي أرسى دعائمه تمام حسان والذي يعتبر رائدًا له دون منازع، وإن ذهب طه الجندي إلى أن فكرة القرائن فكرة قديمة قدم النحو، وأن تمام حسان مسبوق بها ولم يبتعد عما جاء به النحاة[3]، فإن هذا الكلام يعد جورًا وإجحافًا للجهد الذي قدمه تمام حسان من مفهوم جديد للقرائن، وإن كنت أتفق مع الباحث بأن القرائن موجودة عند النحاة إلا أنني أختلف معه في أن توظيف هذه القرائن بالشكل التنظيري والتطبيقي كان على يد تمام حسان.

ولا يجب على الباحثين العاملين في مجال الدراسات اللغوية أن يغفلوا الدور الذي تقوم به القرائن النحوية من إعادة في تشكيل القواعد النحوية وأحكامها، والقرائن النحوية كثيرة ومتعددة تمتد إلى جذور النحو لتشمله

---

(١) انظر: طه الجندي. **التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل**، (بدون بيانات)، ص٩٣.

(٢) انظر: القسطلاني. **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ٣٧/١.

(٣) انظر: طه الجندي. **ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني**، (رسالة دكتوراه، دار العلوم، ١٩٨٨م)، ص: ز.

بداية من الصوت وانتهاء بالمعنى المراد، ولذلك فإن القرائن تتضافر وتتحد لتشمل المبنى الواحد.

ومن هنا فإننا لا يمكننا بحالٍ من الأحوال أن نقوم بدراسة المباني — سواء كانت مجردة أو مزيدًا عليها— من خلال عزلها عن النص والسياق، أو عن القرائن الأخرى التي اجتمعت معها، فمثلاً إذا كان «استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة مقبولاً في السين والتاء، وفي تاء الافتعال، فإنه ليس مقبولاً في عناصر أخرى، كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين؛ لذلك فإن هذه المباني لا تستقل بمعانٍ مستقلة، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث»[1]، ولذلك يجب أن تتسم المعالجة بالكلية والشمولية.

والقرائن النحوية التي تحدث عنها تمام حسان كثيرة ومتعددة ومتشعبة فمنها:

- **قرينة البنية،** ويدخل تحتها: تعدد المعنى الوظيفي والمعجمي، وتعدد معنى الصيغة الصرفية، والنقل، والتبادل بين معاني الأدوات....
- **قرينة الرتبة،** ويدخل تحتها: التقديم والتأخير، والرتب غير النحوية، وأدوات لها الصدارة، ورعاية الفواصل....
- **قرينة العلامة،** ويدخل تحتها: الإعراب، والإهمال، والإعمال، والمفردات التي لا تظهر عليها العلامة، والمصادر المنصوبة....

---

(١) انظر: تمام حسان. **اللغة العربية معناها ومبناها**، (الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٢م)، ص١٦١.

• **قرينة التضام**، ويدخل تحتها: الافتقار، والاختصاص، والاستغناء، والحذف، والزيادة، والتضاد...

• **قرينة الربط**، ويدخل تحتها: الربط، والمطابقة، والإحالة....

• **قرينة السياق**، ويدخل تحتها: الضرائر، والتوسع، والاضطرار.

• **قرينة الشهرة**، ويدخل تحتها: القوة والضعف.

وسوف يعرض البحث نموذجًا يوضح لنا أهمية القرائن النحوية عند دراسة الأوجه الإعرابية المتعددة في القراءات القرآنية، ولتكن قرينة العلامة الإعرابية—من ضمة وفتحة وكسرة وسكون— حيث إنها إحدى القرائن النحوية، ومهما اختلف الدارسون في وضع هذه العلامة مع القرائن الأخرى سبقًا وتوسطًا أو تأخرًا؛ فلن يستطيع الدارس المستند إلى قراءة واسعة في كتب النحو، وفي غير كتب النحو أن يغفل أثر هذه العلامة، وأنها أحيانًا تكون حاسمة في تحديد المعاني والدلالات لا يشكلها معها غيرها، ولا يقوم شيء مقامها، وأمثلة ذلك مما يطول به الكلام جدًّا، وأظن أنه لا يخفى على القارئ اختلاف الدلالة في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع اللام وجرها من "رسول"، وكذلك اختلاف تقدير عدد النسوة في قولنا: "جاء سبعة رجال ونسوة" بين جر نسوة ورفعها، فإذا قلنا: "نسوة" بالجر؛ كان عددهن سبعًا؛ لأن "نسوة" حينئذ معطوف على رجال، وهم سبعة، وإذا قلنا: "نسوة" بالرفع؛ كانت على الابتداء، فالخبر محذوف، وتقدير الكلام: و"نسوة" لا يُعلم عددهن[١].

---

(١) انظر: محمود الطناحي. **مستقبل الثقافة العربية**، (مطبعة دار الهلال)، ص ص: ٢٠٩-٢١٠.

أما عن **المنهج المتبع** في هذا البحث، فقد تجاذبته عدة مناهج؛ كالمنهج الوصفي، والتحليلي، والنقدي، والمقارن، فهو أشبه بخليط قد جمع بين هذه المناهج مما يطلق عليه: المنهج التكاملي، وذلك لطبيعة الدراسة، إذ هي تقوم على الوصف من جانب، ثم تحليل هذا الوصف، ثم نقد ذلك كله بما يتلاءم وطبيعة المسألة محل الدراسة، وقد اعتمدت في عزو القراءات على **معجم القراءات القرآنية** -بعد الرجوع لمصادره- لما فيه من الفائدة واختصار الجهد والوقت.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وقائمة بالفهارس.

تناول البحث في **المقدمة**، أهمية الموضوع، والمنهج في هذا البحث.

أما **التمهيد**، فقد تحدث البحث فيه عن تعريف التوجيه النحوي من ناحية اللغة والاصطلاح، وعن أنواع التوجيه.

وجاء **الفصل الأول** تحت عنوان "البنية" وفيه ثلاثة مباحث، جاء **المبحث الأول** بعنوان: تعدد الصيغة الصرفية، وتناول تعدد الصيغة من حيث فعليتها واسميتها، بين الفعل والمصدر، والاسم والفعل، واسم الفاعل والمصدر، وتعددها من حيث البناء، كبنائها من حيث الزمن، والتمام والنقصان، والتعدي واللزوم، والبناء للمعلوم والمجهول.

وجاء **المبحث الثاني** بعنوان: تعدد المعنى الوظيفي في الأدوات، ودرس البحث فيه: "إنَّ" بين التشديد والتخفيف، و"إنَّ" بين الشرط والمصدر، و"لا" بين النهي والنفي، و"ما" بين الاستفهام والنفي والموصولية، و"الواو" بين العطف والاستئناف والصرف.

وجاء **المبحث الثالث** بعنوان: تعدد البنية في الشكل والمعنى، وقام البحث بدراسة تعدد المبنى ومعناه بتغيير حركة فائه أو عينه أو لامه، أو يتعدد حرف المضارعة، أو نقل الحركة، أو بتعدد الجذر اللغوي، أو التعدد نتيجة التضعيف والتخفيف، أو الإفراد والجمع، أو تعدد صيغ الجمع للكلمة الواحدة.

وجاء **الفصل الثاني** بعنوان: العلامة الإعرابية، وفيه ثلاثة مباحث، جاء **المبحث الأول** بعنوان: تعدد العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، وتناول فيه البحث مجيء الاسم بين الرفع والنصب، ومجيء الاسم بين الرفع والجر، ومجيء الاسم بين النصب والجر، ومجيء الاسم بين الرفع والنصب والجر، وذُكِرت في هذا المبحث التوجيهات النحوية للاسم المشترك بين أكثر من علامة إعرابية ترتب عليها تغيير في الوظائف النحوية، مما جعل الكلمة الواحدة متعددة العلامة والوظيفة.

وجاء **المبحث الثاني** بعنوان: تعدد العلامة دون الوظيفة، وذُكِر تحته مجيء المبتدأ مجرورًا ومرفوعًا، ومجيء النعت مرفوعًا ومجرورًا، ومجيء الفعل المضارع مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا.

وجاء **المبحث الثالث** تحت عنوان: تعدد الوظيفة دون العلامة، وذُكِر تحته تعدد الوظيفة بين الفاعلية والمفعولية في الأسماء المبنية؛ ولذلك اعتبرنا أن العلامة غير متعددة، كذلك في المضارع المسند إلى واو الجماعة فإنه يستوي —شكلاً— في حالتي النصب والجزم.

وجاء **الفصل الثالث** تحت عنوان التضام، وتوزعت فيه الدراسة على ثلاثة مباحث، درس **المبحث الأول** الحذف، وذكر حذف الفعل،

وحذف لام الفعل في غير جزم، وحذف ياء المتكلم، وحذف المضاف إليه، واشتراك عنصرين تحت مسمًّى الحذف كأن يكون المحذوف اسمًا أو فعلاً، أو فعلاً أو أداة....، وتحدث عن حذف الأداة وحرف الجر.

وجاء **المبحث الثاني** تحت عنوان التضاد، وذُكِر فيه ثلاثة أنواع من التضاد هي: التنكير والتعريف، والإعمال والإهمال، والصرف والمنع من الصرف، ورصدت تحت كل ظاهرة الأمثلة التي وردت عند الأخفش والفراء، في توجيههما للقراءة.

وجاء **المبحث الثالث** والأخير تحت عنوان إغناء اللفظ عن اللفظ، وذكر تحته آية واحدة.

وجاء **الفصل الرابع** تحت عنوان قرائن متفرقة، رأى الباحث أن يجمعها تحت هذا العنوان حيث إنها لا تنهض وحدها بتمثيل فصل مستقل لكل قرينة، فجمع أشتاتها تحت هذا العنوان، وتحدث عن المطابقة والرتبة والشهرة؛ وذكر لكل واحدة الأمثلة التي وردت تحتها.

وتأتي **الخاتمة** في نهاية هذا الفصل، وقد ذُكِر فيها بعض النتائج التي تراءت للبحث. أتت بعدها الفهارس الفنية .

و لم أشأ أن أترجم للأخفش والفراء لسبب أراه مهمًّا:

وهو الشهرة الواسعة التي نالها كل واحد منهما مما لا يدع مجالاً للإتيان بشيء جديد يذكر للباحث، وقد ملئت كتب التراجم بأخبارهما فليعد إليها من شاء. وعند تخريج القراءات رأى البحث أن يكتفي بذكر المراجع التي وردت فيها القراءة ولم يذكر الذين قرأوا بها من القراء؛ اكتفاءً

بالمراجع وحتى لا تطول صفحات البحث دون داع. وعن النصوص والنقول التي أفاد منها البحث كان المنهج فيها هو تمثل النقل واستيعابه ومزجه مع بقية النصوص والنقول حتى صارت نسيجًا واحدًا، ولعل هذا يفسر غياب كثير من علامات التنصيص في الأقوال المنقولة. وكنت أشير في الحاشية بكلمة: انظر، أو ينظر للدلالة على التصرف في النص، إلا ما نقل بنصه فكنت أضع علامات التنصيص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أصل هذا العمل كان رسالة دكتوراه، وعند طبعها جرى عليها العديد من التعديلات والحذف والزيادة بما يتلاءم مع طبيعة الكتب. ومن أراد الرجوع إلى أصل الرسالة فليعد إليها في دار العلوم حتى يقف على ما يريد أن يقف عليه في أصل العمل.

وأخيرًا، فإني أسجل شكري لأستاذي الفاضل الدكتور **تمام حسّان** الذي أعطاني من وقته وعلمه وسماحته وصبره الكثير، ولن أعدد ذلك، فإنه مما عرف به، واشتهر عنه، ولست أضيف شيئًا جديدًا عن عطائه الذي شهد له به كل من تشرف بالتلمذة على يده، فأسأل الله أن يوفيه جزاءه خيرًا لما قدم وأعطى دون أن ينتظر جملة مدح أو كلمة شكر، كما أشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة الدكتور صلاح الدين بكر، والدكتور صلاح رواي، وأسأل الله أن يثيبهما خيرًا لتقويمهما هذا العمل، ولا يفوتني أن أشكر سعادة الدكتور شعبان صلاح؛ لأنه كان سببًا مباشرًا في اتصالي بالدكتور تمام حسان.

كما أشكر أيضًا مركز حمد الجاسر الثقافي الذي تبنى مشروع طباعة

الكتاب، ولا سيما سعادة المحكم الذي كلفه المركز بتحكيم البحث؛ حيث إني أفدت كثيرًا جدًا من الملاحظات التي ذكرها، وكان محقًا في جميعها، فشكر الله له تلك القراءة المتأنية الدقيقة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر لقسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، لما وجدته منهم من عون ومساعدة وحب، متمثلاً في رئيسه سعادة الدكتور عبد الرحمن بن إسماعيل السماعيل، وكذا مكتبة الأمير سلمان المركزية، ومركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ومكتبة الملك فهد الوطنية. هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

مفهوم التوجيه وأنواعه



مفهوم التوجيه وأنواعه

تعريف التوجيه النحوي

هناك تعريفات عديدة لتوجيهات متعددة ؛ كالتوجيه النفسي ، والتوجيه الأدبي ، والتوجيه في علم القافية ، والتوجيه النحوي ، وهذا الأخير هو الذي يتصل بالدراسات النحوية ، وقد عرض البحث لكثير من الرسائل التي كانت تحمل في عنوانها كلمة "توجيه" فوجد اللاحق ينقل عن السابق دون أن يضيف أو يحلل[1] ، إلا ما وجدته في رسالة عبد الله الخولي[2] ، إذ حاول أن يخرج بعيدًا عن الدائرة التي ضيّق بها الباحثون على أنفسهم عندما ألزموا أنفسهم بإيراد المعنى اللغوي ، وما أوردته المعاجم العربية في مادة "وجه"[3] ،

---

(١) انظر على سبيل المثال: محمد حسنين صبرة. **تعدد التوجيه النحوي**، (رسالة دكتوراه بدار العلوم ١٩٨٦م)، **ص٢، ٣**، وآمال حسن علي أبو يوسف. **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي بن أبي طالب، وجامع العلوم الباقولي**، (رسالة ماجستير –دار العلوم- ٢٠٠١م)، ص٩، وحنفي أحمد بدوي. **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الزجاج والنحاس من الفاتحة إلى الإسراء**، (رسالة ماجستير، بدار العلوم ٢٠٠٠م)، ص٢٨، وعبد المحسن أحمد. **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (رسالة ماجستير- دار العلوم)، ص٣.

(٢) انظر: عبد الله الخولي. **قواعد التوجيه في النحو العربي**، (رسالة دكتوراه – دار العلوم – ١٩٩٧م)، ص٨.

(٣) سبق لعبد المحسن أحمد ملاحظة ذلك عندما قال في رسالته ص٣: «وكثيرة هي الأعمال التي تعرضت لتعريف التوجيه النحوي، فذكرت ما أوردته المعاجم اللغوية حول هذه المادة مما لا يتصل بأي وجه للتعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح».

لكنه تلاشى ذلك. وقد عدت إلى المعاجم العربية فوجدت أن التعريفات التي ذكرتها المعاجم بعيدة الصلة عن التعريف الاصطلاحي الذي اخترناه، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول: أن معظم التعريفات التي وردت في معاجم اللغة بعيدة الصلة -كما سبق- عن التعريف الذي سنذكره.

السبب الثاني: أن كلمة "توجيه" كمصطلح بالمفهوم الذي نحن بصدده، لم يذكر عند المتقدمين من النحاة، وإن ذكرت مصطلحات أخرى مرادفة له، ولعل عدم وجود المصطلح بهذا المفهوم هو السبب في عدم ذكر المعاجم العربية له.

السبب الثالث: الإيمان الشديد بأن المعاجم لا تعطي تعريفات دقيقة للألفاظ المفردة، إذ الكلمة المفردة تستطيع أن تحمِّلها -في سياقاتها- الكثير من المعاني والدلالات، وقد ذكر تمام حسان شيئًا كثيرًا من هذا، مثل كلمة "قضى": فإنها تأتي بمعنى "حتم" كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ [سورة سبأ: ١٤]، وتأتي بمعنى أمر، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء: ٢٢]، وتأتي بمعنى صنع، كقوله تعالى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [سورة طه: ٧٢]، وتأتي بمعنى تمَّ؛ كقوله ﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [سورة يوسف: ٤١].

وكلمة "ضرب" فإنها تأتي لمعانٍ متعددة، فتأتي بمعنى: عاقب مثل: ضرب محمدٌ أحمدَ، وبمعنى: أقام مثل: ضرب له قبة، وبمعنى: حدد، مثل: ضرب له موعدًا، وبمعنى: تحيّر، مثل: ضرب أخماسًا في

أسداس، وبمعنى: ذكر، مثل: ضرب الله مثلاً، وبمعنى: صنع مثل: ضرب السبيكة... [1] إلخ.

فالمعنى المعجمي هو المعنى المفرد الذي للكلمة خارج السياق في حال إفرادها، وهو يعدّ ثمرة لتضافر اشتقاقها وصيغتها الصرفية، وإذا كانت الصيغة الصرفية إحدى ركيزتي المعنى المعجمي، كان المعنى الوظيفي المنسوب إلى الصيغة عنصرًا من عناصر المعنى المفرد للكلمة [2]، وبناءً على ذلك فإننا إذا أردنا تعريفًا للمصطلح أو الكلمة، فلنذهب إلى ما قاله "جون ليونز": «أعطني السياق الذي وصفت فيه الكلمة وسوف أخبرك بمعناها»[3]، ويضيف قائلاً: «من المستحيل أن تعطي معنى كلمة بدون وضعها في سياق»[4]. ويعلق محمد حماسة على ذلك بأنه: «إذا صدق ما قاله جون ليونز فليس للكلمة دلالة وإنما لها استعمالات فحسب»[5].

وهذه الكلمة الأخيرة هي بيت القصيد، فكل كلمة تحمل في طياتها

---

(١) انظر: تمام حسان. **روائع البيان في روائع القرآن**، (الهيئة العامة المصرية للكتاب-٢٠٠٢)، ص١٦٣، وإبراهيم محمد أحمد الدسوقي. **قرينة السياق في التركيب القرآني**، (رسالة ماجستير، دار العلوم، ٢٠٠٠)، ص. د.

(٢) تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ص٩.

(٣) محمد حماسة عبد اللطيف. «منهج في التحليل النصي للقصيدة»، (**مجلة فصول**، العدد الثاني)، ص١١٦.

(٤) عبداللطيف، منهج في التحليل النصي للقصيدة، **مجلة فصول**، ص١١٦.

(٥) عبداللطيف، منهج في التحليل النصي للقصيدة، **مجلة فصول**، ص١١٦.

معاني عديدة، السياق وحده هو الذي يستطيع أن يحدد لنا المعنى المراد، ومن هنا كانت التعريفات اللغوية المجردة بعيدة الصلة تمامًا عن التعريفات الاصطلاحية، وأن ما يذكره الباحثون من سرد لمعانٍ متعددة لكلمة "وجه" كالقصد، والظهور، والسنن، والقسم، والمعنى، والناحية، والسبيل، والنحو؛ كان بعيد الصلة عن تعريف دقيق لمصطلح "التوجيه النحوي".

أما عن التعريف الذي ارتضاه البحث فهو تعريف عبد الله الخولي، إذ عرفه بأنه «ذكر الحالات والمواضع الإعرابية وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظّر له أم لم يصغ»[1].

ويقول خالد عباس معرفًا التوجيه النحوي: بأنه «ذكر الحالات الإعرابية أو المواضع الإعرابية الممكنة وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما...» ثم يقول بعد ذلك: «وهذا التعريف الذي ارتضاه البحث يتفق إلى حد بعيد وتعريف عبد الله الخولي»[2].

وبالرجوع إلى رسالة عبد الله الخولي، وجد البحث أن التعريف الذي ارتضاه خالد عباس لا يتفق إلى حد بعيد وتعريف عبد الله الخولي؛ بل وجده مطابقًا لما أورده عبد الله الخولي، حيث يقول عن التوجيه: إنه «ذكر

---

(١) الخولي، **قواعد التوجيه في النحو العربي**، ص١٢.

(٢) انظر: خالد عباس محمد. **التوجيهات النحوية لأبي البركات النسفي في تفسيره دراسة نحوية دلالية**، (رسالة دكتوراه، دار العلوم، ٢٠٠٣م)، ص٤.

الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما وما يؤثر فيهما»[1]، وهذا التعريف الذي ذكره خالد، والخولي كان قريبًا من تعريف صبرة، حيث عرفه بأنه «بيان الحالة الإعرابية أو الموقع الإعرابي أو البحث عن دليل، أو سبب، أو مسوغ، أو مخرج»[2].

وقد عرّف تمام حسان التوجيه بأنه «تحديد وجه ما للحكم»[3]، وهو أكثر اختصارًا من تعريف الخولي، من حيث الدلالة على الحالات والمواضع الإعرابية وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما، فالمقصود بالحكم هنا هو ما تكون عليه الكلمات المعربة أو المبنية من حالات إعرابية، والوجه هو المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية، أو الموضع الإعرابي؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها من المعاني التي يكون الرفع أو النصب أو الجر علمًا عليها.

والمقصود بما يؤثر فيهما أي: ما يجوز في الكلام من تقديم أو تأخير، أو حذف أو ذكر، أو فصل بين بعض كلماته والبعض الآخر، أو استعمال لبعض كلماته، وغير ذلك مما يكون له تأثير في التوجيه[4].

---

(١) انظر: عبد الله الخولي، **قواعد التوجيه في النحو العربي**، ص٨.

(٢) انظر: محمد صبرة، **تعدد التوجيه النحوي**، ص ص: ٥-٦.

(٣) تمام حسان. **الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م)، ص٢٣١.

(٤) انظر: الخولي، **قواعد التوجيه في النحو العربي**، ص ص: ٨، ٩، وخالد عباس، **التوجيهات النحوية لأبي البركات النسفي**، ص٤.

وللتوجيه النحوي ألفاظ أخرى استخدمها النحاة للدلالة على ذلك مثل: حجة، علة، قياس، مسوغ، سبيل، أمر، شيء، جهة، تأويل، تخريج، تفسير، تقدير[1]... إلى غير ذلك من الألفاظ التي جاءت منشورة في التراث النحوي.

أنواع التوجيه

ذكر تمام حسان في كتابه **الأصول** نوعين للتوجيه النحوي فقال: «فالوجه إما أن يكون: وجه استدلال، أو وجه تأويل (وهذا مظهر من مظاهر الاتساع في استعمال المصطلح)، والتوجيه – فيما عدا الرد– إما توجيه الموهم لتحديده، وإما توجيه الممتنع لتبريره.

وقد يكون التوجيه الاستدلالي على وجه السماع، فيقال مثلاً في "الصيف ضيعتِ اللبن" ووجهه كسر التاء حتى في خطاب المذكر؛ لأنه هكذا سمع والأمثال لا تُغيّر.

وهكذا يكون هذا الوجه من وجوه الاستدلال أساسًا لقبول المثل المذكور على صورته المحددة لا ينصرف عنها مع اختلاف الخطاب.

وقد يكون التوجيه للاستدلال على وجه القياس، وفي هذه الحالة إما أن يكون بحمل لفظ على لفظ، أو حمل لفظ على معنى فيسمَّى الوجه "حملاً"، وإما أن يكون بتعليل القياس بعلة أو طرد أو شبه أو قاعدة، وعندئذٍ يكون الوجه من قبيل التعليل.

---

(١) محمد صبرة، **تعدد التوجيه النحوي**، ص ص: ٦، ٧.

أما النوع الثاني من أنواع التوجيه فهو الوجه التأويلي، ويكون العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب ظاهر لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره، وفي هذه الحالة يسمَّى الوجه التأويلي باسم الرد، وإما أن يكون الأصل موهمًا يتطلب التحديد أو ممتنعًا يتطلب التبرير؛ لصونه عن دعوى الخطأ فيسمى الوجه التأويلي عندئذٍ باسم التخريج، أي أن التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي الرد والتخريج.



الفصل الأول

البنيـة



الفصل الأول: البنية

توطئة

تقوم بنية الكلمة الأساسية بدور رئيس في تشكيل المعاني التي يرتكز عليها في النواحي البنيوية التي تحمل تعددًا متنوعًا، سواء أكان هذا التعدد المتنوع مرتبطًا بوظيفة معينة أم بشكل معيّن، فمثلاً تعدد بنية الكلمة من حيث فعليتها واسميتها، بين الفعل والمصدر، أو الاسم والفعل، أو اسم الفاعل والمصدر، أو كان هذا التعدد من حيث البناء الوظيفي، كأن يكون الفعل متعديًا أو لازمًا، أو مبنيًّا للمجهول أو المعلوم، أو تامًّا أو ناقصًا، أو أن يحتمل الفعل عدة تقسيمات باعتبار الزمن، كأن يكون مضارعًا أو أمرًا أو ماضيًا، وقد آثر البحث أن يعالج تعدد البناء الوظيفي في قرينة البنية، وكان من الممكن معالجته في قرينة التضام حيث التقسيمات الثنائية العكسية، وهذا ما أشار به تمام حسان؛ لأن الحديث وثيق الصلة ببنية الكلمة.

وتحدث المبحث الثاني عن تعدد المعنى الوظيفي في الأدوات وما يترتب عليه من تعدد في الوظائف التي تلي هذه الأداة؛ كأن تكون "إن" مشددة ومخففة، أو شرطية ومصدرية، وأن تكون "لا" نافية فلا تعمل في اللفظ، أو ناهية فتجزم، و"ما" كأن تكون استفهامية أو موصولة أو نافية، و"الواو" التي تكون للصرف أو العطف أو الاستئناف.

وتحدث المبحث الثالث عن تعدد البنية في الشكل والمعنى، وقد نظر إلى التغيير الذي يطرأ على البنية نتيجة وضع حرف مكان حرف، أو وضع حركة مكان حركة، أو تعدد صيغة الجمع للكلمة الواحدة، أو استبدال

صوت بآخر يكون قريبًا له في المخرج ، أو تضعيف الصيغة ، وهذا التغيير قد يكون مؤثرًا على معنى البنية ، وقد يكون غير مؤثرٍ فيدخل تحت باب الترادف في المعاني.

المبحث الأول

تعدد الصيغة الصرفية

القسم الأول: التعدد من حيث الفعلية والاسمية.

القسم الثاني: التعدد من حيث البناء.

القسم الأول: التعدد من حيث الفعلية والاسمية

أولاً: بين المصدر والفعل

١. قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

قرئت كلمة: "عَمَلٌ"، بالتنوين اسمًا، وقرئت "عَمِلَ" بالفتح فعلاً[(١)]. وقد ذكر الأخفش القراءتين، ووجه القراءة الأولى منهما، فقال: «فنون لأنه حين قال: لا تسألني ما ليس لك به علمٌ» كان في معنى "أن تسألني" فقال: إنه عملٌ غير صالح فلا تسألني ما ليس لك به علم، وذكر القراءة بالفعل، ولم يذكر لها توجيهًا[(٢)]، على حين أن الفراء قد ذكر القراءتين ولم يذكر لأي واحدة منهما توجيهًا[(٣)].

---

(١) انظر: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، **السبعة في القراءات**، (دار المعارف)، ص٣٣٤. والداني. عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، **التيسير**، (بدون بيانات)، ص١٢٥. وابن الجزري، النشر، ٢/٢٨٩، وأبا حيان الأندلسي.**البحر المحيط**، (ط دار الفكر ١٤٠٣هـ، وط. دار الكتب العلمية، بيروت) ٥/٢٢٩، والرازي. **التفسير الكبير**، (بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٥هـ) ١٨/٤. ومكي بن أبي طالب. تحقيق: محيي الدين رمضان، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، (مؤسسة بيروت، ١٤١٨هـ)، ١/٣٠.

(٢) انظر: الأخفش. تحقيق: عبد الأمير الورد، **معاني القرآن**، (عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ)، ٢/٥٢٨.

(٣) انظر: الفراء. تحقيق: النجار وآخرين، **معاني القرآن**، (دار السرور، بيروت، لبنان)، ٢/١٨.

وهـذا الاختلاف الـوظيفي في البنيـة –مـرة بالمـصدر، ومـرة بالفعل– قد ترتب عليه الآتي:

أولاً: إفـادة المبالغـة، وذلك لأن الإخبـار بالمـصدر عـن الـذات يفيـد المبالغـة بجعـل العـين هـو الحـدث نفـسه، وقـد ذكـر الزمخـشري[1] أن ذاتـه جعلـت عمـلاً غـير صـالح مبالغـة في ذلـك كقولـه: فإنما هـي إقبـال وإدبـار في قول الخنساء تصف ناقتها:

تَرْتَـعُ مَـا رَتَعَـتْ حَتَّـى إِذَا ادَّكَـرت فَإِنَّمَــا هِــيَ إِقْبَــالٌ وإدْبَــارُ[2]

فأخبرت عن ناقتها بقولها: «فإنما هي إقبال وإدبار: والإقبال والإدبار لا يكونان خبرًا عن الناقة، وإنما هي مقبلة ومدبرة، وإنما القصد المبالغة. والمعنى: أن الناقة تحولت إلى حدث مجرد ليس فيها شيء من عنصر المادة»[3].

ثانيًا: ما ترتب على ذلك في التحول من الإخبار بالمفرد إلى الإخبار بالجملة الفعلية والعكس، ولا يخفى ما يترتب على هذا التنويع من إثراء الجملة بالدلالات، وتعدد مرجعية الضمير في كلٍّ، وما يترتب عليه من محذوفات واختلاف في الإعراب... وغير ذلك.

فمن قرأ برفع "عمل" والصفة «جعل الضمير في "إنه" راجعًا إلى السؤال فجعل العمل خبر إن؛ لأنه هو السؤال، وجعل غير صفة للعمل،

---

(١) الزمخشري. **الكشاف**، (دار الطباعة المصرية، ١٢٨١هـ)، ٢/٣٩٩.

(٢) الخنساء. تحقيق: أنور أبو سليم، **ديوان الخنساء**، (دار عمّار، ط١، ١٩٨٨م) ص٣٨٣.

(٣) انظر: فاضل السامرائي. **الجملة العربية والمعنى**، (دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ)، ص٢٠٩.

والتقدير: إن سؤالك أن أنجي كافرًا عمل منك غير صالح»[1]. ويعتمد هذا الفهم للآية على النداء الصادر عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] فكأن رده سبحانه ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، يراد به ليس من أهل دينك، أو ليس من أهلك الناجين، وهذا ما يدلل على حذف الصفة لدلالة الكلام على ذلك[2].

ويجوز أن تكون الهاء عائدة على ما دل عليه أول الكلام وهو قوله: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢] فيكون التقدير: إن كون الكافرين معك عمل منك غير صالح[3].

ويجوز أن يكون الضمير عائدًا على الابن، أي إنه ذو عمل[4]. وعلى هذا يكون الكلام من اللّٰه تعالى لنوح عليه السلام. وأما على القراءة بالفعل الماضي، أو بالإخبار بالجملة الفعلية، فإن الضمير يعود على الابن لا غير[5]، والتقدير: إن ابنك عمل عملاً غير صالح[6]. ولعل السر في عدم عود الضمير — في هذه القراءة— على نوح يعود إلى "إبعاد الغفلة عن نوح عليه

---

(١) انظر: **الكشف**، لمكي، ١/٥٣٠.

(٢) انظر: أبا حيان الأندلسي. تحقيق: مصطفى النماس، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (ط١، ١٩٨٩م)، ٢/٦٠٠، وعبد العباس عبد الجاسم. **التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع**، (أبو ظبي -المجمع الثقافي- ٢٠٠١)، ص ص: ٥٦—٥٧.

(٣) انظر: **الكشف**، لمكي، ١/٥٣٠.

(٤) انظر: العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي، **التبيان في إعراب القرآن**، (دار إحياء الكتب العربية)، ٢/٧٠١.

(٥) انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/٧٠١.

(٦) **الكشف**، لمكي، ١/٥٣١.

السلام في سؤاله من تخليص ابنه من الغرق بدليل قوله سبحانه ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] ولما في هذا الرد من طلب الكف والنهي عن ذلك، ولما فيه من الردع لمجيء التوكيد مع الفعل[1].

فمما سبق يتبين لنا الدور المهم الذي تقوم به البنية من تغيير في المعنى والإعراب.

٢. ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوْلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٢].

قرئت كلمة "أفحسْبُ الذين" ساكنة السين مضمومة الباء، وقرئت بكسر السين وفتح الباء[2].

وقد ذكر الأخفش القراءتين، ولم يعلق إلا على القراءة الأولى بقوله في معناها: «أفحسبهم ذلك»[3]. وقد ذكر أيضًا الفراء هاتين القراءتين ولم يوجه واحدة منهما لا من ناحية الإعراب ولا من ناحية الدلالة، ولكن الفراء اختلف عن الأخفش في أنه ذكر ما يترتب على كل قراءة منهما «وذلك لأن المصدر المؤول يعرب بالنظر إلى كلمة "أفحسب" فإذا قلت: "أفحسْبُ

---

(١) انظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب**، ص٥٩.

(٢) انظر: القرطبي. **الجامع لأحكام القرآن**، (الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧م)، ٢٦/١٦. و ابن خالويه. تحقيق: برجستراسر، **المختصر لشواذ القراءات من كتاب البديع**، (مطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م)، ص٨٢؛ وابن جني. تحقيق: علي النجدي وآخرين، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (ط المجلس الأعلى،١٣٨٩هـ)، ٣٤/٢، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٦٦/٦.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٢٢/٢.

الذين كفروا" فإن رفع، وإذا قلت: "أفحَسبَ" كانت أن نصبًا»[1].

وواضح الفرق بين كل قراءة وأختها، إذ واحدة منهما مصدر، والثانية فعل، وهذا من ناحية المعنى النحوي للكلمة، وقد ترتب على اختلاف هذا المعنى النحوي تغيير في المعنى المعجمي لكل بنية من هاتين البنيتين، يقول أبو منصور: «من قرأ "أَفَحَسِبَ الذين" فمعناه: أفظن الذين كفروا، من حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِب. ومن قرأ "أَفَحَسْبُ الذين كفروا" فتأويله: أفيكفيهم أن يتخذوا العباد أولياء من دون اللّه، ثم بيّن جزاءهم فقال: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾ وتأويل من قرأ "أَفَحَسِبَ" أفحسبوا أن ينفعهم اتخاذهم عبادي أولياء[2]، وقيل: إن معنى "أفحسْب الذين كفروا" أي يكفيهم خزيًا وطعنًا في عقولهم»[3].

٣. قال تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣، ١٤].
قرئت كلمة "فك" على أنها فعل ماضٍ فكَّ، وقرئت على أنها مصدر "فكُّ"[4].

---

(١) الفراء. **معاني القرآن**، ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) الأزهري. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، **معاني القراءات**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ)، ص٢٧٩.

(٣) العكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، **إعراب القراءات الشواذ**، (عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ)، ٢/٣٦.

(٤) انظر: الدمياطي.صححه: علي محمد الضباع، **إتحاف فضلاء البشر**، (مطبعة المشهد الحسيني)، ص٤٣٩، و النحاس. تحقيق: زهير غازي، **إعراب القرآن**، (بغداد، ١٩٧٧م)، ٣/٧٠٧، والعكبري. **التبيان**، (دار إحياء الكتب العربية)، ٢/١٥٥،=
=وابن مجاهد، **السبعة**، ص٦٨٦، والصفاقسي.**غيث النفع في القراءات السبع**،

وقد علق الأخفش على هاتين القراءتين مجودًا القراءة بالمصدر أي: العقبة فك رقبة، وقال بعضهم: فك رقبة وليس هذا بذاك، وفكُّ رقبة أجود[1].

على أن الفراء قد اختار القراءة بالفعل؛ لأنه أشبه الوجهين بصحيح العربية، وذلك لأن الإطعام اسم، وينبغي أن يرد على الاسم اسم مثله، فلو قيل: ثم إن كان أشكل للإطعام أو الفك؛ فاخترنا فك رقبة، لقوله "ثم كان" والوجه الآخر جائز تضمر فيه أن وتلقى، فيكون مثل قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَـذَا الزَّاجِـري أَحْـضُرَ الـوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْـتَ مُخْلِدِي[2]

ألا ترى أن ظهور "أن" في آخر الكلام يدل على أنها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها[3].

وعلى ذلك يكون المعنى في القراءة بالمصدر "اقتحام العقبة" فك رقبة أو إطعام، وفكُّ الرقبة: الإعانة على فكاكها؛ كالمكاتب، والمعتق على مال، يعان على فكاكها[4]، ويكون المعنى على القراءة بالفعل محمولة على المعنى، كأنه لما قال: فلا اقتحم العقبة، قال: فلا فكَّ رقبة، ولا أطعم في يوم ذي مسغبة[5].

وقد اختار أبو عبيد وأبو حاتم القراءة بالمصدر؛ لأنها موافقة لتفسير

على هامش سراج القارئ المبتدئ،(طبع مصطفى الحلبي)، ص٣٨٤.

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٧٣٩.

(٢) طرفة بن العبد. **ديوان طرفة بن العبد**، (دار صادر، بيروت) ،ص٣٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢٦٥.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص٥٤٦.

(٥) الأزهري، **معاني القراءات**، ص٥٤٦.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾، ثم أخبره فقال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾ والمعنى: اقتحام العقبة: فك رقبة أو إطعام[1].

وقد أحسن العكبري في عرضه لهذا الخلاف قائلاً: «وهو فعل سواء كان بلفظ الفعل أو بلفظ المصدر، والعقبة عين فلا تفسر بالفعل، فمن قرأ: فكَّ أو أطعم؛ فسَّر المصدر بالجملة الفعلية لدلالتهما عليه.

ومن قرأ بالمصدر كان التقدير: هو فكُّ رقبة، والمصدر مضاف إلى المفعول، وإطعام غير مضاف؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير؛ كالضمير في اسم الفاعل»[2].

وسواء كانت الكلمة مصدرًا أو فعلاً؛ فإن الذي يعنينا هذا التعدد الوظيفي للكلمة، وما ترتب على هذا التنويع من تعدد في الدلالة وتغيير في المعنى، وإن كانا يؤديان إلى معنًى واحدٍ، فإن لكل منهما معنًى خاصًا لا تستطيع الأخرى أن تقوم به، ونقصد بهذا الفرق التعبير بالمصدر مرة وبالفعل أخرى.

---

(١) انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٢٠/٢٧١، و الأزهري، **معاني القراءات في الهامش**، ص٥٤٦.

(٢) العكبري، **التبيان**، ٢/١٢٨٨- ١٢٨٩.

ثانيًا: بين الاسم والفعل

١. ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠].

قرئت كلمة "حصرة" بالتنوين على الاسمية، وقرئت "حصرت" على أنها فعل ماضٍ[١]، وقد ذكر الأخفش أن حصرة «اسم نصبته على الحال، وحصرت فعِلَتْ، وبها نقرأ»[٢].

وأما الفراء فقد ذكر «أن حصرت صدورهم أي: ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم، وقد قرأ الحسن "حصرةً صدورهم"، والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله. وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير، فإذا رأيت فَعِل بعد كان ففيها قد مضمرة، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها قد مع جحد؛ لأنها توكيد، والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز: ما قد ذهبت»[٣]، فالذي رشَّح الكلمة لكي تكون اسمًا مرة وفعلاً مرة أخرى، هو جواز إضمار قد في جملة الحال، إذا ابتدأت بفعل ماضٍ أو جملة خبر كان

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥٢.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٨٢.

(٣) انظر: صاحب أبو جناح. **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، (دار الفكر، الأردن، ط١، ١٩٩٩م)، ص٧٦.

بمكان مسوغ لمجيء القراءة بالاسم مرة ومرة بالفعل[1].

وخلاصة الخلاف في جواز وقوع الفعل الماضي لفظًا حالاً أنه إذا صدرت الجملة بفعل ماضٍ لفظًا وليس قبله إلاّ ولا بعده أو، فإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا، فإن تضمنه فالأكثر أن يكون الفعل مقرونًا بالواو وقد؛ كقوله تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقد تنفرد الواو مع الضمير نحو: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقد تنفرد قد معه نحو:

أَتَيْنَـاكُمُ قَـدْ عَمّكُـمْ حَـذَرُ العِـدَى فَنِلْتُمْ بِنَا أَمْنًا وَلَمْ تَعْدِمُوا النَّصْرَا[2]

وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، مثل الآية موضع الشاهد التي معنا، وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالاً وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة[3]. ويعلق ابن مالك على هذا الزعم قائلاً: «وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا تزيده معنى على ما يفهم له»[4].

---

(١) انظر: المرادي. تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد، **شرح التسهيل**، (رسالة ماجستير، دار العلوم، ٢٠٠٣م)، ص٦٢٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في **شرح التسهيل** لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. المختون رحمهما الله، (دار هجر، ط. ١٩٩٠م)، ٣٧٢/٢.

(٣) انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٦٢٢.

(٤) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ٣٧٢/٢.

ثالثًا: بين اسم الفاعل والمصدر

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]

قرئت كلمة "طائف" بصيغة اسم الفاعل، وقرئت بغير ألف "طيف" على المصدر[١]. وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، ولكن لم يوجه أي واحدة منهما، سوى أنه رجح إحداهما على الأخرى، فقال: «والطيف أكثر في كلام العرب. وقال الشاعر:

أَلاَ يَــا لَقَــوْمٍ لِطَيْــفِ الخَيَــالِ   أَرَّقَ مِــنْ نَــازِحٍ ذِي دَلاَلِ[٢]

ونقرؤها "طائف" لأن عامة القراء عليها»[٣].

وفي مقابل ذلك التوجيه ذكر الفراء قراءة طيف، واكتفى بذكر معناها، فقال: «وهو اللمم والذنب»[٤].

ففي هذا التوجيه لم يذكر أي واحد منهما الفروق الدلالية التي ترتبت على التعبير بالمصدر، أو باسم الفاعل، فمعنى الطيف الجنون، ومعنى

---

(١) انظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص١٩٦، والعكبري، **الإملاء**، ص٦٠٩، ومكي، **الكشف** ١/٤٨٦، وابن خالويه، **المختصر**، ص٤٨، والرازي، **التفسير الكبير**، ١٥/٩٩، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٤/٤٤٩.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في **الكتاب**، ٢/٢١٦، **وخزانة الأدب**، ٢/٤٢٩، **وشرح أشعار الهذليين**، ٢/٤٩٤.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٤٠.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٠٢.

الطائف الشيطان. يقول أبو منصور الأزهري: «والطيف في كلام العرب له معنيان: أحدهما: الجنون، ومنه قول الهذلي:

فَـإذا بِهَـا وَأَبِيـكَ طيْـفُ جُنُـونِ[1]

وقد جعله بعض المفسرين في هذا الموضع جنونًا؛ لأن الغضب الشديد يعتريه شيء من الجنون، والمعنى: إذا مسَّهم غضب يخيل إلى من رآه في تلك الحالة بعد ما كان رآه ساكنًا أنه مجنون.

ومن قرأ "إذا مسهم طائف" أراد به تغيير حالة الغضبان إذا ثار ثائره، فكأنما طاف به شيطان استخفه حتى تهافت فيما يتهافت فيه المجنون من سفك الدم الحرام والتقحم على الأمور العظام»[2].

٢. ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [هود: ٤١].

قرئت كلمة "مَجْراها" بفتح الميم وبالألف، وتقرأ "مُجْراها" بضم الميم مع الألف، وتقرأ "مُجريها" بضم الميم مع الياء الخالصة[3].

وقد ذكر الأخفش توجيهًا للمعاني الثلاثة التي معنا — مَجْراها، مُجْراها، مُجْريها— فجعل مُجراها ومرساها من الفعل الرباعي: أجريتُ

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: فرضيت حين منحتني، وهو لأبي العيال الهذلي في **شرح أشعار الهذليين**، ٤١٥/١، وفي **لسان العرب**: طوف، وطيف.

(٢) الأزهري، **معاني القراءات**، ص١٩٦.

(٣) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢٨٣/٢، والقرطبي، **الجامع**، ٣٦/٩، وابن الأنباري، **البيان**، ١٤/٢، ومكي، **الكشف** ٥٢٨/١.

وأرسيت، وأما مَجْراها فهي من الثلاثي جريت ورسيت، ومُجريها لأنه أراد أن يجعل ذلك صفة لله عزَّ وجلَّ[1].

وقال الفراء: والُمجرى والُمرسى ترفع ميمهما، وقرئ بفتح الميم من مَجْراها، وبضمها من مُرساها، وقرئ مجريها، ومرسيها بجعله من صفات الله عزوجل[2]، ولم يذكر الفراء تعليلاً لأي وجه من هذه القراءات، وإنما اكتفى بذكر القراءات في كلٍّ.

وقد ذكر العكبري وغيره نفس التوجيه الذي ذكره الأخفش، وزاد عليه أن مَجْراها ومَرساها تصلح أن تكون ظرف مكان، أي: مسمين موضع جريانها، وجاز أن يكون ظرف زمانٍ أي: وقت جريانها[3].

ولقد تعددت المعاني النحوية لهاتين الصيغتين، فهما مرة اسما مكان، ومرة: اسما زمان، ومرة: اسما فاعل، ولكل واحدة من هذه المعاني النحوية قيمة تثري المعنى الدلالي "فمن فتح الميم فالمعنى: بالله يكون جريانها ومرساها أي: وبالله يقع إرساؤها أي إقرارها.

ومن قرأ بضم الميمين فمعنى ذلك: بالله إجراؤها، وبالله إرساؤها، يقال: أجريته مُجْرى وإجراء بمعنى واحد.

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٧٧.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١٤، ١٥.

(٣) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٦٩٨، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٢/٢٨٣، وأبو حيان، **البحر**، ٥/٢٢٥، والقرطبي، **الجامع**، ٩/٣٧، وابن الأنباري، **البيان**، ٢/١٤، والزجاج، **إعراب القرآن**،٣/٥٤، **والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الزجاج والأخفش**، ص٧٩.

ومن قرأ مَجْراها ومُرساها فهو على معنى جرت جريًا ومجرى، ورست رسوًّا ومَرْسًا، والمعنى: أن الله أمرهم أن يسموا في وقت جريانها ووقت استقرارها، ومن قرأ مُجريها فإنما جعلها نعتًا لله عزوجل وصفة من صفاته، تدل على قدرته وعجيب خلقه الذي جعل مثل هذه السفن الضخام تسير في الماء، وترسو على اليابس[1].

(1) انظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٣/٥٢، ٥٣، والنحاس **إعراب القرآن** بتصرف، و**التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الزجاج والأخفش**، ص٧٩.



القسم الثاني: التعدد من حيث البناء

أولاً: تعدد الصيغة من حيث الزمن

١. ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

قرئت كلمة "فَأُمَتِّعُه" على الخبر، و "أَمْتِعْه" على الأمر و "إِمْتِعُه" و"نُمْتِعه"[١].

ولقد وجه الأخفش "فَأَمْتِعْه" على الأمر، وجعل الفاء جواب المجازاة، و"أُمَتِّعُهُ" بالرفع على الخبر، وجواب المجازاة الفاء[٢].

وقد وجه الفراء القراءة بالرفع أيضًا على الخبر— وهو بذلك يتفق مع توجيه الأخفش، إلا أنه زاد عليه ذكر القراءة بالنون "فنمتعه"[٣]. وقد ذكر الكرماني أن القراءة بالنون للتعظيم، على أن القائل هو الله تعالى. وقد أعلم عزّ وجلّ أنه يرزق من كفر كما يرزق من آمن، وأنه يمتعه قليلاً ثم يضطره إلى عذاب النار[٤]، وناسب القراءة بالنون المقام؛ لأنه مقام تهديد ووعيد.

---

(١) انظر: أبا علي الفارسي، **الحجة في علل القراءات**، ١٧١/٢، ومكي، **الكشف**، ٢٦٥/١، وابن جني، **المحتسب**، ١٠٤/١، والزمخشري، **الكشاف**، ٣١٠/١، وابن خالويه، **المختصر**، ص٩، وأبا حيان، **البحر** ٣٨٤/١، والقرطبي، **الجامع**، ١١٩/٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٣٦/١.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٧٥/١.

(٤) ينظر: فريد البسطويسي. **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، دار العلوم، ١٩٩٩م)، ص٦٥١.

وأما كسر الهمزة ورفع الفعل فعلى أنها لغة من لغات العرب، وهي لغة من قال: أنت تِضرب[1]، وأنا إعلم ذاك[2].

واختلاف زمن الفعل هنا وتوجيهه بين الإخبار والأمر ترتب عليه اختلاف المتكلم في كل قراءة، يوضح ذلك الطبري فيقول: «اختلف أهل التأويل في قائل هذا القول، وفي وجه قراءته. فقال بعضهم: قائل هذا القول ربنا تعالى ذكره، وتأويله على قولهم: قال: ومن كفر فأمتعه قليلاً برزقي من الثمرات في الدنيا إلى أن يأتيه أجله، وقرأ قائل هذه المقالة ذلك» فأمتعه قليلا «بتشديد التاء ورفع العين، وقال آخرون: بل قال ذلك إبراهيم خليل الرحمن على وجه المسألة منه ربه أن يرزق الكافر أيضًا من الثمرات في البلد الحرام مثل الذي يرزق المؤمن، ويمتعه بذلك قليلاً»[3].

وقد ذكر ابن جني وجهًا آخر هو أن «يكون الفاعل في قال ضمير اسم الله تعالى أي: فَأَمْتِعْه يا خالق، أو أَمْتِعْه يا قادر أو يا مالك... يخاطب بذلك نفسه عزَّ وجلَّ، فجرى هذا على ما تعتاده العرب من أمر الإنسان لنفسه وهذا يتصل بباب من العربية غريب لطيف، وهو باب التجريد، كأن يجرد نفسه منه ثم يخاطبها»[4].

وكلام ابن جني في هذا الوجه يحتاج إلى مراجعة؛ لأن ما يجري على عادة القوم لا يجري على الله عزَّ وجلَّ، ولعلَّ ابن جني قد أحسَّ أنه وقع في

---

(١) النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٢٦٠.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٧٨.

(٣) الطبري، **جامع البيان**، ٣/٥٣، ٥٤.

(٤) ابن جني، **المحتسب**، ١/١٠٥، ١٠٦.

محظور فأسرع قائلاً[1]: «وهذا وإن كان مما لا ينبغي أن يُجرى في الحقيقة مثله على الله سبحانه؛ لأنه لا تجزؤ هناك؛ فإنه يُجرى على عادة القوم ومذهب خطابهم، وقد نطقوا بهذا نفسه معه تقدست أسماؤه.

أنشدنا أبوعلي:

أَفَاءَتْ بَنُو مَرْوَانَ ظُلْمًا دِمَاءَنَا   وَفِي اللهِ إِنْ لَمْ يَعْدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ»[2]

٢. ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قرئت كلمة: "أَعْلَمُ" بفتح المضارعة وتسكين العين وضم الميم، وقرئت على الأمر "اعْلَمْ"[3].

وقد وجه الأخفش القراءتين فقال: «أَعْلَمُ أن الله على كل شيء قدير إذا عنى نفسه، وقال بعضهم: قال اعلم جزم على الأمر، كما يقول: اعلم أنه قد كان كذا وكذا، كأنه يقول: ذاك غيره، وإنما ينبِّه نفسه، والجزم أجود في المعنى، إلا أنه أقل في القراءة، والرفع قراءة العامة، وبه نقرأ»[4].

---

(١) ابن جني، **المحتسب**، ١/١٠٥، ١٠٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الخطار الكلبي في **حماسة ابن الشجري**، ص٤، وبلا نسبة في **لسان العرب** حكم، و**الخصائص**، ٢/٤٧٥.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٨٢، ٣٨٣.

وقد عرض الفراء -أيضًا- القراءتين فقال: «جزمها ابن عباس، وهي في قراءة أبيّ وعبد الله جميعًا: قيل له: اعلم، واحتج ابن عباس فقال: أهو خير من إبراهيم فقد قيل له: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ والعامة تقرأ "أعلم أن الله" وهو وجه حسن؛ لأن المعنى كقول الرجل عند القدرة تتبين له من أمر: أشهد أن لا إله إلا الله، والوجه الآخر أيضًا بيّن»[1].

وصيغة المضارعة لا إشكال فيها من حيث القائل، بينما الإشكال يتأتى في صيغة الأمر، من القائل؟ فقد ذهب الزجاج[2]، وأبو حيان[3]، إلى أن الله تعالى قال له أو قال له الملك بأمر الله.

وذهب الأزهري إلى أن الشخص هو القائل، وذلك أنه لما رأى ما صنع الله به وبحماره[4]، قال لنفسه تنبيهًا لها: "اعلم" وهذا ما يعرف بالتجريد، وهو أجود الوجهين عندى، يدل على ذلك قراءة عبد الله والأعمش: قيل: اعلم أن الله على كل شيء قدير، ويؤكده قوله في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ ثم قال في آخرها: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وقد رجَّح الرازي عكس ما ذهبنا إليه، فقال: «والقراءة الأولى أولى، وذلك لأن الأمر بالشيء إنما يحسن عند عدم المأمور به، وههنا العلم حاصل

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٧٣، ١٧٤.

(٢) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٣٤٢.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٦٤١.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص٨٦.

بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ﴾ فكان الأمر بتحصيل العلم بعد ذلك غير جائز، أما الإخبار عن أنه حصل كان جائزًا»[1].

٣. ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]. قرئت كلمة "فليفرحوا" بصيغة المضارع والخطاب فلتفرحوا، وقرئت بصيغة الأمر "فافرحوا"[2]، وقد ذكر الأخفش -عن بعض الذين نقل عنهم- رأيه في القراءة بالمضارع بأنها لغة رديئة، وعلل ذلك بأن اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على أفْعل، يقولون: ليقل زيد؛ لأنك لا تقدر على "افعل" ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل، فقلت: "قل" ولم تحتج إلى اللام[3].

وذهب الفراء إلى أن القراءة بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر هي «البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء؛ ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب، واخرج؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء.... ثم ذكر

---

(١) الرازي، **التفسير الكبير**، ٣٣/٧.

(٢) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ٣١٣/١، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ١٧٢/٥، والزمخشري، **الكشاف**، ٢٤٢/٢، والقرطبي، **الجامع**، ٣٥٤/٨.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٧٠/٢.

الفراء أن المضارع يأتي ويراد به الأمر، وقد ذكر أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال في بعض المشاهد "لتأخذوا مصافكم" يريد به: خذوا مصافكم»[1].

وصيغة الأمر من الصيغ التي اختلف حولها البصريون والكوفيون، فالقسمة عند الكوفيين ثنائية؛ لأنهم يرون أن الأمر مقتطع من المضارع [2]، في حين ذهب البصريون «إلى أنها صيغة على حِدَتها وليست مختصرة من الفعل المضارع، ولكنها جارية عليه حتى كأنها مختصرة منه»[3].

ويعلق ابن أبي الربيع على هذه القراءة فلتفرحوا بقوله: «وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب؛ ولم يجئ الأمر للمخاطب إلا في قراءة يعقوب فبذلك فلتفرحوا، فكيف يدّعى في هذا الذي كثر في كلام العرب واطرد أمران: **أحدهما:** لا نظير له، **والآخر** لا نظير له إلا في الشعر»[4].

ويمكن لنا الجمع بين القراءتين إذا نظرنا إلى تعدد المعنى الوظيفي بين القراءتين بأن نقول: إن الأمر للمخاطب له صفتان: الطلب بصيغة الأمر المباشر، أو إدخال لام الأمر على المضارع للطلب أيضًا، والأشهر لدى العرب الصيغة الأولى.... وفي هذا دليل على أن قراءة "فافرحوا" أتت على

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**،١/٤٦٩، ٤٧٠.

(٢) انظر: أبا حيان الأندلسي. تحقيق: صلاح رواي، **اللمحة البدرية في علم العربيــــة**، (مطبعة حسان، القاهرة، ط٢)، ٢/٣٢١.

(٣) ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد عيد الثبيتي، **البسيط في شرح جمـــل الزجـــاجي**، (دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ)، ١/٢٢٤.

(٤) ابن أبي ربيع، **البسيط**، ١/٢٢٤، ٢٢٥.

اللغة الأشهر والأكثر، على حين تكون القراءة الأخرى على اللغة القليلة[1].

وقد ذهب الطبري مذهبًا آخر يخالف مذهب الفراء والكوفيين فيما ذهبوا إليه، ورد قول الفراء السابق حول صيغة المضارع المسبوق بلام الأمر قائلاً: «فإني لا أعلم أحدًا من أهل العربية إلا وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها، غير الفراء... وهذا الذي اعتل به الفراء عليه لا له، وإنما هو دعوى لا تثبت بها حجة ولا صحة»، ويرى أن صواب القراءة بالياء وذلك لمعنيين:

أحدهما: إجماع الحجة من القرَّاء عليه.

والثاني: صحته في العربية، وذلك أن العرب لا تكاد تأمر المخاطب باللام والتاء، وإنما تأمره فتقول: «افْعَل، ولا تَفْعَل»[2]، وهذا الذي ذهب إليه الطبري –مخالفًا فيه الفراء والكوفيين– مخالف للواقع اللغوي الذي شهد تعدد الصيغ لمعنًى نحوي واحد، وليس الأمر مقصورًا على القسمة الثنائية أو الثلاثية في الأفعال، وإنما هو أثر من آثار القسمة المنطقية التي شاعت في قسمة الأفعال، وليس عندي ما يمنع أن يكون للأمر أكثر من صيغة يتحقق بها، إذ إن الأفعال قد تأتي بصيغتها، ولكنها تدل على معنًى مغاير للصيغة،

---

(١) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٧٦/٦، والبسطويسي، **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة**، ص٣٦٣.

(٢) انظر: الطبري، **جامع البيان**، ١٠٩/١، ١١٠، وعبد المحسن أحمد. **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (رسالة ماجستير، دار العلوم)، ص١٧٧.

بل إنها أحيانًا قد تدل على عدم وقوع الحدث، ثم ما الذي يضرُّ العربية أن تتوافر عليها أكثر من صيغة للدلالة على أمر واحد وهو شائع في العربية يمثل في المعاجم الترادف والمشترك اللفظي، فهذا مما يمثل باب ثراء وحيوية للغة العربية، ويجعل لها ميزة على بقية اللغات الأخرى.

٤. ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

قرئت «ألا» في قوله تعالى: ﴿ألا يسجدوا﴾ بالتشديد، وقرئت بالتخفيف[١]، وقد ترتب على هاتين القراءتين تغيير في زمن الحدث التالي لها.

يقول الأخفش: "ألاّ يسجدوا يقول: وزين لهم الشيطان أعمالهم لـ"أن لا يسجدوا"، وقال بعضهم: "ألا يسجدوا" فجعله أمرًا كأنه قال لهم: "ألا اسجدوا"، وزاد بينهم ياء التي تكون للتنبيه، ثم أذهب أَلِفَ الوصل التي في "اسجدوا"، وأذهب الألِف التي في "يا"؛ لأنها ساكنة لقيت السين فصارت ألا يسجدوا، وفي الشعر:

أَلاَ يَا سْلَمى يَا دَارَ ميّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

وإنما هي: ألا يا اسلمي"[٣].

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٣٦، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٦٨/٧، ٧٧/٨، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٤٨٠، وابن الجزري، **النشر** ٣٣٧/٢.

(٢) البيت من الطويل، ذو الرمة، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، حققه وقدم له عبد القدوس أبو صالح، **ديوان ذي الرمة**، (مؤسسة الأعيان، بيروت، ١٩٨٢م)، ص٥٥٩.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٤٨/٢، ٦٤٩.

وقال الفراء موجهًا ذلك: وقوله ألاَّ يسجدوا لله ويكون "يسجدوا في موضع نصب، وقرئت مخففة، "ألا يسجدوا" على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا فيضمر هؤلاء، ويكتفي منها بقوله "يا" قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا مصدّقا علينا، قال: يعنيني وزميلي.
وقال الشاعر:

أَلاَ يا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانًا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ[1]

ثم يذكر الفراء رأيًا للكسائي يوحي بميله لقراءة التخفيف قائلاً: " حدثني بعض المشيخة – وهو الكسائي- عن عيسى الهمداني قال: ما كنت أسمع المشيخة يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر، وهي في قراءة عبد الله: "هلا تسجدون"[2]، بالتاء، فهذه حجة لمن خفَّف، وفي قراءة أبيّ: "ألا يسجدون لله الذي يعلم سرَّكم وما تعلنون"[3]، وهو وجه الكلام لأنها سجدة، ومن قرأ "ألا يسجدوا" فشدد فلا ينبغي لها أن تكون سجدة؛ لأن المعنى "زين لهم الشيطان ألا يسجدوا"[4].

والقراءتان قويتان من حيث المعنى، فقراءة التشديد يترتب عليها حصول المسبب، أي: بسبب صد الشيطان لهم امتنعوا عن السجود لله،

---

(١) البيت من الطويل، الأخطل. إعداد: إيليا سليم، **ديوان الأخطـــل**، (دار الثقافــة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م)، ص١٥٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦٨/٧.

(٣) انظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ١٩٢/٢٤.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢٩٠/٢.

واتبعوا أهواءهم في عبادة الشمس، ومن حيث الصناعة يكون الفعل في موضع نصب -كما ذكر ذلك الفراء- بأن.

وعلى قراءة التخفيف يكون الفعل للأمر لهؤلاء القوم، ويكون ذلك على اعتبار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعلل قراءة التخفيف، ومعنى الأمر أن دخول ياء على فعل الأمر كثير، وتقديرهم لهؤلاء محذوفة[1]، وذلك لأن "يا" التي تدخل للنداء يكتفى بها من الاسم، ويكتفى بالاسم فيها، لا ينادى بها، ومن هنا كانت الحاجة إلى تقدير اسم محذوف لمدخول يا النداء[2]. وقد ذكر العكبري قول جماعة من المحققين يجيزون دخول حرف التنبيه على الفعل من غير تقدير حذف[3]، فهي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها[4]، وبحذف اسم الإشارة أيضًا. وزعم أبو عبيدة أن هذه الياء ليست للنداء، وإنما هي ياء تزيدها العرب للتنبيه إذا كانت ألف الأمر فيها من ألفات الوصل نحو قولك: اضرب يا فتى واسجد واسلم[5].

وقد اختار ابن مالك أنها تكون للنداء إذا وليها دعاء، أو أمر، وذلك لكثرة وقوع النداء قبلهما...، وإلا فهي للتنبيه[6].

---

(١) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٦٨٨.

(٢) انظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص٣٨٦.

(٣) انظر: العكبري، **التبيان**، ٢/١٠٠٧.

(٤) ينظر: ابن هشام الأنصاري. حققه وعلّق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ)، ص ص: ٤٨٨، ٤٨٩.

(٥) انظر: أبا عبيدة معمر بن المثنى. **مجاز القرآن**، (القاهرة)، ٢/٩٣.

(٦) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ٣/٢٥.

وعلى أية حال سواء قلنا بأنها للنداء أو للتنبيه، أو بزيادتها، فإن كل قراءة من هاتين القراءتين تظل تشعُّ بمعنى ودلالة يختلف عن معنى صاحبتها، ويكشف مدى أهمية دور البنية الوظيفية في إثراء المعنى النحوي والدلالي.

٥. ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

قرئ الفعل "واتخذوا" على وجهين: على الماضي، وعلى الأمر[١].

وقد وجّه الأخفش قراءة الماضي "واتخذوا" على الخبر، كأنه يقول: واذكروا نعمتي وإذا اتخذوا مصلى من مقام إبراهيم، وفضَّل عليها قراءة الكسر، وذلك لأنها تدل على العرض[٢].

وقد ذهب الفراء إلى نفس التوجيه الذي ذهب إليه الأخفش، إلا أنه صوَّب القراءتين، ولم يفضل واحدة على الأخرى[٣].

فواضح اختلاف الزمن في كل بنية، وقد ترتب على هذا الاختلاف في تحديد ماهية الفعل اختلاف أيضًا في المخاطب في قراءة الأمر فيحتمل أن المقصود بالمخاطب بني إسرائيل، وتكون جملة "واتخذوا" معطوفة على قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧].

---

(١) انظر: الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر**، ص١٤٧، والعكبري، **إعراب القرآن**، ص١/٢١٠، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ١/٣٨٤، والرازي، **التفسير الكبير**، ١/٤٨٢، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٢٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٣٥.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٧٧.

وإذا كانت جملة «واتَّخِذوا» استئنافية، فإن الخطاب موجه للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد رجح الطبري أن يكون الوجه الثاني[1].

وظهر اتفاق الأخفش والفراء في توجيههما للآية، ويبقى في القراءتين إشكالية عطف الفعل في كل قراءة، وقد ذكر الرازي أن في قراءة الأمر أقوالاً:

الأول: أنه عطّف على قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وقال: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

الثاني: أنه عطف على قوله: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾... وقال: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، ويجوز أن يكون أمر بهذا ولده إلا أنه تعالى أضمر قوله، وقال: ونظيره قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧١].

الثالث: أن هذا أمر من الله تعالى لأمة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وهو كلام اعترض في خلال ذكر قصة إبراهيم عليه السلام وكأن وجهه: وإذ جعلت البيت مثابة للناس وأمنًا واتخذوا أنتم من مقام إبراهيم مصلى، والتقدير أنه لما شرفناه ووضعناه بكونه مثابة للناس وأمنًا، فاتخذوا أنتم قبلة لأنفسكم، والواو والفاء قد يذكر كل واحد منهما في هذا الوضع، وإن كانت الفاء أوضح.

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ٣/٣٠، ٣١، وعبد المحسن أحمد، **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري**، ص٢٠٤.

أما في قراءة الماضي "واتخذوا" فهو إخبار عن ولد إبراهيم أنهم اتخذوا من مقامه مصلى، فيكون هذا عطفًا على "جعلنا البيت" واتخذوا مصلى، ويجوز أن يكون عطفًا على "وإذ جعلنا البيت"، "وإذ اتخذوه"[1].

والذي أراه أن الأمر هنا هو الراجح، وذلك لما أخرجه البخاري من حديث أنس عن عمر بن الخطاب قال: وافقت ربي في ثلاث، ووافقني ربي في ثلاث، قلت: يا رسول الله: لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى؛ فنزلت هذه الآية....[2] الحديث، ولم يكن النبي صلّى الله عليه وسلّم قد أمر بذلك، فلم تغب الشمس حتى نزلت هذه الآية، والشاهد من سياق هذا الحديث أن هذه الآية نزلت بأمر من الله تعالى للنبي صلّى الله عليه وسلّم، وذلك لأنه تشريع، والتشريع إنما يكون على الأمر، والأمر الآخر أنه لم يكن هناك صلاة في مقام إبراهيم قبل نزول الآية، من ذلك يتضح صحة ما ذهب إليه الأخفش من اختيار قراءة "الأمر".

---

(١) انظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ٤/٥٢، ٥٣.

(٢) حديث رواه البخاري، **كتاب تفسير القرآن**، باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، رقم (٤٤٨٣).

ثانيا: تعدد الصيغة من حيث التمام والنقصان

١. ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢].

تقرأ "تجارة حاضرة" بالرفع والنصب[١]، وقد وجه الأخفش النصب والرفع على اعتبار "تكون"، فجعلها مرة -في حال الرفع- تامة بمعنى تقع، وأخرى - في حالة النصب- ناقصة.

فقال: «أي: تقع تجارة حاضرة، وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم؛ إلا أن تكون تلك تجارة»[٢].

وقد وجه الفراء الوجهين على اعتبار جملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ قائلاً: «فإن شئت جعلت "تديرونها" في موضع نصب، فيكون لكان مرفوع ومنصوب.

وإن شئت جعلت "تديرونها" في موضع رفع، وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها؛ لأنك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تلقى أحدًا فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير موقت، فصلح نعته مكان اسمه إذا كانا جميعًا غير معلومين، ولم يصلح: ذلك في المعرفة؛ لأن المعرفة موقتة معلومة، وفعلها غير موافق للفظها ولا لمعناها»[٣].

ويقول الفراء -عندما نظر إلى كان من حيث هي بنية في جملة تركيبية تحتاج إلى مرفوع ومنصوب-: «وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في "كان" مع

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٦٦، والعكبري، **الإملاء**، ١/٧٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٣٥٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٣٧، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٩٤، وأبو علي الفارسي، **الحجة**، ٢/٤٣٦.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٩٠، ٣٩١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٨٥.

المنصوب ؛ لأن بنية "كان" على أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، فوجدوا "كان" يحتمل صاحبًا مرفوعًا فأضمروه مجهولاً»[1].

وقد ذهب إلى مثل توجيه الأخفش والفراء غير واحد ؛ كالباقولي[2] ، إلا أنه استحسن الوجهين (الرفع والنصب) ، والزجاج[3] ، والنحاس[4].

وقد ذهب الزمخشري في الآية إلى أن "كان" ناقصة ، و"تجارة" اسمها ، والجملة الفعلية "تديرونها" خبر[5] ، وهذا الوجه قد اعترض عليه بأن "تجارة" نكرة ، وردّ عليه بجواز ذلك ، لكون النكرة موصوفة بكلمة "حاضرة" ، وإذا وصفت النكرة ، جاز الابتداء بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة : ٢٦٣]

وقد وجه المرادي وجه النصب على أنه استثناء منقطع[6] ، فليس النصب عنده على أن تكون هنا ناقصة حذف اسمها.

وعلى كلٍّ فإن النصب والرفع جائز في العربية ، وله وجه وله شواهد ، ولكن الذي يعنينا هنا ، هو تعدد المعنى الوظيفي لكان ، وتعدد أيضًا المعنى المعجمي ، إذ إنه في حالة مجيئها تامة ينبغي أن تضمن معنى فعل مناسب للجملة ، والشواهد في العربية كثيرة.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٨٦.

(٢) ينظر: الباقولي. تحقيق: محمد الدالي، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، (ط١، دمشق، مطبعة الصباح، ١٤١٥هـ)، ١/١٢٨، ١٢٩.

(٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٣٦٥.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٣٤٤.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٤٠١.

(٦) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٥٨٤.

ثالثًا: تعدد الصيغة من حيث التعدي واللزوم

١. ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقًاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٣٧].

قرئت: "كفلها" بالتخفيف، ورفع زكريا، وقرئت بالتشديد ونصب زكريا[١].

وقد ذكر الأخفش القراءتين، وزاد عليهما أوجهًا أخر، فقال: "وقال بعضهم: "وكَفَلَها زكرياء" و "كَفِلَها" أيضًا "زكريا" وبه نقرأ وهما لغتان، وقال بعضهم "وكَفلَها زكريا" بكسر الفاء ومن قال: "كَفَل" قال: "يكْفُل"، ومن قال: "كفِلَ" قال: "يَكْفَل" وأما "كَفُلَ" فلم أسمعها، وقد ذكرت»[٢].

وذكر الفراء توجيهًا يناسب التشديد والتخفيف من حيث ما يترتب على كل واحد منهما فقال: «من شدد جعل زكرياء في موضع نصب، كقولك: ضمنها زكرياء، ومن خفف الفاء جعل زكرياء في موضع رفع»[٣].

وقال الأزهري: «من شدد "كفلها" جعل زكريا مفعولاً ثانيًا، والمفعول الأول مريم، ومن خفف، جعل زكريا في موضع الرفع؛ لأنه فاعل، ...

---

(١) ينظر: ابن خالويه، **المختصر**، ص٢٠، والرازي، **التفسير الكبير**، ٢٩/٨، والزمخشري، **الكشاف**، ٤٢٧/١، وأبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٥٥/٢، ومكي، **الكشف**، ٣٤١/١، والداني، **التيسير**، ص٨٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٠٣/١، ٤٠٤.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٠٨/١.

ومعنى "وكَفَلَها زكرياء" أي: ضمن القيام بأمرها وتربيتها»[1].

ونلاحظ اختلاف الصيغة بالتخفيف والتشديد قد أدّى إلى اختلاف في الوظائف التي بعد الفعل؛ بل وفي الفعل نفسه من حيث كونه متعديًا مرة، ولازمًا مرة أخرى، و«القراءتان مع اختلافهما إلا أن بينهما تداخلاً في المعنى؛ لأن الله عزَّ وجلَّ إذا كفل مريم زكريا؛ كفلها زكريا بأمر الله له»[2].

(١) الأزهري، **معاني القراءات**، ص١٠٠، و ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٢٢٦، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٤٠١، ٤٠٢، والنحاس، **إعراب القرآن**، ١/٣٧٢.

(٢) مكي، **الكشف عن وجوه القراءات**، ١/٣٤٢.

رابعًا: تعدد الصيغة من حيث البناء للمعلوم وا لمجهول

١. ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب، "قُتِل" بالبناء للمجهول، وقرأ الباقون "قاتل"[١].

وقد وجه الأخفش الصيغتين، فذكر في توجيه قراءة "قُتِل" أن" جعل النبي هو الذي قُتِل، وهو أحسن الوجهين؛ لأنه قال: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال بعضهم: ﴿قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ وهي أكثر وبها نقرأ؛ لأنهم كانوا يجعلون "قُتِل" على "ربيون". ونقول: فكيف نقول: ﴿ فَمَا وَهَنُوا۟ ﴾ وقد قلنا إنهم قد قتلوا، فإنه كما ذكرت لك أن القتل على النبي ﷺ»[٢].

وقال الفراء: "فمن أراد "قُتِل" جعل قوله: ﴿ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ ﴾ للباقين، ومن قال: "قاتل" جعل الوهن للمقاتلين، وإنما ذكر هذا لأنهم قالوا يوم أُحُد: قتل محمد صلى الله عليه وسلم، ففشلوا، ونافق بعضهم، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وأنزل ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾»[٣].

---

(١) ينظر: ابن خالويه، **المختصر**، ص٢٢، وابن جني، **المحتسب**، ١/١٧٣، والأزهري، **معاني القراءات**، ص١١١، ومكي، **الكشف**، ١/٣٥٦، و أبو حيان، **البحر** ٣/٧٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٢٣.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٧.

وقد استحسن الفراء – أيضًا كالأخفش – وجه "قُتِل"، وذكر لهذا الاستحسان تعليلاً لطيفًا فقال: "وكأين من نبي قُتِل يريد، ومعه ربيون، والفعل واقع على النبي صلّى الله عليه وسلّم يقول: فلم يرجعوا عن دينهم ولم يهنوا بعد قتله، وهو وجه حسن»[1].

وثمة إشكالية تترتب على هاتين القراءتين في المعنى المراد، فعلى البناء للمعلوم يكون "قاتل" مسندًا إلى (ربيون)، ويكون معنى القتال على المشاركة، بدليل قوله: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾؛ لأنه يستحيل وصفهم بأنهم لم يهنوا بعدما قتلوا[2]، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أثر سعيد بن جبير: "ما سمعنا أن نبيًا قتل في القتال"، ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]. وقد ذكر ابن عطية أن حجة من قرأ "قاتل" أنها أعم في المدح؛ لأنه يدخلها من قُتِل ومن بقي[3].

وعلى قراءة "قُتل" بالبناء للمجهول – وهو ما استحسنه الأخفش والفراء – يكون القتل متوجهًا إلى النبي ﷺ، والأثر الذي ورد عن سعيد بن جبير هناك قرائن تؤكد ضده؛ كجواز قتل الأنبياء مثلاً، وقد قتل زكريا، وشق بالمنشار. وقد ذكر الله تعالى أن القتل جائز في حق النبي صلّى الله عليه

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٧.

(٢) انظر: البغوي. تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، **معالم التنزيل**، (الطبعة الثانية، بيروت، دار المعونة، ١٩٨٧م)، ١/١٤٩.

(٣) ابن عطية الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م)، ١/٥٢٠.

وسلّم بقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ...﴾ [آل عمران: ١٤٤] فذكر القتل، والقتل في حق الأنبياء لم أرَ أحدًا سمَّاه عيبا في حقهم، إذ هو نوع من الموت، والموت جائز في حقهم، وهناك أثر لابن عباس يؤيد ذلك وهو "أن النبي يقتل"، ويؤيد قراءة البناء للمجهول ما ذكره السمرقندي[1]، في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ أي بعد قتله عن القتال، وما عجزوا بما نزل بهم من قتل أنبيائهم وأنفسهم، وما خضعوا لعدوهم، فكأنه يقول للمؤمنين: فهلاَّ قاتلتم مع نبيكم وبعد قتله – إن قتل- كما قاتلت القرون الماضية من قبلكم إذا أصيب أنبياؤهم.

وقد اختار أبو حيان[2] –كذلك– البناء للمجهول– بخلاف ما ذكره ابن عطية في مدح "قاتل"؛ لأن "قُتل" يظهر فيها المدح، وهي أبلغ في مقصود الخطاب؛ لأنها نص في وقوع القتل، ويستلزم المقاتلة، و"قاتل" لا تدل على القتل، إذ لا يلزم من المقاتلة وجود القتل، قد تكون مقاتلة، ولا يقع قتل، وما ذكره –يعني ابن عطية– من أنه يحسن عنده ما ذكره لا يظهر حسنه. وذكر البغوي تفسيرات ثلاثة للبناء للمجهول:

الأول: أن يكون القتل راجعًا إلى النبي وحده، فيكون تمام الكلام عند قوله "قتل"، ويكون في الآية إضمار معناه: ومعه ربيون.

---

(١) ينظر: أبو الليث السمرقندي. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد عوض، وآخرين، **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم**، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١)، ٣٠٦/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٧٩/٢.

الثاني: أن يكون القتال نال النبي ومن معه من الربيين، ويكون المراد بعضهم، كما تقول العرب: قتلنا بني فلان، والمراد بعضهم، ويكون قوله: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾ راجعًا إلى الباقين.

الثالث: أن يكون القتل للربيين لا غيره[1]. فظهر أثر الاختلاف في المعنى الذي ترتب على اختلاف بنية الكلمة.

٢. ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قرئ قوله تعالى "يَغُلَّ" بفتح الياء، وضم الغين، وقرئ أيضًا "يُغَلَّ" بضم الياء، وفتح الغين[2].

وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين وصوبهما؛ وذلك لأن المعنى عنده "أن يخون" أو يخان"[3]. في حين ذكر الفراء في صيغة "يُغَلَّ" أنهم يريدون: أن يخاف أو يسرق، أو يخون، وذكر في صيغة "يَغُلَّ" أنهم يريدون: أن يتهم، وذلك أنهم ظنوا يوم أُحُد أن لن تقسم لهم الغنائم كما فعل يوم بدر[4].

وقد ذهب أبو منصور الأزهري[5] إلى أن معنى يَغُلَّ، أي: "ما كان لنبي أن يخون أمّته، وتفسير ذلك أن النبي صلّى الله عليه وسلّم جمع الغنائم في غزاة،

---

(١) انظر: البغوي، **تفسير البغوي**، صص: ١٤٩-١٥٠.

(٢) ينظر: مكي، **الإتحاف**، ص١٨١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/١٠١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢١٨، والصفاقسي، **الغيث**، ١٨٥.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٢٧.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٤٦ بتصرف.

(٥) الأزهري، **معاني القراءات**، ص١١٢.

فجاءه جماعة فقالوا له: ألا تقسم بيننا غنائمنا؟ فقال صلّى الله عليه وسلّم: "لو أن لكم عندي مثل أحدٍ ذهبًا ما منعتكم دينارًا أتروني أغلكم مغنمكم"، وهو في هذا التوجيه يتفق مع الفراء فيما ذهب إليه أنه بمعنى يتهم.

ثم يقول الأزهري[1]: "ومن قرأ "أن يُغَلَّ" فهو على وجهين:

أحدهما: ما كان لنبي أن يَغُلَّه أصحابه، أي: يخونوه، وجاء عن النبي صلّى الله عليه وسلّم "لا يخونن أحدكم خيطًا ولا خياطًا".

والوجه الثاني أن يكون "يُغَل" بمعنى يخوّن، والمعنى: ما كان لنبي أن يخوَّن، أي: ينسب إلى الخيانة؛ لأن نبي الله لا يخون إذ هو أمين الله في الأرض". وهو بهذه المعاني التي ذكرها يتفق مع توجيه الفراء، فالقراءة بالبناء للمعلوم تفيد أن الغلول من النبي مستحيل، وأنه لا يمكن ذلك منه؛ لأن الغلول معصية، والنبي صلّى الله عليه وسلّم معصوم من المعاصي، فلا يمكن أن يقع في شيء منها. وهذا النفي فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يتوهم فيه ذلك، وأن ينسب إليه شيء من ذلك. وعلى البناء للمجهول -أو المفعول- يكون المعنى موجهًا للناس بعدم خيانة النبي صلّى الله عليه وسلّم في المغانم، وإنما خصَّ النبيّ ﷺ بالذكر، وإن كان ذلك حرامًا مع غيره؛ لأن المعصية بحضرة النبي صلّى الله عليه وسلّم أشنع لما يجب من تعظيمه وتوقيره، كالمعصية بالمكان الشريف واليوم المعظم[2]، أو يكون المعنى: أن

---

(١) الأزهري، **معاني القراءات**، ص١١٢.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٥٣٥، ٥٣٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/١٠٦، والبغوي، **تفسير البغوي**، ص١٥٥.

النبي لا ينسب إلى الغلول[1]، أو على معنى أن النبي لا يصح له أن يوجد غالاً، ولا يوجد غالاً إلا إذا كان غالاً، ويكون المعنى -أيضًا- تبرئة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من ذلك وتنزيهه والتنبيه على عصمته، والتأكيد على أن النبوة والغلول متنافيان[2].

فتعدد المعنى الوظيفي للصيغة ترتب عليه تعدد المعنى.

٣. ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨].

قرئ قوله تعالى: "ظلم" بالبناء للمجهول "ظُلِمَ"، وقرئ بالبناء للمعلوم "ظَلَم"[3].

وقد وجه الأخفش القراءتين فقال في قراءة البناء للمجهول ظُلِمَ: "لأنه حين قال لا يحب الله قد أخبر أنه لا يحل. ثم قال: إلا من ظُلِمَ؛ فإنه يحل أن يجهر بالسوء لمن ظلمه"، وقال موجهًا معنى قراءة البناء للمعلوم: «وقال بعضهم: "ظَلَم" على قوله: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ فيكون "إلا من ظَلَم"

---

(١) ينظر: أبو الليث السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣١٢/١.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**،١٩٨/١، أبو سعيد البيضاوي. **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، (دار البيان العربي، ط١، ١٤٢١هـ)، ١٨٧/١.

(٣) ينظر: مكي، **الإتحاف**، ص١٩٥، وابن خالويه، **المختصر**، ص٢٩، وابن جني، **المحتسب**، ٢٠٣/١، وأبو حيان، **البحر**، ٣٨٢/٣، والزمخشري، **الكشاف**، ٥٧٦/١، والعكبري، **الإملاء**، ٤٠٢/١، والرازي، **التفسير الكبير**، ٣٣٥/٣، والقرطبي، **الجامع**، ١/٦.

على معنى: إلا بعذاب من ظلم[1]؛ فإن الله يجازيه[2] على هذا الظلم. في حين ذكر الفراء القراءتين، ولم يتحدث إلا عن قراءة البناء للمعلوم فقال: "وإن شئت جعلت "من" رفعًا إذا قلت "ظُلِم" فيكون المعنى: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم، وهذا الضيف إذا أراد النزول على رجل فمنعه فقد ظلمه ورخَّص له أن يذكره بما فعل؛ لأنه منعه حقه، ويكون: "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول" كلامًا تامًّا، ثم يقول: إلا الظالم فدعوه .... فإن الظالم لا حجة له، وكأنه قال: إلا من ظُلِمَ فخلّوه»[3].

فنجد أن تعدد الصيغة – بالبناء للمعلوم مرة والمجهول مرة أخرى - قد شكل في تعدد المعنى وفهمه فهي مرة – بالبناء للمجهول - تتجه إلى المظلوم، ويكون المعنى: لا يحب الله أن يجهر أحدٌ بالسوء من القول إلا من ظلم فلا يكره له الجهر به، وذهب ابن المستنير إلى أن معنى "من ظلم": إلا من أكره على أن يجهر بسوء من القول كفرًا، أو نحوه، فذلك مباح، والآية في الإكراه[4]، والقول بأن ظُلم هنا المقصود بها التصريح بالكفر حالة الإكراه قول غريب لم أجده إلا عند ابن المستنير، وإذا كان المظلوم هو المعنِيُّ بالاستثناء؛ فإن الله يحب جهره، وسوغ له الدعاء على الظالم، وأن يذكره بما فيه من السوء[5].

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) ينظر: العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ١/٤١٧.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٩٣.

(٤) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/١٢٩، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣٩٧، ٣٩٨.

(٥) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٦٧، والبغوي، **تفسير البغوي**، ص٢١١، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٢٤٥.

وتتجه الصيغة بالبناء للمعلوم إلى الظالم نفسه، داعية الناس أن يجهروا له بالسوء من القول لكي ينتهي عن فعله، ويكون ذلك توبيخًا له وردًّا عليه[١]، أو يكون المعنى: إن الظالم راكبٌ ما لا يحبه الله فيجهر بالسوء[٢].

٤. ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

قرئ قوله تعالى: "زَيَّن" بالبناء للمعلوم "زَيَّن"، وقرئ بالبناء للمجهول "زُيِّن"[٣]. وقد ذكر الأخفش قراءة البناء للمعلوم، وعللها بقوله: «لأن الشركاء زينوا»[٤]، في حين ذكر الفراء توجيه الوجهين مشيرًا إلى تعدد المعنى الوظيفي للصيغة، وما ترتب عليه في بناء الجملة من اختلاف في الوظائف النحوية، فذكر أن قراءة البناء للمعلوم يترتب عليها أن يكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث، وقد تنكر الفراء لقراءة البناء للمعلوم، إلا أنه وجهها توجيهًا يتفق والذوق النحوي عنده، فقال: "فإن كانوا يقرأون "زَيَّن" فلست

---

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/١٢٩، والبغوي، **تفسير البغوي**، ص٢١١.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٦٧، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٢٤٥.

(٣) ينظر: ابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٧٠، وأبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣/٤٠٩، والعكبري، **الإملاء** ١/٤٥١، وأبو حيان، **البحر**، ٤/٢٢٩، وابن جني، **المحتسب**، ١/٣٢٩، والدمياطي، **الإتحاف**، ص٢١٧، والنحاس، **إعراب القرآن**، ١/٥٨٢، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٦٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٥٠.

(٤) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٠٤.

أعرف جهتها، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون في تثنية الحمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: «زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» وإن شئت جعلت "زَيَّن" إذا فتحته فعلاً لإبليس[1]، وقد رد كثير من النحاة قراءة البناء للمجهول لما يترتب عليها من آثار نحوية، وحكموا عليها بالقبح والضعف، ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي[2]، وابن الحاجب[3]، والزمخشري[4]، والنحاس[5]. يقول الأزهري — وهو واحد من الذين ردُّوا هذه القراءة —: «وهذا عند الفصحاء رديء جدًّا، ولا يجوز عندي القراءة بها، وأما قراءة العامة التي اجتمع عليها القراء فهي الجيدة البالغة بفتح الزاي»[6].

والقراءتان بالبناء للمعلوم، والبناء للمجهول —وما يترتب على كل واحدة من اختلاف في الوظائف كفاعل ونائب فاعل، وفصل بين المضاف والمضاف إليه — يؤديان معنىً واحدًا، ففي القراءة بالبناء للمعلوم الشركاء هم الذين زينوا القتل، وكذلك في القراءة بالبناء للمجهول هم أنفسهم أيضًا الذين زينوا القتل، ولا داعي للقول برد القراءة عن طريق تقبيحها أو تضعيفها، أو حتى القول

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣/٤١١، ٤١٢، ٤١٣.

(٣) ينظر: رضي الدين الإستراباذي. تحقيق: يوسف حسن عمر، **شرح الكافية لابن الحاجب**، (منشورات جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ)، ١/٢٩٣.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٥٤.

(٥) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/٩٨.

(٦) الأزهري، **معاني القراءات**، ١٧١.

بالوهم فيها، خاصة وأن عندنا الكثير من الشواهد النثرية والشعرية التي جاء فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ بل إن معظم الأبواب النحوية، يشيع فيها الفصل بين أجزائها؛ كالفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، والجار والمجرور، والمتضايفين، وكان واسمها، .... إلخ.

ولكن ما ينبغي أن نركِّز عليه هنا هو تعدد المعنى الوظيفي لصيغة "زيّن" وما عكسته من تغيير وظائفي ترتب عليها في بناء الجملة.



المبحث الثاني

تعدد المعنى الوظيفي في الأدوات

أولا : "إن" بين التشديد والتخفيف.

ثانيا : "إن" بين الشرط والمصدر.

ثالثا : "لا" بين النهي والنفي.

رابعا : "ما" بين الاستفهامية والموصولية.

خامسا : "ما" بين النفي والموصولية.

سادسا : "الواو" بين العطف والاستئناف.

سابعا : "الواو" بين العطف والصرف.



أولا: "إنّ" بين التشديد والتخفيف

١. ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٣].

قرئت "إن" بالتخفيف والتضعيف و"هذان" رفعًا ونصبًا[١]. وقد ذكر الأخفش[٢]، أن "إنْ تكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام. يقولون: إن زيدٌ لمنطلق، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها "ما". وقد زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدًا لمنطلق، يعملها على المعنى.... وعلى هذه اللغة فيما نرى ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وقد شددها قوم فقالوا: "إنَّ هذان" وهذا لا يكاد يعرف، إلا أنهم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفًا فيقولون: رأيت أخواك، ورأيت الرجلان، وأوضعته علاه، وذهبت إلاهُ، فزعموا أنه على هذه اللغة بالتثقيل تقرأ.

وزعم أبو زيد أنه سمع أعرابيًّا فصيحًا من بلحارث يقول: ضربت يداه، ووضعته علاه، يريد: يديه وعليه، وقال بعضهم: «"إن هذين لساحران"، وذلك خلاف الكتاب، قال الشاعر:

(١) مكي، **الكشف** ٢/٩٩، **وحجة القراءات**، ص٤٥٦، وابن الجزري، **النشر**، ٣/١٨٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن** ١/٢٩٠، ٢٩٢، وانظر: ٢/٦٢٩.

طـــاروا علـــيهن فـــشلْ علاهـــا   واشـــدد بمثنـــى حقـــب حقواهـــا

ناجيـــــة وناجيـــــا أباهـــــا»[1]

وذكر الفراء –أيضًا– القراءتين ولكنه لم يعلّق على قراءة التخفيف، واكتفى بأن قال: قرأ بعضهم: "إنْ هذان لساحران" خفيفة، واختار قراءة التشديد مع الألف – أي الرفع – وذكر لها توجيهين:

الأول: على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم – يريد بني الحارث–:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجاعِ ولَوْ يَرَى   مَسَاغًا لِنابَاه الشجَّاعَ لصَمَّمَا[2]

قال – أي الفراء–: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وذلك وإن كان قليلاً فإنه أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون؛ فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا، تركوا الألف تتبعه فقالوا: رجلان في كل حال.

وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع

---

(١) الرجز لرؤبة تحقيق: وليم بن الورد، **ديوان رؤبة بن العجاج**، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م)، ص١٦٨.

(٢) البيت من الطويل، **المتلمس**. تحقيق: حسن كامل الصيرفي، **ديوان المتلمس**، (القاهرة: مجلة معهد المخطوطات، مج١٤، ١٩٦٨م)، ص٣٤.

والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة ؛ فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس.

الثاني: أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة، وليست بلام فعل فلما ثنيت، زدت عليها نونًا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب "الذي" ثم زادوا نونًا تدل على الجمع، فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا هذان في رفعه ونصبه وخفضه"[1].

وهذه القراءة -بتخفيف "إن" ورفع "هذان"- قد أثارت جدلاً كبيرًا بين النحاة والقرَّاء.

وحجة من خفف أنه لما رأى القراءة وخط المصحف في "هذان" بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب؛ فخفف "إن" ليحسن الرفع بعدها على الابتداء؛ لأن "إن" إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الابتداء، لنقصها عن شبه الفعل، ولأنها لم تقوَ قوة الفعل فتعمل ناقصة كما يعمل الفعل ناقصًا في نحو: لم يك زيدًا أخانا، ومنهم من يعملها وهي مخففة عملها وهي مشددة فالذي خفف "إن" اجتمع له في قراءته موافقة الخط وصحة الإعراب[2]، وترتب على هذا القول -التخفيف مع الإهمال- دخول اللام على خبر المبتدأ، وقد ورد في كلامهم ما صحَّ دخول اللام على الخبر كقول الشاعر:

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١٨٣، ١٨٤.

(٢) انظر: مكي، **الكشف**، ٢/٩٩.

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللحم بِعَظْم الرَّقَبَهْ[1]

واعترض على هذا بأن اللام لا تدخل على الخبر، وما أتى فيه اللام داخلة على الخبر فهو من الشواذ[2].

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بثلاثة أمور:

أولاً: أن اللام هنا زائدة وليست للابتداء.

ثانيًا: أنها داخلة على مبتدأ محذوف.

ثالثًا: أنها دخلت بعد "إن" هذه التي بمعنى نعم لشبهها بـ "إن" المؤكدة لفظًا[3].

وقد ردَّ الباقولي أيضًا على من قال: إن اللام هنا لم تدخل على الخبر، وإنما دخلت على محذوف، والتقدير: لهما ساحران، بأنه جمع بين الضدين؛ لأن اللام للتأكيد، والتأكيد للإطناب، والإسهاب، والحذف للإيجاز والاختصار، فلا يجمع بين الضدين[4].

في حين ذهب مصنفك إلى أن "إن" مخففة من المثقلة، و"هذان" بالرفع أي مبتدأ، وساحران خبره، و"اللام" هي الفارقة بين إن الخفيفة والثقيلة[5].

(١) البيت من الرجز، رؤبة، **ديوانه**، ص١٧٠.

(٢) انظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٨٣٢/٢، والباقولي، **شرح اللمع** ٢٥٢/١.

(٣) انظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٣٦٢/٣، ٣٦٣، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٢٥٥/٦، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٣٤٣/٢.

(٤) انظر: الباقولي، **شرح اللمع**، ٢٥٢/١.

(٥) مصنفك الشاهرودي. تحقيق: مطلق محمد مبارك الرشاد، **شرح العوامل المائة**، **(رسالة ماجستير — دار العلوم — ٢٠٠٣)**، ص ص: ١٣٥— ١٣٦.

أما من شدد ورفع "هذان"، فحجتهم واحد من أمور ثلاثة:

أولاً: أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب وكنانة[1]، واستشهدوا على ذلك بأن لزوم الألف لغة حارثية في الرفع والنصب والجر، أجروا المثنى مجرى المقصور كقول الشاعر:

تَــزَوَّد مِنَّــا بَــيْنَ أُذْنَــاهُ طَعْنَــةً ... دَعَتْـهُ إِلَـى هَـابِي التُّـرابِ عَظِـيمُ[2]

وقول الآخر:

فَـأَطْرَقَ إِطْـرَاقَ الـشُّجَاعِ وَلَـوْ يَـرَى ... مـسَاغًا لِنَابَـاهُ الـشُّجَاعَ لَـصَمَّمَا[3]

وقول الآخر:

إِنَّ أَبَاهَــا وَأَبَــا أَبَاهَــا ... قَــدْ بَلَغَــا فِي المَجــدِ غَايَتَاهَــا[4]

وقد اعتُرض على هذه الشواهد بالطعن في صحتها، وأن الرواية فيها محرفة، وإلى هذا ذهب علي فاخر حيث يقول عن البيت الأول: و"بالرجوع إلى مصادر البيت الشاهد وجدته هكذا.

تــزود منــا بــين أذنيــه طعنــة

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٢٩٠، والفراء، **معاني القرآن**،٢/١٨٣، ١٨٤، والزمخشري، **الكشاف** ٢/٩٩، ١٠٠، وابن يعيش. **شرح المفصل**، (بيروت: عالم الكتب)، ٣/١٢٨، والنحاس، **إعراب القرآن** ٣٤٣.

(٢) البيت من الطويل، هوبر الحارثي. **لسان العرب**، **وخزانة الأدب**، ٧/٤٥٣، **والدرر**، ١/١١٦.

(٣) البيت من الطويل، المتلمس، **ديوانه**، ص٣٤.

(٤) البيت من الرجز، رؤبة، **ملحق ديوانه**، ص١٦٨.

وعلى ذلك فلا شاهد فيه ، وإنما هو على اللغة الفصحى ، من رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وكذلك قال في رواية البيت الثاني بأنه يروى :

مساغًا لنابيه الشجاع لصمما

على اللغة الفصحى في إعراب المثنى ، وعلى ذلك فلا شاهد فيه"[1].

ويمكن الرد على فاخر بالاستدلال العكسي ، حيث إنه لا يمنع أن تكون رواية الأبيات جاءت فعلاً على لغة بني الحارث ، ولا سيما إذا أضفنا تزكية الفراء لهذا الرجل الذي أنشده بيت الشعر على لغة بني الحارث بأنه من أفصح من رأى[2] ، ويؤيد هذا الاستدلال العكسي كثرة المراجع والمصادر التي وردت فيها هذه الأبيات على هذا النحو من الاستشهاد مما يؤكد صحتها[3] ، وفاخر محجوج بنقل الثقات[4].

ثانيًا : إن "إنَّ" ، هنا حرف جواب بمعنى نعم[5] ، واللام هنا زائدة

---

(١) علي فاخر. **تغيير النحويين للشواهد**، بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، (القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤١٦هـ)، ص ص: ٦٥-٦٦.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١٨٤/٢.

(٣) انظر: على سبيل المثال: ابن جني، **سر الصناعة**، ٧٠٤/٢، وابن يعيش، **شرح المفصل** ١٢٨/٣، والبغدادي، **الخزانة** ٤٥٣/٧، وابن هشام، **شذور الذهب** ٤٧، وابن منظور، **لسان العرب** (وهب)، وأبا عبيدة، **مجاز القرآن**، ٢١/٢، والعكبري، **التبيان**، ٨٩٥/٢، والمرادي، **شرح التسهيل**، ص٥٣٣.

(٤) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٥٣١.

(٥) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣٦٢/٣، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٢٦/٣، ومكي، **الكشف** ٩٩/٢.

للتوكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم، إلا أنهم أخروها الخبر، لوجود لفظ "إن"، ومن الشواهد التي استدلوا بها على هذا قول الشاعر:

بَكَـرَ الْعَـوَاذِلُ فِـي الـصَّبُو ح يَلُمْنَنِـيَ وألومُهُنَّـهْ
وَيَقُلْـنَ شَـيْبًا قَـدْ عَـلاَ كَ وَقَـدْ كَبُـرْتَ فَقُلْـتُ: إنَّـهْ[1]

وقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: قال: إنْ وراكبها[2].

وقد اعتُرض أيضًا على هذا القول بأنه فاسد ودعوة خارجة عن كلام العرب[3]، وأن مجيء "إن" بمعنى "نعم" شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت[4]، ولا يرتضي البحث هذا المذهب الذي يرفض مجيء إن بمعنى نعم، وذلك لأنه ثابت بالثقات عن العرب، كما أن تأخر اللام مع حرف الجواب "إن" فيه شيء من القوة الواقعة على "إن" بحيث تضيف دلالة للمعنى، على العكس مما لو قرئت بتخفيف النون، فقوة الصوت الناتج عن تشديد النون يتناسب ورفع "هذان" من خلال المد الذي في ألف "هذان"، وقد ذهب عبد الجاسم إلى اختيار هذا الوجه — مجيء إن بمعنى نعم— فتابع كلامه السابق قائلاً: "ومما يقوي إعراب "إن" حرف جواب بمعنى نعم أنها وردت على لسان النبي محمد

---

(١) البيتان من الكامل، عبد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**، (بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م)، ص٦٦.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان** ٢/١٤٤.

(٣) ينظر: الأصفهاني، **شرح اللمع**،١/٢٥٢.

(٤) ينظر: رضا محمود. **قراءة عاصم الجحدري دراسة نحوية وصرفية**، (رسالة ماجستير — دار العلوم — ٢٠٠٣)، ص٣٤.

عليه الصلاة والسلام، وهو أفصح العرب، مما يجعلها شائعة في الاستعمال، كما جاءت مسبوقة بسؤال في قوله سبحانه ﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٥٧]، مثل قوله سبحانه: ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ ﴾[الأعراف: ٤٤]، وبذلك تنصرف "إن" في قوله تعالى: ﴿إنَّ هَـٰذانِ لَساحِرَانِ﴾ إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر أي: تكون بمثابة رد على سؤال يسبقها"[١].

ثالثًا: إنَّ الألف في "هذا" دعامة، وليست بلام فعل، فلما ثنيت، زدت عليها نونًا، ثم تركت الألف ثابتة على حالتها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب، "الذي" ثم زادوا نونًا تدل على الجمع فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا هذان، في رفعه ونصبه وخفضه[٢].

وقد عالج ابن فارس -أيضًا- هذا الإشكال قائلاً: "وذلك أن "هذا" اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين أحدهما حرف علة، وهي الألف، و"ها" كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثني احتيج إلى ألف التثنية فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف إحداهما، فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية، بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض، ودلالة على معنى التثنية، فحذفوا ألف التثنية، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم احتاجوا إلى

(١) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ١٥٦، ١٥٧.

(٢) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١٨٣، ١٨٤.

إعراب التثنية، فلم يغيروا الألف عن صورتها؛ لأن الإعراب واختلافه في التثنية والجمع فتركوها على حالها في النصب والخفض»[1].

وبعد عرض هذه الآراء يجدر بنا أن ننقل تعاملا مع الآية دون تعسف أو تمحل، ولم يؤثر ذلك التوجيه على معنى الآية. يقول ابن هشام: «"هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين "هذين" جرًّا ونصبًا ليس إعرابًا أيضًا... وعلى هذا فقراءة "هذان" أقيس، إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف ساحران»[2].

وما ذهب إليه تمام حسان قريب من كلام ابن هشام، إذ يرى أن في قراءة التشديد والرفع "إهدارًا للعلامة الإعرابية التي أمن اللبس فيها؛ وذلك لأنه لا يتقدم خبر إن على اسمها إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وليس قوله "لساحران" من هذا القبيل، فعلم أن "هذان" اسم إن فجاء الترخص في الإعراب لأمن اللبس، ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إن وخبرها»[3].

٢. ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [هود: ١١١].

اختلف النحاة حول عمل "إنْ" المخففة النصب في الاسم، فذهب الكوفيون إلى المنع، وحجتهم في ذلك أن المشددة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فلما خففت زال الشبه بينهما فوجب إبطال عملها.

---

(١) ابن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر، **الصاحبي**، (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د. ت)، ص٢١.

(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ١/٥٨.

(٣) تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ص٢٥٧.

أما البصريون فذهبوا إلى أنها تعمل، واحتجوا بالآية التي معنا في قراءة التخفيف، وذلك لأنها صارت بمنزلة فعل حذف بعض حروفه، وذلك لا يبطل عملها، ألا تراك تقول: عِ الكلام، وشِ الثوب، ولِ الأمر[1]. والصحيح من القول ما ذهب إليه البصريون، ونستطيع أن نذهب في تخفيف "إن" مذهبًا وسطًا فنقول: إذا خففت "إنَّ" بطل الاختصاص، وغلب عليها الإهمال، ومعنى بطلان الاختصاص أنها حينئذٍ تليها الجملة الاسمية والفعلية، ويغلب الإهمال فلا تعمل نحو: إنْ زيد قائم، ويجوز إعمالها أيضًا إعمال المشددة، وملخص مذهب الكوفيين أن "إنّ" لا تخفف معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم نافية[2].

وفي هذه الآية قرئت "إن" بالتخفيف ورفع كل، وقرئت أيضًا بتشديدها مع نصب كل[3]، وقد ذكر الأخفش قراءة تخفيف "إن" وتشديدها مع إعمالها في التخفيف والتشديد فقال: «وإنَّ كلاً" ثقيلة، وقال أهل المدينة» و"إنْ كلاً" خففوا "إنَّ" وأعملوها كما تعمل "لم يك"، وقد خففها من يكن "لما ليوفينهم ربك أعمالهم" فاللام التي مع "ما" هي التي تدخل بعد "إن" واللام الآخرة للقسم»[4].

---

(١) انظر الخلاف حول هذه المسألة في: الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨)، ١/١٩٥، وينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٣٤٨.

(٢) المرادي، **شرح التسهيل**، ص٣٤٨.

(٣) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٦٠، وأبا حيان، **البحر**، ٥/٢٦٦، وأبا زرعة، حجة **القراءات**، ص٣٥١، والصفاقسي، **الغيث**، ص٢٥٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٩١.

(٤) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن** ٢/٥٨٤، ٥٨٥.

فما ذهب إليه الأخفش في هذا التوجيه –وهو إعمال "إن" مخففة– موافق لما ذهب إليه البصريون، واستدل بنفس حجتهم في أن الفعل قد تحذف بعض حروفه، ولكن تظل له خاصية العمل، فكذلك "إن" عملت بالحمل على الفعل المحذوف بعض حروفه عندما خففت.

ويرى الفراء أن الذين خففوا: "إن" نصبوا كلاً بـ "ليوفينهم" وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كلاًّ، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت "كل" لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إن زيدٌ لقائم، ولا يصلح أن تقول: إن زيدًا لأضرب؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب فهذا خطأ في إلا وفي اللام»[1].

وهو بهذا الرفض –أو بعدم اشتهائه على حدِّ قوله لهذا التوجيه– يكون موافقًا لرأي الكوفيين.

ويقول الفراء في قراءة التشديد: «"فمن قال" "وإن كلاًّ لَمّا" جعل "ما" اسمًا للناس كما قال: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] ثم جعل اللام التي فيها جوابًا لـ "إن"، وجعل اللام التي في "ليوفينهم" لامًا دخلت على نية يمين فيها: فيما بين ما وصلتها، كما تقول: هذا مَنْ لَيَذْهبنَّ، وعندي ما لَغَيْرُهُ خير منه»[2].

وذكر أبو حيان أن "إن" المخففة – في قراءة التخفيف– نافية ومعناها ما، وتعرب كل مبتدأ مرفوع منون تنوين العوض عن مضاف محذوف وخبره القسم

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/٢٩، ٣٠.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/٢٨ .

ليوفينهم[١]، وقد ذكر الكسائي أيضًا عن بعض النحويين إنكاره لقراءة التخفيف مع عمل "إن" وقال: ما أدري على أي شيء قرأوا "إنْ كلاً".

وقال في قراءة التشديد لـ "إنَّ" و"لَّما": "الله عزَّ وجلَّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهًا، وقال: إنما تقرأ كما أُقرئنا، وذلك أن "إن" إذا نصبت بها — وإن كانت مخففة — كانت بمنزلة المثقلة، و"لَّما" إذا شُدّدت كانت بمنزلة إلا"[٢]. وجَعْل "لما" بمنزلة "إلا" توجيه يرفضه الفراء، وعلل رفضه لذلك التوجيه "بأنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لَّما زيدًا"[٣].

والقول بأن "لَّما" بمعنى "إلاَّ" قول ضعيف في الآية، إذ من الواضح أن "لما" أخت "لم"، وكلتاهما حرف جازم يفيد النفي، ويفتقر إلى المضارع من الأفعال ليفيد انتفاءه في الماضي، غير أن المنفي مع لَّما نفي مقيد بتوقع الحدوث في الحاضر المستمر أي: أن الفعل معها يتوقع حدوثه في أية لحظة غير أن المضارع الذي تفتقد إليه "لما" قد حذف، ولكن اللبس مأمون مع ذلك، والتقدير: وإن كلاً لما يُوفوا أعمالهم ثم استؤنف بجملة "ليوفينهم"[٤].

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ١/٢٢٠.

(٢) عيسى شحاته، **معاني القرآن للكسائي** ١٦٥، ومكي، الكشف ١/٥٣٦، ٥٣٨، وآمال يوسف، **التوجيه النحوي للقراءات العربية بين مكي وجامع العلوم** ٥٥.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/٢٩.

(٤) انظر: تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، صص: ١١٩-٢٥١.

الثاني: "إن" بين الشرطية والمصدرية

١. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

قرئت همزة "أنْ صدوكم" بالفتح، وقرئت بالكسر[١]، وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، فقال: «أن صدوكم يقول: لأن "صدوكم" فهذه وجه الفتح، وتقرأ "إن صدوكم" على معنى "إن هم صدوكم" أي: إن هم فعلوا" أي: إن همُّوا ولم يكونوا فعلوا، وقد تقول ذلك أيضًا، وقد فعلوا كأنك تحكي ما لم يكن: كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] وقد كان عندهم قد وقعت السرقة»[٢].

كذلك ذكر الفراء القراءتين، ووجه قراءة النصب بأنها "في موضع نصب لصلاح الخافض فيها، ووجه قراءة بأنها على معنى الجزاء"، وأكد

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٩٨، والنحاس، **إعراب القرآن**، ١/٤٨٠، وأبو حيان، **البحر**، ٣/٤٢٢، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٢٩، وأبو زرعة، **الحجة**، ص٢٠٠، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٤٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٦٠.

معنى الشرط قراءة ابن مسعود "إن يصدوكم"[1]، بكسر الهمزة والفعل المضارع "فإن كسرت جعلت الفعل مستقبلاً، وإن فتحت جعلته ماضيًا، وإن جعلته جزاء بالكسر؛ صلح ذلك كقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ﴾ [الزخرف: ٥] وأن تفتح وتكسر، وكذلك ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣] تكسر، ولو فتحت لكان صوابًا، وقوله: ﴿بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣] فيه الفتح والكسر"[2].

وهذا التوجيه – من الفراء والأخفش- يرجع إلى "إن " سواء باعتبار الكسر أو الفتح، وعلى هذا؛ فإننا نلحظ التحول "في الهمزة" بين كسرها على أساس الشرط، أو فتحها على تأويلها وما بعدها بمصدر، ويترتب عليه أيضًا تغيير في الإعراب، وتغيير في المعنى، وكل له وجه وحجة، فحجة "من كسر أنه جعله أمرًا منتظرًا تقديره: إن وقع صد فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء، فإن للشرط، والصد منتظر وقوعه، ويجوز أن يكون الصد قد مضى مع كسر "إن" على معنى: يكسبنكم بغض قوم الاعتداء إن صدوكم كما جرى فيما مضى من الصد فتحقيقه إن عادوا إلى الصد الذي أكسبكم

---

(١) انظر: ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ)، ١/٢٠٦.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٠٠.

البغض له فيكون الشرط مستقبلاً على "بأن"وهو مثال لأمر قد مضى ؛ لأن معناه : إن وقع مثل الصد الذي مضى فلا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء ، والتفسير والإخبار على أنه أمر قد كان وصد قد وقع ، فالكسرة في "إن" أولى على أنه مثال لما مضى ، وعلى هذا أنشد سيبويه[1] قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمِ[2]

أنشده بكسر "إن" ، والذي بعدها أمر قد وقع ، لكنه على المثال على معنى : أتغضب إن وقع مثل حزّ أذني قتيبة[3].

في حين ذهب الباقولي إلى أن الكسر ليس على معنى المضي ، إذ المعنى عنده : "إن استدام صدهم إياكم وتمادى ، فلا يجرمنكم على الاعتداء بغضهم أي : بغضكم إياهم ، وعلة التفسير عنده باستدامة الصد ؛ لأنه شرط ، والشرط لا يصح في الماضي ، وصدهم كان فيما مضى"[4].

وحجة من فتح "أن" فلأنه هو الظاهر في التلاوة وعليه أتى التفسير ؛ لأن المشركين صدوا النبي صلّى الله عليه وسلّم ، والمسلمين عن البيت ومنعوهم دخول مكة ، فهو أمرٌ قد مضى ، ومعنى الآية كما يراها مكي : لا

---

(١) سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، **الكتاب**، (عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ)، ٣/١٦١.

(٢) الفرزدق، **ديوانه**،٢/٣١١.

(٣) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٠٥، وانظر: آمال يوسف: **التوجيه النحوي بين مكي والباقولي** ١٧٨.

(٤) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٣٣٦/١٠، ٣٣٧، وآمال أبو يوسف، **التوجيه النحوي بين مكي والباقولي**، ص١٧٧.

يكسبنكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء، والفتح الاختيار؛ لأن عليه أتى التفسير، أنه أمر قد وقع وهو ظاهر اللفظ[1]، وهذا الذي ذهب إليه مكي من ترجيح قراءة الفتح لشهرتها يميل البحث إلى عكسه، ويرى أن كسر الهمزة أقرب من فتحها، يؤيد ذلك قراءة ابن مسعود – التي سبقت- حيث جاءت بالفعل المضارع الصريح، ويترتب على ذلك حلول الماضي مكان المضارع في أسلوب الشرط وهو كثير في كلام العرب.

ونتفق مع عبد الجاسم الذي قال: «إن الكسر أوفق لسياق الآية الكريمة، وبه يحصل التحول؛ لأن الآية تشريع، والتشريع يكون للمستقبل من الأعمال أكثر مما يكون للماضي السالف، فهو من قبيل العظة ولزوم الفائدة مما حصل، كما أن الآية الكريمة جاءت بطلب الكف عن هذا البغض الدافع إلى الاعتداء، وهذا لا يكون إلا من القادرين على الصد والدفاع عن البيت الحرام، والمسلمون وقت نزول الآية كانوا على قدر كبير من القوة والتماسك والغلبة، ثم إن الإسلام سمح تهدف تعاليمه إلى الحياة بألفة وسلام ونبذ الخلافات، والأخذ بيد الذين ظلموا أنفسهم إلى جادة الحق والصواب، ولا سيما أنه جاء خاتمة لرسالات السماء، وداعيًا للعالمين كافة أن يدخلوا في دين الله الإسلام»[2].

---

(١) مكي، **الكشف**، ١/٤٠٥.

(٢) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص٢٠٧، ٢٠٨.

ثالثا: "لا" بين النهي والنفي

١. ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣].

قرئت كلمة "لا تعبدون" بالرفع، وقرئت "لا تعبدوا" بالجزم على النهي[١].

ذكر الأخفش[٢] قراءة الرفع فقط، ووجهها توجيها جيدًا، فقال عن رفع الفعل "لا تعبدون" في الآية: "فرفع هذا لأن كل ما كان من الفعل على "يفْعَل هو" و "تفْعَل أنت" و "أَفْعَلُ أنا" و "نَفْعَل نحن" فهو أبدًا مرفوع — ويقصد الأخفش بذلك أنه واقع موقع الرفع من الأسماء — لا تعمل فيه إلا الحروف التي ذكرت لك من حروف النصب أو حروف الجزم والأمر والنهي والمجازاة، وليس شيء من ذلك هاهنا، وإنما رفع لموقعه في موضع الأسماء ومعنى هذا الكلام حكاية كأنه قال: استحلفنا لا يعبدون أي: قلنا لهم: والله لا تعبدون.

وقد يكون الفعل مرفوعًا؛ لأنه حذفت منه أنْ، فلما حذفت أن؛ ارتفع الفعل كما تقول: أتيتك تعطيني وتحسنُ إلي وتنظرُ في حاجتي، ومثله: مره يعطيني إن شئت جعلته على فهو يعطيني، وإن شئت على أن يعطيني فلما ألقيت أن ارتفع قال الشاعر:

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٨٢/١، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ١٣/٢، والرازي، **التفسير الكبير** ٤٠٥/١، والزمخشري، **الكشاف** ٧٩/١.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٠٧/١، ٣٠٨.

أَلاَ أَيُّهَـذا الزَّاجِـرِي أَحْـضُرُ الْـوَغَى وَأَنْ أَتْبَعَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[1]

وقد وجه الفراء وجه الرفع على نحو ما قال الأخفش. قال: «رفعت "تعبدون" لأن دخول أن يصلح فيها فلما حذف الناصب رفعت، فهذا وجه من الرفع، فلمَّا لم تأت بالناصب؛ رفعت، وفي قراءة أبيّ "لا تعبدوا" ومعناه الجزم بالنهي، وليست بجواب لليمين؛ لأنهم أمروا والأمر لا يكون جوابًا لليمين»[2].

وقد ذكر العكبري في وجه الرفع أنه مرفوع على أن اللفظ لفظ الخبر والمعنى للنهي، والتقدير: قلنا لهم: لا تعبدوا[3]، ومما يؤكد أن الأصل للنهي ثم أخرج مخرج الخبر أن بعده قوله تعالى: "وقولوا"[4]، وهو من باب عطف الأمر على الأمر.

٢. ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَاۖ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

قرئت كلمة "يضرْكم" جزمًا، و"يضرُّكم" رفعًا[5]، وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، ولكنه لم يوجههما توجيهًا نحويًا، إلا أنه ذكر شيئًا يفهم من خلاله القول بالنهي فقال: "لا يضرْكم" لأنه من "ضار" يضير"، وحينئذ

(١) تقدم تخريجه، ص٤٨.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٥٣/١، ٥٤.

(٣) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٨٤/١.

(٤) ينظر: ابن هشام، **المغني**، ص٥٢٨.

(٥) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٧٨، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٣٦١/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٣/٣، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢١٥، وابن الجزري، **النشر** ٢٤٢/٢.

تكون "لا" للنهي والفعل معها مجزوم بدليل أن الياء التي قبل الراء قد حذفت من أجل التقاء الساكنين — الياء وسكون الراء — فهذا هو وجه النهي.

ويحلل قراءة رفع الفعل "لا يضرُّكم" بأنه من ضرّ يضرّ، وحرك للسكون الذي قبله؛ لأن الحرف الثقيل بمنزلة حرفين الأول منهما: ساكن[1] فظهر من خلال ذلك أن "لا" هنا في قراءة الجزم والرفع هي الناهية في الاثنين، وليست للنفي في الثانية كما فهم من قول بعضهم.

ونظر الفراء إلى إمكانية النقل الوظيفي لـ "لا" وأنها من الممكن أن تكون للنهي وللنفي على حسب المعنى في كل، فقال في الآية[2]: "إن شئت جعلت جزمًا، وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك للرجل: مدُّ يا هذا، ولو نصبتها أو خفضتها كان صوابًا[3]؛ لأن من العرب من يقول: مدِّ يا هذا، والنصب في العربية أهيؤها، وإنْ شئت جعلته رفعًا[4]، وجعلت لا على مذهب ليس، فرفعت وأنت مضمر للفاء كما قال الشاعر:

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤١٩، ٤٢٠.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٢.

(٣) انظر: ابن عقيل. تحقيق: محمد بركات، **المساعد على تسهيل الفوائد**، (المركز العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ)، ص٣٤٤.

(٤) و«لا يضركم مرفوعًا رفعًا صحيحًا، وتقديره: فلا يضركم وحذف الفاء كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها».

انظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ١/٤٦٤، والزجاج، **مجالس العلماء**، ص٣٤٢.

فَـإِنْ كَـانَ لاَ يُرضِـيكَ حَتَّـى تَرُدَّنِـي إِلَـى قَطَـرِيٍّ لاَ إِخَالُـكَ رَاضِـيا[1]

فتبين من خلال عرض الأخفش والفراء أن الأداة "لا" قد أدت وظيفتين: النهي والنفي– وإن كان البحث يميل إلى أنها أقرب للنفي– ؛ لأن فيه إسنادًا يقوي إيمان المؤمنين «فالآية الكريمة وما سبقها من الذكر الحكيم كانت في طلب الكف عن اتخاذ المشركين والمنافقين من اليهود وغيرهم أخلاء كما كانوا عليه في الجاهلية، والنهي عن استمرار هذه المودة لما صدر عنهم من بغضاء، ورغبتهم بوقوع المؤمنين في الشدة بإبعادهم عن دينهم، وما خفي في صدورهم كان أعظم، وقد نبههم الله سبحانه على ذلك في قوله ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ ﴾ [آل عمران: ١١٩] مقصود بها المنافقون، لكن الله سبحانه أدخل الاطمئنان في قلوب المؤمنين بعد أن دعا على المنافقين بالموت الحاصل من غيظهم، فلا ضير ولا ضرر مما يحصل فيهم من السوء الذي يقع عليهم لما أصابكم من خير، أو الفرح مما حل فيكم من أذًى ومكروه، وهو أمر متوقع حصوله منهم، فصبركم على ذلك وتقواكم ربكم وامتناعكم عن معاصيه، وامتثال أمره خير لكم من خوفكم كيدهم؛ لأن كيدهم مكر﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣] وقد أكّد سبحانه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴾ [آل عمران: ١٢٠] لذا؛ فإن جواب الشرط في قوله سبحانه: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ محذوف، وتقديره: إن تصبروا وتتقوا فهو أحسن لكم؛

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب، الأزهري. **شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية الشيخ يس**، (دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة)، ٢٧٥/١، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية**، (مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت)، ٤٥١/٢.

لدلالة السياق، وما سبقه من كلام اتضح فيه الشرط والجزاء حتى يكون التركيب الوارد في قوله سبحانه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ متسعًا لجميع مكايد المنافقين مهما تغيرت أشكالها وأزمانها وهو ما يكون في دلالة الجملة الفعلية، وبه يكون رسوخ الإيمان في قلوب المؤمنين أشد وأقوى، ويصلب عود الصبر في نفوسهم"[1].

٣. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥].

قرئت كلمة "يضركم" بالرفع على أن "لا" للنفي، وقرئت خفيفة بالجزم على أن "لا" للنهي[2].

وقد وجه الأخفش القراءتين فقال: «لا يضرْكم خفيفة فجزم؛ لأن جواب الأمر جزم فجعلها من ضار يضير، وقال بعضهم: "يُضرَّكم" و"يضرُّكم" فجعل الموضع جزمًا فيهما جميعًا، إلا أنه حرك الراء؛ لأن الراء ثقيلة، فأولها ساكن فلا يستقيم إسكان آخرها، فيلتقي ساكنان، وأجود ذلك "لا يضرُّكم" رفع على الابتداء؛ لأنه ليس بعلة كقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وإنما أخبر أنه لا يضرهم»[3].

وعن توجيه الفراء لهاتين القراءتين نجده قريبًا من توجيه الأخفش فيقول: "إن شئت جعلت جزمًا، وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك

---

(١) انظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ٢٠٠-٢٠١.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٧/٤، وابن جني، **المحتسب**، ٢٢٠/١، والعكبري، **الإملاء**، ١٣٣/١.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٧٨/٢.

للرجل: مُدُّ يا هذا، ولو نصبتها أو خفضتها كان صوابًا؛ لأن من العرب من يقول مُدِّ يا هذا، والنصب في العربية أهيؤها، وإن شئت جعلته رفعًا، وجعلت "لا" على مذهب "ليس" فرفعت وأنت مضمر للفاء كما قال الشاعر:

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيك حَتَّى تَرُدَّنِي إِلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيًا[1]

وقد قرأ بعض القراء "لا يَضِرْكم" تجعله من الضير، وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: لا ينفعني ذلك، وما يضروني، فلو قرئت "لا يضُرْكم" على هذه اللغة كان صوابًا"[2].

فاختلاف التوجيهين راجع إلى فقدان النغمة التي تحدد معنى النهي من النفي مع الأخذ في الاعتبار أن هناك وسائل غير لغوية توضح ذلك[3]، والمعنى في القراءتين مختلف، إذ هو في قراءة الرفع يكون الكلام قد تم عند قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ثم استأنف تعالى إخبارًا بأنه لا يؤاخذهم بذنوب غيرهم، والمعنى على هذا الوجه: ليس يضركم من ضل إذا اهتديتم[4]، وأما في الجزم فإن الوقف يكون على قوله "إذا اهتديتم" وهو وقف حسن[5].

---

(١) **تقدم تخريجه**، ص١٠٦.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٢.

(٣) ينظر: حماسة، **العلامة الإعرابية**، ص٢٩٩.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٢١٤، وخالد عباس محمد. **التوجيهات النحوية لأبي البركات النسفي في تفسيره، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دراسة نحوية دلالية**، (رسالة دكتوراه، دار العلوم، ٢٠٠٣م)، ص١٧١.

(٥) ينظر: خالد محمد، **التوجيهات النحوية**، ص١٧٢.

رابعا: "ما" بين الاستفهام والموصولية

١. ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

قرئت كلمة "العفو" بالنصب والرفع[١]، ولا يعنينا هنا الاختلاف في إعراب كلمة العفو – فمحله في قرينة العلامة الإعرابية– ولكن يعنينا هنا تعدد البنية في النقل الوظيفي؛ لأن اختلاف الإعراب في كلمة "العفو" إنما هو متعلق بـ"ماذا"، وهل هي كلمة واحدة بمنزلة الاسم الواحد، أم أنها كلمتان مركبة من ما الاستفهامية و"ذا" الصلة.

وقد نظر الأخفش والفراء إلى هذا الاختلاف، وكان التوجيه مرتبطًا به، فذكر الأخفش «أنه إذا جعلت "ماذا" بمنزلة "ما" قلت: العفوَ، وإن جعلت "ماذا" بمنزلة "الذي" قلت: العفوُ، والأولى منصوبة وهذه مرفوعة، كأنه قال: "ما الذي ينفقون" فقال: ينفقون العفو؛ لأن "ما" إذا لم تجعل بمنزلة "الذي" فالعفو منصوب بـ "ينفقون"، وإن جعلت بمنزلة "الذي"فهو مرفوع بخبر الابتداء، وقد يكون إذا جعلها بمنزلة "ما" وحدها الرفع على المعنى؛ لأنه لو قيل له: ما صنعت؟ فقال: خير، أي الذي صنعت خير لم يكن بأس، ولو نصبت إذا جعلت "ذا" بمنزلة "الذي" كان أيضًا جيدًا؛ لأنه

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٧، والعكبري، **الإملاء**، ١/٥٥، وأبو حيان، **البحر**، ٢/١٥٩، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٢٧.

لو قيل لك: ما الذي صنعت؟ فقلت: خيرًا، أي: صنعت خيرًا كان صوابًا، قال الشاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بالْمَغِيبِ نَبِّئِينِي[1]

جعل "ما" و"ذا" بمنزلة "ما" وحدها، ولا يجوز أن يكون "ذا" بمنزلة "الذي" في هذا البيت؛ لأنك لو قلت: دعي ما الذي علمت لم يكن كلامًا"[2].

والذي ذهب إليه الأخفش — من التحليل السابق— قريب من الذي نصَّ عليه الفراء، وإن كان الأساس في النظر إلى طبيعة "ماذا "من حيث التركيب والإفراد. يقول الفراء: «تجعل "ما" في موضع نصب وتوقع عليها: "ينفقون"، ولا تنصبها بـ"يسألونك"؛ لأن المعنى: يسألونك أي شيء ينفقون، وإن شئت رفعتها من وجهين:

أحدهما: أن تجعل "ذا" اسمًا يرفع "ما"، كأنك قلت: ما الذي ينفقون، والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك في معنى: من الذي يقول ذاك، وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ   أَمِنت وَهَذَا تَحْمِلِينِي طليقُ[3]

كأنه قال: والذي تحملين طليق.

والوجه الآخر: أن تجعل كلَّ استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعًا؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة "الذي"، إذا لم

---

(١) البيت من الوافر، المثقب العبدي. **ديوانه**، ص٢١٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) البيت من الطويل، يزيد الحميري. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، **ديوانه**، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م)، ص١٧٠.

يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها، ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك فيكون الذي في موضع رفع بالأخ، ولا يقع الفعل الذي يليها عليها فإذا نويت ذلك رفعت قوله ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ كذلك كما قال الشاعر:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ[1]

رفع النحب؛ لأنه نوى أن يجعل "ما" في موضع رفع، ولو قال: أنحبًا فيقضى أم ضلالاً وباطلاً كان أبين في كلام العرب"[2].

فظهر من خلال تحليل الأخفش والفراء أنهما نظرا إلى "ماذا" باعتبار التركيب والإفراد، وبناء على الاختيار كان التوجيه في كلٍّ، كما ظهر -أيضًا- اتفاقهما في توجيه "ماذا" تركيبًا وإفرادًا، وقد وضح أيضًا -كما سبق- أن اختلاف التوجيه هنا راجع إلى بنية الكلمة من حيث التركيب والإفراد، وهل أننا أمام كلمة واحدة أم كلمتان، وبحسب الوقوف على التكوين التركيبي والإفرادي في الكلمة، فإن التوجيه يختلف بناءً على ذلك.

ولكن يبقى النظر في هذا الجواب: "قل العفو" ومدى مطابقته للسؤال: "ماذا ينفقون" إذ إننا أمام جملتين في الإجابة، فإذا قلنا بالرفع "العفو" فإننا أمام جملة اسمية، وإذا قلنا بالنصب؛ فإننا أمام جملة فعلية، وقد فطن أبو حيان الأندلسي إلى هذه الملابسة والمطابقة بين الجواب والسؤال واللفظ والمعنى حيث يرى أن "ماذا" كلمة استفهام منصوب بـ"ينفقون" وتكون

---

(١) البيت من الطويل، لبيد. تحقيق: إحسان عباس، **ديوان لبيد بن ربيعة**، (نشر وزارة الإعلام الكويتية، ط٢، ١٩٨٤م)، ص٢٥٤.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٣٨، ١٣٩.

المطابقة من حيث المعنى لا من جهة اللفظ، وأجاز أن تكون "ما" استفهامية في موضع رفع بالابتداء، و"ذا" موصولة بمعنى "الذي" وهي خبر، ولا يكون إذ ذاك الجواب مطابقًا للسؤال من حيث اللفظ، بل من حيث المعنى[1].

ودليل الذين ذهبوا إلى أن "ماذا" بمنزلة الاسم الواحد "أن العرب تقول في كلامها: عمّا ذا تسأل؟ فيثبتون الألف في "ما"، ولولا أن "ما" مع "ذا" بمنزلة اسم واحد لقالوا: عمَّ ذا تسأل؟ ولحذفوا الألف من آخر "ما" كما هي محذوفة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١، ٢]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، فلما أبقوا الألف في "عمَّاذا" بعد الميم دلت على أنها بمنزلة الاسم الواحد، والألف لا تحذف إلا إذا وقعت في آخر الكلام، فبقاؤها بعد الميم دليل على أنها واحدة غير مفصولة"[2].

وقد خرّج عبد الجاسم القراءة على معنى آخر غير الاستفهام، "فقد تكون "ما" بمعنى الذي، و"ذا" تفيد التنصيص على الاستفهام، وبحذفها تكون دلالة الاستفهام بعيدة، ودلالة الموصولية أقرب منها، كما أن في "ماذا" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في "ما" فـ"ذا" فيها إضافة استفهام ليس في "ما" وحدها"[3].

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٥٩.

(٢) أبو علي الفارسي، **الحجة في علل القراءات**، ٢/٢٣٩.

(٣) انظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ٩٦، ٩٧.

خامسا: "ما" بين النفي والموصولية

١. ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾. [إبراهيم: ٣٤].

قرئ بإضافة "كل" إلى "ما" بغير تنوين، وقرئ بدون الإضافة مع التنوين[١].

وقد وجه الأخفش قراءة الإضافة على معنى: "آتاكم من كل شيء سألتموه شيئًا، وأضمر الشيء كما قال ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] أي: أوتيت من كل شيء في زمانها شيئًا، قال بعضهم: إنما ذا على التكثير نحو قولك: هو يعلم كل شيء، وآتاه كل الناس، وهو يعني بعضهم، وكذلك ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤] وقال بعضهم: ليس من شيء إلا وقد سأل بعض الناس فقال: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ أي من كل ما سألتموه قد أتى بعضكم منه شيئًا، وأتى آخر شيئًا مما سأل[٢]"، ثم يعرض الأخفش لقراءة التنوين قائلاً: «ونون بعضهم "من كلٍّ" يقول "من كلٍّ" ثم قال: لم تسألوه إياه كما تقول: قد سألتك من كل، وقد جاءني من كل؛ لأن "كل" قد تفرد وحدها»[٣].

فظهر في توجيه الأخفش وجه موصولية "ما" ولم يتعرض لمعنى الجحد فيه، فنجد الفراء كان أشد جرأة في تعامله مع النص القرآني محاولاً الكشف

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٧٢، وأبا حيان، **البحر**، ٤١٦/٥، وابن جني، **المحتسب**، ٢٦٣/١، والزمخشري، **الكشاف**، ٣٧٩/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٠٠/٢ .

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٠١/٢.

عن أغواره ودلالته ومفضِّلاً في الوقت نفسه أحد الوجوه إذا تعددت في الكلمة الواحدة فيقول حول توجيه هاتين القراءتين: «تضيف "كل" إلى "ما" وهي قراءة العامة، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ وكأنهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله عزَّ وجلَّ شمسًا ولا قمرًا، ولا كثيرًا من نعمه، فقال: وآتاكم من كلٍّ ما لم تسألوه فيكون "ما" جحدًا، والفراء يفضل كون "ما" في الآية موصولاً فيقول: «والوجه الأول أعجب إلي؛ لأن المعنى آتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه، كأنك قلت: وآتاكم كل سؤلكم، ألا ترى أنك تقول للرجل: لم يسأل شيئًا: والله لأعطينك سؤلك ما بلغته مسألتك، وإن لم تسأل"[1].

وقد حاول كثير من المفسرين أن يظهر جانب المعنى في كل قراءة باعتبار "ما" وموصوليتها أو نفيها.

فذكر ابن عطية أن القراءة بغير إضافة "يصح أن تكون "ما" مصدرية، ويكون الضمير في قوله "سألتموه" عائدًا على الله، ويصح أن تكون "ما" بمعنى "الذي"، ويكون الضمير عائدًا على الذي"، وأما على تنوين "كلٍّ" فيكون المعنى: "آتاكم من كل هذه المخلوقات المذكورات قبل ما من شأنه أن يسأل المعنى الانتفاع به فـ "ما" في قوله: "ما سألتموه" مفعول ثانٍ بـ"آتاكم"، وقال بعض الناس: "ما" نافية على هذه القراءة، أي: أعطاكم من كل شيء لم يعرض له، وعلى القراءة الأولى بإضافة "كل" إلى"ما" فلابد من تقدير المفعول الثاني جزءًا أو شيئًا من هذا"[2].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٧٧، ٧٨.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣/٣٤٠.

وذهب الزمخشري إلى أن "ما سألتموه نفي، ومحله النصب على الحال، أي: آتاكم من جميع ذلك غير سائليه، ويجوز أن تكون "ما" موصولة على: وآتاكم من كل ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلح أحوالكم ومعايشكم إلا به، فكأنكم سألتموه أو طلبتموه بلسان الحال"[1].

وقد اعترض أبو حيان[2] على توجيه "ما" على الجحد، فقال معلقًا على قول الزمخشري السابق في توجيه النفي: "وهذا القول بدأ به الزمخشري"[3]، وثنى به ابن عطية، وقال: إنه تفسير الضحاك، وهذا التفسير يظهر أنه مناف لقراءة الجمهور "من كل ما سألتموه" بالإضافة؛ لأن في تلك القراءة على ذلك التخريج تكون "ما" نافية فيكونون لم يسألوه، وفي هذه القراءة يكونون قد سألوه، و"ما" بمعنى "الذي"، وأجيز أن تكون مصدرية، ويكون المصدر بمعنى المفعول، ولما أحس الزمخشري بظهور التنافي بين هذه القراءة وبين تلك على تقدير أن "ما" نافية، قال.... وذكر كلام الزمخشري السابق".

وليس هناك ما يمنع احتمالية تعدد بنية "ما" بين الموصولية والجحد؛ بل على العكس تمامًا من ذلك، فإن احتمالية الجحد هنا أكبر من احتماليتها الموصولية، وذلك لأن العطاء إذا كان بلا سؤال ولا طلب؛ فإن المنة تكون أشد وأعظم، ويكون الإنسان خجلاً إذا أعطى، ولم يسأل، ثم هو لم يؤدِّ

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٨٥٣.

(٢) أبو حيان، **البحر**، ٥/٤١٦.

(٣) قلت: وهذا خطأ من أبي حيان، فإن الزمخشري مسبوق بهذا، وقد سبق قول الفراء بجحد "ما".

حق شكر هذه النعمة، ولا ننفي احتماليتها الموصولية؛ بل السياق يتحمل ذلك، وذهب البيضاوي[1] إلى أنها تحتمل أن تكون موصوفة وموصولة ومصدرية، ويكون المصدر بمعنى المفعول.

فتعدد البنية الوظيفي قد أضاف بعدًا آخر للمعنى الذي يحمله النفي في الآية.

(١) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٥٢٠.

سادسا : "الواو" بين العطف والاستئناف

١. ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥].

قرئت الكلمات «العين ، والأنف ، والأذن ، والسن ، والجروح» بالنصب عطفًا على اسم أن ، وقرئت بالرفع[١] على أن الواو للاستئناف ، وقد وجه الأخفش قراءة النصب بالعطف على ما بعد "أن" ، ووجه قراءة الرفع على الابتداء كما تقول : إن زيدًا منطلق وعمرو ذاهب ، وإن شئت قلت : وعمرًا ذاهب ، نصب ورفع[٢].

وذهب الفراء إلى مثل هذا فقال : «فإذا رفعت العين أتبع الكلام العين ، وإن نصبته فجائز ، وقد كان بعضهم ينصب كله فإذا انتهى إلى ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ رفع ، وكل صواب إلا أن الرفع والنصب في عطوف إن وأن إنما يسهلان إذا كان مع الأسماء أفاعيل ، فإذا لم يكن بعد الاسم الثاني الخبر رفعته ، بإتباعه الاسم المضمر»[٣].

والمعطوف على اسم إن يجوز رفعه بعد الخبر بإجماع ، ولكن الاختلاف

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٩٤/٣، وأبو زرعة، **الحجة**، ص٢٢٦، والرازي، **التفسير الكبير**، ٤٠٧/٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢٥٤/٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٧٠/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٠٩/١، ٣١٠.

في "أن" فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك فيها[1]، ومنهم من قيد ذلك فقال[2]: «ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها علم أو معناه، ومثال العلم قول الشاعر:

وَإِلاَّ فَــاعْلَمُوا أَنَّــا وَأَنْــتُمْ بُغَــاةٌ مَــا بَقِينَــا فِي شِــقَاقِ[3]

ومعناه يقول تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣]».

ومن فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه. وقال الشلوبين: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح، وقال صاحب **البسيط**: "وأما أن فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبي علي الفارسي"، وذلك لأن المفتوحة وما عملت فيه يتقدر باسم مفرد، وفصَّل بعضهم بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه لا تقع فيه الجملة؛ فلا يجوز العطف نحو: بلغني أن زيدًا قائم وعمرًا يجوز فيه وقوعها نحو أن تقول: إن زيدًا قائم وعمرو[4].

والنصب في هذه الكلمات يكون من وجه واحد، وهو العطف على اسم أن، وعليه فإن الواو للعطف أشركت بين المعطوف والمعطوف عليه في

---

(١) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**،ص٣٥٧.

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ١/٥٠-٥٢.

(٣) البيت من الوافر، بشر بن أبي حازم. تحقيق عزة حسن، **ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي**، (منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م) ،ص١٦٥.

(٤) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ١/٣٥٧، ٣٥٨.

العمل، ولم يقطع الكلام عما قبله ويكون خبر هذه المعطوفات هو الجار والمجرور إلا كلمة "الجروح" فإن خبرها كلمة "قصاص"[1].

وأما الرفع فعلى عدة أوجه[2]:

الوجه الأول: أن ترفع "العين" وما بعدها بالعطف على الضمير الذي في قوله: "بالنفس" أي: النفس مقتولة بالنفس، وذلك لأن المضمر هنا في موضع رفع فعطف بالرفع على الضمير، والمجرورات في الآية تكون أحوالاً مبينة للمعنى، وإلى هذا التوجيه ذهب الباقولي[3]، والزجاج[4]، والعكبري[5]، ومكي[6]، وهذا الوجه فيه ضعف، وذلك لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المستتر إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو وجود أي فاصل كان بين المتبوع والتابع، أو فصل بلا بين العاطف والمعطوف عليه، فوجب توكيد الضمير أولاً فتقول: إن زيدًا قائم هو وعمرو، وليس شيء من هذه الشروط قد توفر في الآية[7].

---

(١) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٠٩، ٤١٠.

(٢) انظر: ابن أبي الربيع. تحقيق: عياد الثبيتي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع**، (دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ)، ص٧٩٣.

(٣) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٣٥٢، ٣٥٣.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/١٩٦.

(٥) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢١٦.

(٦) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٠٩.

(٧) انظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ص٧٩٣، وابن هشام،. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٦هـ)، ٣/٢٠.

الوجه الثاني: أن تكون "العين"وما بعدها مبتدآن أخبارها الجار والمجرور إلا قوله "الجروح" فإن خبرها كلمة "قصاص".

الوجه الثالث: أن يكون الرفع بالعطف على موضع اسم إن، إذ موضعه الرفع، قال مكي: «وحجة من رفع أنه عطفه على موضع النفس؛ لأن"إن" دخلت على الابتداء والخبر فهو عطف جملة على جملة وعطف ما بعد العين عليها، ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وكتبنا عليهم فيها قلنا لهم: النفس بالنفس فعطف على المعنى على الابتداء والخبر»[1].

وهذا التوجيه الأخير – الرفع بالعطف على الموضع – اختلف فيه النحاة فمنهم "من ذهب إلى منعه وهو الذي ارتضاه ابن أبي العافية فإنه قال: العطف على الموضع لا يكون إلا بشرطين.

أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهرًا.

الثاني: أن يكون مما يجوز أن يظهر فتقول: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا، يجوز النصب باتفاق بالعطف على "بقائم" لأن الشرطين موجودان، لأن "ليس" طالبة بالنصب، ويجوز أن يظهر فتقول: ليس زيد قائمًا، وكذلك يجوز أن تقول: ما زيد بقائم ولا قاعدًا، يجوز النصب على الموضع لأن الشرطين موجودان، وكذلك يجوز أن تقول: شكرت لزيد وعمرًا؛ لأن "شكرت" طالبة بالنصب، ويجوز إسقاط اللام فتقول: شكرت زيدًا.

فإن قلت: مررت بزيد وعمرًا فلا يكون عمرو إلا منصوبًا بإضمار فعل

(١) مكي، **الكشف**، ١/٤٠٩.

تقديره: ولقيت عمرًا، ولا يكون معطوفًا على "بزيد" على الموضع؛ لأنه لا يجوز أن يظهر، لا تقول: مررت زيدًا...ومنهم من ذهب إلى أن العطف يجوز وإن كان الطالب به قد زال على تقدير توجهه فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمرًا غدًا (بالنصب) يعطفه على توهم: هذا ضارب زيدًا وعمرًا، وكذلك: إن زيدًا قائم وعمرًا، ويجوز العطف على توهم: زيد قائم وعمرو، وهذا هو مذهب سيبويه، وأبي علي الفارسي.

ومنهم من ذهب إلى أن العطف على الموضع يجوز وإن كان لا يظهر فيجوز في مثل قولك: مررت بزيد وعمرًا أن يكون معطوفًا على موضع بزيد؛ لأن موضعه نصب وهذا رأي لابن جني" [1].

والذي يعنينا من هذا العرض حول العطف على اسم "أن" بالنصب على أن الواو عاطفة، أو الرفع على الابتداء إنما هو المعنى الذي أضافته الواو في كلٍّ، ومدى الثراء الذي يشع في الآية من تحوّل الواو إلى الاستئناف من العطف والعكس.

فإذا كانت الواو عاطفة، فإن الحكم الوارد في الآية الكريمة يكون قائمًا كما في الأديان التي سبقت الإسلام، وإن كان فريق لم يلتزم بذلك فما روي عن بني قريظة حين رأت النبي محمدًا عليه الصلاة والسلام قد حكم بالرجم، وكانوا قد أخفوا هذا الحكم الوارد في كتابهم "التوراة" ليفرقوا بينهم

---

(١) انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ص٧٩٥- ٧٩٨، وانظر مراجعه أيضًا في إحالات الحواشي، **كشرح الجمل** لابن الفخار، ص٩٩، **والكتاب** ١٤٤/٢، **والإيضاح**، ص١١٦، **والخصائص** ٣٤١/١.

في الحكم، فقد كان بنو النضير يتعززون على بني قريظة، ويجعلون لهم ديات غيرهم نصف دياتهم فطلبوا قضاءه، عليه الصلاة والسلام بينهم، فقال عليه الصلاة والسلام: «دم القرظي وفاء من دم النضيري»، فغضب يهود بني النضير وقالوا له عليه الصلاة والسلام: لا نطيعك في الرجم، ولكن نأخذ بحدودنا فنزلت الآية: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] ونزل قوله سبحانه ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ وذكر مجاهد عن ابن عباس — رضي الله عنهما– أنه قال: «كان على بني إسرائيل القصاص في القتلى، ليس بينهم دية في نفس ولا جرح قال وذلك قول الله تعالى ذكره: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أي في التوراة»[1].

أما إذا كانت الواو لمعنى الاستئناف، فإن ذلك يبدو في رفع "الجروح" وحدها ونصب ما قبلها أو رفع الجميع، فإن هذا يعد «تحولاً في التركيب، لما في ذلك التحول من اختلاف في المعنى؛ لأن خبر "الجروح" مغاير لخبر الأسماء التي سبقت قوله سبحانه: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، فهو غير ما كتب على اليهود في التوراة؛ بل هو استئناف وابتداء شريعة لأمة محمد (ﷺ) التي أمرت بهذا خاصة، فقد خفف الله سبحانه عن أمته عليه الصلاة والسلام بجعل الدية في النفس والجراح، ومن تصدق به فهو كفارة له»[2].

---

(١) انظر: مجاهد، تحقيق: محمد عبد السلام، **تفسير مجاهد** (دار الفكر الإسلامي، مدينة نصر، ط١، ١٤١٠هـ)، ١/١٩٧، ومكي، **الكشف**، ١/٤٠٩، و عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: الطبري، **جامع البيان**، ٦/١٦٧، وعبد الجاسم، **التحوّل في التركيب**، ص ص: ١٢٠-١٢١.

وهذا الوجه الأخير – الرفع على الاستئناف – هو الأقرب لمفهوم الآية حيث إنها تشير إلى تميز هذه الأمة الإسلامية على باقي الأمم بالتشريع، فهي أمة تهدف في تشريعها إلى إقامة العدل وإشاعته بين الناس، ولن يتحقق مفهوم العدل إلا بإقامة العقوبات المماثلة التي تقع على الناس، ولذلك جاءت الآية الكريمة لتعبر عن الحياة في صورة القتل ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

سابعا: "الواو" بين العطف والصرف

١. ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨].

قرئت كلمة "وتدلوا" بدون لا، وقرئت "ولا تدلوا" بذكر لا[١]. فالفعل "تدلوا" في هذه الآية إما أن يكون في محل جزم، أو في محل نصب، وقد ذكر الأخفش هذين التوجيهين، وذكر أن الجزم على العطف – ولا تأكلوا، ولا تدلوا– والنصب إذا جعله جوابًا للواو[٢].

وذكر الفراء[٣] أن هذه الآية مثل قوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] معناه: ولا تكتموا، وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه "لا" نصبًا على الصرف، كما تقول: لا تسرقْ وتصدَّقَ. معناه: لا تجمع بين هذين كذا وكذا. وقال الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٤]

ومصطلح الصرف مصطلح كوفي[٥]، وقد اعترض ابن هشام عليهم بأن النصب ليس بها خلافًا لهم، وأن هذه الواو واوُ العطف، وعلى ما ذهب

---

(١) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢٤١/١؛ وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٦/٢؛ والطبري، **تفسير الطبري**، ٥٢/٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٥٣/٤.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١١٥/١.

(٤) البيت من الكامل، أبو الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد حسن آل ياسين، **ديوانه**، (ط١، ١٩٨٢م)، ص٤٠٤.

(٥) ابن هشام، **المغني**، ص٤٧٢.

إليه ابن هشام يكون الفعل هنا منصوبًا على التوهم بحذف أن، وهذا كثير في القرآن -يعني نصب الأفعال- ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] حملاً على معنى، ودّوا أن تدهن، وقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بالنصب عطفًا على معنى أن أبلغ[1]. وذكر العكبري[2]، وابن الأنباري[3] ما ذكره الفراء في هذين الوجهين، والذي يهمنا هنا أن الواو هنا - على صحة القولين- جاءت بمعنى العطف وجاءت بمعنى الصرف، ولكل منهما معنى مغاير عن الأخرى، في الأولى - العطف - خالصة للنهي، وفي الثانية- خالصة للجمع.

(١) ابن هشام، **المغني**، ص٤٧٢.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/١٥٦.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/١٤٥.



المبحث الثالث

تعدد البنية في الشكل والمعنى

أولاً : تعدد المبنى بتغيير حركة فاء الكلمة.

ثانيًا : تعدد المبنى بتغيير حركة عين الكلمة.

ثالثًا : تعدد المبنى بتغيير حركة لام الكلمة.

رابعًا : تعدد المبنى بتغيير حركة الفاء والعين واللام.

خامسًا : تعدد حرف المضارعة.

سادسًا : تعدد المبنى بتغيير حركة الفاعل وحرف المضارعة.

سابعًا : تعدد المبنى بنقل الحركة.

ثامنًا : تعدد المبنى بتعدد الجذر اللغوي.

تاسعًا : تعدد المبنى بالتضعيف والتخفيف.

عاشرًا : تعدد المبنى بالإفراد والجمع.

حادي عشر : تعدد المبنى بتعدد صيغ الجمع.



أولاً: تعدد المعنى بتغيير حركة فاء الكلمة

١. ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قرئت كلمة "فصرهن" بضم الصاد "فصُرهن" وقرئت بكسر الصاد "فصِرْهُنّ"[١]، وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، وأرجعها إلى اختلاف المضارع في كلٍّ مما أدى إلى هذا التغيير، فقراءة الضم؛ لأنها من "صار" "يَصُور" ومن كسر الفاء، جعلها من باب "صار" يصير[٢]، ولكننا نجد الفراء يرجع هذا التعدد إلى أنه لغتان، ويكثر الضم، ويعلق على الكسر بأنه لغة هذيل وسليم ويقول[٣]:

"وأنشدني الكسائي عن بعض بني سليم:

وَفَـرْعٍ يَـصِيرُ الجيـدَ وَحْـفٍ كَأَنَّـه ‏ ‏ ‏ ‏ عَلَى اللِّيثِ قِنْوَانُ الكُرُومِ الدَّوالحُ[٤]

ويفسر معناه: قطّعهن، ويقال: وجِّهن، ولم نجد قطعهن معروفة من هذين الوجهين، ولكني أرى أنها إن كانت من ذلك أنها من صريت تصري، قدمت ياؤها كما قالوا: عثت وعثيت، وقال الشاعر:

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٢/٣٠٠، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٠١، وابن زنجلة، **الحجة**، ص١٤٥.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٨٤.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٧٤.

(٤) البيت من الطويل، الراعي النميري. جمعه وحققه راينهرت فاييرت، **ديوان الراعي النميري**، (نشر شتايز، بفيسبادن، بيروت، ط١، ١٩٨٠م)، ص١٦.

سَرَتْ نَظْرَةٌ لَوْ صَادفت جَوْزَ دارِع   غدَا والعَواصِي من دمِ الجوف تنعَرُ[1]

والعرب تقول: بات يصري في حوضه، إذا استقى، ثم قطع واستقى، فلعله من ذلك، وقال الشاعر:

يقولون إن السّام يقتل أهله   فمن لي إن لم آته بخلود

تعرب آبائي فهلاّ صراهم   من الموت إن لم يذهبوا وجدودي"[2]

فتفسير الأخفش مردّه الاختلاف في صورة المضارع، وكأنّ الضمة — في قراءة من قرأ بضم الصاد — دليل على أن المضارع واويُّ العين، ومن قرأ بكسر الصاد، فكأن هذه الكسرة دليل على أن المضارع يائي العين، وعلى ذلك فإن المعنى الذي يظهر من تعدد صورة المضارع يكون واحدًا بمعنى أن المبنى متعدد والمعنى واحد، على القطع والإمالة، — وإن ظهر اختلاف بعضهم في ذلك — فصار يصور بمعنى قطع، وانصار بمعنى انقطع، وصرته أصوره: أملته، ويقال أيضًا في القطع والإمالة صاره يصيره[3]، وجاء في **اللسان** ما يدل على ذلك قال: "وقد صَوره وصارَه يصوره ويصيره، أي: أماله"[4].

ويدل على توجيه الأخفش ما ذهب إليه الزمخشري[5]، والبيضاوي[6]،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في **لسان العرب** (نعر)، والزمخشري. **أساس البلاغة**، (مركز تحقيق التراث، ط ٣، ١٩٨٥م)، (نعر).

(٢) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في **اللسان**، سأم، وابن الأنباري. تحقيق: طارق الجنابي، **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، (مكتبة العاني، بغداد، ١٩٧٨م)، ص٤٧٠.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٢٩٧.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (صور) .

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٤٠.

(٦) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/١٣٧.

بأن القراءة بضم الصاد وكسرها بمعنى واحد وهو فأملهن واضممهن إليك، وذكر قول الشاعر:

ولكـنّ أَطْـرَافَ الرِّمَـاحِ تَـصُورها[1]

وقول الراعي النميري السابق، وقد ذكره الفراء. أما الفراء، فإن المبنى عنده متعدد والمعنى كذلك متعدد، وقد نقل عنه أبو حيان قوله أن الضم في الصاد يحتمل الإمالة والتقطيع، والكسر فيها لا يحتمل إلا القطع[2].

وقد ذكر السمرقندي[3]، وأبو حيان[4]، وابن أبي زمنين[5]، أن القراءة بالضم تحتمل معنىً آخر، وهو الضم، ولم يذكره الفراء أو الأخفش.

وقد لمح ابن عطية ملمحًا جيدًا جمع فيه بين القراءتين وكذلك المعنيين بناء على نظرته إلى شبه الجملة "إليك" وأين يكون متعلقها مع كل قراءة فقال: «وقد تأول المفسرون اللفظة بمعنى التقطيع وبمعنى الإمالة، فقوله ﴿إِلَيْكَ﴾ على تأويل التقطيع متعلق بخذ، وعلى تأويل الإمالة والضم متعلق

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: وما تقبل الأحياء من حب خندف، وهو بلا نسبة في: ابن دريد. حققه وقدم له: رمزي بعلبكي، **جمهرة اللغة**، (دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م)، ص٧٤٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٢٩٧.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/٢٢٨.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/٣١١.

(٥) ينظر: ابن أبي زمنين. تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، **تفسير ابن أبي زمنين**، (دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م)، ١/٩٢.

بـ "صرهن"، وفي الكلام متروك يدل عليه الظاهر تقديره: فأملهن إليك فقطعهن»[1].

٢. ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

قرئت كلمة "قَرْحٌ" بفتح القاف، وقرئت "قُرْحٌ": بضم القاف[2]، وقد وجه الأخفش ذلك فقال: وقال بعضهم "قُرْح" مثل الضَّعف والضُّعف، وتقول فيه "قَرِح، يَقْرح" قرحًا، وهو قرح، وبعض العرب يقول: قريح مثل مُذِل ومَذِيل[3]، فذهب الأخفش في توجيهه إلى أنهما لغتان، وأضاف في توجيهه لغتين أخريين وهما فَعِل وفعيل.

وإلى نفس هذا القول ذهب الفراء لكنه لم يرجعها إلى اللغات، ولكن أرجع الاختلاف إلى تغيير المعنى، فقال: في "قُرْح وكأن القُرح ألم الجراحات، وكأن القَرْح الجراحات بأعيانها»[4]، وفي هذا الفرق الذي ذكره الفراء فإن «القرح أعم من الجرح، فإن الجرح إصابة الجارحة في الأصل،

---

(١) ابن عطية، **المحرر**، ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٧٩، والعكبري، **الإملاء**، ٨٧/١، وأبو حيان، **البحر**، ٦٢/٣، والداني، **التيسير**، ص٩٠، وابن زنجلة، **الحجة في القراءات**، ص١٧٤، وابن خالويه، **الحجة**، ص١١٤.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٢١/١.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٣٤/١.

والقرح يقال له ولما يحدث من ذاته نحو قَرِح البعير إذا خرج به قَرْحة، وهي شبه جرب، والقرح مصدر ثم يسمَّى المقروح قَرِحًا، والقُرْح الاسم»[1]، والذي ذهب إليه الفراء، أشار إليه الكسائي في **معاني القرآن**[2].

وقد ذكر أبو حيان[3]، وابن أبي زمنين[4]، والبيضاوي[5]، والنسفي[6]، كلا الرأيين، من القول بأنهما لغتان كالضُّعف والضَّعف أو أن الكلمة بالفتح تعني الجراح، وبالضم تعني ألم الجراح، وقد ذكر السمرقندي أن القرح بالنصب مصدر، وبالضم اسم[7].

وإذا نظرنا إلى توجيه **الأخفش** بالتسوية بين القراءتين وإرجاعهما إلى أنهما لغتان؛ فإن قول الفراء هو الأَولى والصواب، وذلك لتصيير القراءتين لمعنيين، والدليل على ذلك قول الله عز وجل حين أسَّاهم بهم في موضع آخر بما دّل على أنه أراد الألم فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ فدلّ ذلك على أنه أراد: إن يمسسكم

---

(١) الراغب الأصفهاني. تحقيق ودراسة: عادل الشدي، **تفسير الراغب الأصفهاني**، من أول سورة آل عمران وحتى نهاية الآية ١١٣من سورة النساء، دراسة وتحقيقًا، (رسالة دكتوراة، مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ)، ٢/٨٧٧.

(٢) عيسى شحاته، **معاني القرآن للكسائي**، ص١٠٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٦١.

(٤) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/١٢٨.

(٥) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/١٨٠.

(٦) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص١٨٧.

(٧) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/٣٠٤.

ألم من أيدي القوم، فإن بهم من ذلك مثل ما بكم[1]، وقد ذهب أبو علي إلى تفضيل قراءة الفتح؛ لأنها "لغة أهل الحجاز والأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليها نزل"[2]، ويرى البحث أن القراءتين متساويتان، وليس هناك ما يدعو للتفضيل بينهما، ولا سيما أن كل قراءة تدعمنا بمعنى غير المعنى الآخر، وكما ذكر أبو حيان الأندلسي معقبًا على رأي أبي علي: "ولا أولوية إذ كلاهما متواتر"[3].

٣. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٢].

قرئت كلمة "ولايتهم" بفتح الواو، وقرئت بكسرها[4]، فذكر الأخفش هاتين القراءتين، وذكر أن قراءة الفتح إنما تكون في الولاء، وأما في السلطان فـ "الولاية" ولا أعلم كسر الواو في الأخرى إلا لغة"[5].

---

(١) ينظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص١٧٤، والسمرقندي، **تفسير السمرقندي**، حاشية رقم (٣) ،١/٣٠٤.

(٢) أبو علي، **الحجة**، ٢/٣٩.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٦٨.

(٤) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٣٩، والعكبري، **الإملاء**، ٢/٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٥٢٢، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٧٣، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٣٠٩، والصفاقسي، **الغيث**، ص٢٣٥.

(٥) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٤٨، ٥٤٩.

ويذكر الفراء أيضًا الوجهين ويقدم تفسيرًا لهما فيقول: "وكسر الواو في الولاية أعجب إليّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة، وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى النصرة، ولا أراه علم التفسير، ويختارون في ولايته ولاية الكسر، وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعًا، وقال الشاعر[1]:

دَعِيهِمْ فَهم أَلْبٌ عَلَيَّ وِلاَيَةٌ ... وَحَفْرُهُمُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَاكَ دَائِبُ"[2]

والمقصود في الآية ليس ولاية السلطان، وإنما ولاية التناصر بين المهاجرين والأنصار، ويمكن الرد على الأخفش في تمريض كلامه بـ"ولا أعلم" أنّ من العرب من يجيز الولاية بالكسر في التناصر؛ لأن في تولّي القوم بعضهم بعضًا ضربًا من الصناعة، وذلك لأن ولاية الوالي كالصناعة أعني من المصادر التي تدل على عمل وصنعة[3]، ويمكن الرد -أيضًا- على الفراء باعتراضه على معنى النصرة في قراءة الفتح، وإشعاره أن الولاية هنا في الميراث لا في النصرة عندما قال: "ولا أراه علم التفسير". نقول: إن منطوق الآية يفيد ولاية التوارث بين المهاجرين والأنصار، وهذا التوارث يترتب عليه النصرة للمسلم، فالتوارث بالمال من ناحية الحس، والنصرة من ناحية المعنى، والإنسان إنما يشعر بقوته وسلطته عند توفر المال، ويؤكد ذلك المعنى الذي ذهبنا إليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في **لسان العرب**، ولي، والزبيدي. **تاج العروس من جواهر القاموس**، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م)، (ولي).

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٤١٨/١، ٤١٩.

(٣) الأزهري، **معاني القراءات**، ص٢٠٣.

[الأنفال: ٧٣] وذكر أن المعنى: إلا تتناصروا تكن فتنة، ويضاف إلى ذلك —أي إلى أن المفهوم مفهوم النصرة— أن المهاجرين لم يكونوا يقبلون من الأنصار المعونات المادية، وإنما كانوا ينتظرون نصرة معنوية، خاصة وهم غرباء تاركو أوطانهم، يدل على ذلك قول المهاجري للأنصاري بعدما عرض نصف ماله، وزوجة من زوجاته: بارك الله في مالك وزوجاتك، ولكن دلني على السوق.

وأخيرًا فإن معنى النصرة يبقى في الآية إذا أخذنا بالمعنيين اللذين قال بهما الأخفش والفراء إذ إن آية التوارث بين المهاجرين والأنصار منسوخة فقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ ۚ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾ [الأنفال: ٧٥] فيظل معنى النصرة بين المسلمين هو القائم بين المسلمين إلى يوم الدين.

٤. ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾[القيامة: ١٠]

قرئت كلمة "المفَر" بفتح الفاء، وقرئت "المفِر" بكسر الفاء[1].

وقد وجه الأخفش القراءتين فقال عن قراءة الفتح: "المفر أي: أين الفرار، وقال الشاعر:

يَـا لَبَكْـرٍ أنْـشِرُوا لـي كُلَيْبًـا ... يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الفِـرَارُ[2]

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٢٨، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٧٧/٨، وابن جني، **المحتسب**، ٣٤١/٢.

(٢) البيت من المديد، المهلهل بن ربيعة البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م)، ١٦٢/٢، وسيبويه، **الكتاب**، ٢١٥/٢.

لأن كل مصدر يبنى هذا البناء فإنما يجعل "مَفْعَلا" وإذا أراد المكان قال: "المفِر" وقد قرئت: "أين المفِر" لأن كل ما كان فعله على "يَفْعِل" كان "المَفْعِل" منه مكسورًا نحو "المضْرِب "إذا أردت المكان الذي يضرب فيه"[1].

وقد ذكر الفراء أيضًا أن هذا التعدد راجع إلى أنهما لغتان وعلل بنفس العلل التي علل بها الأخفش فقال: «وحدثني يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن رجل عن ابن عباس أنه قرأ "أين المفر"- بالكسر- وقال: إنما المفَر مفر الدابة حيث تفر، وهي لغتان: المفِر والمفَر، والمدِب والمدَب، وما كان يفعل فيه مكسورًا مثل: يدِب، ويفرِ، ويصِح، فالعرب تقول: مَفِر ومَفَر، ومصِح ومَصَح، ومَدِب، ومَدب، أنشدني بعضهم:

كَــأَنَّ بَقَايَــا الأَثْــرِ فَــوْقَ مُتُونِــهِ مَدَبّ الدَّبى فَوْقَ النَّقَا وَهْوَ سَارِحُ[2]

ينشدونه مَدَب، وهو أكثر من مَدِب، ويقال: جاء على مَدَب السيل، ومدِب السيل، وما في قميصه مَصِح ولا مَصَح»[3] «فجاء تفسير الأخفش حاملاً معنى المصدرية في قراءة الفتح، في حين تكسر الفاء يكون المعنى متجهًا إلى المكان – وقد أرجع الفراء القراءتين إلى اختلاف اللغات، وما ذكره الأخفش هو ما قال به أغلب المفسرين؛ كابن عطية[4]، وأبي حيان[5]،

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٧٢٠، ٧٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الخليل بن أحمد، **معجم العين**، ٨/٢٣٨.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢١٠.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٥/٤٠٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٣٧٧.

والسمرقندي[1]، والزمخشري[2]، والنسفي[3]، والبغوي[4].

وتوجيه الأخفش للمصدر والمكان هو ما ذكره سيبويه عندما قال تحت باب اشتقاق الأسماء: «فإذا أردت المصدر، بنيته على مَفْعل، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضربًا، أي لضربًا، قال الله عزَّ وجلَّ "**أين المفر**" يريد: أين الفرار، فإذا أراد المكان قال المفِرّ، .... ثم ذكر جواز مجيء المصدر على مَفعِل كما بنوا المكان عليه»[5].

---

(١) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٤٦٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٤/١٣٠٨.

(٣) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ١٣٠٣.

(٤) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٩٨٩.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٨٧، ٨٨.

ثانيًا: تعدد المبنى بتغيير حركة عين الكلمة

١. ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [فصلت: ١٦].

قرئت كلمة "نحسات" بتسكين الحاء "نحْسات"، وقرئت بكسر الحاء "نحِسات"[١].

وقد ذكر الأخفش توجيهًا لذلك فقال: "نحْسات وهي لغة من قال: نحْس، ونَحِسات لغة من قال: نَحِس"[٢].

فأرجع هذا التعدد في المبنى إلى اللهجات، ولم يذكر أية فروق دلالية، ترتبت على هذا التعدد.

وبمثل هذا التوجيه قال الفراء[٣]، وذكر أن العوام على تثقيلها لكسر الحاء، وقد خفف بعض أهل المدينة "نحْسَات" قال: وقد سمعت بعض العرب ينشد:

أَبْلِغْ جُذَامًا وَلَخْمًا أَنَّ إِخْوَتَهُمْ ... طَيًّا وَبَهْرَاء قَوْمٌ نَصْرُهُمْ نَحِسُ[٤]

وهذا لمن ثقل، ومن خفف بناه على قوله: ﴿ فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴾ [القمر: ١٩] على أنه يمكن لنا أن نقول: بأن نَحْسات جمع الجمع، فالواحد

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٨٠، والعكبري، **الإملاء**، ٢/١١٩، وأبو حيان، **البحر**، ٧/٤٩٠، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٥٧٦.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٨٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٣، ١٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في **لسان العرب** (نحس).

نَحْس، والجمع نحْسَة، وكذلك نحِسَات، فهو جمع الجمع أيضًا، فالواحد نَحِس والجمع نحِسَة[1].

وتعدد حركة عين الكلمة ترتب عليها — أيضًا- تعدد في صيغة الكلمة الصرفية، وإمكانية احتمالها أن تكون اسم فاعل مثل نَصِب ونصبات، أو أن تكون الكلمة مصدرًا في الأصل مثل الكلمة، وقد أشار العكبري —في كلامه— إلى أن التسكين عارض، وأن الأصل في الكلمة التحريك بالكسرة، وإنما كان التسكين لعارض، أو التسكين للتخفيف[2].

(١) انظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص٤٣٠.

(٢) انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١١٢٥/٢.

ثالثًا: تعدد المبنى بتغيير حركة لام الكلمة

١- ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦].

قرئت كلمة "ننسها" بضم النون وكسر السين من غير همزة، وقرئت بفتح النون والسين والهمزة[١].

وقد وجه الأخفش القراءة الثانية، ولم يتعرض للقراءة الأولى فقال: «أي نؤخرها وهو مثل ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة: ٣٧]؛ لأنه تأخير، والنسيئة والنسيء أصله واحد من أنسأت إلا أنك تقول: أنسأت الشيء أي: أخرته، ومصدره: النسيء، وأنسأتك الدين، أي جعلتك تؤخره كأنه قال: أنسأتك فـ"نسأت" والنسيء أنهم كانوا يدخلون الشهر في الشهر، والنسيء في الشهر التأخير»[٢].

في حين وجه الفراء القراءتين، وزاد على الأخفش إيضاحه لتعدد المعنى المعجمي للمبنى الواحد في كلمة "ننسها" يقول الفراء: "أو ننسئها -أو ننسها" عامة القراء يجعلونه من النسيان، وفي قراءة عبد الله [ما ننسك من آية أو ننسخها نجيء بمثلها أو خير منها][٣]، وفي قراءة سالم مولى أبي حذيفة [ما ننسخ من آية أو ننسكها] فهذا يقوي النسيان.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٤٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٤٣/١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٨٦، وابن زنجلة، **الحجة**، ص١٠٩، ومكي، **الكشف**، ٢٥٨/١.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٣٠/١.

(٣) أبو حيان، **البحر**، ٣٤٣/١، وابن جني، **المحتسب**، ١٠٣/١، والرازي، **التفسير الكبير**، ٤٤٢/١.

والنسيان هاهنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها فلا ننسخها، كما قال الله جل ذكره ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] يريد تركوه فتركهم.

والوجه الآخر: من النسيان الذي ينسى كما قال الله ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]، وكان بعضهم يقرأ "أو ننسأها" بهمز يريد: نؤخرها من النسيئة. وكل حسن"[(١)].

فقد تعددت صيغة الفعل هنا بتغيير اللام، وفي كلِّ صيغة انصرف المبنى إلى معنى مختلف عن الآخر، ومعظم المفسرين الذين تعرضوا لهاتين القراءتين قد ذكروا أن القراءة بغير الهمزة تحتمل الترك؛ كأبي حيان[(٢)]، والسمرقندي[(٣)] ويترتب على معنى الترك أربعة معان:

"الأول: ما ننسخ على وجوه النسخ أو نترك غير منزلٍ عليك فإنا لابد أن ننزل رفقًا بكم خيرًا من ذلك أو مثله حتى لا ينقص الدين عن حد كماله.

الثاني: أو نترك تلاوته وإن رفعنا حكمه فيجيء النسخ على هذا رفع التلاوة والحكم.

الثالث: أو نترك حكمه وإن رفعنا تلاوته.

الرابع: أو نتركها غير منسوخة الحكم ولا التلاوة"[(٤)].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٦٤، ٦٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١/٥١٣.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/١٤٦.

(٤) ابن عطية، **المحرر**، ١/١٩٣.

وقد يكون بمعنى النسيان الذي هو ضد الذكر، وذهب إلى هذا ابن أبي زمنين[1]، والزمخشري[2]، وأبو حيان[3]، ويكون المعنى على ذلك: «ما ننسخ من آية أو نقدر نسيانك لها فتنساها حتى ترتفع جملة وتذهب، فإنا نأتي بما هو خير منها لكم، أو مثله في المنفعة»[4].

وإذا كانت القراءة بالهمزة، فإنها تكون بمعنى التأخير، وقد اتفق على هذا المعنى — مع الأخفش والفراء — عامة المفسرين؛ كابن عطية[5]، وأبي حيان[6]، والزمخشري[7]، وابن أبي زمنين[8]، والسمرقندي[9]، والنسفي[10]، والبيضاوي[11].

وإذا احتملت هذه القراءة "معنى التأخير، فإن الآية تترتب فيها أربعة معانٍ:

أولها: ما ننسخ أو نؤخر إنزاله.

الثاني: ما ننسخ النسخ الأكمل، ونؤخر حكمه، وإن أبقينا تلاوته.

---

(١) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٤٣/١.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٧٩/١.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥١٣/١.

(٤) ابن عطية، **المحرر**، ١٩٣/١.

(٥) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ١٩٣/١.

(٦) ينظر: أبوحيان، **البحر المحيط**، ٥١٣/١.

(٧) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٧٩/١.

(٨) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٤٣/١.

(٩) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١٤٦/١.

(١٠) ينظر: السنفي، **تفسير النسفي**، ص٧١.

(١١) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٨٠/١.

الثالث: ما ننسخ النسخ الأكمل أو نؤخر تلاوته وإن أبقينا حكمه.

الرابع: ما ننسخ أو نؤخر مثبتًا لا ننسخه»[1].

٢. ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قرئت كلمة "ننشزها" بالزاي، و "ننشرها" بالراء[2]، وقد ذكر الأخفش القراءتين، وذكر ما يتبع كل واحدة من معنى مغاير للقراءة، فمن قرأ ننشرها فهو "من نشرت التي هي ضد طويت، وقال بعضهم "نُنْشِرها"؛ لأنه قد تجتمع "فَعَلْتُ" و "أَفْعَلْتُ" كثيرًا في معنى واحدٍ، تقول: صددت وأصددت، وقال بعضهم: "نُنْشِزها" أي: نرفعها، تقول: نشز هذا وأنشزته»[3]، في حين كان الفراء مهتمًا بالمعاني السياقية فذكر أن الإنشاز هو نقلها إلى موضعها، ونُنشِرها إنشارها ونَنْشرها ذهب إلى النشر والطي، والوجه أن تقول: أنشر الله الموتى فنشروا إذا حيوا كما قال الأعشى[4]:

(١) ابن عطية، **المحرر**، ١/١٩٣.

(٢) انظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ٥/٤٧٦، والداني، **التيسير**، ص٨٢، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٨٩.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٨٢.

(٤) عجز بيت من السريع وصدره: حتى يقول الناس مما رأوا، الأعشى. شرح وتعليق: محمد محمد حسين، **ديوان الأعشى**، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م)، ص١٩١.

وسمعت بعض بني الحارث يقول: كان به جَرَبٌ فنشرَ، أي: عاد وحيي[1].

وقد دارت آراء المفسرين حول القراءة بالراء أو الزاي، حول ما ذكره الفراء تقريبًا — فقد ذكر ابن عطية[2] أن القراءة بالراء مع ضم النون فمعناها: نحييها، وأما قراءة عاصم بفتح النون الأولى فيحتمل أن تكون لغة في الإحياء، ويحتمل أن يراد بها ضد الطي، كأن الموت طي للعظام والأعضاء، وكأن الإحياء وجمع بعضها إلى بعض: نشر.

ووجه القراءة بالزاي على معنى: ننشزها برفع بعضها إلى بعض للإحياء.

وقد ذكر أبو حيان[3]، وابن أبي زمنين[4]، والزمخشري[5]، والسمرقندي[6]، هذه التوجيهات، وقد رجَّح أبو حيان القراءة بالراء وجعلها أولى من القراءة بالزاي عندما قال معلقًا على قول بعض الذين جعلوا القراءة بالزاي أولى: «وقال بعضهم العظام لا تحيى على الانفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض، فالزاي أولى بهذا المعنى، إذ هو بمعنى الانضمام دون الإحياء، فالموصوف بالإحياء الرجل دون العظام، ولا

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٧٣.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٣٥٠، ٣٥١.

(٣) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٣٠٥.

(٤) انظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/٩١.

(٥) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٣٩.

(٦) انظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/١٧٧.

يقال: هذا عظم حي، فالمعنى: وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها، من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء... فقال أبو حيان معلقًا: والقراءة بالراء متواترة فلا تكون قراءة الزاي أولى»[1].

وأرى أن كل قراءة تحتمل معنى الأخرى، وليس هناك ما يدعو بتفضيل إحدى القراءتين على الأخرى، وذلك أن الرفع من الأرض وتركيب العظام بعضًا إلى بعض يترتب عليه الحياة أو الإحياء، كما أن الخلاف حول ماهية العظام هل هي عظامه أم عظام الحمار، فإن المعنى يحتمل هذا وذاك، والقول بأن هذا عظم حي إنما هو على سبيل المبالغة في إعادة الخلقة مرة أخرى بعد بلي العظام والرفات.

---

(١) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٢/٣٠٥.

رابعًا: تعدد المبنى بتغيير حركة الفاء والعين واللام

١ - ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

قرئت كلمة "يَضُرُّكم" بضم الضاد وتشديد الراء ورفعها، وقرئت "يَضِرْكم" مكسورة الضاد والراء خفيفة، وقرئت "يَضُرْكم" بضم الضاد والراء خفيفة[1]، وقد ذكر الأخفش توجيهًا لكل قراءة من القراءات السابقة فقال: «لا يَضِرْكم؛ لأنه من "ضار" يضير" و "ضرته" خفيفة فأنا أضيره، وقال بعضهم"لا يضرُّكم" جعله من "ضرَّ" "يضرُّ" وحرك للسكون الذي قبله؛ لأن الحرف الثقيل بمنزلة حرفين: الأول منهما ساكن، و"لا يَضُرْكم" جعلها من ضار يضور وهي لغة»[2].

ووجه الفراء أيضًا هذه القراءات فقال: في قراءة "يَضُرُّكم": «إن شئت جعلت جزمًا، وإن كانت مرفوعةً تكون كقولك للرجل: مدِّ يا هذا، والنصب في العربية أهيؤها، وقد قرأ بعض القراء "لا يَضِرْكم" تجعله من الضير، وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: لا ينفعني ذلك، وما يضورني فلو قرئت لا يضرْكم على هذه اللغة كان صوابًا»[3].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٧٨، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٣٦١/١، وأبو حيان، **البحر**، ٤٣/٣، وابن خالويه، **الحجة**، وابن زنجلة، **حجة القراءات** ١٧/١، ومكي، **الكشف**، ٣٥٥/١، والعكبري، **الإملاء** ٨٦/١.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤١٩/١، ٤٢٠.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٣٢/١.

والأخفش والفراء في هذا التوجيه ليس بينهما كبير فرق إلا فيما عدّه الفراء جائزًا في اللغة دون القراءة في قراءة "يَضُرْكم" التي من ضار يضور، فمن قرأ "لا يضِرْكم" بكسر الضاد وسكون الراء؛ رد الفعل يضركم إلى ضار يضير مثل باع يبيع، وهو مثل قوله سبحانه: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ١٥٠]، ومثل قول الشاعر:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا[١]

وهذه القراءة موافقة للسياق النحوي؛ لأن جملة الفعل "يضركم" تقع جواب شرط مجزوم لا يحتاج إلى الفاء الرابطة، وتعد لا نافية معترضة بين الجازم والمجزوم، وأما قراءة الضم مع التشديد فإنما عدّوها من باب ضرّ يضرّ، لا من ضار يضير، وذلك لأن العرب تميل إلى "ضرّ" "أكثر من "ضار" وهو كثير في القرآن الكريم، كقوله سبحانه ﴿ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [المائدة: ٧٦]، ولما كان في القرآن كثيرًا فلا ينصرف عن شيء كثر فيه[٢].

والذي يتضح لي أنه لا فرق بين القراءتين، وذلك لأن المعنى واحد، فيقال: ضرّه يضرّه، وضارّه يضيره[٣].

---

(١) البيت من الطويل، **ديوان الهذليين**، (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م)، ١/١٥٤.

(٢) انظر: مكي، **الكشف**، ١/٣٥٥، وابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص١٧٢، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص١٩٩.

(٣) انظر: عادل الشدي، **تفسير الراغب الأصفهاني**، ٢/٨٣٠، ٨٣١.

١. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قرئ "يرى" بالياء، وقرئ "ترى" بالتاء[1]. وقد وجه الأخفش قراءة ترى، ويرى تبعًا لما بعدها من كسر همزة "إن" فقال: "فإن مكسورة على الابتداء، إذ قال: «"ولو ترى" وقال بعضهم: ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعًا﴾ يقول: ولو يرون أن القوة لله أي: لو يعلمون؛ لأنهم لم يكونوا علموا قدر ما يعاينون من العذاب، وقد كان النبي صلّى الله عليه وسلّم عَلِم، فإذا قال: ولو ترى فإنما يخاطب النبي صلّى الله عليه وسلّم، ولو كسر "إن" إذا قال: "ولو يرى الذين ظلموا" على الابتداء جاز، لو يرى أو يعلم، وقد تكون في معنى لا يحتاج معها إلى شيء، تقول للرجل: أما والله لو يعلم ولو يعلم، قال الشاعر:

إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلَالَ فَلَوْ في ... سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِينَ الخَوالي

فهذا ليس له جواب إلا في المعنى وقال:

فَبِحَظٍّ مِمَّا تَعِيشُ وَلاَ تَذْ ... هَبْ بِكِ التُّرَّهَاتُ فِي الأَهْوَالِ[2]

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥١، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٤٧١/١،وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٧٣، والصفاقسي، **الغيث**، ص١٤٤.

(٢) البيتان من الخفيف، عبيد بن الأبرص. **ديوان عبيد بن الأبرص**، (دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م)، ص ص: ١١٣-١١٤.

فأضمر "فعيشي" وقال بعضهم: "ولو ترى" وفتح أنّ على ترى، وليس ذلك؛ لأن النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يعلم، ولكن أراد أن يعلم ذلك الناس ليخبر عن جهلهم»[1].

وتبع الفراءُ الأخفشَ في توجيه الفعلين تبعًا لكسر "إن" وفتحها فقال: «يوقع يرى على"أن القوة لله" وأن الله جوابه متروك، وإن شئت كسرت إن وأن وأوقعت "يرى" على "إذ" في المعنى، وفتح إن وأن مع الياء أحسن من كسرها، ومن قرأ: "ولو ترى الذين ظلموا" بالتاء كان وجه الكلام أن يقول: "إن القوة" بالكسر، و "أن.." لأن ترى قد وقعت على الذين ظلموا"»[2].

فمن النصين السابقين تبين أن اختلاف الصيغة وتعدد وظيفتها يعود إلى ما بعدها من كسر همزة إن وفتحها، وتبين تفضيل الفراء الفتح على الكسر.

والفعل "ترى" يختلف معناه في كل قراءة، فمن قرأ بالتاء أراد: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا إذ عاينوا العذاب[3]، والقراءة بالياء على أنه جعل الفعل لهم، ومعناه: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعًا[4].

فالفعل "ترى" بإسناده إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم بمعنى "تعلم" بينما هو بالياء وإسناده إلى الذين ظلموا بمعنى المشاهدة، وترتب على اختلاف الفعل اختلاف الفاعلين واختلاف المفاعيل، فالفعل "ترى" فاعله النبيﷺ،

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٩٧، ٩٨.

(٣) ينظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٩، والطبري، **جامع البيان**، ٣/٨١.

(٤) ينظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٩، والطبري، **جامع البيان**، ٣/٨١.

و"الذين ظلموا" مفعوله، ومنهم من أوقع الفعل "ترى" على أن القوة لله جميعًا، وردّ الباقولي هذا الوجه قائلاً: «ولا يجوز أن يكون "الذين ظلموا" مفعولاً و "أن القوة لله جميعًا" في موضع المفعول الثاني؛ لأن ذلك يوجب كسر "إن" لأنه لا ضمير فيه يرجع إلى الأول، والأوجه أن يكون "إن القوة لله جميعًا" على الاستئناف»[1]، ويرد هذا الرأي أن رأى هنا بمعنى العلم أي: لو يعلمون: لأنهم لم يكونوا علموا قدر ما يعاينون من العذاب، فجاز فتح همزة إن على ذلك، والمعنى: ما أجدر الذين ظلموا أن يكون رأيهم عند رؤية العذاب أن القوة لله جميعًا.

٢. ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢].

قرئت كلمة "ستغلبون" بالتاء، وقرئت "سيغلون" بالياء[2]، وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، ووجه قراءة التاء على أنها للخطاب، «أي: إنكم ستغلبون كما تقول: قل لزيد: سوف تذهب أي: إنك سوف تذهب، وقال بعضهم: سيغلبون أي: قل لهم الذي أقول. والذي أقوله لهم سيغلبون»[3]، ومعنى ذلك أن القراءة بالياء تكون على توجيه القول بالحكاية، وبالتاء يكون القول مباشرًا دون واسطة.

---

(١) الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٢٠، ١٢١، وآمال أبو يوسف، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي والباقولي**، ص١٥٠.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٧٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٣٩٢، والداني، **التيسير**، ص٨٦، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٠٦.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٩٥.

أما الفراء فقد ذكر تحديد المخاطَب بناء على تغيير حرف المضارعة فقال: "فمن جعلها بالياء؛ فإنه ذهب إلى مخاطبة اليهود وإلى أن الغلبة على المشركين بعد يوم أُحُد، وذلك أن النبي صلّى الله عليه وسلّم لما هزم المشركين يوم بدر وهم ثلاثمائة ونيف، والمشركون ألف إلا شيئًا، قالت اليهود: هذا الذي لا ترد له راية، فصدقوه فقال بعضهم: لا تعجلوا بتصديقه حتى تكون وقعة أخرى، فلما نُكِب المسلمون يوم أحد كذبوا ورجعوا، فأنزل الله: قل لليهود سيغلب المشركون ويحشرون إلى جهنم، فليس يجوز في هذا المعنى إلا الياء.

ومن قرأ بالتاء جعل اليهود والمشركين داخلين في الخطاب فيجوز في هذا المعنى سُيغلَبون وستُغلَبون، كما تقول في الكلام: «قل لعبد الله إنه قائم، وإنك قائم»[1].

وقد دارت آراء الموجِّهين من النحاة والمفسرين؛ كابن عطية[2]، والسمرقندي[3]، والزمخشري[4]، والبيضاوي[5]، والبغوي[6]، على الخلاف حول المحدد بقراءة التاء، هل هم مشركو مكة، أم اليهود، وقد ذكروا تفسيرًا لكل محدد، فمن اختار مشركي مكة؛ فإنه قصد هزيمتهم يوم بدر ويكون في

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٩١.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٤٠٦.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/٢٤٨، ٢٤٩.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٥٤.

(٥) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/١٥٠، ١٥١.

(٦) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص١١٥.

ذلك آية بينة وواضحة في إعجاز القرآن ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه تكلم بما لم يقع بعد ، ومن اختار اليهود ؛ فقد علل بأنهم لما غلب النبي صلّى الله عليه وسلّم يوم بدر ، قالوا : هذا والله النبي الأمي الذي بشرنا به موسى ، وهمّوا باتباعه ، فقال بعضهم : لا تعجلوا حتى ننظر إلى وقعة أخرى ، فلما كان يوم أحد شكّوا ، وقيل : جمعهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بعد وقعة بدر في سوق بني قينقاع فقال : يا معشر اليهود احذروا مثل ما نزل بقريش وأسلموا قبل أن ينزل بكم ما نزل بهم ، فقد عرفتم أني نبي مرسل ، فقالوا : لا يغرنك أنك لقيت قومًا أغمارًا لا علم لهم بالحرب فأصبت منهم فرصة ؛ لئن قاتلتنا لعلمت أننا نحن الناس ، فنزلت.

وقد نقل أبو حيان الأندلسي[1] رأيًا آخر للفراء في قراءة التاء أن الضمير يعود على قريش ، أي قل لليهود : ستغلب قريش ، وقد سجل أبو حيان اعتراضه على هذا الرأي بأن فيه بُعدًا ، وذلك لأن الذين كفروا يعم الفريقين : المشركين واليهود ، وكل قد غلب بالسيف والجزية والذلة[2].

٣. ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة : ١١٢].

قرئت كلمة "يستطيع" بالياء ، وقرئت "تستطيع" بالتاء[3] ، وذكر الأخفش أن

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٤١٠.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٤٠٦.

(٣) ينظر: العكبري، **الإملاء**، ١/١٣٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٥٤، وابن خالويه، **الحجة** ٦/٣٦٤، والصفاقسي، **الغيث**، ص٢٠٥، ومكي، **الكشف**، ١/٤٢٢.

القراءة بالياء ليس المقصود فيها الظن بأنه "لا يطيق، ولكنه كقول العرب: أتستطيع أن تذهب في هذه الحاجة وتدعنا من كلامك؟ وتقول: أتستطيع أن تكف عني فإني مغموم؟ فليس هذا لأنه لا يستطيع ولكنه يريد "كف عني" ويذكر له الاستطاعة ليحتج عليه أي: أنك تستطيع، فإذا ذكّره إياه؛ علم أنها حجة عليه، وإنما قرئت "هل تَسْتَطِيعُ ربَّك" فيما لدي لغموض هذا المعنى الآخر، وهو جائز كأنه أضمر الفعل فأراد "هل تستطيع أن تدعو ربك" أو "هل تستطيع ربك أن تدعوه" فكل هذا جائز"[1].

واتفق الفراء مع الأخفش —في هذا التوجيه— فذكر أن قراءة هل يستطيع ربك، على معنى: «هل يستطيع فلان القيام معناه وأنت تعلم أنه يستطيعه فهذا وجه، واستحسن القراءة بالتاء "هل تستطيع ربَّك" على معنى: هل تقدر على أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء»[2].

وهذا الاختلاف في حرف المضارعة، وما يترتب عليه من اختلاف في المخاطب جعل النحاة والمعربين يقدرون معاني كثيرة للفعل، فأورد سيبويه أن الفعل استطاع في معنى أطاع[3]، وذكر الزجاج أن المعنى «هل ترينا أنت أن ربك يرينا ما سألنا من أجلك من آياتك التي تدل على نبوتك»[4]، وقال أبو عبيدة في ذلك أن المعنى: "هل يريد ربك"[5].

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٨١.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**،١/٣٢٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٥.

(٤) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٢٤٣.

(٥) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ١/١٨٢.

وقد ذكر مكي في **الكشف** حجة القرَّاء في ذلك فقال: «وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى وفيه معنى التعظيم للرب جلَّ ذكره على أن يستفهم عيسى عن استطاعته، إذ هو تعالى مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك على معنى: افعل ذلك، وقد قالوا: هل تستطيع سؤال ربك في إنزال مائدة علينا، والمعنى: هل تفعل لنا ذلك، وقد علموا أن عيسى يستطيع السؤال، ولابد من إضمار السؤال؛ إذ لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا، فأن مفعول بالمصدر المحذوف وهو السؤال، وهذا كما تقول للرجل: هل تستطيع أن تكلمني، وقد علمت أنه مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك على معنى افعل ذلك، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان القوم أعلم بالله عزَّ وجلَّ من أن يقولوا هل يستطيع ربك، ولكن هل تستطيع ربك، وروي عنها أنها قالت: كان الحواريون لا يشكون أن الله لا يقدر على إنزال مائدة عليهم، ولكن قالوا: هل تستطيع ذلك»[1]، وعن معاذ بن جبل أنه قال[2]: «أقرأنا النبي عليه السلام: هل تستطيع ربك. قال معاذ: وسمعت النبي -عليه السلام- مرارًا يقرأ بالتاء في "تستطيع"وبذلك قرأ أيضًا على بن أبي طالب»[3].

(١) رواه السيوطي. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م)، ٢/٦٠٩.

(٢) رواه الترمذي، **جامع الترمذي**، (اعتنى به بيت الأفكار الدولية)، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٣٠).

(٣) مكي، **الكشف**،١/٤٢٢، ٤٢٣، وابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، ص ص: ١٠٣، ١٠٤.

وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى: "هل يفعل ربك ذلك؛ لأنهم لم يشكوا في استطاعة البارئ على ذلك؛ لأنهم كانوا مؤمنين، فإنما هو كقولك: هل يستطيع فلان أن يأتي وقد علمت أنه مستطيع، فالمعنى هل يفعل ذلك، وهل يجيبني إلى ذلك، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك، وخبره علم دلالة وخبر ونظر، فأرادوا معاينة لذلك كما قال إبراهيم ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقد كان علم أن الله يحيي الموتى استدلال وحي ونظر، فأراد علم المعاينة التي لا يعترضها شيء، ولذلك قال إبراهيم ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أي: لا تدخل عليه في ذلك شبهة؛ لأن علم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات، وعلم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك، ولذلك قال الحواريون: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾، [المائدة: ١١٣] وهذا ما عليه الاختيار على المعنى»[١]، وذلك لأنهم لم يشكوا في الاستطاعة وإنما هو تلطف في السؤال وأدب مع الله تعالى والحواريون —كما سبق في كلام أمنا عائشة— كانوا خيرة من آمن بعيسى فكيف يظن بهم الجهل باقتدار الله تعالى على كل شيء ممكن[٢].

٤. ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥].

---

(١) مكي، **الكشف**،١/٤٢٢، ٤٢٣، وابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، صص: ١٠٣، ١٠٤.

(٢) ينظر: عيسى شحاته، العربية **والنص القرآني**، ص٤٩٧، وابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، ص١٠٤.

قرئت كلمة "ولتستبين" بالتاء، وقرئت "ليستبين" بالياء[1]، وقد وجه الأخفش القراءتين فقال: «"ولتستبين" لأن أهل الحجاز يقولون: هي السبيل، وقال بعضهم: ولتستبين: يعني النبي صلّى الله عليه وسلّم وقال بعضهم: وليستبين سبيل المجرمين في لغة بني تميم»[2]، وكذلك وجه الفراء فقال: «ترفع السبيل بقوله: وليستبين؛ لأن الفعل له، ومن أنث السبيل قال: ولتستبين سبيل المجرمين، وقد يجعل الفعل للنبي صلّى الله عليه وسلّم فتنصب السبيل، ويراد به: ولتستبين يا محمد سبيل المجرمين»[3].

فتوجيههما —الفراء والأخفش— واحد يعود عند الفراء إلى اختلاف التذكير والتأنيث، وعند الأخفش يعود إلى اللهجات وهذا التعليل أو التحليل «لا يمكن قبوله في تفسير تلك الظاهرة من أن هذا الضرب من الكلمات لم يخلص كلية إلى التأنيث حتى يراعى فيه هذا الجانب وحده، كما أنه لم يخلص إلى التذكير حتى يراعى فيه هذا الجانب كذلك، لذا راعت فيه اللغة الجانبين معًا»[4]، فقانون التأنيث والتذكير في اللغات لا يمكن لنا أن نعلله «لأنه يجري على منطقه الخاص، فنحن لا نعرف لماذا يؤنث الفرنسيون الباب La Porte ويذكّرون الشمس Le Soleil، كما لا نعرف لماذا كانت البنت Dasmadchen في الألمانية محايدًا، فموضوع الجنس إذًا لا يمكن تعليله

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٠٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/١٤١، والرازي، **الفخر**، ٤/٥٣، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٥٨.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٩٠.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٣٧.

(٤) طه الجندي، **ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني**، ص١٥٥.

بالبداوة أو التحضر، لكن هكذا كان المنطق الخاص للهجات على اختلافها»[1]، وبناء على ما سبق من كلام عبده الراجحي يظهر لي أنه لا داعي إلى القول بأن التذكير والتأنيث راجع إلى اختلاف اللهجات، وذلك لأنه «لا حاجة إلى مثل هذه التعليلات، إذ التركيب صحيح يسمح به منطق اللغة»[2]، وذلك لأن القول بثنائية التذكير والتأنيث في الآية، إنما يفوت على الآية معاني أخرى يمكن أن نستنتجها إذا تعاملنا مع الجملة كما هي دون أن نقصر الفاعل على كلمة "سبيل" وتبقى حينها مشكلة البحث عن التذكير والتأنيث، وعلى القول بالرأي الآخر، فإن الفاعل يتعدد ويثرى المعنى به.

وملمح آخر يجدر التنويه به في هاتين القراءتين وهو: التغيير الذي أداه حرف المضارعة، وتأثيره على الفعل من ناحية اللزوم والتعدية، فعلى قراءة التاء كان الفعل متعديًا مرة ولازمًا أخرى، فمن قرأ بالياء، ورفع السبيل بعدها فاستبان تكون لازمة ومن قرأ بتاء الخطاب ونصب السبيل فاستبان هنا متعدية، والمعنى متغير —لا محالة— مع كل واحد[3].

يقول الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة قوله "ولتستبين سبيل المجرمين" فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة، و"لتستبين (بالتاء) سبيل المجرمين" بنصب "السبيل" على أن تستبين خطاب للنبيﷺ، كأن معناه عندهم: ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين، ومن رفع السبيل فكأن معنى الكلام

---

(١) عبده الراجحي. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، (دار المعرفة الجامعية، ١٤١٩هـ)، ص ص: ١٨٨، ١٨٩.

(٢) طه الجندي، **ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني**، ص١٥٩.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٥٢٩.

عندهم: وكذلك نفصل الآيات ولتتضح لك وللمؤمنين طريق المجرمين»[1]

وهذا هو ما ذكره الأخفش والفراء.

٥. ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١١٧].

قرئت كلمة "يزيغ" بالياء، وقرئت بالتاء "تزيغ"[2]، وقد ذكر الأخفش أن من قرأ "تزيغ جعل في "كاد" أو "كادت" اسمًا مضمرًا، ورفع القلوب على تزيغ، وإن شئت رفعتها على "كاد" وجعلت "تزيغ" حالاً، وإن شئت جعلته مشبهًا بـ"كان" فأضمرت في "كاد" اسمًا وجعلت "تزيغ القلوب" في موضع الخبر"[3]. فلم يذكر هنا الأخفش سببًا في تأنيث الفعل أو تذكيره، وإنما كان الكلام على موقعها من الإعراب.

أما الفراء فقد اختار قاعدة تتفق مع القواعد النحوية دون أن يكون هناك خلل في بناء الجملة، فقال: «من قال: كاد يزيغ جعل في كاد يزيغ اسمًا مثل الذي في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وجعل "يزيغ" به ارتفعت القلوب مذكرًا، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧] و﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

---

(١) الطبري، **جامع البيان**، ٣٩٥/١١.

(٢) الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٤٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٠٥/٢، والداني، **التيسير**، ص١٢، وابن خالويه، **الحجة**، ص٧٨.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٦٢/٢.

ومن قال: "تزيغ" جعل فعل القلوب مؤنثًا كما قال: ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وهو وجه الكلام، ولم يقل "يطمئن" وكل فعل كان لجماع مذكر أو مؤنث؛ فإن شئت أنثت فعله إذا قدمته، وإن شئت ذكرته»[١].

فقول الفراء هنا هو العمدة في تأنيث الفعل وتذكيره، وعلى قراءة التاء — في ضوء القاعدة التي وضعها الفراء، على التقديم والتأخير- يكون التقدير: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، أو لتأنيث الجماعة، وقراءة الياء أن القلوب جمع على تذكير "كاد"، فلما لم يجعل بعد الدال تاء تدل على تأنيث الفعل: ذكر الفعل لتذكير كاد[٢].

وهناك ضابط نحوي آخر ذكره طه الجندي للتعبير عن جمع التكسير بالصيغ المؤنثة معللاً تأنيث الفعل معه، ذلك أن الجمع يحدث للواحد تأنيثًا نحو قولهم: هذا جمل، وهذه جمال، وهذا رجل، وهذه رجال قد أقبلت، فالعلة وراء تأنيث الفعل هي ما أحدثه الجمع المكسر في المفرد من تأنيث[٣]. ويعدّ هذا الضابط ضابطًا قويًّا في بابه، فإذا ذكر الفعل فهو من باب النظر إلى المفرد، وإذا ما أُنِّث فهو من باب النظر إلى الجمع.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٥٤.

(٢) ينظر: ابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، ص ص: ١٣٠، ١٣١.

(٣) ينظر: طه الجندي، **ظاهرة المطابقة النحوية**، ص١٧٢.

٦. ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. [الرعد: ٤]

قرئت كلمة "يسقى" بالياء، وقرئت "تسقى" بالتاء[1]. قال الأخفش موجهًا القراءة في كل فعل فقال: "وقال: «تسقى بماء واحد" فهذا التأنيث على الجنات، وإن شئت على الأعناب؛ لأن الأعناب جماعة من غير الإنس فهي مؤنثة؛ إلا أن بعضهم قرأها "يسقى بماء واحد" فجعله على الأعناب كما ذكر الأنعام، فقال: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل: ٦٦] ثم أنث بعد فقال: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] فمن قال يسقى بالياء جعل الأعناب مما يؤنث ويذكر مثل الأنعام»[2].

أما الفراء فلم يذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش في التذكير، والقول بأن الأعناب مما يذكر ويؤنث، ولكنه جعل الأشياء المذكورة في الآية أجناسًا وأعاد الضمير عليها مذكرًا، فقال: «ويقرأ "تسقى" فمن قال بالتاء ذهب إلى الزروع والجنات والنخل، ومن ذكّر ذهب إلى ذلك كله يسقى بماء واحد»[3].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٦٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٦٣/٥، والداني، **التيسير**، ص١٣١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٠٠، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٣٥٦، والصفاقسي، **الغيث**، ص٢٦٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٩٤/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٥٩/٢.

وقد ذهب ابن عطية[1]، وأبو حيان[2]، والبيضاوي[3]، والبغوي[4]، إلى نفس توجيه الأخفش، ومراعاة المرجعية في الضمير، فمن ذكّر ذهب إلى المجموع وأن ذلك كله – مما ذكّر يسقى بماء واحد، ومن أنّث فقد راعى الضمير في قوله تعالى بَعْدُ: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ﴾ وتأنيث كلمة "جنات"، ويبقى على كل قراءة من هاتين القراءتين تعدد صورة الفعل المضارع المسند إلى الفاعل المذكر أو المؤنث، فتعدد حرف المضارع قد أدى دوره في دلالة التذكير والتأنيث، كما نلمح في قول الأخفش تعددية النظرة في التذكير والتأنيث للشيء الواحد، فإن الأعناب مما يذكر ويؤنث.

٧. ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحديد: ١٥].

قرئت كلمة "يؤخذ" بالياء، وقرئت "تؤخذ" بالتاء[5]. وقد ذكر الأخفش القراءتين، وذكر علة التذكير والتأنيث في الفعل أنه يعود إلى الفصل بالجار والمجرور[6]، وهذا جائز في العربية فجواز تأنيث الفعل وتذكيره في هذه الحالة ثابت بلا خلاف.

---

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢٩٤/٣.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٥٧/٥.

(٣) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٠١/١.

(٤) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٤٦٩.

(٥) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤١٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٢١/٨، والداني، **التيسير**، ص٢٠٨، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٦٢٦، ومكي، **الكشف**، ٣٠٩/٢.

(٦) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٥١٦/٢.

في حين ذهب الفراء إلى أن التاء للتأنيث الظاهر في لفظ الفدية، وأن الياء على تأويل الفدية بمعنى الفداء فقال: «القراء على الياء، وقد قال بعض أهل الحجاز: لا تؤخذ، والفدية مشتقة من الفداء، فإذا تقدم الفعل قبل الفدية والشفاعة والصيحة والبينة وما أشبه ذلك؛ فإنك مؤنث الفعل وتذكّره»[1].

وتعليل الأخفش أرجح من تعليل الفراء، إذ الظاهرة في تعليل الأخفش مطردة ومتفق عليها، ومع تعليل الفراء يجعلنا نلجأ إلى التأويل والقول بأن كذا بمعنى كذا مما يوسع دائرة الخلاف في التقدير، إذ من الممكن أن نرجع كل كلمة مؤنثة في اللغة إلى أصل مذكر، وهذا يسير جدًّا، إذا لجأنا إلى باب المصادر فالمصادر، كلها مذكرة وما يضاف إليه التاء لتأنيثه فمن الممكن حذفها. وقال برأي الأخفش أبو حيان[2]، وذكر كلا التوجيهين للأخفش والفراء السمرقندي[3].

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٣٤، وكلمة "تذكره" هكذا وردت بالأصل، ولعلّ الصواب: ومذكره؛ مراعاة للفظة التي قبلها.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٢٢١.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٣٢٦.

سادسًا: تعدد المبنى بتغيير حركة الفاعل وحرف المضارع

١. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

تقرأ "ويشهد" بصيغتين مختلفتين تؤدي كل واحدة منهما إلى تغيير في المعنى وتغيير في الإعراب، فقرئت "يُشْهِدُ" و"يَشْهَدُ"[١]، بفتح الياء والهاء ورفع لفظ الجلالة ونصبه.

وقد ذكر الأخفش أن معنى قراءة "يُشهِدُ اللهَ" إذا كان هو يشهد، وعلى القراءة الأخرى أن الله هو الذي يشهد[٢].

وقد ذكر الفراء سبب نزول الآية في قراءة ويُشْهِدُ الله "بأن رجلاً كان يعجب النبي صلّى الله عليه وسلّم حديثه ويعلمه أنه معه، ويحلف على ذلك فيقول: الله يعلم فذلك قوله: "ويُشهد الله" أي: ويستشهد الله"[٣]، وهذا الذي ذكره الفراء يتفق مع قراءة الجمهور وتفسيرهم، حيث قرأ ابن مسعود وأُبَي "ويستشهد الله" والمعنى أنه يحلف بالله ويشهده أنه صادق[٤].

وقد ترتب على اختلاف البنية، اختلاف في التعدد الوظيفي حيث إن "يَشْهَدُ" يطلب فاعلاً وهو في الآية لفظ الجلالة، وفي "يُشْهِد" يطلب مفعولاً وهو أيضًا لفظ الجلالة، فهذا التعدد الوظيفي ناتج عن تعدد ضبط الفعل.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٥، وأبو حيان، **البحر**، ٢/١١٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٥٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٢٣.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/١١٤، والزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٥٢، والنسفي، **تفسير النسفي**، ١/١٤٦.

وهناك ملمح آخر قاله الرازي عندما انطلق من اختلاف القراءة إلى تعدد الدلالة في المعنى، فذكر أنه في قراءة إسناد الفعل إلى الألد الخصم يكون المعنى: "أن هذا القائل يشهد الله على ما في ضميره، وفي قراءة الإسناد إلى لفظ الجلالة، وتغيير ضبط الفعل؛ فإن المعنى يكون: أن الله يعلم من قلبه خلاف ما أظهره.

فعلى القراءة الأولى: تدل على كونه مرائيًا وعلى أنه يشهد باطلاً على نفاقه وريائه.

وأما القراءة الثانية: فلا تدل إلا على كونه كاذبًا، أما كونه مستشهدًا بالله على سبيل الكذب فلا، فعلى هذا تكون القراءة الأولى أدل على الذم»[1].

---

(١) الرازي، **التفسير الكبير**، ٥/١٦٩.

سابعًا: تعدد المبنى بنقل الحركة

١. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٥].

قرئت كلمة "تَلْوُا" بواو واحدة، وقرئت بواوين[١]. وقد ذكر الأخفش القراءة التي بواو واحدة، وعلّق عليها بأنها من " لوى" "يلوي"، وذكر أيضًا القراءة التى بواوين وعدّها لحنًا، فقال: «وقال بعضهم: "وإن تلوا" فإن كانت لغة فهو لاجتماع الواوين، ولا أراها إلا لحنًا، إلا على معنى الولاية وليس للولاية معنًى ههنا إلا قوله "وإن تلوا عليهم" فطرح "عليهم" فهو جائز»[٢]، أما الفراء فقد قال: «ونرى الذين قالوا "تلوا" أرادوا "تلؤوا" فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمز إلى اللام فتسقط إلا أن يكون المعنى فيها: وإن تلوا ذلك يريد تتولوه»[٣]، والرأي بحذف إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ذهب إليه النحاس[٤]، والقرطبي[٥].

والفراء بهذه اللمحة التي قدمها في جدلية فرضه جعلته يتلاشى الخطأ

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٩٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣٧١، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٢٧، ومكي، **الكشف**، ١/٣٩٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥٦.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٩١.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٤٩٥.

(٥) ينظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٥/٤١٣.

الـذي وقـع فيـه الأخفـش عنـد اشـتراطه معنـى معيّنًـا في القـراءة وظـن أن بهـا خطأً ، فقد افترض الفراء أن الكلمة مرت بمراحـل في النطـق فهـي كانـت كـما في القراءة الأولى "تلـووا" ثـم تطـور نطقهـا بـأن همـز العـرب الـواو المضمومة فيها ، ثم تطورت مرة ثانيـة بـترك الهمـزة ليتحـول إعرابهـا إلى الـلام فـصارت "تلوا"[1] ، وهـذا التحليـل هـو أقـرب إلى الواقـع الـذي مـرت بـه الكلمـة ، ولا داعي للقول بأن ذلك يعدّ من اللحن ، ذلك لأنها قراءة ثابتة.

---

(١) ينظر: عيسى شحاته، **العربية والنص القرآن**، ص٤٩.

ثامنًا: تعدد المبنى بتعدد الجذر اللغوي

١. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ٩٤][١].

قرئت كلمة "فتبينوا" بالباء والياء والنون –بين– وقرئت بالثاء والباء والتاء، "فتثبتوا[٢]"، وعلق الأخفش عليهما بقوله: «وكل صواب: لأنك تقول: تبين حال القوم، وتثبت، ولا تقدم حتى تتبين وحتى تتثبت فالمعنى واحد في كلا الفعلين مع أن كل واحد يعود إلى جذر لغوي مختلف عن الآخر».

وقد ذكر مثل ذلك الفراء في توجيهه القراءتين بأنهما «متقاربان في المعنى. تقول للرجل: لا تعجل بإقامة حتى تتبين وتتثبت»[٣]، والواقع أن هناك فرقًا بين التبين والتثبت، إذ التبين أبلغ؛ لأنه قل ما يكون إلا بعد التثبت[٤]. وقد علق النحاس موضحًا الفرق بينهما، فقال: "وتبينوا في هذا أوكد؛ لأن الإنسان قد يتثبت ولا يتبين"[٥].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٩٣، والعكبري، **الإملاء**، ١/١١١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣٢٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٢٦.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٨٣.

(٤) عادل الشدي، **تفسير الراغب الأصفهاني**، ٢/١٤٠٢.

(٥) النحاس، **إعراب القرآن**، ١/ ٤٨١، وانظر: عادل الشدي، **تفسير الراغب**، ٢/١٤٠٢.

ومن الذين ذهبوا إلى أن معنى التبين قريب من التثبت والعكس السمرقندي[1]، وقد صحح ابن عطية هذا الرأي في **المحرر**[2]، وذلك "لأن تبين الرجل لا يقتضي أن الشيء بان له، بل يقتضي محاولة اليقين، كما أن تثبت يقتضي محاولة لليقين فهما سواء"، وذكر أبو علي الفارسي "أن التثبت هو خلاف الإقدام، والمراد التأني وخلاف التقدم، والتثبت أشد اختصاصًا بهذا الموضع"[3]؛ لأن نزول هذه الآية -كما ذكر الواحدي- ارتبط بقتل أسامة للرجل الذي نطق كلمة التوحيد، وموقف النبي صلّى الله عليه وسلّم من ذلك، ودعوته لأسامة وللمسلمين بأن يتوقفوا ولا يتعجلوا في الأمر حتى يتبين لهم الكافر من المسلم[4]، و"مما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦] أي: أشد وقفًا لهم عمّا وعظوا بأن لا يقدموا عليه، وكلام الناس: تثبت في أمرك ومقابلة العجلة بالتبين[5]، دلالة على تقارب اللفظين»[6].

إن الكلمة تعدد مبناها لتعدد الجذر اللغوي، وإن كان المعنيان مترادفين في هاتين القراءتين.

---

(١) انظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/٣٧٨.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٩٦.

(٣) أبو علي، **الحجة**، ٢/٨٩.

(٤) الواحدي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، **أسباب النزول**، (دار الحديث، القاهرة، د.ت)، ص ص: ١٤١- ١٤٣.

(٥) كما في قوله صلى الله عليه وسلم «**التبين من الله والعجلة من الشيطان**».

(٦) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣٤٢.

٢. ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓا إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٣٠].

قرئت كلمة "تبلو" بالباء من بلو، وقرئت أيضًا بالتاء "تتلو"[١]. وقد ذكر الأخفش المعنى المعجمي في كل قراءة، فذكر أن معنى تبلو أي: تخبر، وأن معنى: تتلو أي: تتبعه[٢].

وقد وجه الفراء أيضًا القراءتين، واتفق مع الأخفش في المعنى المعجمي لتبلو، وذكر معنى آخر لكلمة تتلو، فقال: "تتلو بالتاء معناه: تتلو أي تقرأ كل نفس عملها في كتاب كقوله: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [سورة الإسراء: ١٣] وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [سورة الحاقة: ١٩] وقوله: ﴿ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٤] قوة لقراءة عبد الله. وقرأها مجاهد ﴿تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ أي تخبره وتراه، وكل حسن، حدثنا محمد قال: حدثني الفراء: قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز التيمي عن مغيرة عن مجاهد أنه قرأ "تبلو" بالباء، وقال الفراء: حدثني بعض المشيخة عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: تبلو تخبر، وكذلك قرأها ابن عباس»[٣].

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٥٣/٥، والدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٤٨، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٨١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٣٢، وابن الجزري، **النشر**، ٢٨٣/٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٦٨/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٤٦٢/١.

ومن الذين قالوا: أن "تبلو" معنى "تخبر" مجاهد[1]، والطبري[2]، ومن الذين قالوا: إن "تتلو" يجوز أن تكون بمعنى تقرأ، ويجوز أن تكون بمعنى تتبع الطبري[3]، والزجاج[4]، والرازي[5].

٣. ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَـٰذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧].

قرئت كلمة "بادي" بالهمزة بادئ، وقرئت "بادي" بغير الهمزة[6]، وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين، ورجح القراءة بغير الهمز، وذكر المعنى المصاحب لكل قراءة فقال: عن القراءة بغير الهمز: «أي في ظاهر الرأي، وليس بمهموز؛ لأنه من "بدا" "يبدو" أي ظهر، وقال بعضهم: بادئ الرأي أي فيما يبدأ به من الرأي»[7].

---

(١) ينظر: مجاهد، **تفسير مجاهد**، ص٣٨١.

(٢) ينظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ١١/٩٧.

(٣) ينظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ١١/٩٧.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ٣/١٧.

(٥) ينظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ٦/٢١٦.

(٦) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥/٢١٥، والداني، **التيسير**، ص١٢٤، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٨٦.

(٧) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٧٦.

وذكر مثل ذلك الفراء متفقًا مع رأي الأخفش قائلاً [1]: «لا تهمز بادي؛ لأن المعنى فيما يظهر لنا: ويبدو، ولو قرأت "بادئ الرأي" فهمزت تريد أول الرأي لكان صوابًا. أنشدني بعضهم:

أَضْحَى لِخَالِي شَبَهِي بَادِي بَدي   وَصَارَ لِلْفَحْلِ لِسَانِي وَيَدِي[2]

فلم يهمز، ومثله مما تقول العرب في معنى ابدأ بهذا أول ثم يقولون ابدأ بهذا آثرًا ما، وآثر ذي أثير، وأثير ذي أثير، وإثر ذي أثير، وابدأ بهذا أول ذات يدين وأدني دني، وأنشدنا:

فَقَالُوا مَا تُرِيدُ فَقُلْتُ: أَلْهُو   إِلَى الإِصْبَاحِ آثـرِ ذِي أَثِيرِ»[3]

فالأخفش والفراء متفقان أن بادي لا تهمز، وإن كان كل منهما ذكرها، ولكن هذا الذكر – فيما يظهر للبحث – إنما قصدا به إلى ما صحَّ لغة لا قراءة، والواقع أن القراءة بالهمز – وبغيرها – تؤدي نفس المعنى دون كبير تغيير يحدث، يقول القرطبي: «"بادي الرأي" أي ظاهر الرأي، وباطنهم على خلاف ذلك يقال: بدا يبدو، إذا ظهر... ويقال: للبرية بادية لظهورها، وبدا لي أن أفعل كذا، أي ظهر لي رأي غير الأول.... وقد حقق أبو عمرو الهمزة فقرأ "بادئ الرأي" أي أول الرأي أي: اتبعوك حين ابتدأوا ينظرون، ولو أمعنوا النظر والفكر لم

---

(1) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١١.

(2) الرجز لأبي نجيلة في **لسان العرب** ذرأ، وبدا، ولحميد بن ثور في **تاج العروس**، بدو، وابن جني، **الخصائص**، ٢/٣٦٤.

(3) البيت من الوافر، عروة بن الورد. تحقيق: عبد المعين الملوحي، **ديوان عروة بن الورد**، (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط١، ١٩٦٦م)، ص٥٧.

يتبعوك، ولا يختلف المعنى هاهنا بالهمز وترك الهمزة»[1].

وإلى اختيار الهمز وترجيحه ذهب أيضًا أبو عبيدة[2]. وإذا أراد البحث أن يتلمس المعنى المترتب على كل قراءة، وجد أن من همز أراد معنى: ما نراك اتبعك إلا الذين هم الأراذل، في أول الأمر، أي ما نراك في أول الأمر كأنه رأي ظهر لهم لم يتعقبوه بنظر وتفكر ونصب.

ويكون المعنى مع الهمز: ما اتبعك فيما ظهر لنا من الرأي إلا الأراذل، كأنه أمر ظهر لهم لم يتعقبوه بتفكر ونظر، وإنما هو أمر من غير تيقن[3].

٤. ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾. [مريم: ٧٤].

قرئت كلمة "رئيًا" بالهمز، وقرئت بغير الهمز "ريًّا"[4]، وقد ذكر الأخفش قراءة الهمزة -دون القراءة بغيرها- ورجحها عليها فقال: «فالرئي من الرؤية وفسروه من المنظر الحسن، فذاك يدل على أنه من رأيت»[5]، ولكن الفراء ذكر القراءتين، وأضاف إليهما قراءة ثالثة، يقول الفراء: «وأهل المدينة يقرؤونها بغير همز "وريًّا" وهو وجه جيد؛ لأنه مع آيات لسن

---

(١) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٩/٢٤.

(٢) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ١/٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) ينظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ١١/٩٧. مكي، **الكشف**، ١/٥٢٦، ٥٢٧، وآمال أبو يوسف، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي والباقولي**، ص٨٣.

(٤) مكي، **الكشف**، ٢/٩١، والدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٣٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٦/٢١٠، والرازي، **التفسير الكبير**، ٢١/٢٤٦.

(٥) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٢٦.

بمهموزات الأواخر، وقد ذكر عن بعضهم أنه ذهب بالري إلى رويت، وقد قرأ بعضهم "وزيًّا" والزي: الهيئة والمنظر، والعرب تقول: قد زييّت الجارية أي: زينتها وهيأتها»[1].

فالفراء يميل إلى ترجيح ترك الهمز، ويعلل ذلك بعقلية موسيقية رائعة عندما نظر إلى فواصل الآيات التي قبلها باثنتين وثلاثين آية ولم تتغير الفاصلة فيها إلا ثلاث مرات، وفي كلمة واحدة، وهي كلمة شيئًا في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧].

فجاءت"ريًّا"بدون الهمز لتتماشى مع فواصل الآيات الباقيات وعددهن تسع وعشرون فاصلة.

سويًّا- عصيًّا- وليًّا- مليًّا- خفيًّا- شقيًّا- نبيًّا- عليًّا- نبيًّا – نجيًّا- نبيًّا- نبيًّا- مرضيًّا- نبيًّا- عليًّا- بكيًّا- غيًّا- مأتيًّا- عشيًّا- تقيًّا- نسيًّا- سميًّا- حيًّا- جثيًّا- عتيًّا- صليًّا – مقضيًّا- جثيًّا - نديًّا.

فيلاحظ في هذا الجانب عناية الفراء بالجرس الصوتي الذي جعل من جميع الفواصل إيقاعًا واحدًا لم يتغير إلا في ثلاثة مواضع من إجمالي المواضع وعددها اثنان وثلاثون موضعًا كما أن المواضع الثلاث التي تغيرت فيها فاصلة الآية كانت

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١٧١.

محصورة في كلمة واحدة وهي كلمة "شيئا" إذ هي موظفة مع كل آية بما لا تستطيعه غيرها ذات الفاصلة الموحدة، فهي في الموضع الأول: تنبه على شنعة الرأي وقبحه وفساده في عبادة من انتفت عنه هذه الأوصاف[1].

وفي الموضع الثاني: جاءت تنبيهًا على أن المؤمنين لا ينقصون شيئًا من ثواب أعمالهم[2]، وفيه تنبيه أيضًا على أن كفرهم السابق لا يضرهم ولا ينقص أجورهم، وهذا ما قامت به كلمة "شيئًا" هنا في هذا الموضع[3].

وفي الموضع الثالث جاءت كلمة "شيئًا" لتشير إلى العدم الصرف وانتفاء الشيئية عنه[4].

وقد ذهب عدد من المفسرين إلى ما ذهب إليه الأخفش والفراء من أن "رئيًا" هي المنظر والهيئة، فهي "فِعْل" بمعنى مفعول من رأيت، كالطحن والسقي وبغير الهمزة من النعمة والترفه والري بمعنى الارتواء، ومن هؤلاء: ابن عطية[5]، والزمخشري[6]، وأبي حيان[7]، وابن أبي زمنين[8]،

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٨٢/٦.

(٢) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣٢٨/٢.

(٣) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٣٥/٢.

(٤) ينظر: أبوحيان، **البحر المحيط**، ١٩٥/٦.

(٥) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢٩/٤.

(٦) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٣٧/٣.

(٧) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٩٨/٦.

(٨) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٥١٠/١.

والسمرقندي[1]، والنسفي[2]، والبيضاوي[3]، والبغوي[4]، إلا أن واحدًا من هؤلاء وهو ابن عطية تنبه إلى ما ذكره الفراء من أن القراءة المشددة الياء هي بمعنى المهموزة إلا أن الهمزة خففت لتستوي رؤوس الآي[5].

---

(١) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢/٣٣١.

(٢) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٦٨١.

(٣) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٣٨.

(٤) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٥٧٤.

(٥) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٤/٢٩.

١. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قرئت كلمة "يطهرن" بالياء والتاء "يتطهرن" دون تشديد في الحروف، وقرئت بالياء دون التاء والتشديد، "يطّهرن"[١].

وهذه القراءات الثلاثة لم يتعرض لها الأخفش إلا في قراءة الياء دون التاء والتشديد، وذكر تعليلاً لها فقال: «"طَهَرتِ المرأة" فـ"هي تَطْهُر" وقال بعضهم: "طَهُرَتْ"»[٢].

وقد ذكر الفراء قراءة التخفيف والتشديد، وما ترتب على كل واحدة من معنى فذكر أن «"يَطهُرن" أي: "ينقطع عنهن الدم، و"يتطهرن" أي: يغتلسن بالماء، وهو أحب الوجهين إلينا»[٣].

ويظهر بهذا التوجيه الذي وجهه الفراء أهمية الفروق بين الكلمات، وما يترتب عليها من فروق في المعنى يتبعها تغيير في الأحكام، والوجه الذي

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٦٨/٢، وابن خالويه، **الحجة**، ص٩٦، وابن الجزري، **النشر**، ٧/٢، والداني، **التيسير**، ص٨٠، ومكي، **الكشف**، ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٦٩/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١٤٣/١.

رجحه الفراء في القراءة يترتب عليه تغيير في العبادات، وتغيير في السلوك، أما التغيير الذي في العبادات فإن التي انقطع عنها الدم ولم تغتسل لا تستطيع أن تصلي أو تطوف بالبيت، إذ هي ما زالت في حكم الحائض، وإن كانت تستطيع أن تقوم ببعض العبادات الأخرى؛ كالصيام والأذكار، فالاغتسال يجعلها تباشر جميع أنواع العبادات ولا حظر عليها في شيء.

وأما التغيير الذي من ناحية السلوك فإن التي انقطع عنها الدم ولم تغتسل فإن زوجها — إن كان من أصحاب الطبائع السليمة يأنف من معاشرتها، ولذلك فإن قراءة التشديد هي المناسبة في هذا المقام.

وقال الطبري مرجحًا التشديد: «هي بمعنى يغتسلن لإجماع الجميع على أنه حرام على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر»[1].

وقد ردّ ابن عطية رأي الطبري السابق فقال[2]: «وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة شد الطاء مضمنها الاغتسال أمر غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع، فكل واحدة من القراءتين تحتمل أن يراد بها الاغتسال بالماء وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه».

٢- ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦].

قرئت كلمة "فقدر" بالتشديد، وقرئت بالتخفيف[3].

---

(١) الطبري، **تفسير الطبري**، ٤/٣٨٤.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٢٩٨.

(٣) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٣٨، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٧٠، والصفاقسي، **الغيث**، ص٣٨٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٤٠٠.

وقد ذكر الأخفش القراءتين وذكر معنى كل قراءة فيقول عن قراءة التخفيف: "وأما قدر فيقول: يعطيه بالقدْر، ويقول عن قراءة التشديد: وقد قال بعضهم: قدَّر، وهي مثل: قتَّر"[1].

ومثل ذلك قال الفراء موجهًا أيضًا قراءة واحدة وهي المشددة فقال: «يريد "فقتَّر" وكل صواب»[2]، فقد ذكر الأخفش قراءة التخفيف، وذكر الفراء قراءة التشديد، والواضح من سكوت الفراء عن قراءة التخفيف أن قراءة التشديد والتخفيف بمعنى واحد، وإلى هذا ذهب الجمهور[3]، وابن عطية[4]، والسمرقندي[5]، وإن كان بعضهم ذكر -أيضًا- فروقًا بين التشديد والتخفيف، فقدر بتخفيف الدال بمعنى ضيَّق، وبالتشديد جعله على قدر، وقد ذكر الأخفش هذا المعنى في قراءة التخفيف ويبقى التشديد للمبالغة في تقتير الرزق عليه وإصابته بالجوع والأمراض.

٣. ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢].

قرئت كلمة "عدَّه" بالتشديد، وقرئت "عَدَدَه بالتخفيف[6]، وقد ذكر

---

(١) انظر: الأخفش، **معاني القرآن**،٢/٧٣٨.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢٦١.

(٣) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٦٥.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٥/٤٧٩.

(٥) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٤٧٧.

(٦) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٤٣، وأبو حيان، **البحر**، ٨/٥١٠، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٢٠/٨٣.

الأخفش أن عَدَّده بالتشديد من العِدَّة[1]، أما الفراء فقد ذكر أن "عدده" بالتشديد يريدون: أحصاه، وعدده خفيفة بمعنى: جمع مالاً وأحصى عدده[2].

وهناك تفسيرات أخرى، فقد ذكر ابن عطية[3]، وأبو حيان[4]، أن عدّده بالتشديد أي: أحصاه وحافظ عليه، وقيل جعله عدة لطوارق الدهر، وبالتخفيف: أي جمع المال وضبط عَدَده، وقيل: وعددًا من عشيرته، وقيل: أراد عددًا مشددًا فحل التضعيف، وهذا قلق، وذهب السمرقندي إلى أن القراءة بالتشديد للمبالغة في كثرة الجمع، وبالتخفيف على معنى: جمع مالاً وعدده أي: قومًا أعدهم أنصارًا[5] من قولك: فلان ذو عِدَد وعَدَد إذا كان له عددٌ وافر من الأنصار وما يصلحهم[6].

ويرى ابن أبي زمنين أن عدَّده يعني أحصى عدده، وعَدَدَه: أي: أعدّه[7]، وقد يعني عَدَده عدّه مرة بعد أخرى[8] دليل الشره والحرص على الدنيا، وزعمًا منه أن هذا المال سبب خلوده في هذه الحياة، وبحرصه على

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٧٤٢/٢.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢٩٠/٣.

(٣) ينظر: ابن عطية، **المحرر**،٥٢١/٥.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥١٠/٨.

(٥) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٥١٠/٣.

(٦) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٣٧٦/٤.

(٧) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٥٤٢/٢.

(٨) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٦٢١/٢.

هذا الخلود المزعوم يكون حرصه على تكرار العدِّ منه بين حين وآخر تمسكًا بالدنيا، ولعلّ القراءة بحلّ التضعيف تؤدي معنى القراءة به وذلك "لأن التضعيف يثقل على ألسنتهم»[1].

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤١٧/٤.

عاشرًا: تعدد المبنى بالإفراد والجمع

١. ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قرئت كلمة "هودًا" و "نصارى" بالجمع، وقرئت "يهوديًا" و "نصرانيًا" بالإفراد[١].

وذكر الأخفش أن "الهود جماعة الهائد، والهائد: التائب الراجع إلى الحق، ويقال: هائد وهوَّد، مثل ناقة ونوَّق، وعائد وعوَّد، وحائل، وحوَّل، وبازل وبزَّل»[٢].

وقد وجه الفراء قراءة الجمع فقال: «يريد يهوديًا، فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية، وهي في قراءة عبد الله وأبيّ: ﴿إلا من كان يهوديًّا أو نصرانيًّا﴾ وقد يكون أن نجعل اليهود جمعًا واحده هائد ممدود، وهو مثل حائل ممدود — من النوق — وحُول وعائط وعُوط وعيط وعُوطَط»[٣]، وفي قراءة الإفراد مراعاة للفظ "من" بإفراد الخبر يهوديًّا لها وعود إلى أصل القاعدة النحوية بالمطابقة وذلك بخلاف قراءة الجمهور التي

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**،١/٣٥٠، والزمخشري، **الكشاف**، ١/٨٥، والطبري، **تفسير الطبري**، ٢/٥٠٨.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**،١/٣٣١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٧٣.

تعطي مراعاة لمعنى من دون لفظها بجمع "هودًا""[1]، قال أبو حيان: «فحمل الاسم والخبر معًا على اللفظ وهو الإفراد والتذكير»[2]، ويعلق فريد البسطويسي بأن في هذا التوجيه بعدًا عن إشكالية عدم المطابقة التي ذهب يعلل لها النحاة بمراعاة معنى "من" أحيانًا ولفظها أحيانًا أخرى[3]، والواقع أن هذا التوجيه الذي قدمه أبو حيان في الآية لم يكن بعيدًا عما قدمه النحاة من صور المراعاة بين اللفظ واللفظ، ولفظ "منْ" بموصوليتها المبهمة، لا يكون ما بعدها إلا مطابقًا لها أو مخالفًا لها، فإن كانت المطابقة في الإفراد والتذكير، وإلا قلنا بمراعاة معناها، إذ هي تصلح لأن تكون للمفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، فلا مانع إذًا من تعليلات النحاة، وليس هناك جديد قدّمه أبو حيان في هذا التوجيه.

٢. ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

قرئت كلمة "**فرهان**" بالإفراد، وقرئت "**فرهن**" بالجمع[4]، وقد ذكر الأخفش هذين الوجهين من القراءة مع تحليل جيد لقراءة الجمع — لم يتطرق إليه

---

(١) الطويل، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة**، ص٥٢٤.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٦٢/١.

(٣) ينظر: الطويل، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة**، ص٥٢٤.

(٤) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٦٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٥٥/٢، وابن زنجلة، **الحجة**، ص١٥٢، ومكي، **الكشف**، ٣٢٢/١.

الفراء – فكان الأخفش في هذه الآية له النصيب الأكبر من التوجيه والتحليل والتعليق. يقول الأخفش: «تقول: "رَهْن" و"رهَان" مثل حبل وحبال، وقال أبو عمرو: "فرُهُن" وهي قبيحة؛ لأن "فعلاً" لا يجمع على "فُعُل" إلا قليلاً شاذًّا. زعم أنهم يقولون: "سَقْف" و"سُقُف" وقرأوا هذه الآية "سَقْفًا من فضة" وقالوا: "قَلْب" و"قُلُب" وقَلْب من قلب النخلة، و"لَحْد" و"لُحُد" لـ"لَحْدِ القبر" وهذا شاذ لا يكاد يعرف، وقد جمعوا "فعلاً" على "فُعُل" فقالوا: "ثُطٌّ" و "ثُطٌّ" و "جَوْن" و "جُون" و "وَرْد" و "وُرْد" وقد يكون "رُهُن" "جماعة لـ«الرّهان" كأنه جمع الجماعة، ورهانٌ أمثل من هذا الاضطرار، وقد قالوا: سَهْمٌ خَشْن في: "سهام خُشْن" خفيفة، وقال أبو عمرو: قالت العرب: رُهُن ليفصلوا بينه وبين رهان الخيل، قال الأخفش: كل جماعة على "فُعْل" فإنه يقال فيها "فُعُل"»[1].

وقد اكتفى الفراء في توجيهه لقراءة الجماعة بأنه ذكر أن "رُهُن" على جمع الرهان[2].

وقيل: إن "رُهُن" جمع الجمع، وليس في كلام العرب جمع الاسم على هذا الوزن غير "رُهُن" و "سُقُف"[3]، وهذا الكلام من ابن خالويه يعتبر كلامًا عامًّا، وليس دقيقًا، وقائمًا على عدم حصر، ووجود كلمة أخرى على هذا الوزن ينقض ما ذهب إليه من هذا الحكم العامّ، فعندنا على وزن فُعُل أُسُد، وكُتُب،

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٩١/١، ٣٩٢.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١٨٨/١.

(٣) ابن خالويه، **الحجة**، ص١٠٤.

وذهب العكبري أيضًا إلى أن "رُهُن" جمع الجمع فقال: «"رُهُن" جمع رِهَان، ورِهَان جمع رَهن، والرَّهن مصدر في الأصل، وهو هنا بمعنى مرهون»[1].

٣. ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [يونس: ٢٧].

قرئت كلمة "قِطْعًا" بسكون الطاء، وقرئت "قِطَعًا" بفتح الطاء[2]. قال الأخفش موجهًا تينك القراءتين مقويًا قراءة الإفراد: «فالعين ساكنة؛ لأنه ليس جماعة "القِطعَة" ولكنه "قطع" على حياله، وقاله عامة الناس "قِطَعًا" يريدون به جماعة "القِطعَة" ويقوي الأول قوله "مُظْلِمًا" لأن القطع واحد فيكون المظلم من صفته، والذين قالوا: "القطع" يعنون به الجمع قالوا: نجعل مظلمًا حالاً لليل، والأول أبين الوجهين»[3].

وذكر الفراء التوجيه في القراءتين فقال: وقوله: «كأنما أغشيت وجوههم "قِطَعًا" و"قِطْعًا" و"القطع" قراءة العامة، وهي في مصحف أبي: "كأنما يغشى وُجُوهَهُم قِطْعٌ من الليل مظلم" فهذه حجة لمن قرأ بالتخفيف، وإن شئت جعلت المظلم وأنت تقول: قِطْع قطعًا من الليل، وإن شئت جعلت المظلم نعتًا

(١) العكبري، **التبيان**، ١/٢٣٢.

(٢) الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٤٨، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥/١٥٠، والداني، **التيسير**، ص١٢١.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٦٨ .

للقطع، فإذا قلت قطعًا كان قطعًا من الليل خاصة، والقطع ظلمة آخر الليل»[1].

فالتوجيهان متفقان في الإعراب، وفي الترجيح إذ لو كانت "قطعًا" بالفتح كانت جمع قطعة، ونصب قوله مظلمًا على أنه حال من الليل، وإذا كانت قطعًا بالسكون كانت مظلمًا نعتا له فالقطع اسم لما قطع فيه كقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١] وتكون "مظلمًا" منصوبًا على أنها نعت لقوله قطعًا[2].

ولكن الطبري اختار قراءة الفتح وجعل القراءة بالتسكين شاذة — مع أنها قراءة صحيحة متواترة — فقال: «والقراءة التي لا يجوز خلافها عندي قراءة من قرأ ذلك بفتح الطاء لإجماع الحجة من قراء الأمصار على تصويبها، وشذوذ ما عداها — يقصد قراءة التسكين — وحسب الأخرى دلالة على فسادها خروج قارئها عما عليه قراء أهل الأمصار»[3].

٤. ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧].

قرئت كلمة "خشعًا" بالجمع وقرئت بالإفراد "خاشعًا"[4]. وقد وجه الأخفش

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٦٢، والقرطبي، **الجامع** ٨/٣٠٩.

(٢) انظر: البغوي، **تفسير البغوي**، ٢/٣٠١، وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٣/١١٦، والزجاج، **معاني القرآن**، ٣/١٦.

(٣) الطبري، **تفسير الطبري**، ١١/٧٧، ٧٨.

(٤) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٠٤، والعكبري، **الإملاء**، ٢/١٣٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/١٧٥، والعكبري، **التبيان**، ٩/٤٤٢، والداني، **التيسير**، ص٢٠٥.

القراءتين فقال: «"خشعًا" نصب على الحال، أي يخرجون من الأجداث خشعًا، فخشعًا حال من الضمير في يخرجون، وقرأ بعضهم: خاشعًا لأنها صفة مقدمة؛ فأجراها مجرى الفعل نظيرها "خاشعة أبصارهم"»[1]، فجعلها صفة لأبصارهم.

ويقول الفراء في ذلك: «إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث وهو له أو قبل جمع مؤنث مثل الأبصار، والأعمار وما أشبهها، جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه، وقد أتى بذلك في هذا الحرف، فقرأ ابن عباس "خاشعًا"».

«حدثني محمد بن الجهم قال: حدثنا الفراء قال: وحدثني هشيم وأبو معاوية عن وائل بن داود عن مسلم بن يسار عن ابن عباس أنه قرأها "خاشعًا"».

«حدثني محمد قال: حدثنا الفراء قال: وحدثني هشيم عن عوف الأعرابي عن الحسن وأبي رجاء العطاردي أن أحدهما قال: "خاشعًا" والآخر "خشعًا"».

قال الفراء: «وهي في قراءة عبد الله "خاشعة أبصارهم" وقراءة الناس بَعْدُ "خشَّعًا أبصارهم"».

وقد قال الشاعر:

وَشَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ ... مِنْ إِيَادِ بنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدٍّ[2]

وقال الآخر:

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٩٩.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في: ابن منظور، **اللسان**، (خشع).

يُرْمى الفِجَاجُ بِهَا الرُّكبَانُ مُعْتَرِضًا أَعْنَاقَ بُزَّلِهَا مُرخىً لَهَا الجُدُلُ [1]

قال الفراء: الجدل، جمع الجديل، وهو الزمام، فلو قال: معترضات أو معترضة لكان صوابا، مرخاة ومرخيات»[2].

فيرى الفراء — في توجيهه السابق — أن الجمع "خُشَّعًا" إنما هو نعت للجماعة، وذلك مثل قولنا: مررت بطلاب حسان وجوههم، وأن الإفراد إنما هو لتقدم النعت على الجماعة، وذكر أبيات الشعر.

كما زاد الفراء أيضًا على الأخفش في ذكره قراءة "خاشعة" فزاد التأنيث على اعتبار أن الأبصار مؤنثة فطابق بين ركني الابتداء[3].

ومجيء الصفة المشبهة مسندة إلى الجمع فيه خلاف من حيث الإفراد، والجمع، فذهب سيبويه إلى أن التكسير إن أمكن فهو أولى من الإفراد[4]، وذهب المرادي أيضًا إلى أن الجمع أولى من الإفراد، وخشع أكثر في كلام العرب[5].

ونقل أبو حيان عن الشلوبين والأبذي ترجيح الإفراد على جمع التكسير[6].

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في **معاني القرآن** للفراء ٣/١٠٥.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٠٥، ١٠٦.

(٣) انظر: فريد البسطويسي. **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة لأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما**، (رسالة دكتوراه، دار العلوم، ١٩٩٩م)، ص٢٩٧.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٣٦.

(٥) انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٧٤٢.

(٦) أبو حيان، **الارتشاف**، ٣/٢٥٠.

ويرى المرادي أن الصفة إذا كانت "تابعة لجمع، فالجمع أحسن، وإن كانت الصفة تابعة لمفرد أو مثنى، فالإفراد أحسن"[1].

(١) المرادي، **شرح التسهيل**، ٢/٧٤٢، ٧٤٣.

حادي عشر: تعدد المبنى بتعدد صيغ الجمع

١. ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

قرئت كلمة "أماني" بتخفيف الياء، وقرئت بتشديدها[١]. ويقول الأخفش عن سبب التثقيل: «فلأن واحدها أمنيَّة مثقل، وكل ما كان واحده مثقلاً مثل: بختيَّة وبخاتيّ، فهو مثقل، وقد قرأ بعضهم: إلا الأماني مخفف وذلك جائز؛ لأن الجمع على غير واحده وينقص منه ويزاد فيه»[٢].

وأما الفراء فقد ذكر أن الأماني على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، «فأما في العربية، فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: إلا الأماني وإن هم، ومنهم من يشدد، وهو أجود الوجهين، وكذلك ما كان مثل أمنية، ومثل أضحيَّة، وأغنيَّة ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما تشدد؛ لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية، وإن خففت حذفت ياء الجمع فخففت الياء الأصلية.

والأمانيّ بالتشديد أيضًا أن يفتعل الرجل الأحاديث المفتعلة قال بعض العرب لابن دأب وهو يحدث الناس: أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟ يريد افتعلته، وكانت أحاديث يسمعونها من كبرائهم، ليست من كتاب الله، وهو أبين الوجهين»[٣].

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٣٩، والنحاس، **إعراب القرآن**، ١/١٩٠، وأبا حيان، **البحر**، ١/٤٤٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٢٩٧.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٥٠.

فالأخفش يرى أن مسوغ التخفيف والتثقيل إنما هو راجع إلى أن الجمع جمعُ تكسير، وجموع التكسير يزاد فيها وينقص منها، في حين نظر الفراء إلى الصيغة في المفرد، وجوّز فيها جمعين، وعللّ سبب ذلك بتشديد الياء؛ لأنك تريد الأفاعيل فاجتمعت الياء من الأصل والياء من الجمع، وجوّز في التخفيف حذف ياء الجمع فخففت الياء الأصلية.

وهذا تحليل مناسب لتعدد صيغة الجمع بين الأفاعل والأفاعيل.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنّ أمنية أصلها: أمنوية على وزن أفعولة، ويجمع هذا الوزن على أفاعل، وعلى هذا يجب تخفيف الياء، ويجمع -أيضًا- على أفاعيل، فعلى هذا يجيء أماني أدغمت الياء في الياء فجاء أمانيّ.

ويرى صاحب البحر المحيط[2]، أن القراءة بالتخفيف جاءت على أفاعل، ولم تعتد بحرف المدّ الذي في المفرد، ونقل عن أبي حاتم قوله: كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف.

في حين يرى البغوي أن إحدى الياءين قد حذفت تخفيفًا[3].

٢. ﴿ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٣].

قرئت كلمة "أسورة" على شكلين مختلفين من الجمع فقرأ بعضهم "أساورة"

(١) ابن عطية، **المحرر**، ١/١٦٩.

(٢) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ١/٤٤٢.

(٣) انظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٣٧.

وقرأ الآخرون: "أَسْوِرة"[1]، وقد بين الأخفش هذين الجمعين فجعل "أَسْوِرة" جمعًا للجمع مرة، وجمعًا للمفردة، مرة أخرى، فقال: «لأنه جمع أساور وأسورة ثم ذكر أن أساورة جمعًا للمفرد وأسورة، وحدث في الكلمة إعلال بالحذف حيث كان الجمع أساوير فحذفت الياء وعوض عنها بالهاء، وذلك مثل زنادقة»[2].

وقد ذكر الفراء أيضًا هاتين القراءتين ولكنه ذكر مفردًا لكل جمع غير الذي ذكره الأخفش، فقال: «ومن قرأ: "أساورة" جعل واحدها "إسوار"، ومن قرأ "أسورة" فواحدها سوار، وقد تكون الأساورة جمع إسورة كما يقال في جمع الأسقية: أساقي، وفي جمع الأكروع: أكارع»[3]. فيتحصل لدينا من هذين التوجيهين أن أساورة مفردها: إسوار، وإسورة، وأن أسورة مفردها: سوار، وإسورة، وجمعًا لأساورة وهناك قراءة أخرى لأُبيّ وابن مسعود رضي الله عنهما: «فلولا ألقي عليه أساوير من ذهب» بالجمع على أساوير، والأساوير جمع إسوار، بمعنى سوار، والهاء عوض من الياء كما في زنادقة هي عوض من ياء زناديق المقابلة لياء زنديق وهذه مقابلة لألف إسوار[4].

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف** ص٣٨٦، وأبا حيان، **البحر** ٣٨٣/٩، والداني، **التيسير**، ص١٩٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٩٠/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٥/٣.

(٤) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٣٨٣/٩، والأزهري، **معاني القراءات**، ص٤٤٠.

الفصل الثانـي

العلامة الإعرابية



المبحث الأول

تعدد العلامة والوظيفة

أولاً : الاسم بين الرفع والنصب.

ثانيًا : الاسم بين الرفع والجر

ثالثًا : الاسم بين النصب والجر.

رابعًا : الاسم بين الرفع والنصب والجر



تعدد العلامة والوظيفة

أولاً: الاسم بين الرفع والنصب

١. بين الرفع على الابتداء، والنصب عطفًا على اسم أنَّ.
٢. بين الرفع على الابتداء أو اسم كان أو نائب الفاعل، والنصب على المفعول به أو المفعول الثاني أو المفعول المطلق.
٣. بين الرفع على الابتداء، والنصب على المفعول به.
٤. بين الرفع على الابتداء، والنصب على المفعول المطلق.
٥. بين النصب على خبر كان، والرفع على الفاعلية.
٦. بين الرفع على الخبرية، والنصب على خبر كان.
٧. بين الرفع على الخبرية، والنصب على المفعول به.
٨. بين الرفع على الخبرية، والنصب على المفعول المطلق.
٩. بين الرفع على الخبرية أو الصفة، والنصب على الذم.
١٠. بين الرفع على الخبرية، والنصب على المفعول المطلق أو الحال.
١١. بين الرفع على الخبرية، والنصب على الظرفية.
١٢. بين الرفع على اسم كان، والنصب على خبرها.
١٣. بين الرفع على خبر إن، والنصب على الحال.
١٤. بين الرفع على خبر إن، والنصب على التوكيد المنصوب.
١٥. بين الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعول به.
١٦. بين الرفع على الفاعلية، والنصب على التمييز.
١٧. بين الرفع على الفاعلية، والنصب على الاستثناء.
١٨. بين الرفع على النعت المقطوع، والنصب على الاستثناء.
١٩. بين الرفع على المعطوف المرفوع، والنصب على المعطوف المنصوب.



١ . تعدد العلامة والوظيفة بين الرفع على الابتداء والنصب عطفًا على اسم أنّ

١ . ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة – آية ٤٥].

قرئت كلمة "العينَ، والأنفَ، والأذنَ، والسنَ، والجروحَ" بالنصب في كلٍّ، وقرئت "العينُ، والأنفُ، والأذنُ، والسنُ، والجروحُ" بالرفع في كلٍّ.[١]

وقد وجه الأخفش النصب على العطف على ما بعد "أن" ووجه الرفع على الابتداء كما تقول: "إن زيدًا منطلق وعمروٌ ذاهب" وإن شئت قلت: وعمرًا ذاهبٌ. نصب ورفع[٢].

وبمثل هذا التوجيه قال الفراء، فذكر أن النفس "تنصب بوقوع "أن" عليها، وأنتَ في قوله: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ بالخيار، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وقال: وحدثني إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أبان بن عياش عن أنسٍ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ: "والعينُ بالعينِ" رفعًا، فإذا رفعت العين أتبع الكلام العين، وإن نصبت فجائز، وزاد على الأخفش معنى آخر عندما قال: «وقد كان بعضهم ينصب كله، فإذا انتهى إلى "والجروح قصاص" رفع وكل صواب، إلا أن الرفع والنصب في عطوف إنّ وأنّ يسهلان إذا كان مع

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٩٤/٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢٥٤/٢، والرازي، **التفسير الكبير**، ٤٠٧/٣.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٧٠/٢.

الأسماء أفاعيل، مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [سورة الجاثية: ٣٢]، كان النصب سهلاً؛ لأن بعد الساعة خبرها، فإذا لم يكن بعد الاسم الثاني خبر رفعته كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة: آية ٣] وكقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: آية ٤]، وكذلك تقول: "إن أخاك قائم وزيد، رفعت زيد بإتباعه الاسم المضمر في قائم، فابْنِ على هذا»[1].

وهذا التعدد في الإعراب سببه العطف على اسم "أنّ" إما على اللفظ، وإما على الموضع، وإما أن يكون استئنافًا، والمعطوف على اسم "أنّ" في نصبه ورفعه خلاف بين النحاة، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك فيها[2]، ومنهم من قيّد ذلك، يقول ابن مالك[3]: "ومثل إن ولكنّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها علم أو معناه، ومثال العلم قول الشاعر:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنتُمْ بُغَاةٌ مَا بقينَا فِي شِقاقِ[4]

ومعناه بقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: آية ٣] ومن فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه.

وقال الشلوبين: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح، وقال صاحب البسيط: وأما "أن" فلا يعطف على موضعها عند المحققين؛ كأبي على

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٠٩، ٣١٠.

(٢) انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٣٥٧.

(٣) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ١/٥٠ – ٥٢.

(٤) تقدم تخريجه، ص١١٨.

الفارسي «وذلك لأن المفتوحة وما عملت فيه يتقدر باسم مفرد، وفصّل بعضهم بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه لا تقع فيه الجملة فلا يجوز العطف نحو: بلغني أن زيدًا قائم وعمرًا، يجوز فيه وقوعها نحو أن تقول: إن زيدًا قائم وعمرو»[1].

والنصب في هذه الكلمات "العين، والأنف، والأذن، والسن، والجروح" –على ما ذكر الأخفش والفراء– يكون من وجه واحد؛ وهو العطف على اسم "أن"، وعليه فإن الواو للعطف أشركت بين المعطوف والمعطوف عليه في العمل، ولم يقطع الكلام عما قبله، ويكون خبر هذه المعطوفات هو الجار والمجرور إلا كلمة "الجروح" فإن خبرها كلمة قصاص[2]

ويكون الرفع من ثلاثة أوجه[3]:

الوجه الأول: أن ترفع "العين" وما بعدها بالعطف على الضمير الذي في قوله: "بالنفس" أي: النفس مقتولة بالنفس، وذلك لأن المضمر هنا في موضع رفع فعطف بالرفع على الضمير، والمجرورات في الآية تكون أحوالاً مبينة للمعنى، وإلى هذا التوجيه ذهب الزجاج[4] والعكبري[5] ومَكي[6]

---

(١) انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص ص: ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) انظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٠٩، ٤١٠.

(٣) انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ص٧٩٣.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١٩٦/٢.

(٥) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢١٦/١.

(٦) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٠٩، ٤١٠.

والباقولي[1]. وهذا الوجه فيه ضعف وذلك لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المستتر إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو وجود أي فاصل كان بين المتبوع والتابع، أو فصل بـ"لا" بين العاطف والمعطوف عليه، فوجب توكيد الضمير أولاً، فنقول: إن زيدًا قائم هو وعمرو، وليس شيء من هذه الشروط قد توفر في الآية[2].

والوجه الثاني: أن تكون العين وما بعدها مبتدآت أخبارها الجار والمجرور إلا قوله: "الجروح" فإن خبرها كلمة "قصاص"[3].

الوجه الثالث: أن يكون الرفع بالعطف على موضع اسم أن، إذ موضعه الرفع – قال مكي: "وحجة من رفع أنه عطفه على موضع النفس؛ لأن "أن" «دخلت على الابتداء والخبر، فهو عطف جملة على جملة، وعطف ما بعد العين عليها، ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وكتبنا عليهم فيها، قلنا لهم: النفس بالنفس، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر»[4] وهذا التوجيه الأخير – الرفع بالعطف على الموضع – اختلف فيه النحاة، فمنهم من ذهب إلى منعه، وهو الذي ارتضاه ابن أبي العافية، فإنه قال: «العطف على الموضع- لا يكون إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهرًا.

---

(١) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٣٥٢/١، ٣٥٣.

(٢) انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ٧٩٣.

(٣) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣١٠/١، والباقولي، **كشف المشكلات**، ٣٥٣/١.

(٤) انظر: مكي، **الكشف**، ٤٠٩/١.

الثاني: أن يكون مما يجوز أن يظهر فتقول: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا، يجوز النصب باتفاق بالعطف على "بقائم"؛ لأن الشرطين موجودان؛ لأن ليس طالبة بالنصب ويجوز أن يظهر فتقول: ليس زيد قائمًا. وكذلك يجوز أن تقول: ما زيد بقائم ولا قاعدًا، يجوز النصب على الموضع؛ لأن الشرطين موجودان، وكذلك يجوز أن تقول: شكرت لزيد وعمرًا؛ لأن شكرت طالبة بالنصب، ويجوز إسقاط اللام، فتقول: شكرت زيدًا.

فإن قلت: مررت بزيد وعمرًا فلا يكون عمرو إلا منصوبًا بإضمار فعل تقديره: ولقيت عمرًا، ولا يكون معطوفًا على "بزيد" على الموضع؛ لأنه لا يجوز أن يظهر، لا تقول: مررت زيدًا.

ومنهم من ذهب إلى أن العطف يجوز وإن كان الطالب به قد مازال على تقدير توجّهه فتقول: هذا ضارب زيدًا وعمرًا، وكذلك: إن زيدًا قائم وعمرًا، ويجوز العطف على توهم: زيد قائم وعمرو وهذا هو مذهب سيبويه، وأبي علي الفارسي، ومنهم من ذهب إلى أن العطف على الموضع يجوز وإن كان لا يظهر فيجوز في مثل قولك: مررت بزيد وعمرًا أن يكون معطوفًا على موضع بزيد؛ لأن موضعه نصب وهذا هو رأي ابن جني»[1].

والذي يعنينا من هذا العرض أنه لو كانت القراءة بالنصب، فإن الحكم الوارد في الآية الكريمة يكون قائمًا كما في الأديان التي سبقت الإسلام، وإن

(١) انظر هذه الآراء في: ابن أبي الربيع، **البسيط** ٧٩٥ – ٧٩٨، وانظر مراجعه أيضًا في إحالات المحقق في الحواشي، **كشرح الجمل** لابن الفخار، ص٩٩، **والكتاب** ١٤٤/٢، **والإيضاح**، ص١١٦، **والخصائص** ٣٤١/١.

كان فريق لم يلتزم بذلك، فما روي عن بني قريظة حين رأت النبي محمدًا عليه الصلاة والسلام قد حكم بالرجم، وكانوا قد أخفوا هذا الحكم الوارد في كتابهم "التوراة"، ليفرقوا بينهم في الحكم، فقد كان بنو النضير يتعززون على بني قريظة، ويجعلون لهم ديات غيرهم نصف دياتهم فطلبوا قضاءه عليه الصلاة والسلام بينهم، فقال عليه الصلاة والسلام: "دم القرظي وفاء من دم النضيري" فغضب يهود بني النضير، وقالوا له عليه الصلاة والسلام: لا نطيعك في الرجم ولكن نأخذ بحدودنا فنزلت الآية: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، ونزل قوله سبحانه: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وذكر مجاهد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال: كان على بني إسرائيل القصاص في القتلى، وليس بينهم دية في نفس ولا جرح قال: وذلك قول الله تعالى ذكره ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أي في التوراة[1].

وإذا كان الوجه الرفع على الاستئناف، فإن ذلك يبدو في رفع "الجروح" ونصب ما قبلها أو رفع الجميع، فإن هذا يعدّ تحولاً في التركيب، لما في ذلك التحول من اختلاف في المعنى؛ لأن خبر الجروح مغاير لخبر الأسماء التي سبقت قوله سبحانه ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ فهو غير ما كتب على اليهود في التوراة؛ بل هو استئناف، وابتداء شريعة لأمة محمد صلّى الله عليه وسلّم التي أمرت بهذا خاصة، فقد خفف الله سبحانه عن أمته عليه الصلاة

(١) انظر: ابن مجاهد، **تفسير مجاهد**، ١٩٧/١، ومكي، **الكشف**، ٤٠٩/١، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، صص: ١١٩، ١٢٠.

والسلام بجعل الدية في النفس والجراح ومن تصدق به فهو كفارة له[1].

ووجه الرفع على الاستئناف هو الأقرب لمفهوم الآية حيث إنها تشير إلى تميز هذه الأمة الإسلامية على باقي الأمم بالتشريع، فهي أمة تهدف في تشريعها إلى إقامة العدل وتحقيقه وإشاعته بين الناس، ولن يتحقق هذا المفهوم إلا بإقامة العقوبات المماثلة التي تقع على الناس، ولذلك جاءت الآية الكريمة لتعبّر عن الحياة في صورة القتل والقصاص، وهذا ما نراه متحققًا في الرفع على الاستئناف.

٢. ﴿ قَالَ تَعَالَى: وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان – آية ٢٧].

قرئت كلمة "البحرُ" بالرفع و"البحرَ" بالنصب[2].

وقد وجه الأخفش قراءة الرفع على الابتداء، وقراءة النصب على القطع[3].

ووجه الفراء –أيضًا– الرفع على الابتداء، ولكنه وجه قراءة النصب بالعطف على اسم "أن" كما قرأت القراء: "وإذا قيل إن وعد الله حق والساعةُ لا ريب فيها" و"الساعةَ"[4].

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ٦/١٦٧، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ١٢٠، ١٢١.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٥٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/١٨٦، والداني، **التيسير**، ص١٧٧، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٨٦.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٥٩.

(٤) الفراء، **معاني القراء**، ٢/٣٢٩.

وقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في أن الرفع على الابتداء، وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء؛ كسيبويه[1]، وابن عطية[2]، والزمخشري[3]، والسمرقندي[4]، وأبي حيان[5]، وابن أبي زمنين[6]، والنسفي[7]، والبغوي[8]، وقد زاد بعض الذين تقدموا توجيهات أخرى للرفع، كأن يكون معطوفًا على "أن واسمها" لأن موضعهما الرفع على الابتداء[9]، ومنهم من ذهب إلى أن الرفع بالعطف على "أن" وحدها؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء[10]، وقد ردّ أبو حيان الرأيين الأخيرين —في توجيه الرفع— حيث قال معلقًا على توجيه الزمخشري: "وهذا لا يتم إلا على رأي المبرد حيث زعم أن "أن" في موضع رفع على الفاعلية، وقال بعض النحويين: هو

---

(١) انظر تعليق السيرافي في الحاشية الثالثة من: سيبويه، **الكتاب**، ١٤٤/٢ حيث يقول: إنما أحوج سيبويه إلى أن يفسر البحر بالحال؛ لأن حمل رفع البحر على موضع" أن "لا يحسن"؛ لأن لو لا يليها الابتداء.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣٥٤/٤.

(٣) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٩٢٧/٣.

(٤) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢٥/٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٨٧/٧.

(٦) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١٥١/٣.

(٧) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٩٢١.

(٨) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٧٤٠.

(٩) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٩٢٧/٣، والنسفي، **تفسير النسفي**، ص٩٢١.

(١٠) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٨٦/٧.

عطف على "أن" ؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء، وهو لا يتم إلا على رأي من يقول: إن "أن" بعد "لو" في موضع رفع على الابتداء، و"لو" لا يليها المبتدأ اسمًا صريحًا إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي[1]

فإذا عطفت "والبحر" على أن ومعموليها – وهي رفع على الابتداء – لزَم من ذلكَ أن لو يليها الاسم مبتدأ، إذ يصير التقدير: ولو البحر، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة»[2].

أما عن توجيه النصب فقد اختلف توجيه الأخفش عن الفراء، إذ يرى الأخفش النصب على القطع، والفراء على العطف على اسم أنَّ، وهو ما ذكره معظم النحاة[3]، في حين ذكر البيضاوي ما يؤيد توجيه الأخفش، إذ النصب عنده على إضمار فعَل يفسره يمده[4]، وفكرة القطع في الفكر النحوي تحتاج إلى نظر، وأرى أن هناك توجيهًا آخر أولى مما ذكر، وهو أن البحر منصوب بالفعل الذي بعده، والهاء بعد الفعل رابطة، وليس هناك داع - أيضًا - للكلام على أن البحر منصوب على الاشتغال ؛ لأن هذا الباب

---

(١) البيت من الرمل، عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد جبار العبيد، **ديوان عدي بن زيد العبادي**، (وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م)، ص٩٣.

(٢) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ١٨٦/٧.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٤٤/٢، وابن عطية، **المحرر**، ٣٥٤/٤، والزمخشري، **الكشاف**، ٩٢٧/٣، والبغوي، **تفسير البغوي**، ص٧٤٠.

(٤) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢٣٠/٢.

أيضًا يحتاج إلى إعادة نظر، والحاصل أن "البحر" بالرفع والنصب تعددت فيها العلامة بين فتحة وضمة، وتعددت فيها الوظيفة على حسب التوجيهات التي ذكرت .

٢. تعدد العلامة والوظيفة بين المبتدأ أو اسم كان أو نائب الفاعل والنصب على المفعول به أو المفعول الثاني أو المفعول المطلق

﴿ قَالَ تَعَالَى: وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ البقرة — آية [٢٤٠].

قرئت كلمة "وصية" بالرفع "وصيةٌ"، و بالنصب "وصيةً"[١]، وقد وجه الأخفش هاتين القراءتين، فذكر أن قراءة الرفع على أنه مبتدأ نكرة "كأنه قال: لأزواجهم وصية" ..... وزعموا أنها في حرف ابن مسعود "كُتِبَ عليكم وصيةٌ لأزواجكم".

وقال بعضهم: "وصيةً لأزواجهم" فنصب على الأمر، ورفع أي: عليكم وصية بذلك، وأوصوا لهن وصية[٢].

فتوجيه الأخفش للرفع مرده إلى الابتداء، أو أن يكون نائب فاعل، والنصب على المفعولية.

وقد ذكر الفراء القراءتين — مرجحًا قراءة الرفع فقال: «وهي في قراءة عبد الله "كُتِب عليهم الوصية لأزواجهم" وفي قراءة أُبَيّ: "يتوفون منكم ويذرون أزواجًا فمتاع لأزواجهم" فهذه حجة لرفع الوصية.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٢٤٥، والداني، **التيسير**، ص٨١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٨٤.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٩/٣٧٥، ٣٧٦.

وقد نصبها قوم منهم حمزة على إضمار فعل كأنه أمر، أي: ليوصوا لأزواجهم وصية، ولا يكون نصبًا في إيقاع "ويذرون" عليه»[1] فقد رجح الفراء – متفقًا مع الأخفش – أن يكون الوجه وجه الرفع وإن كان لا يرفض النصب.

والمجموع في إعراب كلمة وصية – مع الذي ذكره الأخفش والفراء – رفعًا ونصبًا ستة أوجه، للنصب ثلاثة، وللرفع ثلاثة.

فأما الوجوه الثلاثة التي في النصب فهي:

١. أن يكون إعراب وصية مفعولاً به محمول على معنى الأمر بالإيصاء لمن ذكر، فإذا حمل على الأمر، والأمر يحتاج إلى الفعل، فأضمر الفعل، فنصب وصية والتقدير: فليوصوا وصية، فالنصب يدل على معنى الأمر[2].
٢. أن يكون إعراب وصية مفعولاً به ثانيًا، والتقدير: وألزم الذين يتوفون منكم وصية[3].
٣. أن تكون الوصية مصدرًا، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر[4].

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٥٦.

(٢) مكي، **الكشف**، ١/٢٩٩، ٣٠٠، والألوسي، **روح المعاني**، ١/١٥٨، والباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٧٢، ١٧٣.

(٣) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٣٧٧.

(٤) انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٧٤.

وأما أوجه الرفع في وصية فهي كالآتي :

١. أن تعرب وصية مبتدأ، وجعل لأزواجهم الخبر، وقد يردّ على هذا بأن "وصية" نكرة، ولا يجوز الابتداء بها، ويردّ عليه بأنه حسن الابتداء بنكرة؛ لأنه موضع تحضيض كما حسن "سلام عليك" رفعه على الابتداء، ومثله: خير بين يديك، و يجوز أن ترفع الوصية بالابتداء، والخبر محذوف، ويكون لأزواجهم صفة للوصية، فيحسن الابتداء بنكرة إذ هي موصوفة، والنكرات إذا وصفت، حسن الابتداء بها لما فيها من الفائدة [١].

٢. أن تعرب وصية اسم "لتكن" محذوفة[٢].

٣. أن تعرب "وصية" نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: كتبت عليكم وصية، وليس على تقدير: وصية كتبت عليهم؛ لأن إضمار الفعل يكون قبل الاسم المرفوع مع الغائب، فإن تقدم الاسم المرفوع، دلّ على حضوره مثل: رجل جاءني اليوم، أو أنه غائب قد عَلم المخبر خبره، أو لمعرفة السامع بمعنى المتكلم كقوله سبحانه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ١] وهو مما لم يحمل مع وصية[٣].

---

(١) انظر: مكي، **الكشف**، ١/٢٩٩، ٣٠٠، والباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٧٢، ١٧٣.

(٢) انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٧٤.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ٢/٣٥٩، وعبد الجاسم، انظر **التحول في التركيب** ص١٠١.

وقد علل عبد الجاسم سبب ترجيح الرفع فقال: «ويبدو أن رفع "وصية" على الابتداء أقرب إلى السياق من نصبها لدلالة الجملة على الثبوت، وبيان تقرير قضية اجتماعية ذات أثر فاعل في المحافظة على بنَاء الأسرة؛ لأن الآية تشير إلى أن مُقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفّي حولاً كاملاً متعارف عليه قبل نزول الآية، وقبل نزول آية الميراث، واكتسابها لهذا الحق يوضح أنه لا عبرة لوصية الزوج بدليل أن الموصي لابد أن يوصي في حياته بما يأمر بتنفيذه بعد وفاته، والله سبحانه فرض ذلك للزوجة من دون وصية الزوج وليس بمقدور المتوفّي أن يوصي، ...فلو كان بقاء الزوجة بعد وفاة زوجها في داره حولاً كاملاً لا يكون إلا بوصية منه يحق للوارثين أن يخرجوها لعدم ورود وصية بذلك، والله سبحانه قال: ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وقال أيضًا: «غير مضار وصيةٌ من الله" في رفع وصية لتقرير حالة معينة بعد أن يتوفّى الله سبحانه الأزواج الذين يتركون وراءهم زوجات يخشى عليهن الضياع والهلاك»[(١)].

فهنا قد تعدد الوظيفة والعلامة، فشمل تعدد العلامة الفتحة والضمة وتعددت الوظيفة بين: المفعول به، والمفعول الثاني، والمصدر، والمبتدأ، واسم كان، ونائب الفاعل.

---

(١) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ١٠١، ١٠٢.

٣. تعدد العلامة والوظيفة بين المبتدأ والمفعول به

١. ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

قرئت كلمة "السارقُ والسارقةُ" بالرفع، وقرئت "السارقَ والسارقةَ" بالنصب[١].

وقد وجه الأخفش قراءة الرفع على «أن هذا على الوحي، كأنه يقول: "ومما أقصّ عليكم والسارق والسارقة"، ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء، وهذا على المجاز كأنه قال: "أمر السارق والسارقة وشأنها مما نقص عليكم". ووجه قراءة النصب على أن الفعل قد وقع على ما هو من سبب الأول، وهو في الأمر والنهي»[٢].

أما الفراء فقد ذكر أن السارق والسارقة «مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيها جائز، كما يجوز: أزيد ضربته، وأزيدًا ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في "السارق والسارقة"؛ لأنهما غير موقتين، فَوُجِّها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده"، فـ"من" لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها؛ كان النصب وجه الكلام»[٣].

وما ذكره الفراء من اختيار العرب للرفع، صحّ خلافه، ويكون المختار النصب، وهذا اختيار سيبويه في تفضيله قراءة النصب على الرفع من أجل

---

(١) انظر: أبا حيان، **البحر**، ٣/٤٧٦.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٢٤٧.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٠٦.

الأمر[1]، وذلك لأن الإنشاء لا يقع خبرًا إلا بإضمار وتأويل[2].

وذكر أنه روي عن محمد بن يزيد أنه قال: رفعه بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد من السّراق بعينه[3]، فليس هو مثل قولك: زيدًا فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده[4]، ووجه الرفع هو المختار عند الزجاج[5].

وليس هناك فرق بين القراءتين في الحكم الذي ترتّب عليهما، إلاّ أن الفخر الرازي قد ذكر ملمحًا دلاليًّا في التفريق بين القراءتين، فالقراءة بالرفع تقتضي ذكر كونه سارقًا على ذكر وجوب القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكثر العناية مصروفًا إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق، وأما القراءة بالنصب؛ فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتمّ من العناية بكونه سارقًا[6].

ووجه الرفع الذي اختاره الفراء هو اختيار الفخر الرازي، بل إنه تصدّى لسيبويه في تفضيله قراءة النصب على الرفع وذكر أدلة على فساد ما اختاره سيبويه من ترجيح النصب، وردّ عليه أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ردودًا قاسية منتصفًا منه لسيبويه[7].

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/١٤٤.

(٢) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٢٦٤.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/٤٣٥.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢/١٨٨.

(٥) ينظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٢/١٧٢.

(٦) انظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ١١/١٧٦.

(٧) انظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ١١/١٧٦، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٣/٤٩٠.

٢. ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قرئت كلمة "لباس" الثانية بالرفع، وبالنصب[١].

وذكر الأخفش هاتين القراءتين، ووجه قراءة الرفع، وذكر قراءة النصب ولم يذكر لها توجيهًا، فقال: «ذلك خير، وقد نصب ولباس التقوى»[٢].

وقال الفراء: «"ولباس التقوى"، يرفع بقوله: "ولباس التقوى خير" أو يجعل "ذلك" من نعته، وهي في قراءة أبيّ وعبد الله جميعًا، ولباس التقوى خير، وفي قراءتنا: ذلك خير، فنصب اللباس أحبه؛ لأنه تابع للريش (ذلك خير) فرفع خير بذلك»[٣].

فتوجيه الأخفش في الرفع —على جعل اللباس مبتدأ، "وذلك خير" مبتدأ وخبر، خبر له، بينما ذكر الفراء ذلك التوجيه، وزاد عليه أن "لباس التقوى" مبتدأ، وذلك صفة له، و"خير" الخبر وحدها.

وتوجيه قراءة ابن مسعود وأُبيّ، بدون ذكر اسم الإشارة على أن لباس مبتدأ، وخير خبر، وذلك لأن المبتدأ مفرد، وكذلك الخبر[٤].

أما على قراءة النصب فهو على المفعولية عطفًا على "لباسًا".

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٢٣، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٨٣/٤، والداني، **التيسير**، ص١٠٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥١٦/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٧٥/١.

(٤) ينظر: البسطويسي، **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة**، ص٢٩١.

وبهاتين القراءتين نلحظ اختلافًا في معنى اللباس، وهل هو لباس حسي أم معنوي خاصة إذا عرفنا أن مجاهد قد ذكر سبب نزول الآية أنها نزلت في بعض العرب الذين كانوا يتعرون عند طوافهم بالبيت في زمن الجاهلية[1].

فقراءة النصب تفيد أن اللباس والرياش الساترين للعورات ولباس التقوى كل أولئك منزّل من عند الله، بينما لباس التقوى في قراءة الرفع قد أخبر عنه استئنافًا بأنه خير عند الله من لباس الزينة[2].

وأورد الطبري أن معنى "اللباس": الإيمان أو الحياء، وذكر عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أن لباس التقوى هو العمل الصالح، وقيل: هو السمت الحسن"[3].

وقراءة الرفع – على اعتبار المعنى الحسي للباس – هي الأقرب للمعنى وإلى سياق الآية، وذلك لدلالة لفظة "لباس" في حالة إضافتها إلى "التقوى" على العموم في المعنى الذي ذهبت إليه، كما أن الوقف على "ريشًا" حسن وكافٍ لمن رفع اللباس[4].

٣. ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [فصلت –آية ١٧].

---

(١) ينظر: مجاهد، **تفسير مجاهد**، ١/٢٣١.

(٢) ينظر: العبيدان، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع**، ص١٦٧.

(٣) الطبري، **جامع البيان**، ٨/١١٠.

(٤) انظر: الأزهري، **معاني القراءات للأزهري**، ص١٧٨، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص١٢٥.

قرئت كلمة "ثمودُ" بالرفع، و "ثمودَ" بالنصب[1].

ولم يتحدث الأخفش عن توجيه مباشر لهذه الآية، وإنما تكلّم عن مثيلاتها، فقراءة الرفع عنده تكون على الابتداء؛ لأنه جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع.

ويكون نصبًا عنده إذا كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأول وهو في الأمر والنهي وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، وإنما فعل هذا في حروف الاستفهام؛ لأنه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أن يبتدأ بالفعل، فإن بدأت بالاسم، أضمرت فعلًا حتى تحسن الكلام به، وإظهار ذلك الفعل قبيح.

ثم يعلق بعد ذلك قائلاً: «وما كان من هذا في غير الأمر والنهي والاستفهام؛ فوجه الكلام فيه الرفع، وقد نصبه ناس من العرب كثير»[2].

ولعل الأخفش قد رجح وجه الرفع عندما قال: فوجه الكلام فيه الرفع.

وقال الفراء: «القراءة برفع "ثمود" قرأ بذلك عاصم وأهل المدينة والأعمش، إلا أن الأعمش كان يجري ثمود في كل القرآن إلا قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فإنه كان لا ينوّن؛ لأن كتابه بغير ألف، ومن أجراها جعلها اسمًا لرجل أو جبل، ومن لم يجرها جعلها اسمًا للأمة التي هي منها قال: وسمعت بعض العرب يقول: تترك بني أسد وهم فصحاء، فلم يُجْرِ أسدَ، وما أردت به القبيلة من الأسماء التي تجري فلا

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٨، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٧/٤٩١.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٢٤٧، ٢٤٨.

تجرها، وإجراؤها أجود في العربية مثل قولك: جاءتك تميم بأسرها، وقيس بأسرها، فهذا مما يُجْرى، ولا يجرى مثل التفسير في ثمود وأسد.

وكان الحسن يقرأ: "وأما ثمودَ فهديناهم" بنصب، وهو وجه، والرفع أجود منه، لأن "أمّا" تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهى بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت "أمّا" حرفًا يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت؛ كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم؟ فتقول: عبد الله ضربته، وزيدًا تركته؛ لأنك تقول: وتركت زيدًا، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم، ولا تقول: أمّا ضربت فعبد الله، كما تقول: أما عبد الله فضربت ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنه يقول: خِلْقَه ما نصب من الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه، وكل صواب»[1].

فظاهر اتفاقهما في التوجيه وترجيحهما لوجه الرفع، ومع ذلك فإن الفراء قد زاد على الأخفش ذكره مبحثًا جيدًا في صرف ثمود ومنعه.

والكلام بترجيح الرفع اختاره سيبويه ضمنًا فقال: «أمّا وإذا يقطع بهما الكلام وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بـ"ثم" و"الفاء"، ثم يذكر الآية محل الشاهد. فيقول: ألا ترى أنهم قرءوا ﴿وأما ثمودُ فهديناهم﴾ ومثله نصب، وذلك أنها تصرف الكلام إلى الابتداء إلا أن يقع بعد فعل نحو: أما زيدًا فضربت»[2].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٤، ١٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١/٩٥.

٤. تعدد العلامة والوظيفة بين المبتدأ والمفعول المطلق

١. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [البقرة: ١٧٨].

قرئت كلمة "فاتباعٌ" بالرفع، وقرئت "فاتباعًا" بالنصب»[١]. وقد ذكر الأخفش وجه الرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف، أي: فعليه اتباع بالمعروف[٢]، ولم يذكر قراءة النصب، في حين ذكر الفراء وجهي القراءة، وذكر توجيهًا لكل واحدة فقال: «فإنه نصب وهو بمنزلة الأمر بالظاهر، كما تقول من لقي العدو فصبرًا أو احتسابًا، فهذا نصب، ورفعه جائز، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ رفعه ونصبه جائز، وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل، فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع، وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء: يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجدًّا جدًّا سيرًا سيرًا، نصبت لأنك لم تنوِ به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله»[٣].

وهناك أعاريب أخرى لكلمة "اتباع" غير التي ذكرها الفراء والأخفش،

(١) انظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢/٨٩؛ والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ٢/٢٥٥، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٣، ١٦.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/١٤٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٠٩.

منها ما ذكره ابن عطية[١] والزمخشري[٢] من أن رفع "اتباع" على أنه خبر المبتدأ محذوف، وتقديره: الحكم أو الواجب، وجوّز الزمخشري[٣] والألوسي[٤] رفعه بإضمار فعل تقديره: فليكن اتباع، ويكون المراد حينئذ من المعنى وصية للعافي بأن لا يشدد في طلب الدية على المعفو له، ويُنظره إن كان معسرًا ولا يطالبه بالزيادة عليها[٥]، والمعفو له بألا يماطل العافي فيها ولا يبخس منها ويدفعها عند الإمكان[٦]، أو يكون المعنى أن الجاني إذا عرض الدية: استحب قبولها، وإن عرضها المجني عليه أو وليّه وجب على الجاني قبولها[٧]، وعلّق أبو حيّان على الرأي الذي قدّر «فليكن بأنه رأي ضعيف؛ لأن كان لا تضمر غالبًا إلا بعد إن الشرطية، أو لو، حيث يدل على إضمارها الدليل»[٨].

٢. ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ١/٢٤٦.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٢٢.

(٣) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٢٢.

(٤) ينظر: الألوسي، **روح المعاني**، ١/٥٠.

(٥) ينظر: الألوسي، **روح المعاني**، ١/٥٠.

(٦) ينظر: الألوسي، **روح المعاني**، ١/٥٠.

(٧) ابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي، **أحكام القرآن**، (عيسى الحلبي، ط٢، ١٩٦٧م)، ١/٦٨.

(٨) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٦.

قرئت كلمة "سواء" بالرفع، و"سواءً" بالنصب[1]، وقد وجه الأخفش القراءتين، فالرفع عنده على الابتداء والنصب على المصدر فقال عن الرفع: "وقال بعضهم: إن المحيا والممات للكفار كأنه قال ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ ثم قال سواء محيا الكفار ومماتهم ممات سوء، فرفع السوء على الابتداء، ومن فسّر المحيا والممات للكفار والمؤمنين فقد يجوّز في هذا المعنى نصب السواء ورفعه؛ لأن من جعل السواء مستويًا فينبغي له أن يرفعه؛ لأنه الاسم إلا أن ينصب المحيا والممات على البدل، ونصب السواء على الاستواء كما تقول: رأيت رجلاً خيرًا منه أبوه والرفع أجود»[2].

وقد وجه الفراء القراءتين نفس التوجيه الذي وجهه الأخفش فقال: «تنصب سواءً وترفعه، والمحيا والممات في موضع رفع بمنزلة قوله: رأيت القومَ سواءً صغارهم وكبارهم تنصب سواء؛ لأنك تجعله فعلاً لما عاد على الناس من ذكرهم، وما عاد على القوم وجميع الأسماء بذكرهم، وقد تقدم فعله، فأجعل الفعل معربًا بالاسم الأول تقول: مررت بقوم سواء صغارهم وكبارهم.

وكذلك الرفع، وربما جعلت العرب "سواء" في مذهب اسم بمنزلة حسبك فيقولون: رأيت قومًا سواء صغارهم وكبارهم، فيكون كقولك: مررت برجل حسبك أخوه، ولو جعلت مكان سواء مستوٍ لم ترفع، ولكن

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٩٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٧/٨، والداني، **التيسير**، ص١٩٨، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣٢٥.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٩١/٢، ٦٩٢.

تجعله متبعًا قبله مخالفًا لسواء؛ لأن مستويًا من صفة القوم، ولأن سواء كالمصدر، والمصدر اسم»[1].

فالرفع عندهما بمنزلة المبتدأ، وخبره ما بعده، وذهب إلى ذلك أيضًا ابن عطية[2]، وابن أبي زمنين[3]، والصحيح أن الرفع على الخبر كما وجه ذلك السمرقندي[4]، وذلك لأن الابتداء بسواء لا مسوغ لها، والصواب أن يكون خبرًا مقدمًا وما بعده هو المبتدأ[5].

وإذا كان توجيه الأخفش للنصب قد اتفق مع توجيه الفراء على النصب على المصدر، فإننا نجد توجيهات أخرى لقراءة النصب، حيث ذهب ابن عطية[6]، وأبو حيان[7] إلى أن النصب على أنها حال من الضمير في نجعلهم، أو مفعولاً ثانيًا. وذهب ابن أبي زمنين[8] إلى أنه منصوب خبر يكونوا، وذهب البيضاوي[9] إلى أنه منصوب على البدل، أو على الحال من الضمير في الكاف، أو على المفعولية.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٤٧.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٥/٨٥.

(٣) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢/٣٠٧

(٤) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٢٢٥.

(٥) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٨.

(٦) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٥/٨٥.

(٧) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٨.

(٨) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢/٣٠٧.

(٩) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٣٨٩.

٥. تعدد العلامة و الوظيفة بين خبر كان والفاعل

﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴾ [القمان: ١٦].

قرئت كلمة "مثقالُ" بالرفع، و "مثقالَ" بالنصب[١]، وقد وجّه الأخفش قراءة النصب على أنها خبر كان، واسمها محذوف تقديره: الخطيئة، والرفع على جعل "كان" تامة لا تحتاج إلى خبر والتقدير: بلغ مثقال حبة[٢].

وقال الفراء: «يجوز نصب المثقال ورفعه، فمن رفع، رفعه بـ"تكن"، واحتملت النكرة ألا يكون لها فعل في كان وليس وأخواتها، ومن نصب جعل في "تكن" اسمًا مضمرًا مجهولاً مثل الهاء التي في قوله: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ ومثل قوله ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]»[٣].

فقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في الرفع، إلا أنه في النصب، قد اختلف تقدير الاسم، فقد جعله الأخفش اسمًا ظاهرًا، في حين جعله الفراء مضمرًا.

وهذا التوجيه الذي قدمه الأخفش والفراء قد ذكره ابن عطية[٤]،

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٥٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٨٧/٧، والداني، التيسير، ص١٥٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٨٦، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٥١٣.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٥٨/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣٥٠/٤.

والزمخشري[1]، وأبـو حيـان[2]، والـسمرقندي[3]، وابـن أبـي زمـنين[4]، والنـسفي[5]، والبيـضاوي[6]. وأرى أن قـول الفـراء في توجيـه النـصب علـى إضمار اسم مجهولٍ غير دقيق، إذ لهذا المضمر مرجعية في المعنى يمكن لنا أن نقدره بما يتماشى مع السياق، وهذا ما فعله معظم الـذين وجهـوا الآيـة، حيث ذكروا أن من نصب – يعني – مثقال – كان الضمير للهيئة من الإساءة والإحسان، أي: كانت مثلاً في الصغر والقماءة كحبة الخردل، فكانت مـع صغرها في أخفى موضع وأحرزه كجوف الصخرة، أو حيث كان مـن العـالم العلوي، أو السفلي يأتي بها الله يوم القيامة[7]. وذكر السمرقندي أن مـن قـرأ بالنصب جعله خبرًا، والاسم فيه مضمر ومعناه: إن تكن صغيرة قدر مثقـال حبة...، وقيل أراد به الخطيئة[8]. وذكر ابن عطية أن التقـدير: مـسألتك علـى ما روي، أو المعصية، أو الطاعة[9]، فأضاف تقديرين آخرين على ما سبق؛ فالضمير إذًا ليس مجهولاً، وإنما هو معلوم مقدر.

---

(1) الزمخشري، **الكشاف**، ٣/٩٢٥.

(2) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/١٨٢، ١٨٣.

(3) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٢٢.

(4) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢/١٤٩.

(5) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٩١٩.

(6) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٢٢٨.

(7) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/١٨٢، ١٨٣، والزمخشري، **الكشاف** ٣/٩٢٥.

(8) انظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٢٢.

(9) ابن عطية، **المحرر**، ٤/٣٥٠.

وإذا ما تجاوزنا هذا المقدّر وجدنا أن الكلمة "مثقال" قد تعددت فيها العلامة بين الفتحة والضمة، وتعددت وظيفتها بين الخبر والفاعل؛ فهي في كل واحد من التقديرين أحد ركني الإسناد.

٦. تعدد العلامة والوظيفة بين خبر المبتدأ وخبر كان

﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

قرئت كلمة "الحقُّ" بالرفع، و"الحقَّ" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش توجيه النصب فقال: «فنصبت الحق؛ لأن "هو" جعلت هاهنا صلة في الكلام زائدة توكيد كزيادة "ما" ولا تزاد إلا في كل فعل لا يستغني عن خبر، وليست "هو" بصفة لهذا لأنك لو قلت: "رأيت هذا هو" لم يكن كلامًا، ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة، ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]؛ لأنك تقول: "وجدته هو" و"أتاني هو" فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضًا غير صفة، ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول، وقد تجرى في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهرًا أو مضمرًا في لغة لبني تميم في قوله: "إن كان هذا هو الحقّ" و"لكن كانوا هم الظالمون" و" تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجرًا" كما تقول: كان آباؤهم الظالمون، وإنما جعلوا هذا المضمر نحو قولهم "هو" و"هما" و"أنت" زائدًا في هذا المكان، ولم يجعل في مواضع الصفة؛ لأنه فَصْلٌ أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر»[٢].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٣٦، وأبو حيان، **البحر**، ٤/٤٨٨، والعكبري، **التبيان**، ٣/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٤٣، ٥٤٤، ٤٤٥.

ويقول الفراء[1]: «"في"الحق" النصب و"الرفع"، إن جعلت "هو" اسمًا رفعت الحق بهو، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة؛ نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان، وظن وأخواتها، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] تنصب الحق؛ لأن "رأيت" من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بـ "هو" على أن تجعلها اسمًا، ولابد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل، فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيرًا منك وشرًّا منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع. النصب على أن ينوي الألف واللام، وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل "هو" اسمًا، فتقول: ظننت أخاك هو أصغر منك وهو أصغرَ منك، وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل: عمرو ومحمد، أو المضافة مثل: أبيك وأخيك رفعتها، فقلت: أظن زيدًا هو أخوك، وأظن أخاك هو زيد، فرفعت إذ لم تأت بعلامة المردود، وأتيت بهو التي هي علامة الاسم، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم فيكون "هو" عمادًا للاسم "والألف واللام" عمادًا للفعل، فلما لم يُقَدر على الألف واللام ولم يصلح أن تنويا في زيد؛ لأنه فلان: ولا في الأخ؛ لأنه مضاف؛ آثروا الرفع، وصلح في "أفضل منك"؛ لأنك تلقي "من" فتقول: رأيتك أنت الأفضل، ولا يصلح ذلك في زيد، ولا في الأخ أن تنوي فيهما ألفًا ولامًا. وكان الكسائي يجيز

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٠٩، ٤١٠.

ذلك فيقول: رأيت أخاك هو زيدًا، ورأيت زيدًا هو أخاك، وهو جائز كما جاز في "أفضل" للنية: نية الألف واللام، وكذلك جاز في زيد، وأخيك، وإذا أمكنتك الألف واللام ثم لم تأت بهما فارفع فتقول: رأيت زيدًا هو قائم، ورأيت عمرًا هو جالس، وقال الشاعر:

أَجِـدُّكَ لَـنْ تَـزَالَ نَجِـيَّ هَـمٍّ   تَبِيتُ اللَّيْلَ أَنْتَ لَهُ ضَجِيعُ»[1]

الظاهر من كلام الأخفش والفراء أنهما يرجحان كون الضمير عمادًا أو صلة أو توكيدًا' وهذا ما ذهب إليه كثير من المفسرين؛ كالنسفي[2]، وابن أبي زمنين[3]، والبغوي[4]؛ بل إن الزجاج قد ردّ قراءة الرفع فقال عنها: «ولا أعلم أحدًا قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتهما، ولكن القراءة سنة لا يقرأ فيها إلا بقراءة مروية»[5]، وقراءة الناس إنما هي بنصب "الحق"، وقد ذهب ابن عطية إلى جواز رفع "الحق" في العربية، على أنه خبر للضمير، والجملة خبر كان[6]، وتكون فائدة التعريف فيه الدلالة على أن المعلق به كونه حقًّا بالوجه الذي يدّعيه النبي صلّى الله عليه وسلّم وهو تنزيله للحق مطلقًا لتجويزهم أن يكون مطابقًا للواقع غير منزل كأساطير الأولين[7].

---

(١) البيت من الوافر، بشر بن أبي حازم، **ديوانه**، ص١٣١.

(٢) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٤١٠.

(٣) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢٩٢/١

(٤) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٣٥٠.

(٥) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٤١١/٢.

(٦) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٥٢١/٢، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٨٢/٤.

(٧) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٣٨٢/١.

ويـرى محمـد الطويـل في قـراءة الرفـع أن العلامـة الإعرابيـة مهـدرة، لأمـن اللبس، وأن كلمـة "الحـق" هـي الخبر، وذلـك لـدخول كـان علـى اسمهـا، والفصل بين الاسم والخبر بالضمير؛ كانا سببًا في إهدار العلامة الإعرابية[1].

وهـذا الـضمير يـدلّ علـى التأكيـد في كـل حالاتـه، فـلا يـصح حذفـه، أو الاستغناء عنه، خلافًا لخالد بسندي الذي ذهب إلى أن ضمير الفصل مقحم في التركيب، يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه وقع بين متلازمين[2].

فكلمـة "الحـق" تعـددت فيهـا العلامـة الإعرابيـة بـين الفتحـة والـضمة، كـذلك تعـددت الوظيفـة النحويـة، فمـرة خـبر لكـان، ومـرة خـبر لـضمير الفصل، وإذا كانت خبرًا لضمير الفصل، فإنها تمثل جزءًا من خبر كان الذي هو جملة.

(١) انظر: الطويل، **القراءات الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص٧١.

(٢) انظر: خالد عبد الكريم بسندي. **ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية**، (رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، ٢٠٠١م)، ص٩٣.

٧. تعدد العلامة والوظيفة بين الخبر والمفعول به

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩].

قرئت كلمة "العفوُ" بالرفع، وقرئت بالنصب "العفوَ"[١]. وقد وجه الأخفش القراءتين توجيهًا جيدًا عندما نظر إلى البنية التركيبية لـ "ماذا" وهل هي استفهام أم اسم موصول فقال: «إذا جعلت "ماذا" بمنزلة "ما" وإن جعلت "ماذا" بمنزلة الذي قلت: العفوُ، والأولى منصوبة، وهذه مرفوعة، كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون العفوُ، وإذا نصبت فكأنه قال: "ما ينفقون" فقال: "ينفقون العفو؛ لأن "ما" إذا لم تجعل بمنزلة "الذي" فالعفو منصوب بـ "ينفقون"، وإن جعلت بمنزلة "الذي"؛ فهو مرفوع بخبر الابتداء ...، وقد يكون إذا جعلها بمنزلة "ما" وحدها فالرفع على المعنى، لأنه لو قيل له: ما صنعت؟ فقال: خير، أي: الذي صنعت خير، لم يكن به بأس، ولو نصبت إذا جعلت "ذا" بمنزلة الذي كان أيضًا جيدًا؛ لأنه لو قيل لك: ما الذي صنعت فقلت: خيرًا، أي: صنعت خيرًا، كان صوابًا قال الشاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِنْ بِالْمغيَّبِ نبئيني[٢]

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٧، وأبو حيان، **البحر**، ٢/١٥٩، والداني، **التيسير**، ص٨٠، وابن خالويه، **الحجة**، ص٩٦.

(٢) تقدم تخريجه، ص١١٠.

جعل "ما" و "ذا" بمنزلة "ما" وحدها، ولا يجوز أن يكون "ذا" بمنزلة "الذي" في هذا البيت ؛ لأنك لو قلت: دعي ما الذي علمت لم يكن كلامًا»[1].

كذلك ذكر الفراء التوجيهين ناظرًا إلى تركيبية "ماذا " فقال: "تجعل ما" "في موضع نصب، وتوقع عليها "ينفقون" ولا تنصبها بـ "يسألونك" ؛ لأن المعنى: يسألونك أي شيء ينفقون. وإن شئت رفعتها من وجهين :

أحدهما: أن تجعل "ذا" اسمًا يرفع ما، كأنك قلت: ما الذي ينفقون. والعرب قد تذهب "بهذا" و"ذا" إلى معنى "الذي"، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك، في معنى: من الذي، فيقولون: ومن ذا يقول: ذاك؟ في معنى: من الذي يقول ذاك، وأنشدوا:

عَـدَسْ مـا لعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارة أَمِنْـتِ وَهَـذا تَحْمِلـينَ طَلِيـقُ[2]

كأنه قال: والذي تحملين طليق، والرفع الآخر: أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعًا ؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة "الذي"، إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها. ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك، فيكون الذي في موضع رفع بالأخ، ولا يقع الفعل الذي يليها عليها، فإذا نويت ذلك، رفعت قوله: "قل العفو كذلك" كما قال الشاعر:

أَلاَ تَـسألاَنِ الْمـرءَ مـاذا يُحَـاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَ بَاطِلُ[3]

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٦٧/١، ٣٦٨.

(٢) تقدم تخريجه. ص١١٠.

(٣) تقدم تخريجه. ص١١١.

رفع النحب ؛ لأنه نوى أن يجعل "ما" في موضع رفع ، ولو قال : أنحبًا فيقضى أم ضلالاً ، وباطلاً كان أبين في كلام العرب ، وأكثر العرب تقول : وأيُّهم لم أضرب ، وأيُّهم إلا قد ضربت رفعًا ، للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام وألا يسبقها شيء[1]...".

ويرى ابن خالويه[2] أن بناء "ما" مع "ذا" لعموم دلالتها على العاقل وغير العاقل ، و"ذا" مثلها في الإبهام والعموم ، فبنوهما للمشاركة على عكس ما هو في "مَن" الاستفهامية التي لم تُبْنَ مع "ذا" لاختصاصها بالعاقل ، فإن حذفت فلا يكون إلا في ضرورات الشعر ، مثل قول الشاعر :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ   كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دمَانِ[3]

وقول الشاعر :

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بِالْمغيَّبِ نبئينِي[4]

ومما يحمل على أن "ماذا" شيء واحد قول جرير :

يا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذاَ بالُ نِسْوَتِكُمْ   لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الزيرين تِحْنَانَا[5]

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.

(٢) ابن خالويه، **الحجة في القراءات**، ص٩٦، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص٩٥.

(٣) البيت من الوافر، حسان بن ثابت. **ديوان حسان بن ثابت**، (المطبعة الرحمانية، ١٣٤٧هـ)، ص٣٢٤.

(٤) تقدّم تخريجه، ص١١٠.

(٥) البيت من البسيط، جرير. تحقيق: نعمان أمين طه، **ديوان جرير**، (دار المعارف، ط٣)، ص١٦٧.

فـ "ماذا بال نسوتكم" يعني: ما بال نسوتكم؟ وعلى هذا يكون قوله سبحانه: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون؟ فيتساوى القول، وبه يكون العفو منصوبًا، وهذا ما يراه الطبري أعرف وأشهر لإجماع القراء على ذلك[1].

وقد رجح عبد الجاسم الرفع في كلمة العفو فقال: «ومما يؤيد الرفع في "العفو" أن قوله سبحانه: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ مسبوق بقوله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ و"ما" لا يجوز أن تكون منصوبة به لعدم جواز عمل الصلة فيما قبل الموصول، ثم إن الفعل في الصلة مشغول بالعائد المنصوب المقدّر بـ "ما الذي ينفقونه" فجاء الجواب: العفو، أي هو العفو، ويعرب خبرًا لمبتدأ محذوف كما أن القراءة بالرفع تجعل الكلام أثبت بوصفها جملة اسمية لدلالتها على الثبوت من دون تغيير مهما كانت دلالة العفو من حيث المعنى سواء أدلت على المال أم دلت على الصدقة عن ظهر غنى، أم دلت على الإنفاق الذي لا يبلغ الجهد واستفراغ الوسع».

ولعلّ في إثبات الرفع في "العفو" وفاقًا أكثر مما هو في النصب، بدليل أنه لما ذكر في الأولى العذاب في قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ذكر الله سبحانه بعدها الثواب ليكون العبد بين الخوف والرجاء الذي هو أحق بتدبير الحكماء، وأوكد في الاستدعاء، وهو ما دفع الصحابة –رضي الله عنهم– إلى السؤال من رسول

---

(١) انظر: القرطبي، **الجامع**، ٢/٢١٣، وعبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص٩٦.

الله صلّى الله عليه وسلّم، بعد نزول قوله سبحانه: ﴿ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢١٥] عن مقدار الإنفاق، فنزل قوله سبحانه: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[١] [البقرة: ٢١٩]

وخلاصة اختلاف التوجيه في ذلك راجع إلى التركيب والإفراد في بنية الكلمة، وهل نحن أمام كلمة واحدة أم كلمتين، وبحسب الوقوف على التكوين التركيبي والإفرادي في الكلمة، فإن التوجيه يختلف بناء على ذلك.

---

(١) انظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ٩٧-٩٨.

﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة :٥٨].

قرئت كلمة "حطة" بالرفع ، والنصب[١] ، وقد ذكر الأخفش تلك القراءتين ، ووجه الرفع على تقدير : لتكن منكم حطة لذنوبنا كما تقول للرجل : سمعك إلي كأنهم قيل لهم : قولوا : يا رب لتكن منك حطة لذنوبنا. وجه النصب على أنه بدل من اللفظ بالفعل ، وكل ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل ، كأنه قال : احطط عنا حطة ، فصارت بدلاً من حط ، وهو شبيه بقولهم : سمعٌ وطاعةٌ ، فمنهم من يقول : سمعًا وطاعةً إذا جعله بدل أسمع سمعًا ، وأطيع طاعةً ، وإذا رفع فكأنه قال : أمري سمع وطاعة — قال الشاعر :

أَنَـاخُوا بِأَيْـدِي عُـصْبَةٍ وَسُـيُوفِهُمْ عَلَـى أُمَّهـاتِ الْهَـامِ ضَـرْبًا شَـآمِيا[٢]

وقال الآخر :

تَرَكنـا الْخَيْـلَ وَهْـيَ عَلَيْـه نوحًـا مُقلَّـدَةً أَعِنَّتَهَـا صُـفُونَا[٣]

وقال بعضهم : وهي عليه نوح ، جعلها في التشبيه هي النوح لكثرة ما كان ذلك منها كما تقول : إنما أنت شر ، وإنما هو حمار في الشبه ، أو تجعل

---

(١) انظر: **التبيان** للعكبري ٢٢/١، **وتفسير القرطبي** ٤١٤/١، **والتفسير الكبير** ٣٥٠/١.

(٢) البيت من الطويل، الفرزدق، **ديوانه**، ٣٥٣/٢.

(٣) البيت من الوافر، عمرو بن كلثوم. جمع وتحقيق: إميل يعقوب، **ديوان عمرو بن كلثوم**، ص٧٢.

الرفع كأنه قال: وهي عليه صاحبة نوح فألقى الصاحبة وأقام النوح مقامها، ومثل ذلك قول الخنساء :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ذَكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[1]

ثم يقول الأخفش: «وزعم يونس أنه قيل لهم: قولوا حطة، أي: تكلموا بهذا الكلام، كأنه فرض عليهم أن يقولوا هذه الكلمة مرفوعة»[2].

فتوجيه الرفع عند الأخفش على أنها اسم لتكن، والنصب على أنها مفعول مطلق.

أما الفراء فقد وجه الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على إعمال الفعل فيها[3].

فقد اتفق توجيه الفراء والأخفش في النصب، واختلف في توجيه الرفع بين اسم كان، أو المبتدأ.

وقد ذكر السمرقندي أن النصب على أنه مفعول، والرفع على معنى: وقولوا حطة، أو على أنهم أمروا بأن يقول بهذا اللفظ ولا يدرى ما معناه[4].

وذكر الزمخشري أن الأصل هو النصب على المفعول، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات، ولا يبعد أن يكون النصب على أنه مفعول القول، أي: قولوا هذه الكلمة[5]. وهذا الرأي الأخير قد يتفق مع قول الفراء إذا أوّلنا كلامه بأن

---

(١) تقدم تخريجه ص٤٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٨.

(٤) انظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١/١٢١.

(٥) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٤٢.

النصب لإعمال الفعل فيها على أن الفعل المقصود هنا القول، وليس الفعل المقدّر، وقد ردّ أبو حيان ما جوّزه الزمخشري من الرأي الأخير وذلك «لأن القول عنده لا يعمل في المفردات إنما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في الموضوع المفعول به إلا إن كان المفرد مصدرًا نحو: قلت قولاً، أو صفة لمصدر نحو: قلت حقًّا، أو معبّرًا به عن جملة: قلت شعرًا... ولأنك إذا جعلت "حطة" منصوبة بلفظ "قولوا" كان ذلك من الإسناد اللفظي، وعري من الإسناد المعنوي، والأصل هو الإسناد المعنوي..»[1].

وردّ الألوسي قول أبي حيان بقوله: «ويجوز أن يكون النصب على المفعولية لقولوا، أي: قولوا هذه الكلمة بعينها، وهو المروي عن ابن عباس، ومفعول القول عند أهل اللغة يكون مفردًا إذا أريد به لفظه، ولا عبرة بما في البحر من المنع»[2].

ويرى البحث أن المعنى في الرفع والنصب سواء، فإن قُدّر المبتدأ المحذوف —مثلاً— بمسألتنا من الله أن يحط عنا ذنوبنا، أو تقدير فعلٍ في النصب يكون المعنى معه: حط عنا ذنوبنا حطة[3]، فطلب الرحمة والاستغفار من الذنوب واضح مع التقديرين، وذلك لأن تجدد حدوث الاستغفار يكون مساويًا لثباتهم على الاستغفار، وذلك من ناحية اختلاف الأداء بين الجملة الفعلية والاسمية.

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٨٤/١

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٦٦/١.

(٣) انظر: إسماعيل حقي البرسوي. **تفسير روح البيان**، (مكتبة المثنى، بغداد)، ١٤٣/١، ١٤٤.

٩. تعدد العلامة و الوظيفة بين الرفع على الخبر والصفة والنصب على الذم

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

قرئت كلمة "حمالةُ" بالرفع، و"حمالةَ" بالنصب[1]. قال الأخفش موجِّهًا القراءتين: «"حمالةُ الحطب" من صفتها، ونصب بعضهم حمالةَ الحطب على الذم، كأنه قال: ذكرتها حمالة الحطب، ويجوز أن تكون حمالةَ الحطب نكرة نوي بها التنوين فتكون حالاً من "امرأته" وتنصب بقوله "يصلى"»[2].

أما الفراء، فقد ذكر لكل من الرفع والنصب جهتين: فقال فمن رفعها فعلى جهتين:

يقول سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها — وهذا ما ذكره الأخفش، والرفع الآخر: وامرأته حمالةُ الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا — يعني الفراء أنه خبر.

وأما النصب فعلى جهتين:

إحداهما: أن تجعل الحمالة قطعًا؛ لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٤٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٢٦/٨، والداني، **التيسير**، ص٢٢٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣٧٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٧٥٤/٢.

والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم[1].

فقد اتفق توجيه الأخفش مع الفراء — في هذه الآية، وقد زاد الفراء القول بالخبر فيها.

والقراءة بالنصب — سواء على التوجيه بالقطع، أو الذم — هي الأوفق للسياق، وذلك لأن هذه المرأة «قد اشتهرت بالنميمة فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، وإن كان في الرفع أيضًا ذم لكن هو في النصب أبين؛ لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفًا وتبينًا، إذ لم تُجْرِ الإعراب على مثل إعرابها إنما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصاصاتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح»[2].

وهذا المعنى هو ما أشار إليه سيبويه عندما تعرض لهذه الآية، فلم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتمًا لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره، وقال عروة بن الصعاليك.

سَقَوْني الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عِدَاةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ[3]

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين[4].

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) انظر: مكي، **الكشف**، ٢/٣٩٠.

(٣) البيت من الوافر، عروة بن الورد، **ديوانه**، ص٥٨.

(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٥٢.

ومما يقوي وجه النصب على الذم أو القطع الذي يكون فيه التحول التركيبي من الإخبار بالجملة الاسمية إلى الذم بالجملة الفعلية، هو أن السورة بدئت بالدعاء على أبي لهب في قطع يده جزاء «بما اقترفت في حق النبي عليه الصلاة والسلام، وأصحابه رضوان الله عليهم، وهو مثل قوله سبحانه ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] وقوله سبحانه ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا﴾ [سورة الأحزاب: ٦١] وبعد الدعاء أخبرت السورة على جهة التأكيد بدخوله نار جهنم التي وصفت باللهب الأجيج، وفي ذلك دلالة على صدق النبي عليه الصلاة والسلام فيما أخبره عن موت أبي لهب وهو كافر»[1]، هذا إذا كان الكلام على الذم، أما إذا كان الكلام على القطع، فهذا أيضًا أبين من الرفع، وذلك لأن هذا القطع «له خاصة صوتية تميزه، وهي تصور وجود وقفة بين المنعوت والنعت مما يجعله يخرج عن مفهوم النعت الاصطلاحي المشهور، وينظر إليه على أنه نوع خاص منه يمثل جملة مستقلة لها سماتها المميزة التي من أهمها أن القطع فيها واجب ما دام معناه هو المقصود»[2].

ويضيف محمد حماسة سبب قطع النعت الدلالي فهو عنده من «أجل إثارة الانتباه ولفت نظر السامع بوسيلة صوتية؛ لتأكيد الصفة المذكورة، ولكن مع الميل إلى عدم تقدير النعت المقطوع بجملة حذف فيها المبتدأ أو

(١) ينظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص٧٣ .

(٢) انظر: كمال محمد بشر. **علم اللغة العام**، (دار المعارف، القاهرة) ، ص٢٥٠ — ٢٥٣.

الفعل، والاكتفاء في الإعراب في حالة الرفع –مثلاً– بالقول بأن هذا نعت مقطوع للرفع فحسب»[1].

والذي يهم البحث هنا هو هذا التعدد الوظيفي من القول بالرفع على النسق، أو القول بالخبر، أو الصفة، أو الذم، أو القطع، وما ترتب عليه من تعدد في العلامة.

(١) انظر: محمد عبد اللطيف. الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد، رأي وتصنيف، (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٩٥م، عدد ٧٧)، ص١٦٢.

﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠].

قرئت كلمة "سواء" بالرفع، و"سواء" بالنصب و "سواءٍ" بالجر[١].

وقد ذكر الأخفش توجيهًا لقراءتي النصب والجر فقال: «وأما من نصب فجعله مصدرًا، كأنه قال: استواء، وقد قرئ بالجر، وجعل اسمًا للمستويات، أي: في أربعة أيام تامة»[٢].

وقد ذكر الفراء الأوجه الثلاثة ووجهها فقال: «نصبها عاصم وحمزة، وخفضها الحسن، فجعلها من نعت الأيام، وإن شئت من نعت الأربعة، ومن نصبها جعلها متصلة بالأقوات، وقد ترفع كأنه ابتداء، كأنه قال: ذلك سواء للسائلين، يقول لمن أراد علمه»[٣].

فتوجيه النصب عند الأخفش على المفعول المطلق في حين أنه عند الفراء حال من "أقواتها"، وأما الجر، فعلى الرغم من أن الكلمة "نعت" في كلا التوجيهين، إلا أن الفراء قد تعدد عنده المنعوت فجاز عنده أن يكون نعتًا للأيام، أو للأربعة، وزاد على الأخفش توجيه الرفع على الخبر للمبتدأ المحذوف.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٨٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٦٥/٧، وابن الجزري، **النشر**، ٣٦٦/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٨١/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن** للفراء، ٣/ ١٢، ١٣.

وقد اتفق توجيه الفراء للرفع مع توجيهات المفسرين الذين ذكروا القراءة، فلم يخرج التوجيه عن الخبر[1]، ووافق توجيه ابن عطية[2]، وأبي حيان[3] على النصب على الحال، ويظل الخلاف موجودًا في تحديد صاحب الحال، فهو عند الفراء "الأقوات"، وغير محددٍ عند أبي حيان وابن عطية، في حين ذكر البيضاوي[4] أن الحال "سواء" تصح أن تكون من الأقوات، أو من الضمير الواقع فيها، وقد ذكر عدد من المفسرين النصب على المصدر[5] أما عن وقوعها صفة فقد اتفقت المصادر –التي اطلعت عليها– على أن المنعوت هو كلمة "أيام" إلا صاحب البحر فقد ذكر أنها نعت لكلمة "أربعة".

والذي يميل إليه البحث في قراءة الجر كونها نعتًا للأربعة لإظهار التحدي والقدرة في الإنشاء، في خلق هذه السموات والأرض وما فيهن من مصالح العباد، فناسبت الصفة المضاف؛ لأنه أبلغ في الإعجاز، وذلك لأن قبل الآية مباشرة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [فصلت: ٩] وكأنه تقرير لإظهار عظمة الله لهؤلاء الكفار.

---

(١) انظر – مثلاً –: ابن عطية، **المحرر**، ٦/٥، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٤٦٥/٧، والسمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١٧٨/٣، وابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢٦٦/٢.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٦/٥.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٦٥/٧.

(٤) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٣٤٩/٢.

(٥) انظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢٦٦/٢، والسمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ١٧٨/٣.

١١. تعدد العلامة والوظيفة بين الخبر والظرف

﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: آية ٣٥].

قرئت كلمة "يومُ" بالرفع، و"يومَ" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش القراءتين، فقال: «هذا يومُ لا ينطقون، فرفع، ونصب بعضهم على قوله: هذا الخبر يومَ لا ينطقون، وترك التنوين للإضافة، وكأنه قال: هذا يوم لا نطق، وإن شئت نونت اليوم إذا أضمرت فيه كأنك قلت: هذا يومٌ لا ينطقون فيه»[٢].

أما الفراء فقد ذكر اجتماع القراء على الرفع، وجعل النصب لغة —لا قراءة— فقال: «اجتمعت القراء على رفع اليوم، ولو نصب لكان جائزًا على جهتين.

إحداهما: العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعلَ أو يفعل، أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه.

والآخر: أن تجعل هذا في معنى فِعل مجمل من "لا ينطقون" وعيد الله وثوابه، فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون.

والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب، ومعنى قوله "هذا يومُ لا ينطقون ولا يعتذرون في بعض الساعات في ذلك اليوم. وذلك في هذا النوع بين أن تقول في الكلام: آتيك يوم يقدم أبوك، ويومَ تقدم، والمعنى ساعة يقدم، وليس باليوم كله، ولو كان يومًا كله في المعنى، لما جاز في

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٣١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٠٧/٨، والزمخشري، **الكشاف**، ٥٢٤/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٧٢٦/٢.

الكلام إضافته إلى فعل، ولا إلى يَفْعَل، ولا إلى كلام مجمل، مثل قولك: آتيتك حين الحجاج أمير.

وإنما استجازت العرب: أتيتك يوم مات فلان، وآتيك يوم يقدم فلان؛ لأنهم يريدون: أتيتك إذ قدم، وإذا يقدم، فإذ وإذا لا تطلبان الأسماء، وإنما تطلبان الفعل، فلما كان اليوم والليلة وجميع المواقيت في معناهما؛ أضيفا إلى فعل ويَفْعَل وإلى الاسم المخبر عنه»[1].

فالفتحة عند الفراء -والكوفيين- هي فتحة بناء لإضافة "يوم" إلى الحرف والفعل[2].

في حين ذهب البصريون إلى أن الفتحة هي فتحة إعراب لأنها ظرف[3].

وقد علّق النحاس على الرأي الأول بأنه خطأ عند الخليل وسيبويه[4]، وذلك لأن الظروف -عندهما- لا تبنى مع الفعل المستقبل؛ لأنه معرب، وإنما يبنى مع الماضي[5].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن** للفراء، ٣/٢٢٦.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢/ ١٢٦٥، والعكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ٢/٦٦٧، والقرطبي، **الجامع**، ١٩/١٦٦.

(٣) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٥/١٢١، والزمخشري، **الكشاف**، ٤/١٠٥، والعكبري، **التبيان**، ٢/١٢٦٥، **وإعراب القراءات الشواذ** ٢/٦٦٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٠٧.

(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣/١١٧، ١١٩.

(٥) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن** للنحاس، ٥/١٢١.

١٢. تعدد العلامة والوظيفة بين اسم كان والخبر

١. ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

قرئت كلمة "قولُهم" بالرفع، و"قولَهم" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش أن "أن قالوا هو الاسم الذي يرفع بـ "كان"؛ لأن أن الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة اسم. تقول: أعجبني أن قالوا، وإن شئت رفعت أول هذا كله، وجعلت الآخر في موضع نصب على خبر كان، قال الشاعر:

وقـد عَلِـمَ الأَقْـوَامُ مَـا كَـانَ دَاءَهَـا بِـثَهلاَنَ إلاَّ الْخِـزْيُ مِمَّـنْ يَقُودهـا[٢]

وإن شئت: "ما كان داؤها إلا الخزيَ"[٣].

وقال الفراء: «نصبت القول بكان، وجعلت أن في موضع رفع، والوجه أن تجعل "أن" في موضع رفع، ولو رفع القول وأشباهه، وجعل النصب في "أن" كان صوابًا»[٤].

ومجيء أحد ركني الإسناد مصدر مؤول في هذه الآية، كان مسوغًا لإهدار العلامة الإعرابية، إذ يصلح كل واحد منهما لأن يكون مسندًا أو

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٨٠، والعكبري، **التبيان**، ١/٣٦٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: سيبويه، **الكتاب**، ١/٥٠، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٧/٩٦.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٢٣، ٤٢٤.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٧.

مسندًا إليه، ولا سيما والرتبة حرة فإن التقديم والتأخير مستويان في ذلك، والمعنى فيه واضح.

وقد رجح كثير من المفسرين النحاة جعل الخبر "قولهم"؛ لأن "قالوا" أعرف؛ بدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث[1]، والأكثر في الكلام أن يكون الاسم هو ما بعد "إلاّ"[2] إضافة إلى أن وصلتها تنزل منزلة الضمير، وقولهم مضاف للضمير يتنزل منزلة العلم، وإن كان مجيء المصدر المؤول كثيرًا اسمًا لكان؛ فإن الوجه الثاني فصيح[3]، أو أن يكون الخبر أن قالوا، وجاز أن يكون الخبر معرفة واسم كان نكرة؛ لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء[4]، وهذا الوجه الأخير خلاف ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به "كان" المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدًا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في "كان" بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيد عبد الله، فإذا قلت: كان زيدًا فقد

---

(١) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/١٨٣، والبغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص١٥٠.

(٢) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/١٣٠.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٨١.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٤/١٠١، والعكبري، **التبيان**، ٢/١٠٠١.

ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر فإذا قلت : حليمًا فقد أعلمته مثل ما علمت ، فإذا قلت : كان حليمًا ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ ، فإن قلت : كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة»[1].

٢. ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء : ١٩٧].

قرئت كلمة "آيةٌ" بالرفع و "آيةً" بالنصب[2]. وقد ذكر الأخفش هذين الوجهين ، واتجه إلى إعراب المصدر المؤول فقال : «اسم في موضع رفع مثل : "ما كان حجتهم إلا أن قال" ولكن هذا ألا يكون فيه إلا النصب في الأول "أن يعلمه" هو الذي يكون آية وقد يجوز الرفع ، وهو ضعيف»[3].

وقال الفراء : "الآية منصوبة : و أن في موضع رفع ، ولو قلت : أو لم تكن لهم آية بالرفع "أن يعلمه" تجعل "أن" في موضع نصب لجاز ذلك"[4].

فقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في هذه الآية ، على أن اسم كان هو المصدر المؤول والخبر هو آية ، مع تجويزهما العكس ، وهذا ما عليه جمهور النحاة من «أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة ؛ فإن المعرفة تكون

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤٧/١، ٤٨ .

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٣٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤١/٧، والداني، **التيسير**، ص١٦٦، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٦٨.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٤٦/٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٨٣/٢.

هى الاسم والنكرة هي الخبر، ولا يجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر، أو في ضعيف الكلام»[1].

وقد أنكر أبو علي الفارسي أن تكون "آية" اسم تكن و"أن" يعلمه خبره؛ لأن ذلك يكون في ضرورة الشعر، وكلام الله لا يحمل على الضرورة[2].

وإنكار أبي علي في غير محله، مما دعا الباقولي أن يرميه بـ «سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته»[3]، ولذلك فإن الرد على أبي علي "بأن آية وإن كانت نكرة؛ فقد تخصصت بقوله "لهم"، إذ كان "لهم" صفة للآية، والنكرة الموصوفة بمنزلة المعرفة[4]، وقد ذكر شعبان صلاح أن «المسوغ هنا كون النكرة متخصصة بوقوعها في سياق النفي أو شبهه.. والفائدة حاصلة واللبس مأمون»[5].

وهناك تخريجات أخرى منها:

---

(١) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٢/٩٩٤، ومكي، **الكشف**، ٢/١٥٢، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣/١١٦، ١١٧٢، وشعبان صلاح. **من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه**، (دار الثقافة العربية، **القاهر**، ١٩٩١م)، ص٧٣.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ١/١٠٥.

(٣) الباقولي، **كشف المشكلات**، ٢/٩٩٤.

(٤) الأصفهاني، **شرح اللمع**، ١/٣٤٦، والباقولي، **كشف المشكلات**، ٢/٩٩٤.

(٥) شعبان صلاح، **من آراء الزجاج النحوية**، ص٧٥.

- أن تكـون "تكـن" تامـة ، والفاعـل "آيـة" و"أن يعلمـه" بـدل أو خـبر مبتـدأ محذوف ، أي : لم تحصل لهم آية[1].

- أن يكون اسم "تكن" ضمير القصة[2] ، و"أن يعلمه" مبتـدأ ، و "آيـة" خـبر مقدم والجملة خبر "تكن" وهي تفسير القصة.

- أن يكون اسم "تكن" هو آية ، وفي الخبر وجهان : أن يكون الخبر "لهـم" ، و "أن يعلمه" بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف[3].

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١٠١/١.

(٢) ينظر: مكي، **الكشف**، ١٥٢/٢، والباقولي، **كشف المشكلات**، ٩٩٤/٢/و**شرح اللمع**، ٣٤٦/١ وابن أبي الربيع، ٧٤٦/١.

(٣) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفـصل**، ١١٦/٣، ١١٧، والألوسـي، **روح المعـاني**، ١٢٧/١٩.

﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الحشر: ١٧]. قرئت كلمة "خالدان" بالرفع، و"خالدين" بالنصب[1]. ويقول الأخفش موجهًا القراءتين[2] "الخالدين على الحال، وفي النار خبر، ولو كان في الكلام أنهما في النار كان الرفع في "خالدين" جائزًا، وليس قولهم: إذا جئت بـ"فيها" مرتين فهو نصب بشيء إنما "فيها" توكيد جئت بها أو لم تجئ بها فهو سواء، ألا ترى أن العرب كثيرًا ما تجعله حالاً إذا كان فيها التوكيد و ما أشبهه. وهو في القرآن منصوب في غير مكان قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾" [البينة: ٦].

وذكر الفراء القراءتين وأنه لا يشتهي الرفع، إلا أنه جائز، وذكر تبرير ذلك فقال: «وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل، فهذا من ذلك، ومثله في الكلام قولك: مررت برجل على بابه متحملاً به، ومثله قول الشاعر:

وَالزَّعْفَرانُ عَلَى تَرائِبِها   شَرِقًا بِهِ اللَّبّاتُ وَالنَّحْرُ[3]

لأن الترائب هي اللبات هاهنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه أولاً، فإذا

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤١٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٢٥٠، والزمخشري، **الكشاف**، ٨٦/٤، والرازي، **التفسير الكبير**، ص١٢٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٧٠٧/٢.

(٣) البيت من الكامل، المخبل السعدي، **ديوانه**، ص٢٧٦.

اختلفت الصفتان، جاز الرفع والنصب على حسن، من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغب فيك. ألا ترى أن "في" التي في الدار مخالفة لـ"في" التي تكون في الرغبة، والحجة ما يعرف به النصب من الرفع. ألا ترى أن الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى، إلا أنك تقول: هذا أخوك في يده درهم قابضًا عليه، فلو قلت: هذا أخوك قابضًا عليه في يده درهم لم يجز، وأنت تقول: هذا رجل في يده درهم قائم إلى زيد، ألا ترى أنك تقول: هذا رجل قائم إلى زيد في يده درهم فهذا يدل على المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر، ويدل على الرفع إذا سهل تقديم الآخر»[1].

فالنصب عندهما على الحال، وذهب إلى ذلك أيضًا أبو حيان[2]، وابن أبي زمنين[3]، والزمخشري[4]، والسمرقندي[5]، والنسفي[6].

وأما قراءة الرفع فالإشكال فيها في رفع "خالدين" على أنها خبر إن، وذلك لأنه يجوز على إلغاء الظرف، وإن كان قد أكد بقوله "فيها"، وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع أهل الكوفة؛ لأنه إذا أكد الظرف عندهم، فإنه لا يلغى، وعلى ذلك فإنه يجوز أن يكون في النار خبرًا لأن، وأن تكون "خالدان" بالرفع خبرًا ثانيًا فلا يكون حجة على مذهب سيبويه[7].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٤٦، ١٤٧.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٤٨/٨.

(٣) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٤٠٤/٢.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٢٣٦/٤.

(٥) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣٤٧/٣.

(٦) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص١٢٢٧.

(٧) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٤٨/٨

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

قرئت كلمة "كلّه" بالنصب، و"كلُّه" بالرفع[١]. وذكر الأخفش أنه «إذا جعلت كلاًّ اسمًا كقولك: إن الأمر بعضُه لزيد رفعت، وإن جعلت صفة نصبت، وإن شئت نصبت على البدل؛ لأنك لو قلت: إن الأمر بعضه لزيد؛ لجاز على البدل، والصفة لا تكون في بعض. قال الشاعر:

إنَّ السُّيوفَ غُدُوُّها وَرَوَاحها ... تَرَكَا فَزَارَةَ مِثْلَ قَرنِ الأَعْضَبِ[٢]

فابتدأ الغدو والرواح وجعل الفعل لهما، وقد نصب بعضهم غدوها ورواحها، وقال: تركت هوازن فجعل الترك للسيوف، وجعل الغدو والرواح تابعًا لها كالصفة حتى صار بمنزلة كُلِّها، وتقول: إن الأمر كلَّه لله على التوكيد أجود، وبه نقرأ»[٣].

وقال الفراء موجهًا القراءتين: «فمن رفع جعل "كل" اسمًا فرفعه باللام في "لله"، ومن نصب جعله من نعت الأمر»[٤].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٨٠، والعكبري، **التبيان**، ١/٩٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٨٨، والداني، **التيسير**، ص٩١، وابن خالويه، **الحجة**، ص١١٥.

(٢) البيت من البسيط، الأخطل، **ديوانه**، ص٢٨.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٢٥.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٤٣.

فيلاحظ أنهما اتفقا في توجيه الرفع بأن جعلا "كل" خارجة عن ألفاظ التوكيد، وتعاملا معها معاملة الأسماء فهي مبتدأ[1] خبره لفظ الجلالة، وخروج "كل" عن دائرة ألفاظ التوكيد كثير وذلك "لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد، إذ تقع فاعلة ومفعولة ومجرور كسائر الأسماء، ولذلك حسن أن يكون "كل" "ابتداء"[2].

أما توجيه النصب فنلحظ أن الفراء قد ذكر توجيهًا واحدًا وهو أن يكون "كل" نعتًا للأمر، ويلاحظ هنا أن الفراء جعله نعتًا على غير المشهور، وهو التوكيد، في حين ذكر الأخفش ثلاثة توجيهات للنصب، وهي أن تكون صفة -وهذا ما قال به الفراء- وأن يكون بدلاً، وأن يكون توكيدًا[3]، وجود الأخير واختاره في القراءة.

والذي يميل إليه البحث اختيار الرفع إذ به «يتحول التركيب إلى جملة اسمية بعد أن كان جزءًا تابعًا في جملة "إن الأمر كله" هو: إن "الأمر" لما وقع في الجواب أديت صورته في "الاسم"، ثم جاءت الفائدة في الخبر، كما أن لفظة "كل" نقيض لفظة "بعض" فكما يجوز الرفع في "بعض" يجوز الرفع في "كل" و"كل" إذا أضيفت إلى الضمير الملفوظ لا يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء،

---

(١) انظر: الأصفهاني، **شرح اللمع** ١/١٨٣، والباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٢٦٦، وابن خالويه، **الحجة**، ص١١٥.

(٢) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٣٦١، والسيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، (نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٢٧هـ) ، ٤/٣٧١.

(٣) انظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٢٦٦، والأصفهاني، **شرح اللمع**، ١/١٨٣.

إذ الابتداء عامل معنوي ، كما أن الخبر حين يكون جملة أوقع في الدلالـة مما لـو كـان الخبر مفـردًا»[1] ، ويكـون المعنـى في الرفـع : أن النـصر ومـا يُلقـى في القلوب من الرعب لله وحده لا يشاركه فيه أحد[2].

(١) عبد الجاسم، **التحول في التراكيب**، ص ص: ١٠٤-١٠٥.

(٢) انظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص١١١.

١٥. تعدد العلامة والوظيفة بين الفاعل والمفعول

١. ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٧].

قرئت هذه الآية مرة برفع "آدم" على الفاعلية، ونصب الكلمات على المفعولية، ومرة بنصب "آدم" على المفعولية، ورفع الكلمات على الفاعلية[١].

وقد وجه الأخفش القراءة برفع آدم بأن جعله هو المتلقي، ووجه القراءة بنصب "آدم" ورفع الكلمات بأن جعلهن المتلقيات[٢]، وذلك التوجيه هو الذي ذهب إليه الفراء عندما علق على قراءة النصب والرفع بأن المعنى في القراءتين واحد، وذلك لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته[٣].

والذي أدّى إلى هذا التعدد في الوظيفة والعلامة هو وجود الفعل: "تلقّى" إذ هو يدل على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية معًا، وذلك لأن كلاً من "آدم" و"كلمات" من جهة المعنى فاعل ومفعول به فكل منهما تلقى الآخر[٤]، ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت زيدًا، ولقيني زيدٌ، وتلقيت الحديثَ، وتلقاني الحديثُ؛ لم يختلف معناهما؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك، فهذه أفعال إسنادها إلى الفاعل كإسنادها إلى المفعول[٥].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٣٤، وأبو حيان، **البحر**، ١/١٦٥، والداني، **التيسير**، ص٢٧٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص٧٥.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١ /٢٣٣.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٨.

(٤) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١/١٦٥.

(٥) انظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٣٦.

وقد ذهب محمد الطويل في توجيه القراءة بنصب "آدم"، ورفع "الكلمات" إلى غير ذلك الوجه السابق، وإنما يرى أن ذلك من إهدار العلامة الإعرابية فيقول: «والقرائن واضحة، فنحن نلاحظ قرينة الإسناد بين الفعل "تلقّى" وبين "آدم"، وكذلك قرينة التعدية بين "تلقى" و"كلمات"، فلما وضحت هاتان القرينتان المعنويتان؛ لم تكن ضرورة للقرينة اللفظية، العلامة الإعرابية»[1].

ومع وجاهة الكلام السابق، إلا أنني أسلك به مسلكًا عكسيًا بمعنى أنه يمكن القول: بأن علاقة الإسناد هي الواضحة بين "تلقّى" و"كلمات"، وذكّر الفعل للفصل بينه وبين فاعله بفاصل، أو لأن الكلام محمول على المعنى، فـ"الكلمات" هنا بمعنى الكلام، أو لأن تأنيث "الكلمات" غير حقيقي، كذلك وضوح علاقة التعدية بين "تلقّى" و"آدم".

فالكلام الذي قال به الطويل، يصلح أيضًا؛ لكن ليس على إهدار العلامة وإنما هذه قراءة مقصودة، بأن تجعل "الكلمات" هي الفاعلة، وأن "آدم" عليه الصلاة والسلام هو المفعول، وكون "الكلمات" بالرفع فاعل «فكأنهما مكرمة له لكونها سبب العفو عنه»[2]، فالكلمات قد استنقذت آدم بتوفيق الله له لقوله إياها والدعاء بها فتاب الله عليه، وأيضًا فإنه لما كان الله —جلّ ذكره— من أجل "الكلمات" تاب الله عليه بتوفيقه إياه لقوله لها؛ كانت هي التي أنقذته ويسرت له التوبة من الله، فهي الفاعلة، وهو المستنقذ بها[3].

---

(١) الطويل، **القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص٦٩.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ١/٢٣٧.

(٣) انظر: مكي، **الكشف**، ١/٣٣٦، ٣٣٧.

٢. ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

قرئ لفظ الجلالة مرة بالرفع، ومرة بالنصب[١]، وهذا التعدد في العلامة والتعدد في الوظيفة بين الفاعلية والمفعولية إنما هو راجع إلى الفعل قبل لفظ الجلالة، فهو مع النصب "يُشْهِدُ" ومع الرفع "يَشْهَدُ". وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين ووجهها من ناحية المعنى، وأما الصناعة فواضحة فقال: «"ويُشْهِدُ اللهَ" إذا كان هو يُشْهِد، وقال بعضهم و"يَشْهَدُ اللهُ" أي إن الله هو الذي يشهد»[٢].

فالفعل مرة مسند إلى الضمير الغائب، والأخرى مسند إلى الاسم الظاهر: "لفظ الجلالة".

وقد ذكر الفراء كذلك الوجهين وذكر قصة لذلك فقال: «كان ذلك رجلاً يعجب النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم حديثُه، ويعلمه أنه معه ويحلف على ذلك فيقول: الله يعلم، فذلك قوله: "ويشهد الله" أي: ويستشهد الله، وقد تقرأ " ويَشْهَدُ اللهُ على ما قلبه " رفع على ما في قلبه»[٣].

وإذا كان الفعل مسندًا إلى اسم الجلالة؛ فيكون المعنى حينئذٍ: يعجبك قوله والله يعلم منه خلاف ما قال[٤].

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٥، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٢/١١٤، والرازي، **الفخر**، ٢/١٨٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٥٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٢٣.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ١/٢٧٩.

وإذا كان الفعل مسندًا إلى الضمير الغائب فيكون تأويل قوله: اللهم اشهد عليّ فيه وضميره بخلافه[1].

وهذه القراءة أبلغ في ذمّه؛ لأنه قوّى على نفسه التزام الكلام الحسن ثم ظهر خلافه من باطنه[2].

وبالنسبة إلى قراءة "ويستشهد" التي ذكرها الفراء، فإن الفعل "يستشهد" يجوز أن تكون فيها استفعل بمعنى "أفعل" نحو أيقن واستيقن، فيوافق قراءة الجمهور، وهو الظاهر، ويجوز أن تكون فيها استفعل بمعنى المجرد، فيكون استشهد بمعنى شهد ويكون لفظ الجلالة منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: ويستشهد بالله[3].

٣. ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

قرئت كلمة "ربُّك" بالرفع، وقرئت "ربَّك" بالنصب[4]. وقد ذكر الأخفش والفراء هاتين القراءتين، لكنّ ذكرَهما لهما لم يكن عن طريق المباشرة، وإنما كان عن طريق التغيير الذي حدث في الفعل "يستطيع" وقراءته بالتاء أو الياء، ولذلك كان التوجيه منصبًّا على الفعل، إلا أنه يمكن القول بالأثر الذي تلعبه البنية في تغيير

---

(١) ينظر: الماوردي، **تفسير الماوردي**، ٢٦٥/١.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢٧٩/١.

(٣) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ١٢٣/١.

(٤) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١٣٥/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٤/٤، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣٦٤، والصفاقسي، **الغيث**، ص٢٠٥، ومكي، **الكشف**، ٤٢٢/١.

الوظيفة وتعدد العلامة، وقد قال الأخفش والفراء ذلك ضمنًا عند حديثهما عن قوله تعالى ﴿رَبُّكَ﴾، فهو فاعل مرة، ومفعول مرة أخرى، إلا أن الأخفش ورد في كلامه ما يشعر بالنصب على الاشتغال عندما قال: «هل تستطيع ربَّك أن تدعوه»[1]، وقدره الفراء مفعولاً به في قوله: «"هل تستطيع ربَّك" على معنى: هل تقدر على أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء»[2].

وقد ذكر سيبويه أن الفعل استطاع في معنى أطاع[3]، وعلى ذلك يكون "ربك" فاعلاً، والمعنى: هل يطيعك ربُّك فيما تسأله، وتطلب منه، وذكر أبو عبيدة في ذلك أن المعنى: هل يريد ربك، فهو فاعل أيضًا[4].

وقد فصّل مكي في **الكشف** حجة كل فريق، وأبان عن معنى الفاعلية والمفعولية في هذه الآية عندما تعرض لها فقال: «وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى، وفيه معنى التعظيم للرب جلَّ ذكره، على أن يستفهم عيسى عن استطاعته إذ هو تعالى مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك على معنى: افعل ذلك، وقد قالوا: هل تستطيع سؤال ربك في إنزال مائدة علينا، والمعنى: هل تفعل لنا ذلك، وقد علموا أن عيسى يستطيع السؤال ولابد من إضمار السؤال، إذ لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا، فإن مفعول المصدر المحذوف وهو السؤال.

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٨١/٢.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣٢٥/١.

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٥/١

(٤) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ١٨٢/١

وحجة من قرأ بالياء: أنه على معنى هل يفعل ربك ذلك؛ لأنهم لم يشكّوا في استطاعة البارئ على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين، فإنما هو كقولك للرجل: هل يستطيع فلان أن يأتي وقد علمت أنه مستطيع فالمعنى: هل يفعل ذلك وهو يجيبني إلى ذلك، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر، فأرادوا معاينة لذلك كما قال إبراهيم: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقد كان علم أن الله يحيي الموتى استدلال وحي ونظر، فأراد علم المعاينة التي لا يعترضها شيء ولذلك قال إبراهيم: ﴿ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي "لا تدخل عليه في ذلك شبهته؛ لأن علم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات، وعلم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك، ولذلك قال الحواريون: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وهذا ما عليه الاختيار على المعنى»[1]، وذلك لأنهم لم يشكّوا في الاستطاعة وإنما هو تلطف في السؤال وأدب مع الله تعالى، والحواريون كانوا خيرة من آمن بعيسى فكيف يظن بهم الجهل باقتدار، والله تعالى على كل شيء ممكن[2].

---

(١) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٤٢٢، ٤٢٣، وابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، ١٠٣، ١٠٤.

(٢) ينظر: عيسى شحاته، **انظر العربية والنص القرآني**، ص٤٩٧، وابن غلبون، **اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات**، ص١٠٤.

١٦. تعدد العلامة والوظيفة بين الفاعل والتمييز

﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ وَلَا لِأٓبَآئِهِمۡۚ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾ [الكهف: ٥].

قرئت كلمة "كلمةٌ" بالرفع، و"كلمةً" بالنصب[1]. وقد وجَّه الأخفش –رحمه الله– القراءتين، فعلل لقراءة النصب، لأنها في معنى أَكْبِر بها كلمة كما قال: وساءت مرتفقًا، وهي في النصب مثل قول الشاعر:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتِ إِذِ الرِّيَـاحُ تَروَّحَـتْ هَـدَجَ الرِّئَـالِ تَكُـبُّهُن شِـمَالا[2]

أي: تكبهن الرياح شمالاً، فكأنه قال: كبرت تلك الكلمة، وقد رفع بعضهم الكلمة؛ لأنها هي التي كبرت[3].

وقد وجه الفراء –كذلك– القراءتين فقال: «فمن نصب أضمر في "كبرت": كبرت تلك الكلمة كلمة، ومن رفع لم يضمر شيئًا، كما تقول: عظم قولك، وكبر كلامك»[4].

أي أن الكلمة تعددت وظيفتها بين الفاعلية والتمييز، وتعددت علامتها بين الفتحة والضمة، وقد ذهب إلى الرفع على الفاعلية عدد كبير من

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٢٨، وأبو حيان، **البحر**، ٩٧/٦، وابن جني، **المحتسب**، ٢٤/٢.

(٢) البيت من الكامل، الأخطل، **ديوانه**، ص٢٤٨.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٦١٦/٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١٣٤/٢.

المفسرين ؛ كابن عطية[1]، والزمخشري[2]، وأبي حيان[3]، وابن أبي زمنين[4]، والبيضاوي[5]، والبغوي[6]، وهذا التوجيه يتفق مع توجيه الأخفش والفراء ؛ بل لم أجد من وجّه الرفع على غير هذا الوجه، بخلاف النصب، كما سيأتي، وكذلك وجه النصب ذكر على أنه تمييز، وقد ذكر ابن عطية وجهًا آخر في النصب على أنها حال[7]، وزاد أبو حيان وجهًا آخر —وقد نقل الرأي الذي نقله ابن عطية— لأبي عبيدة وهو النصب على التعجب، أي أكبر بها كلمة أي من كلمة[8]، والنصب على التعجب لم يخرج عن كونه تمييزًا، وذلك لأن التمييز في الآية فيه معنى التعجب، كما ذكر ذلك الزمخشري[9] والنسفي[10].

يبقى بيان أن النصب في الآية أبلغ في المعنى وأقوى لعظم مقالتهم هذه في الكفر، لما فيها من التشبيه والتشريك، وإيهام احتياجه تعالى إلى ولدٍ بعينه

---

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣/٤٩٦.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٦٥٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦/٩٥.

(٤) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/٤٧٦.

(٥) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٤.

(٦) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٥٤٠.

(٧) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣/٤٩٦.

(٨) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦/٩٥.

(٩) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٦٥٢

(١٠) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٦٤٢.

ويخلفه إلى غير ذلك من الزيغ، ويدل على أن التمييز أبلغ في الدلالة على المقصود أيضًا جملة ﴿ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ صفة لهذه الكلمة أفادت الاستعظام لاجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم[1].

(١) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٦٥٢، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٤.

﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١].

قرئت كلمة "امرأتُك" بالرفع، و"امرأتَك" بالنصب[١]. وقد وجّه الأخفش هاتين القراءتين، فوجه النصب على الاستثناء، والرفع على أنه فاعل، والتقدير: لا يلتف منكم إلا امرأتك[٢].

وقد وجه الفراء النصب -كذلك- على الاستثناء، والمعنى فأسر بأهلك إلا امرأتك، وقد كان الحسن يرفعها يعطفها على أحد أي: لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك[٣].

وما ذهب إليه الفراء في النصب على الاستثناء من أهلك، دون أحد؛ لأنه يشترط في جواز نصب المستثنى تعريف المستثنى منه، ومذهبه مردود بهذه الآية هو ومن ذهب مذهبه كأبي عمرو بن العلاء[٤]، وقد روى سيبويه عن «يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فينصب زيدًا على غير ما رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول»[٥].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٠٥/٢، والداني، **التيسير**، ص١٢٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٩٠.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٨١/٢، ٥٨٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢٤/٢.

(٤) انظر: أبا عبيدة، **مجاز القرآن**، ٢٩٥/١.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/٢.

وقد ذهب العكبري إلى أن الرفع على أنه بدل من أحد –وهذا هو رأي الفراء– والنهي في اللفظ لأحد، وهو في المعنى للوط، أي لا تمكن أحدًا منهم من الالتفات إلا امرأتك.

وبالنصب على أنه استثناء من أحد، أو من أهل[1]، وعلى ذلك التوجيه الذي ذكره الأخفش والفراء – ومعهم العكبري– نلمح أمرًا دلاليًا يجعل من كل قراءة معنًى ومدلولاً غير الذي تحمله الأخرى، فهذه المرأة إما هي من أهل لوط – على قراءة الرفع – وإما أنها ليست من أهل لوط – على قراءة النصب.

يقول ابن خالويه: «فالحجة لمن رفع أنه استثناها من قوله ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، والحجة لمن نصب أنه استثناها من قوله ﴿فأسر بأهلك﴾»[2].

ويعلق عيسى شحاته على هاتين القراءتين – محاولاً الجمع بينهما بقوله: «يمكن القول بأن امرأة لوط كانت معه، وأن كلمة الغابرين تعني الباقين في العذاب، ويمكن توجيه القراءتين على معنى واحد، وهو أن تكون امرأة لوطٍ كانت مع قومها... فالقراءتان صحيحتان، والتوجيه لهما هو أن قراءة الرفع على أنها بدل من أحد، والنهي في اللفظ وهو في المعنى للوط، أي لا تمكن أحدًا من الالتفات إلا امرأتك، أما قراءة النصب فعلى الاستثناء من أحد أو من أهل»[3]، وهذا التوجيه الذي ذكره عيسى هو نفسه – بلحمته وسداه – الذي ذكره العكبري وقد سبق أن أشرنا إليه.

(1) انظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٧١٠.

(2) ابن خالويه، **الحجة**، ص١٩٠.

(3) عيسى شحاته، **العربية والنص القرآني**، ص ص: ٣٨٧، ٣٨٨.

ومهما يكن من أمر ، فالذي يعنينا هنا هو التعدد الوظيفي لكلمة امرأتك ، فهي فاعل ، أو بدل من أحد ، ومستثنى سواء أكان المستثنى منه "أحد" أم "أهل" ، وعليه فإن العلامة ستختلف في كلٍّ.

﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

قرئت كلمة "غيرُ" بالرفع، و"غيرِ" بالجر، و"غيرَ" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش أن الرفع إذا «جعلته من صفة القاعدين، وإن جررته، فعلى المؤمنين، وإن شئت نصبه إذا أخرجته من أول الكلام، فجعلته استثناء، وبها نقرأ، وبلغنا أنها أنزلت من بعد قوله: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ ولم تنزل معها، و إنما هي استثناء عنى بها قومًا لم يقدروا على الخروج ثم قال: "والمجاهدون" يعطفه على "القاعدين" لأن المعنى" لا يستوي القاعدون والمجاهدون»[٢].

وقال الفراء يوجِّه هذه القراءات: يرفع "غير" لتكون كالنعت للقاعدين، كما قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكما قال: ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١]. وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب، غير أن اقتران "غير" بالقاعدين يكاد يوجب الرفع؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام، فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانًا وفلانًا، وقد يكون نصبًا على أنه حال، كما قال:

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٩٣، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٣٠/٣، والداني، **التيسير**، ص٩٧، وابن الجزري، **النشر**، ٢٥١/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٥٣/١.

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، ولو قرئت خفضًا لكان وجهًا، تجعل من صفة المؤمنين»[١].

وبالنظر في كلٍّ من توجيه الأخفش والفراء نجد أنهما متفقان، لكن نلحظ أن الفراء قد زاد في توجيهه النصب وجه الحال مع الاستثناء؛ إلا أنه جعل الكلام على الجر وجهًا، وهي قراءة ثابتة.

وقد ذكر هذه الأوجه التي ذكرها الأخفش والفراء: الأزهري[٢]، والنحاس[٣]، وأبو حيان[٤]، والنسفي[٥]، والعكبري[٦]، والزجاج[٧].

وقد ذكر غير واحد من المعربين أوجهًا أخرى غير ذلك، فذكر مكي[٨]، والعكبري[٩]، وابن الأنباري[١٠]، والزجاج[١١]، أن "غير" بالرفع بدلاً من القاعدين.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ص١٣٢.

(٣) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٤٨٣.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٣٥.

(٥) ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل**، ١/٣٤٨.

(٦) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢٨٣.

(٧) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٩٣.

(٨) ينظر: مكي، **المشكل**، ١/٢٠٢.

(٩) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢٨٣.

(١٠) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/٢٦٤، ٢٦٥.

(١١) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٩٢، ٩٣.

وذكر ابن الأنباري[1]، وأبو السعود[2]، أن "غيرَ" بالجر بدلاً من المؤمنين.

وقد رجح العبيدان في وجه الرفع أن يكون بدلاً من أن يكون صفة، وذلك «أن الآية من قبيل الاستثناء التام المنفي؛ ومما يؤكد هذا أن زيد بن ثابت قال: "أملى عليّ الرسول ﷺ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فجاء ابن أم مكتوم وهو يمليها عليّ فقال: يا رسول الله لو أستطيع الجهاد فجاهدت، وكان أعمى فأنزل الله على رسوله صلّى الله عليه وسلّم وفخذه على فخذي ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ فنزولها متأخرة يدل على استثناء أصحاب الضرر من القاعدين من المؤمنين فلو كانت "غير أولي الضرر" صفة لنزلت معها»[3].

فظهر من ذلك أن كلمة "غير" قد تعاورها ثلاث علامات، وست وظائف.

---

(١) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) ينظر: أبو السعود، **تفسير أبي السعود**، ٤/٢٢٠.

(٣) انظر: العبيدان، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع**، ص١٥٧.

١٩. تعدد العلامة والوظيفة بين المعطوف المرفوع والمعطوف المنصوب

١ . ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

قرئت كلمة "الصابئون" بالرفع، وقرئت الصابئين بالنصب[١]. وقد ذكر كل من الأخفش والفراء توجيهًا لذلك، فقال الأخفش: «والنصب القياس على العطف على ما بعد "إنّ". فأما هذه فرفعها على وجهين، كأن قوله: "إن الذين آمنوا" في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ؛ لأن قوله: "إن زيدًا منطلق" و"زيد منطلق" من غير أن يكون فيه "إنّ" في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئًا جعلته على المعنى. كما قلت: "إن زيدًا منطلق وعمرو" ولكنه إذا جُعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر، وقال بعضهم: لما كان قبله فعل شبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو"الذين هادوا" أجراه عليه فرفعه به، وإن كان ليس عليه في المعنى، ذلك أنك تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: "هذا جحر ضب خرب" وقولهم: "كذبَ عليكم الحجُّ" يرفعون "الحج" بـ"كذب" و إنما معناه "عليكم الحجَّ" نصب بأمرهم. وتقول: هذا حبُّ رماني، فتضيف الرمان إليك، وإنما لك الحب وليس لك الرمان، فقد يجوز أشباه هذا، والمعنى على خلافه»[٢].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٠٢، والعكبري، **التبيان**، ١/١٢٨، وأبو حيان، **البحر**، ٣/٥٣١، وابن جني، **المحتسب**، ١/٢١٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٧٢، ٤٧٤.

فالأخفش يرى أن النصب بالعطف على اسم "إنَّ" و"أن" جهتي الرفع: إما بالعطف على محل "إن" واسمها، إذ محلهما الابتداء أو أنها معطوفة على المضمر في قوله سبحانه "الذين هادوا".

أما الفراء فإنه يرى أن "الصابئين" رفع على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا وكان نصب "إن" نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز رفع "الصابئين"، ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيدٌ قائمان، لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن" وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا.

فَمَنْ يَكُ أمسى بِالْمدينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ[1]

وقيارٌ ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته "إن عمرًا و زيد قائمان" لأن قيارًا قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه، كما سهل في الذين إذا عطفت عليه "الصابئون" وهذا أقوى في الجواز من "الصابئون"؛ لأن المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، والذين قد يقال: اللذون فيرفع في حالٍ، وأنشدني بعضهم:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بغاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ[2]

---

(١) البيت من الطويل، ضابئ بن الحارث البرجمي في: البغدادي، **خزانة الأدب**، ٣٢٦/٩، وسيبويه، **الكتاب** ٧٥/١، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢٢٨/١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦٨/٨.

(٢) تقدم تخريجه، ص١١٨.

وقال الآخر:

يَـا لَيْـتَني وَأَنْـتِ يَـا لميس ... بِبَلَـدٍ لَـيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ[1]

وأنشدني بعضهم:

يَـا لَيْتَنِـي وَهُمَـا نَخْلُـوا بِمَنْزِلَـةٍ ... حَتَّـى يَـرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ[2]

قال الكسائي: أرفع "الصابئون" على إتباعه الاسم الذي في "هادوا" ويجعله من قوله ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ لا من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذلك؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودًا ونصارى[3].

والخلاف هنا قائم في توجيه الرفع، أما النصب فلا خلاف فيه، والذي يميل إليه البحث هو اختيار العطف على موضع إن واسمها؛ لأن ذلك يجعلنا بمنأى عن الردود التي قد توجه للتوجيهات الأخرى في الرفع[4].

فالقول بالعطف على الضمير في "هادوا" —وهو قول الأخفش— غير مقبول ما لم يؤكد، والمعطوف شريك المعطوف عليه، ولا يجوز ذلك في: "الصابئون"؛ لأن العطف يدخلهم في الديانة اليهودية، وليس الأمر كذلك.

---

(١) البيت من الرجز، رؤبة، **ملحق ديوانه**، ص١٧٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في **معاني القرآن** للفراء، ٣١١/١، **وخزانة الأدب**، ٣١٤/١٠.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣١٠/١، ٣١١، ٣١٢.

(٤) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٥٠٩/١، والأنباري، **الإنصاف** ١٩٠/١، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٥٣١/٣.

والقول بالعطف على اسم إن الذي خفي فيه الإعراب، وهو قول الفراء -أيضًا- غير مقبول، وذلك لأنه يجرنا إلى نصب كل اسم عطف على مكني، وهذا غير مقبول، والشواهد التي جاء بها يمكن الرد عليه بها أيضًا فهي حجة عليه لا له، والذي ينبغي الإشارة إليه هو قوله: بتضعيف عمل إن في الخبر، وهذا أيضًا باطل بالقرآن والشعر والنثر، وقد رد الزجاج على الفراء بصدد هذه النقطة، وجعل ذلك إقدامًا عظيمًا على كتاب الله، وذلك لأنه يرى في عمل "إن" النصب والرفع، أي أنها تعمل عملين، إذ لا وجود لناصب في العربية ليس له مرفوع فكل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا إذا كان مبنيًّا للمجهول، والنصب في "إن" قوي لا ضعيف؛ لأنها تتعدى الظروف فتنصب ما بعدها، أي: أنها تعمل في الجملة حين يتقدم الخبر على الاسم، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] ونصب "إن" من أقوى المنصوبات[١] فيبقى -في نظر البحث- الرأي القائل بالرفع عطفًا على محل إن واسمها، إذ يسلم -عندي- من الاعتراض عليه.

٢. ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١].

قرئت كلمة "شركاءكم" بالنصب، وكلمة "شركاؤكم" بالرفع[٢]. وقد ذكر

---

(١) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١٩٢/٢، وطه الجندي، **ظاهرة المطابقة النحوية**، ص ص٢٥٢، ٢٥٤.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٣، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٧٩/٥، وابن جني، **المحتسب**، ٣١٤/١، وابن الجزري، **النشر**، ٢٨٦/٢.

كل من الأخفش والفراء القراءتين، وقد اكتفى الأخفش بتوجيه قراءة الرفع، واستحسانه النصب ذاكرًا علة ذلك قائلاً: "وقال بعضهم": «"وشركاؤكم" والنصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع، على المضمر المرفوع. إلا أنه قد حسن في هذا الفصلُ الذي بينهما، كما قال: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [النمل: ٦٧] فحسن؛ لأنه فصل بينها بقوله: "ترابًا"»[١].

في حين ذكر الفراء الوجهين قائلاً: «ونصبت الشركاء بفعل مضمر، كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، وكذلك هي في قراءة عبد الله، والضمير هاهنا يصلح إلقاؤه؛ لأن معناه يشاكل ما أظهرت كما قال الشاعر:

وَرَأَيْتِ زَوْجَكِ فِي الوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا[٢]

فنصبت الرمح بضمير الحمل، غير أن الضمير صلح حذفه؛ لأنهما سلاح يعرف ذا بذا، وفعل هذا مع فعل هذا.

وقد وجه قراءة الرفع بالعطف على واو الجماعة وضعفه أيضًا فقال: «وقد قرأها الحسن: وشركاؤكم بالرفع، وإنما الشركاء هاهنا آلهتهم كأنه أراد: أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم. ولست أشتهيه لخلافه للكتاب ولأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجمع...»[٣].

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٧١، ٥٧٢

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في **خزانة الأدب**، ٢/٢٣١، والخصائص، ٢/ ٤٣١، **ولسان العرب** (رغب) .

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٧٣.

ومن خلال توجيه الأخفش والفراء تظهر لنا قضية الخلاف في جواز العطف على الضمير المتصل دون تأكيده أولاً، كذلك اختلاف الفعل "أجمعوا" وهل هو من الثلاثي "جمع" أم رباعي من "أجمع" وعليه فإن النصب في شركائكم يختلف باختلاف أحد التقديرين. وإذا نظرنا إلى قضية جواز العطف على الضمير المتصل دون تأكيد، فإن سيبويه يرى في تمثيله: «اقعد وأخوك قبحًا إلا أن تؤكده، وذلك لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر، فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي فأنت بالخيار إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول»[1]. وذهب ابن الخباز[2] إلى أن العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد فيه قبح من جهة العربية، وضعف من جهة المعنى، وذكر توجهين للشركاء في هذه الآية: الأول: أنه محمول على المفعول معه؛ لأنه لا يصح عطفه على أمركم.

الثاني: أنه معطوف عليه؛ لأن "أجمعت" قد استعمل في الأشخاص، والذي قصده ابن الخباز: بالقبح من جهة العربية: أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل: إلا بعد توكيده بضمير منفصل، وضعف المعنى يعود إلى أن العطف يقتضي التشريك[3].

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٩٧.

(٢) ابن الخباز. تحقيق: فايز دياب، **توجيه اللمع**، (دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م)، ص ص١٩٩، ٢٠٠، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١/٥٠.

(٣) انظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ١/٣٤٥.

ثانيًا: الاسم بين الرفع والجر

١. بين الرفع على الابتداء والجر على البدل.
٢. بين الرفع على الفاعلية والجر على الإضافة.
٣. بين الرفع عطفًا على المرفوع والجر عطفًا على المجرور.
٤. بين الرفع على النعت، والجر على الإضافة.



١. تعدد العلامة والوظيفة بين المبتدأ أو البدل

﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨، ٩].

قرئت كلمة "ربُّ" بالرفع، و"ربِّ" بالخفض[١]، وقد وجّه الأخفش قراءة الرفع على الابتداء، والجر على البدل[٢].

وبمثل هذا التوجيه قال الفراء، إلا أنه استحسن الرفع إذا انفصلت الآية من الآية، وفي هذه الآية يحسن الاستئناف والإتباع[٣].

وقد ذكر كثير من العلماء وجه الجر على البدل من ربك، منهم ابن عطية[٤]، وأبو حيان[٥]، والسمرقندي[٦]، والزمخشري[٧]، والبيضاوي[٨]، وقد ذكر بعضهم وجهًا آخر للجر غير البدل، فقد ذكر البغوي أنها نعت لربك[٩]،

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٢٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٦٣/٨، والداني، **التيسير**، ص٢١٦، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٥٥، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٨٥.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٧١٧/٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١٩٨/٣

(٤) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣٨٨/٥.

(٥) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٣٥٥/٨.

(٦) انظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣٥٥/٨

(٧) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٢٩٨/٤.

(٨) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٣٨/٢.

(٩) ينظر: البغوي، مختصر **تفسير البغوي**، ص٩٨٣.

وذكر النسفي[١]، والزمخشري[٢]، والبيضاوي[٣]، أن الجر على إضمار حرف القسم.

وتوجيه الرفع على الابتداء قد قال به غير واحد، كالنسفي[٤]، والبغوي[٥]، وذكر ابن عطية أن الرفع يكون على القطع أي هو رب[٦]، وذكر الزمخشري[٧] أن الرفع على المدح أي: الممدوح رب المشرق والمغرب، ومنهم من ذهب إلى أنها خبر مبتدأ محذوف، كالسمرقندي[٨]، والبيضاوي[٩].

وعلى هذه التوجيهات السابقة فإن كلمة "ربّ" قد تعددت وظيفتها —في توجيه الجر— بين البدل، والنعت، والجر بحرف القسم، كذلك تعددت الوظيفة — أيضًا — في توجيه الرفع بين الابتداء والخبر، فالوظيفة متعددة، والعلامة أيضًا متعددة.

---

(١) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص١٢٩٣.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٢٩٨/٤.

(٣) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٣٨/٢.

(٤) ينظر: النسفي، **تفسير النفسي**، ص١٢٩٣.

(٥) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٩٨٣.

(٦) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣٨٨/٥.

(٧) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٢٩٨/٤.

(٨) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣٥٥/٨.

(٩) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٣٨/٢.

٢. تعدد العلامة والوظيفة بين الفاعل والمضاف إليه

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة البقرة – آية ١٦١].

قرئ قوله تعالى ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ بالجر في الجميع، وقرئت –أيضًا– بالرفع في الجميع "والملائكةُ والناسُ أجمعون"[١].

وقد ذكر الأخفش في هذه الآية قراءة واحدة وهي قراءة الجر، ووجه ذلك لإضافة اللعنة إليها[٢].

وبمثل ذلك وجّه الفراء –أيضًا– قراءة الجر، فقال: «فـ"الملائكة والناس" في موضع خفض، تضاف اللعنة إليهم على معنى: عليهم لعنة الله، ولعنة الملائكة، ولعنة الناس»[٣].

ولكنه زاد على الأخفش توجيه الرفع فقال عنه: «وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفًا للكتاب، وذلك أن قولك: عليهم لعنة الله كقولك: يلعنهم الله، ويلعنهم الملائكة والناس، والعرب تقول: عجبت من ظلمك نفسك، فينصبون النفس؛ لأن تأويل الكاف رفع، ويقولون: عجبت من غلبتك نفسُك فيرفعون النفس؛ لأن تأويل الكاف نصب، فابن على ذا ما ورد عليك.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٦٠/١، وابن جني، **المحتسب**، ١١٦/١.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٣٥/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٩٦/١.

ومن ذلك قول العرب: عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض، وبعضِها على بعض، فمن رفع ردّ البعض إلى تأويل البيوت؛ لأنها رفع، ألا ترى أن المعنى: عجبت من أن تساقطت بعضُها على بعض، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت كأنه قال: من تساقط بعضِها على بعض.

وأجود ما يكون فيه الرفع أن يكون الأول الذي في تأويل رفع أو نصب قد كُني عنه مثل قولك: عجبت من تساقطها، فتقول هاهنا: عجبت من تساقطها بعضُها على بعض؛ لأن الخفض إذا كنيت عنه قبح أن ينعت بظاهر؛ فرد إلى المعنى الذي يكون رفعًا في الظاهر، والخفض جائز. وتعمل فيما تأويله النصب بمثل هذا فتقول: عجبت من إدخالهم بعضَهم في إثر بعضه تؤثر النصب في "بعضهم" ويجوز الخفض»[1].

وقال بمثل توجيه رأي الفراء في الرفع القرطبي، وعلّقَ على القراءة —أيضًا— بمثل ما علّق به الفراء من مخالفتها للمصحف[2].

وقد ذكر بعضهم توجيهًا آخر للرفع غير الذي قال به الفراء، وخرج الرفع بالعطف على "لعنة" بتقدير: لعنة الله، ولعنة الملائكة، فحذف المضاف من الثاني، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وخرج —أيضًا— على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: والملائكة والناس يلعنونهم[3].

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٩٦/١، ٩٧.

(٢) ينظر: القرطبي، **الجامع**، ١٩٠/٢.

(٣) انظر: الألوسي، **روح المعاني**، ٢٩/٢.

٣. تعدد العلامة والوظيفة بين المعطوف المرفوع والمعطوف المجرور

١. ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

قرئت كلمة "الملائكة" بالرفع، وقرئت بالجر[1]. وقد وجه الأخفش القراءتين، فذكر الجر على تقدير حرف الجر "في"، وذكر الرفع واختاره على الجر لوروده هكذا في غير مكان على تقدير "أي": وتأتيهم الملائكة، والرفع هو الوجه، وبه نقرأ؛ لأنه قد قال ذلك في غير مكان[2].

وقد ذكر الفراء القراءتين، وتابع الأخفش في توجيه الجر على تقدير حرف الجر، أما الرفع فإنه جعله مردودًا على الله تبارك وتعالى، وقد تابعه أيضًا في ترجيح الرفع على الجر إلا أنه عضده بقراءة أخرى هي قراءة عبد الله: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظللٍ من الغمام﴾[3].

ففي توجيه الفراء للرفع يكون من باب عطف جملة على جملة، بينما هو عند الفراء من قبيل عطف المفردات.

وفي قراءة الجرّ يختلف تقدير حرف الجرّ بين "مِن" و"في"، فإذا كانت الملائكة معطوفة على ظلل، فالحرف المقدر "في" كما ذكره الأخفش، وإذا

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٣٤/٢، والدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٦، وابن الجزري، **النشر**، ٢٢٧/٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**،٢٦٤/١.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١٢٤/١.

كانت الملائكة معطوفة على الغمام، فإن الحرف المقدر "من" ويصلح الحرفان عند الفراء؛ لأنه لم يحدد الحرف أو الاسم المعطوف عليه وإنما اكتفى بأن توجيه الجر يكون على تقدير حرف الجر.

وقد ذكر القرطبي أن قراءة الجر تكون «بالخفض عطفًا على الغمام ويكون تقديره: مع الملائكة. تقول العرب: أقبل الأمير في العسكر، أي: مع العسكر»[1].

وقد ذكر السيد عبد المقصود عبد الرحيم في الحاشية الأولى من **تفسير الماوردي** أن هذه الآية من الآيات المتشابهة التي يعتقد فيها لله سبحانه وتعالى بما يليق له تعالى من غير تجسيم ولا تكييف، ونقل قول الإمام الشافعي تعالى: آمنت بما جاء عن الله بمراد الله وآمنت بما جاء عن رسول الله بمراد رسول الله ﷺ[2].

٢. ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قرئت كلمة "الأنصارُ" بالرفع، و"الأنصارِ" بالجر[3]. وقد وجه الأخفش هاتين القراءتين ورجح إحداهما على الأخرى فقال: «والأنصار رفع، عطفه

---

(١) ينظر: القرطبي، **الجامع**، ٢٨/٣.

(٢) ينظر: الماوردي، **تفسير الماوردي**، ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٤٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٩٢/٥، وابن جني، **المحتسب**، ٣٠٠/١، وابن الجزري، **النشر**، ٢٨٠/٢.

على قوله: والسابقون، والوجه الجر؛ لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعًا»[1].

وقال الفراء: «إن شئت خفضت "الأنصار" تريد من المهاجرين ومن الأنصار، وإن شئت رفعت "الأنصار" تتبعهم قوله: "والسابقون"»[2]. وقد اتفق الأخفش والفراء في ذلك التوجيه، بل لعلّه لم يخرج توجيه أحد من المعربين عمّا قدمه الأخفش والفراء، فالكلمة بالرفع عطفًا على "السابقون" وبالجر عطفًا على "المهاجرين". وقد ذهب إلى ذلك -مثلاً- ابن عطية[3]، وأبو حيان[4]، والسمرقندي[5]، والزمخشري[6]، في حين ذكر البغوي وجه الرفع -فقط- عطفًا على "السابقون"[7]، ولم يذكر النسفي إلا وجه الجر فقط - عطفًا على "المهاجرين"[8].

وعلى ذلك فإن اختلاف العلامة الإعرابية، واختلاف وظيفة الكلمة -تبعًا للعلامة- قد أدّى إلى اختلاف في المعنى، فعلى قراءة الرفع -عطفًا على السابقين- يكون الأنصار جميعهم مندرجين في هذا اللفظ، وعلى

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٦٠.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٥٠.

(٣) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣/٧٥.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥/٩٦.

(٥) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢/٧٠.

(٦) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٤٥٩.

(٧) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٣٩٠.

(٨) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٤٥١.

قراءة الجر يكونون قسمين: سابق أول، وغير أول، ويكون الخبر عنهم بالرضا سابقوهم[1].

٣. ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

قرئت كلمة "أصغرُ" و"أكبرُ" بالرفع، وقرئت "أصغَرَ" و"أكبرَ" بالفتح[2].

وقد وجه الأخفش قراءة الرفع على معنى: «ولا يعزب عنه أصغر من ذلك ولا أكبر بالرفع، وقال بعضهم ولا أصغر من ذلك ولا أكبرَ بالفتح أي: ولا من أصغر من ذلك ولا من أكبر، ولكنه أفعل ولا ينصرف، وهذا أجود في العربية، وأكثر في القراءة وبه نقرأ»[3].

وقد وجه الفراء القراءتين على تقدير العطف في كل منهما، فقال: «فمن نصبهما فإنما يريد الخفض، يتبعهما المثقال أو الذرة، ومن رفعهما، وأتبعهما معنى المثقال؛ لأنك لو ألقيت من المثقال "من" كان رفعًا»[4] وهذا هو الرفع على الموضع أو المحل.

فقد اتفق توجيه الأخفش الفراء في قوله "أصغر" و"أكبر"، إلا أن الأخفش قدر في الجر حرفًا، وقدر في الرفع فعلاً، ولكن الفراء كان توجيهه

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٩٦/٥.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٢، وأبو حيان، **البحر**، ١٧٤/٥، والداني، **التيسير**، ص١٢٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٨٢، وابن الجزري، **النشر**، ٢٨٥/٢.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٧١/٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٤٧٠/١.

قائمًا على العطف المباشر، أو العطف على الموضع، والعطف المتعدد، وهذا التوجيه قال به مكي[١]، والباقولي[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، والطبري[٥].

فنلحظ تعدد الوظيفة والعلامة بين الضمة والفتحة، والفاعلية والمجرور، على أن هناك أوجهًا أخرى ذكرت غير التي ذكرها الأخفش والفراء منها في وجه الرفع: أن يكون "أصغر" مبتدأ و"لا أكبر" معطوف عليه، و"إلا" أداة استثناء ملغاة و"في كتاب مبين" خبر المبتدأ. قال بهذا: الزجاج[٦]، والزمخشري[٧]، وأبو السعود[٨]، أو يكون المعنى على ذلك: لا أصغر من مثقال الذرة ولا أكبر منه إلا في كتاب مبين[٩]، أو أن تكون "لا" نافية عاملة عمل "ليس" وأصغر اسمها و"أكبر" معطوف على "أصغر" والخبر قوله: "في كتاب مبين"، وقال بهذا الألوسي[١٠].

ويرى طه الجندي في هذه الآية ومثيلاتها ترخصًا في العلامة —أو تسامحًا

---

(١) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٥٢١.

(٢) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٥٤٤.

(٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣/٢٦.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/٦٧.

(٥) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ١٥/١١٧، ١١٨.

(٦) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣/٢٦

(٧) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٣٤٣.

(٨) ينظر: أبو السعود، **تفسير أبي السعود**، ٥/١٥٨.

(٩) انظر: العبيدان، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع**، ص١٧٢.

(١٠) الألوسي، **روح المعاني**، ١١/١٤٥.

على حد قوله— ولا يرى في هذا الترخص خروجًا عن قاعدة الإتباع في العلامة، فقال: «والتابع في الحالين مطابق لمتبوعه في الحالة الإعرابية: أما من حيث مراعاة اللفظ فظاهر، وأما من حيث مراعاة المعنى، فقد تسومح في العلامة الإعرابية من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجر في الجملة من توكيد، أو غيره، ولا يمكن تسمية هذا النوع من التسامح بأنه خرق أو خروج عن قاعدة الإتباع في العلامة لما توحي به هذه الكلمة من الفوضى وعدم الاطراد، ذلك أن الخروج لا يكون إلا إذا كان خروجًا عن منطق اللغة وقانونها إلى أمر بعيد عن هذا المنطق وذلك القانون، أما الخروج من قانون لغوي إلى قانون لغوي آخر فلا يكون خروجًا، ويمكن تسميته اتساعًا في اللغة ومرونة فيها»[1].

وهذا كلام صحيح، ويُوافقه البحث ويُؤَيده، لكن ما يرفضه هو تسمية ما خرج عن القاعدة أو استخدام هذا المصطلح ووصفه بأنه فوضوي، فهذا ما لا يؤيده البحث، وإلا كان الشاذ والنادر والقليل من هذا الباب، ثم إنه ليس هناك ظاهرة لغوية إلا ويكون تفسيرها لغويا أو مرتبطًا إلى حد كبير باللغة، والترخص في جميع الأبواب النحوية ظاهرة شائعة في النحو العربي، ولا يمكن إخراجها بحال من الأحوال تحت مسمى الفوضوية كما قال بذلك طه الجندي.

(١) طه الجندي، **ظاهرة المطابقة في ضوء الاستعمال القرآني**، ص٢٤٤.

٤. تعدد العلامة والوظيفة بين النعت والجر بالإضافة

﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

قرئت كلمة "أمثالِها" بالجر، و"أمثالُها" بالرفع[١]. وقد ذكر الأخفش هذين الوجهين، فقال «فله عشر أمثالها على العدد، كما تقول: عشرٌ سودٌ، فإن قلت كيف قال: عشر، والمثل مذكر؟ فإنما أنث: لأنه أضاف إلى مؤنث، وهو في المعنى أيضًا حسنة أو درجة، فإن أنث على ذلك فهو وجه. وقال بعضهم: "عشرٌ أمثالُها"، جعل "الأمثال" من صفة العشر. وهذا هو الوجه، إلا أنه لا يقرأ، لأنه ما كان من صفة لم تضف إليه العدد، ولكن يقال: هم عشرة قيامٌ، وعشرة قعودٌ ولا يقال: عشرةُ قيامٍ»[٢].

وقال الفراء: "من خفض يريد فله عشر حسنات أمثالها، ومن قال: عشرة أمثالها جعلهن من نعت العشر"[٣].

ونلاحظ — هنا — اتفاقًا في الوجهين، إلا أن هناك اختلافًا يسيرًا في كلٍّ، حيث جعل الأخفش الجر على إضافة أمثال لضمير مؤنث، في حين اعتبرها الفراء من باب إقامة المضاف إليه مكان المضاف وهو مجرور، فأخذ حكمه، أو من باب الاكتفاء بالصفة.

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٢٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٢٦٠، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٥٢، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٦٦، ٢٦٧

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥١٠.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٦٦، ٣٦٧.

وفي توجيه الجر نجد اتفاقًا أيضًا، إلا أن الأخفش جعل الرفع هو المختار - عنده - وجعله أيضًا لا يقرأ به، والصواب أنه يقرأ به.

وقد زاد الأخفش ملمحًا جميلاً، عندما ذكر سببًا لحذف التاء من عشر، عندما لحظ أن الأمثال في المعنى مؤنثة، وذلك لأن مثل الحسنة حسنة[١].

وقد ذكر العكبري أن الرفع في "أمثالها" ليس على النعت، وإنما هو على أنه بدل من عشر[٢]، وإلى القول بأنها صفة ذهب ابن الأنباري[٣]، والقرطبي[٤]، وأبو حيان[٥].

وقال بالنعت، وبالإضافة ابن خالويه[٦]، والعكبري[٧].

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٥٥٢.

(٢) ينظر: العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ١/٥٢٧.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/٢٥٠.

(٤) ينظر: القرطبي، **تفسير القرطبي**، ٧/١٥١.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٢٦١.

(٦) ينظر: ابن خالويه، **مختصر ابن خالويه**، ص٤١.

(٧) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٥٥٢.

ثالثًا: الاسم بين النصب والجر

١. بين النصب على المفعول به والجر عطفًا على المجرور.

٢. بين النصب على الحال والجر على النعت.

٣. بين النصب عطفًا على المنصوب والجر عطفًا على المجرور.



١. تعدد العلامة والوظيفة بين المفعول به والجر عطفًا على المجرور

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١].

قرئت كلمة "الأرحامَ" بالنصب، و"الأرحامِ" بالجر[١]. وقد وجّه الأخفش القراءتين، فالنصب على معنى: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: والأرحامِ جر؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور[٢].

وقال الفراء: «فنصب الأرحام يريد: واتقوا الأرحام أن تقطعوها قال: حدثنا الفراء قال: حدثني شريك بن عبد الله الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوْطٌ نفَانِفُ[٣]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[٤].

فتوجيه الأخفش والفراء توجيه واحد حيث استحسن الأخفش وجه النصب، واستقبح الفراء وجه الجر، وليس الأخفش والفراء وحدهما هما اللذان ذهبا هذا المذهب؛ بل هناك كثير من النحاة سار على نفس النهج،

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٥، والعكبري، **التبيان**، ٩٦/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٥٧/٣، والداني، **التيسير**، ص٨٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص١١٨، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٢٦، وابن الجزري، **النشر**، ٢٤٧/٢.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي ٥٣، بلفظ تنائف.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٥٢/١، ٢٥٣.

فقد علّق الزجاج على قراءة الجر بأنها "خطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم»[1]، فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا... وذكر أن إجماع النحاة على أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار...؛ لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل، فكأنه كالتنوين في الاسم فقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه»[2].

وذكر الأصفهاني أن "الخفض فيه ضعف من حيث الإعراب، ومن حيث المعنى، أما من حيث الإعراب فلأن ضمير المجرور لما كان على حرف قائم مقام التنوين، والتنوين لا يصح أن يعطف عليه، كذلك الضمير المجرور، وأيضًا فلأن كل ما يعطف عليه يصح أن يعطف هو، ولما كان ضمير المجرور لم يصح أن يعطف عليه، وبيان ذلك أن للمرفوع والمنصوب ضميرًا منفصلاً نحو: هو وهما وإياه فيصح أن يقال: رأيتك وزيدًا، أو رأيت وزيدًا وإياك، وأتيتني وزيد، وأتاني زيد وأنت، ولم يكن للمجرور ضمير منفصل يقع موقع المتصل فيعطف به، فلم يجز لذلك أن يعطف عليه أيضًا.

وأما من حيث المعنى، فإن إعادة الأمر بالتقوى فلاقتران ذكرها بصفة تحث سامعها على استعمال التقوى؛ كقولك: اتق الله الذي تخافه ،واتق الله

---

(١) أخرجه البخاري، **كتاب فضائل الصحابة**، باب أيام الجاهلية، ومسلم، **كتاب الإيمان**، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى.

(٢) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٧٠٦.

الذي بيده الخير، فهذه الصفات هي التي تحسن التكرير، فإذا نصبت الأرحام ففيه هذا المعنى، وإذا جررته لم يكن في ضمنه من التحذير ما فيه إذا نصبته"[١].

وقال أبو منصور: "القراءة الجيدة والأرحام بالنصب... وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر؛ لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض"[٢].

والعطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب[٣]:

الأول: بصري أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة.

الثاني: كوفي — أنه يجوز في الكلام.

الثالث: أنه إن أكد الضمير جاز في الكلام وإلا فلا، والصحيح مذهب الكوفيين للقياس والسماع.

فأما القياس فكما يجوز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة الجار؛ كذلك يعطف عليه.

والشواهد من الشعر والنثر كثيرة في ذلك، فمن النثر قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، ومن الشعر:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٤]

---

(١) الأصفهاني، **تفسير الراغب**، ٢/١٠٨.

(٢) الأزهري، **معاني القراءات**، ص١١٩.

(٣) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص ص ٩٠٤، ٩٠٥.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا، وهو غير منسوب في **الكتاب** ٢/٣٨٣، **والإنصاف** ٢/٤٦٤.

وقراءة الجر التي هوجمت من النحاة والقراء ثابتة ومتواترة وقوّاها كثيرون، وردوا على من ضعفها – وهذا عندي هو الصواب – فمن الذين ردّوا على من ضعّف هذه القراءة أبو حيان، وقد ردّ في لهجة شديدة فقال: «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز... وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله عليه وسلم بغير واسطة»[1].

وذكر النيسابوري «أن قراءة حمزة ما ثبت بالتواتر عن رسول الله (ﷺ)، فلا يجوز الطعن فيها لقياسات نحوية واهية كبيت العنكبوت»[2].

على أن هناك كثيرًا من التخريجات النحوية التي يمكن للآية أن تخرّج عليها دون التقيد برأي البصريين الذي منعوا مطلقًا، ورأي الكوفيين الذين جوزوا مطلقًا.

ومن هذه التخريجات القوية التي انتصر فيها ابن جني لحمزة القارئ أنه قال: «ولحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٦٧/٣، وانظر رأي ابن عطية: في **المحرر**، ٩/٤، ورأي الزمخشري في: **الكشاف**، ٤٩٣/١.

(٢) النيسابوري، **تفسير غرائب القرآن**، ٣٤١/٢.

على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقديم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرّ أمرّ، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل: أمر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما»[1].

وخرج ابن يعيش قراءة الجر على وجه غير العطف على المكني المخفوض على أن تكون الواو، واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ " جوابًا للقسم"[2].

فاتضح الآن قوة قراءة الجر في الإعراب والمعنى، وأن استحسان الأخفش لقراءة النصب، وتقبيح الفراء لقراءة الجر أمران ليس في محلهما.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١/٢٨٥، و ينظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ١/٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣/٧٨، والرازي، **التفسير الكبير**، ١/١٣١.

٢. تعدد العلامة والوظيفة بين النصب على الحال والجر على النعت

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

قرئت كلمة "غيرَ" بالنصب، و"غيرِ" بالجر[١]. وقد ذكر الأخفش قراءة النصب ووجهها، ورفض الجر فقال على قراءة غير أنها": «نصب على الحال، أي: إلا أن يؤذن لكم غيرَ ناظرين، ولا يكون جرًا على الطعام، إلا أن تقول أنتم، ألا ترى أنك لو قلت: ائذن لعبد الله على امرأة مبغضًا لها لم يكن فيه إلا النصب، إلا أن تقول مبغض لها هو؛ لأنك إذا أجريت صفته عليها، ولم تظهر الضمير الذي يدل على أن الصفة له لم يكن كلامًا. لو قلت: هذا رجل مع امرأة ملازِمِها، كان لحنًا حتى تقول: ملازمُها فترفع أو تقول: ملازِمِها هو فتجر»[٢].

وقال الفراء: «فغير منصوبة؛ لأنها نعت للقوم؛ وهم معرفة و"غير" نكرة فنصبت على الفعل»[٣].

وقال عن الجر: «ولو خفضت "غير ناظرين" كان صوابًا؛ لأن قبلها طعام وهو نكرة، فتجعل فعلهم تابعًا للطعام، لرجوع ذكر الطعام في "إناه" كما تقول العرب: رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها، ومحسنًا إليها. فمن قال:

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٤٦/٧، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ٢٢٦/١٤، والزمخشري، **الكشاف**،٢٧١/٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٦١/٢، ٦٦٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٤٦/٢.

"محسنًا جعله من صفة زيد، ومنخفضة فكأنه قال: رأيت زيدًا مع التي يحسن إليها، فإذا صارت الصلة للنكرة أتبعتها، وإن كان فعلاً لغيرها، وقد قال الأعشى:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا فَجَاءَ بَأَدْمَاءَ مُقْتَادِهَا[1]

فجعل المقتاد تابعًا الإعراب الأدماء؛ لأنه بمنزله قولك: بأدماء يقتادها، فخفضته؛ لأنه صلة لها.

وقد ينشد بأدماءِ مقتادِها تخفض الأدماء لإضافتها إلى المقتاد، ومعناه: بملء يدي من اقتادها، ومثله في العربية أن تقول: إذا دعوت زيدًا فقد استغثت بزيد مستغِيثِه، فمعنى زيد مدح، أي: أنه كافي مستغيثِهِ، ولا يجوز أن تخفض على مثل قولك: مررت على رجل حَسنٍ وجهه؛ لأن هذا لا يصلح حتى تسقط، راجع ذكر الأول فتقول: حسن الوجه، وخطأ أن تقول: مررت على امرأة حسنةٍ وجهِها، وحسنةِ الوجه صواب"[2]، فقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في النصب على الحالية من الفاعل في تدخلوا، ومن المجرور في "لكم"، وزاد الفراء توجيه قراءة الجر على النعت لطعام، وهذا التوجيه الأخير من الفراء –وهو كوفي– خطأ عند البصريين «لأنه جرى على غير ما هو له، فيجب أن يبرز ضمير الفاعل، فيكون غير ناظرين أنتم»[3].

---

(١) البيت من المتقارب، الأعشى، **ديوانه**، ص١١٩.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/ ٣٤٧.

(٣) العكبري، **التبيان**، ٢/١٠٦٠.

٣. تعدد العلامة والوظيفة بين المعطوف المنصوب والمعطوف المجرور

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قرئت كلمة "أرجلَكم" بالنصب، و"أرجلِكم" بالجر[١]. وقد وجه الأخفش هاتين القراءتين، فقال[٢]: وأرجلَكم، فرده إلى الغسل في قراءة بعضهم؛ لأنه قال ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ وقال بعضهم "وأرجلِكم" على المسح، أي: وامسحوا بأرجلكم، وهذا لا يعرفه الناس. وقال ابن عباس: "المسح على الرجلين يجزئ"، ويجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى: "الغَسْل" نحو هذا جحر ضب خرب"، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار، ومثله قول العرب: أكلت خبزًا ولبنًا، واللبن لا يؤكل ويقولون: ما سمعت برائحة أطيب من هذه، ولا رأيت رائحة أطيب من هذه، وما رأيت كلامًا أصوب من هذا، قال الشاعر:

يا ليت زوجك قد غدا متقلدًا سيفًا ورمحًا[٣]

وذكر الفراء قراءة النصب، ولم يذكر القراءة بالجر، وذكر تخريجين لها فقال: «هي مردودة على الوجوه، وحدثني قيس ابن الربيع عن عاصم عن زيد عن عبد الله بن مسعود، أنه قرأ: "وأرجلَكم" مقدم ومؤخر، وحدثني

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٣/٤٣٧، والداني، **التيسير**، ص٩٨، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٢٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٦٥، ٤٦٦.

(٣) تقدم تخريجه ص٢٧٤.

محمد بن أبان القرشي عن أبي إسحاق الهمداني عن رجل عن علي أنه قال: أنزل الكتاب بالمسح، والسنة بالغَسْل، وحدثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي قال: نزل جبريل (ﷺ) بالمسح على محمد صلّى الله عليه وعلى جميع الأنبياء»[1]، وهذه الآية التي اختلفت فيها القراءات، اختلفت فيه —تبعًا لاختلاف القراءات— أيضًا الأحكام الفقهية، وانقسم العلماء فيها إلى فريقين.

الفريق الأول: ويرى جواب غسل الرجل، ولا يرى مسحها واستدلوا بقراءة النصب وبالآتي:

١. أن وجه النصب على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك. قال تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾"[آل عمران: ٤٣]، والمعنى اركعي واسجدي؛ لأن السجود بعد الركوع، وقال بهذا الفراء فيما سبق[2]، وجمهور الصحابة فهم هذا التقديم والتأخير في الآية كما حدث في قصة علي بن أبي طالب حيث قرأ الحسن والحسين — رحمة الله عليهما— وأرجلكم بالخفض فسمع ذلك علي وكان يقضي بين الناس فقال: وأرجلَكم بالنصب هذا من المقدم والمؤخر من الكلام[3] وهذا ما ذكره الفراء.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) انظر: الطبري، **جامع البيان**، ٨٢/٦، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١٥١/٢، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٩/٢.

(٣) ينظر: عزت شحاته كرار. **أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهيـــة**، (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ) ، ص٢٥.

٢. أن الأرجل وإن كانت مجرورة بالعطف على الرؤوس في الإعراب فإن الحكم مختلف، فالرأس حكمه المسح، والرجل حكمها الغسل، إلا أنها مجرورة بالجر على الجوار، كما قرأ بعضهم: "وكل أمر مستقرٍّ"، فجر "مستقر" لأنه جاور الاسم المجرور، ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم: "هذا جحر ضبٍّ خرِبٍ" أراد "خرب" فجر[1]. وهذا ما ذكره الأخفش ولم يرد العطف على الجوار إلا في النعت. وذهب النحاس إلى رفض التوجيه بالجر على الجوار، وقال: هذا القول غلط عظيم؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه[2].

وقد تأوَّل ابن جني قضية الجر بالمجاورة على حذف المضاف وذكر في المثال المشهور: هذا جحر ضبٍّ خربٍ أنّ أصله: هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره فيجري "خرب" وصفًا على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر[3].

وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان، بأن تأويل الحمل على الجوار ضعيف جدًّا، ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه[4].

وذهب المرادي إلى أن الجر على الجوار لم يحفظ، وعدم سماعه كان سببًا في تضعيف هذا التخريج[5].

(١) انظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٣٤٠، ٣٤١، والمرادي، **شرح التسهيل**، ص١٦٧، والعكبري، **التبيان**، ١/٤٢٢.

(٢) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/٩.

(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ١/١٩٢، ١٩٣.

(٤) انظر: أبا حيان، **البحر**، ٤/٤٥٢.

(٥) انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٨٦٧.

وكلام النحاس وابن جني وأبي حيان، والمرادي -في الحقيقة- بعيد عن الواقع اللغوي والاستعمال عند العرب، فقد وقع الجر على المجاورة كثيرًا في كلامهم شعرًا ونثرًا، وقد أتى به القرآن الكريم موافقًا للغَتهم؛ لأنه نزل بها، فكانت مراعاته لألسن العرب ضربًا من ضروب فصاحته، وإلى هذا ذهب العكبري عندما وجه قراءة الجر بأنها «معطوفة على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر»، وضرب العكبرى أمثلة على الجر على الجوار في هذا الباب[1].

وفي وجهة نظر البحث أن الذي دعا إلى الجر - على من قال بالجر على الجوار- هو «إيثار المشاكلة اللفظية والتناسب الصوتي بين الكلمات، إذ هو قانون لغوي وغاية ترومها اللغة وتسعى لتحقيقها»[2].

أما الفريق الثاني الذين يرى وجوب المسح، فقد استدل بقراءة الخفض لـ"أرجلكم" معطوف على "برؤوسكم" وهذا هو قول الرافضة[3].

وقد خرّج شيخ الإسلام ابن تيمية الآية مخرجًا لطيفًا يجدر بنا ذكره في الجمع بين القراءات القرآنية فقراءة الجر محمولة عنده على أن المسح اسم جنس، فالمسح الخاص الخالي من الإسالة والمسح الذي معه إسالة كل واحد

---

(١) انظر: العكبري، **التبيان**، ١/٤٢٢.

(٢) طه الجندي، **ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني**، ص٢٤٠.

(٣) انظر: الكاساني. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢)، ١/١٢١.

منهما يسمى مسحًا، وليس في لفظ الآية ما يمنع كون المسح على الرجل هو المسح الذي معه إسالة، ويعزز ذلك إلى الكعبين، ومن مسح على الرجلين من غير إسالة عنده مبتدع مخالف للسنة المتواترة والقرآن[1].

والذي يميل إليه البحث أن كلتا القراءتين ثابت ومعمول به ومعوّل عليه، فكل قراءة محمولة على معنى غير الأخرى، فقراءة النصب فيها غسل القدمين إذا كانتا مكشوفتين، وعلى قراءة الجر فيها المسح إذا كانتا مستورتين بالخف، فقراءة الجر إذًا المعنى بها المسح على الخفين[2].

وبذلك يتبين سرّ تعدد وجوه القراءات في الآية وما تحمله من دلالات وإثراءات فقهية توحي بانعدام الجمود والتصلب في الفكر الإسلامي، ولا سيما وأن اختلاف القراءتين لا يحرم حلالاً ولا يحلل حرامًا، وإنما أعطى مؤشرًا لاتساع الحرف القرآني وقدرته على الاستجابة للمعاني اللغوية التي تشملها المفردة العربية في سياقاتها من دون المساس بما ذهبت إليه الآية الكريمة على وفق السياق القرآني[3] العامّ، وظهر أيضًا في تعدد القراءة القرآنية تعدد العلامة بين الفتحة والكسرة، وتعدد الوظيفة بين المفعولية، والجر بالحرف.

---

(1) انظر: **الفتاوى** لابن تيمية ٢١/١٢٢، وعبد الفتاح حموز. **المذهب السلفي لابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية في النحو واللغة**، (مجلة الحكمة، ع١٤، ١٩٨٠م)، ص١٧٦.

(2) انظر: السعدي، **تفسير السعدي**، ص١٨٥، ومحمد بن صالح العثيمين. **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**، (مدار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ)، ١/٣٦٠.

(3) انظر: عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص١٧٥.

رابعًا: الاسم بين الرفع والنصب والجر

١. بين الرفع على الابتداء، والنصب على نزع الخافض، والجر على العطف.
٢. بين الرفع على الخبر، والنصب على الحال، والجر على البدل.
٣. بين الرفع على الخبر، والنصب على المدح، والجر على النعت.



١. تعدد العلامة والوظيفة بين الرفع على الابتداء والنصب على نزع الخافض والجر على العطف

﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: ٧١].

قرئت كلمة "يعقوبُ" بالرفع، و"يعقوبَ" بالنصب المنْوي به الخفض[١].

وقد وجّه الأخفش قراءة الرفع على الابتداء، والخفض على تقدير حرف الجر، وتقديره: وبيعقوب من وراء إسحاق، ولكن لا ينصرف[٢].

وذكر الفراء – كذلك – القراءتين ولم يوجّه إلا قراءة النصب فقال: «يرفع وينصب، وكان حمزة ينوي بها الخفض يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب، ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء، ويعقوب هاهنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر:

جِئْنِـي بِمِثْـلِ بَنِـي بَـدْرٍ لِقَـوْمِهِم ... أَوْ مِثْـلَ أُسْـرَةَ مَنْظُـورِ بْـنِ سَـيَّارِ

أَوْ عَـامِرِ بْـنِ طُفَيْـلٍ فِـي مُرَكَّبِـه ... أَوْ حَارِثًا يَوْمَ نَادَى الْقَومُ يَا حَارِ[٣]

وأنشدني بعض بني باهلة:

لَـوْ جِيـتَ بِـالْخُبْزِ لَـهُ مُيَـسَّرَا ... وَالبِـيض مَطْبُوخًـا مَعًـا والـسُّكَّرَا

لَـمْ يُرْضِـهِ ذَلِـكَ حَتَّـى يَـسْكَرَا[٤]

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٨، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٥/٢٤٤، والداني، **التيسير**، ص١٢٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٨٩.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٧٩.

(٣) البيتان من البسيط، جرير، **ديوانه**، ص٢٣٧.

(٤) الأبيات من الرجز، وهي لبعض بني باهلة في **معاني القرآن** للفراء، ٢/٢٢.

فنصبت على قولك: وجئت بالسكر، «فلما لم يظهر الفعل مع الواو نصب، كما تأمر الرجل بالمرور على أخيه فتقول: أخاك أخاك، تريد: امرر به»[1] فقد وجه الأخفش الرفع على الابتداء مؤخرًا ومعناه التقدم، والمعنى: "ويعقوب محدث لها من وراء إسحاق"، وقد ذكر ذلك النحاس[2]، والزجاج[3]، ومكي[4]، الزمخشري[5]، والعكبري[6].

وهناك وجهان آخران للرفع لم يشر إليهما الأخفش في توجيهه وهما: أن يكون يعقوب مرفوعًا على أنه فاعل، وعامله الجر والمجرور، وهذا هو رأى ابن الأنباري[7]، والعكبري[8]، والزجاج[9]، كأنه قال: وثبت لها من قراءة إسحاق يعقوب. أو يكون مرفوعًا على تقدير فعل محذوف، وذكر ذلك النحاس[10]، ومكي[11].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/١٠١.

(٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣/٦٢.

(٤) ينظر: مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ١/٤٠٩.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٢٨٠.

(٦) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٧٠٧.

(٧) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ٢/٢١.

(٨) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٧٠٧.

(٩) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣/٦٢.

(١٠) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/١٠١.

(١١) ينظر: مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ٢/٤٠٩.

وتبقى إشكالية "الفتحة" — في القراءة الأخرى على الباء، وهل الكلمة منصوبة — أعني على أنها مفعول به، أم أنها مجرورة وتكون على ذلك ممنوعة من الصرف.

وقد ذكرت توجيهات أخرى غير التي ذكرها الأخفش والفراء في توجيه هذه الحركة؛ فهي عند الأخفش مجرورة ممنوعة من الصرف، وهي عند الفراء محتملة للإعرابين: النصب والجر.

وقد ذكر أبو علي الفارسي أن الفتح يحتمل ثلاثة أضرب:

«أحدها: أن يكون يعقوب في موضع جر، والمعنى: فبشرنا بإسحاق ويعقوب.

والثاني: أن يحمله على موضع الجار والمجرور كقوله: إذا ما تلاقيتا من اليوم أو غدًا...

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر، فكأنه قال: «فبشرناه بإسحاق ووهبنا له يعقوب»[1].

وذكر الأصفهاني أن النصب بالحمل على موضع قوله: "بإسحاق"[2] وذكر العكبري «أن الفتحة هنا للنصب، وفيه وجهان: **أحدهما:** هو معطوف على موضع بإسحاق، **والثاني:** منصوب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام تقديره: ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب. والوجه الثاني أن الفتحة للجر، وهو معطوف على لفظ إسحاق، أي: فبشرناها بإسحاق وبيعقوب»[3].

---

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٦٤/٤ — ٣٦٦.

(٢) الأصفهاني، **شرح اللمع**، ٣٥٩/١

(٣) العكبري، **التبيان**، ٧٠٧/٢.

والقول بأن الفتحة للنصب هو المختار — عند الباحث — وذلك لأنه إذا كان المعطوف مجرورًا فإنه يجب إعادة الجار، وإلا اختير النصب بفعل مضمر. يقول في ذلك المرادي: «وإن كان المعطوف مجرورًا أعيد الجار، أو نصب بفعل مضمر نحو: مررت بزيد وأمس بعمرو، فإن لم يعد الجار، لم يجز إقراره مجرورًا عند البصريين لضعف الخافض وأنه لا يتصرف، بل ينصب بفعل مضمر، والتقدير في الآية: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب»[1].

---

(١) المرادي، **شرح التسهيل**، ص٩١٠، وانظر: الطبري، **جامع البيان**، ١٥/٣٩٦.

٢. تعدد العلامة والوظيفة بين الرفع على الخبر والنصب على الحال والجر على البدل

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣].

قرئت كلمة "فئة" بالتثليث "فئةٌ" بالرفع، و"فئةً" بالنصب و "فئةٍ" بالجر[١].

وقد ذكر الأخفش من هذه الأوجه: وجه الرفع والجر، وقدّم تفسيرًا لكل واحدٍ منهما.

قال الأخفش: «على الابتداء رفع، كأنه قال: «إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله». وقرئت جرًّا على أول الكلام على البدل، وذلك جائز. قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ ... وَرِجْلٍ بها رَيْبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ[٢]

فرفع، ومنهم من يجر على البدل، ومنهم من يرفع على: إحداهما كذا، وإحداهما كذا، وقال:

وإنَّ لَهَا جَارَيْنِ لَنْ يَغْدُرَا بها ... رَبِيبُ النَّبيِّ وَابْن خَيْرِ الْخَلائِفِ[٣]

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٢/٣٩٣، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ٤/٢٥، والرازي، **التفسير الكبير**، ٢/٤١٤.

(٢) البيت من الطويل، النجاشي الحارثي، البغدادي، **خزانة الأدب**، ٥/٢١٤.

(٣) البيت من الطويل، معن بن أوس. تحقيق: شوارتز، **ديوان معن بن أوس**، ص٣٥.

رفع والنصب على البدل»[1].

أما الفراء فقد قال: «"فئة" قرئت بالرفع، وهو وجه الكلام على معنى: إحداهما تقاتل في سبيل الله (وأخرى كافرة) على الاستئناف كما قال الشاعر:

فَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[2]

ولو خفضت لكان جيدًا، ترده على الخفض الأول، كأنك قلت: كذي رجلين: كذي رجل صحيحة ورجل سقيمة.

وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أول الكلام.

ولو قلت: فئةً تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة؛ كان صوابًا على قولك: التقتا مختلفتين»[3].

وقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في الرفع على أن "فئة" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: إحداهما، وكذلك اتفقا على توجيه الجر على أنه بدل من "فئتين"، وعلى ذلك فإن الفراء قد زاد عليه في توجيه النصب على أنه حال من الضمير في "التقتا". وزاد عليه أيضًا ترجيحه لوجه الرفع.

وهناك توجيهات أخرى يمكن أن تكون في الآية سواء في وجه الرفع أو النصب.

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٩٦، ٢٩٧.

(٢) البيت من الطويل، كثير عزة. تحقيق: إحسان عباس، **ديوان كثير عزة**، (دار الثقافة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧١م)، ص٩٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٩٢، ١٩٣، ١٩٤.

وأما وجه النصب فمن الجائز أن يخرج على أسلوب المدح «كأنه قيل: أمدح فئة تقاتل في سبيل الله وأذم أخرى كافرة»[1].

وفي وجه الرفع يجوز أن يخرج على أنه بدل من الضمير في "التقتا"[2].

وقد ذكر الطبري تفصيلاً لذلك فقال: «وكذلك تفعل العرب في كل مكرر على نظير له قد تقدمه، إذا كان مع المكرر خبر، ترد على إعراب الأول مرة وتستأنفه ثانية بالرفع، وتنصبه في التام من الفعل والناقص»[3].

ويبقى ترجيح الفراء لوجه الرفع —دون ذكر أي مبرر لهذا الترجيح— وفي نظر الباحث كل هذه الترجيحات تقف على مستوى واحد، بل إن الرفع ربما يتوارد عليه إشكالية؛ لأننا قدرنا حذف مبتدأ "إحداهما" فكان القياس أن يكون والأخرى، أي من باب عطف المعرفة على المعرفة. وإن كان العكبري، قد حاول رد هذه الإشكالية بقوله: «لما علم أن التفريق هنا لنفس المثنى المقدم ذكره كان التعريف والتنكير واحدًا»[4].

---

(١) الطويل، **القراءات الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص٩٨.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢٤٣.

(٣) الطبري، **جامع البيان**، ٦/٢١٣، ٢٣٢.

(٤) العكبري، **التبيان**، ١/٢٤٣.

٣. تعدد العلامة و الوظيفة بين الرفع على الابتداء والنصب على المدح والجر على النعت

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام : ١٤].

قرأت كلمة "فاطر" بالنصب، والرفع، والجر[١]. وقد وجّه الأخفش قراءة الجر على النعت للفظ الجلالة، والرفع على الابتداء، أي: هو فاطر[٢]، ولم يذكر قراءة النصب. أما الفراء فقد ذكر التوجيهات الثلاثة فقال: «مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات الله تبارك وتعالى، ولو نصبته على المدح كان صوابًا، ولو نويت الفاطر الخالق، نصبته على القطع إذا لم يكن فيه ألف ولام، ولو استأنفته فرفعته كان صوابًا»[٣].

وقد عرض الطويل هذه المسألة واختار أن تكون "فاطر" – في قراءة الرفع – صفة للفظ الجلالة، واستدل على إهدار العلامة الإعرابية بقرينة التبعية والمطابقة[٤]، ثم ذكر الطويل تخريجات لأبي البقاء العكبري في توجيه قراءة النصب حيث قال: «وخرجه أبو البقاء على أنه صفة لولي على إرادة التنوين أو بدل أو حال»[٥]، وأحال إلى أبي حيان في **البحر المحيط**. وبالرجوع

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨٥/٤، والعكبري، **التبيان**، ١٣٧/١، والرازي، **التفسير الكبير**، ١٦/٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٨٣/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٢٨/١، ٣٢٩.

(٤) الطويل، **القراءات القرآنية الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص٨٦.

(٥) الطويل، **القراءات القرآنية الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص٨٦.

إلى كتابيّ العكبري: **إعراب القراءات الشواذ**[1]، **والتبيان**[2]، لم أجد توجيهًا للعكبري ينص على أنها – في قراءة النصب – حال، فنجد العكبري في **إعراب القراءات الشواذ** يقول: «والجمهور على الجر صفة لاسم الله، ويقرأ بالرفع على تقدير: هو فاطر، وفي **التبيان** يقول: يقرأ بالجر، وهو المشهور، وجره على البدل من اسم الله، وقرئ شاذًّا بالنصب، وهو بدل من ولي، ....» ويجوز أن يكون صفة لولي، والتنوين مراد، "فلا نجد في هذين النصين للعكبري أية إشارة إلى أن "فاطرَ" منصوب على الحال.

ثم يعلق محمد الطويل على تخريج العكبري لفاطر –بالنصب – على البدلية قائلاً: «وفضلاً عن ذلك فإنه يستحيل توجيه المعنى على تخريج أبي البقاء هل يصح: قل أغير الله أتخذ فاطر السموات والأرض... إذا كان البدل على نية تكرار العامل كما يقولون»[3].

ونعلّق على تعليق الطويل على العكبري بأنه ليس هناك ما يمنع أن يكون "فاطر" بدلاً من ولي؛ لأن المعنى مستقيم وليس هناك لبس، أو غموض، إذ المعنى – على القول بالبدلية–: أأجعل فاطر السموات والأرض غير الله، وهذا ما قال به العكبري[4].

---

(١) ينظر: العكبري، **شواذ القراءات**، ١/٤٦٩، ٤٧٠.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٤٨٤.

(٣) الطويل، **القراءات القرآنية الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص ص: ٨٦، ٨٧.

(٤) انظر: العكبري، **التبيان**، ١/٤٨٤

وقد ظهر من خلال هذا العرض التعدد الوظيفي وما يترتب عليه من تعدد في العلامة لكلمة "فاطر" على حسب كل قراءة، فبالرفع على تقدير: مبتدأ أو خبر، وبالجر، صفة أو بدل للفظ الجلالة، وبالنصب، بدل أو صفة لولي، فاجتمع عندنا ستة إعرابات وثلاث علامات في كلمة واحدة.

المبحث الثاني

تعدد العلامة دون الوظيفة

أولاً : جر المبتدأ ورفعه.

ثانيًا : رفع النعت وجرّه.

ثالثًا : الفعل المضارع.

أ. رفع المضارع ونصبه.

ب. رفع المضارع وجزمه.



تعدد العلامة دون الوظيفة

أولاً: جر المبتدأ ورفعه

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢].

قرئت كلمة "الحمد" بالجر[١]. وقد وجه الأخفش قراءة الجر على أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة، وذلك أن الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة ولا تزول علتها[٢].

أما الفراء فقد قال: «هذه كلمة كثرت على ألسنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحدٍ من كلامهم ضمة بعد كسرة، أو كسرة بعد ضمة، ووجدوا الكسرتين قد يجتمعان في الاسم الواحد مثل: إِبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم»[٣].

وواضح من التوجيهين السابقين أن العلة التي قدَّمها الفراء يمكن لنا قبولها، فنحن بصدد لغة استعمالية –بمعنى أن استعمالها يومي– والاستعمال هو محك القاعدة، وعن الاستعمال سجِّلت القواعد. أما توجيه الأخفش، فإنه جاء بعيدًا عن الواقع اللغوي حتى إنه يمكن ألاّ يعده علة منطقية يستند إليها لما يترتب عليه من القول بأن جميع الكلمات التي خرمت قاعدة نحوية أن ندخلها تحت طائلة الكلمات التي ليست بمتكمنة؛ ولكن

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٢٢، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١/١٨، وابن جني، **المحتسب**، ١/٣٧.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/١٥٦.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣.

القول بأن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة[1]، فإن هذا يعدّ أمرًا مقبولاً.

بل إن بعضهم لم يستطع أن يجد لهذه القراءة تفسيرًا، فجعلها لغة من لا يلتفت إليهم من العرب وهو وجه له[2]. ويقول الزمخشري: «ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة»[3].

بل إنه يمكن القول بأن حركة الدال هي حركة إعراب وليست حركة بناء[4]، تأثرًا بحركة اللام، وقد ذهب إلى هذا جماعة من البصريين[5].

وقد قدمت تفسيرات صوتية كثيرة لهذه الحركة التي أهدرت فيها العلامة الحقيقية وجيء بعلامة أخرى، وقد سبق تفسير الفراء لذلك، ولكن نزيد الأمر وضوحًا مع هذه التفسيرات، فقد ذهب ابن جني إلى أن «هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعماله أشدّ تغييرًا فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما

---

(١) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/١٦٩، وابن أبي الربيع، **البسيط**، ٢/٩٤٢، وفيه: أتبعت الدال اللام.

(٢) ينظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٢/٤٥، والعكبري، **التبيان**، ١/٥، وقد ضعف العكبري الإتباع؛ لأن فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب، ولكنه جوّز هذا على ضعفه في **إعراب الشواذ**، ١/٨٨، وما يعنيه العكبري بإبطال الإعراب هو ذهاب العلامة الإعرابية، انظر: محمد حماسة، **العلامة الإعرابية**، ص٣٤٦.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ١/٥٨.

(٤) المرادي، **شرح التسهيل**، ١/٤٢.

(٥) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ١/١٩٦.

بالجزء الواحد، وإن كان جملة من مبتدأ وخبر»[1].

وما حدث في قراءة الحمد لله من التأثر الرجعي الذي تأثر فيه الصوت الأول بالثاني. ويلاحظ هنا أن الصائت القصير «الضمة في "الحمد" له وظيفة إعرابية، ومع ذلك تأثر بالصائت القصير الآخر» الكسرة في "لله" طلبًا لهذا الانسجام بين الأصوات[2] «فذهاب الضمة — هنا— وهي علم الرفع ومجيء الكسرة بدلاً منها وهي علامة إعرابية أخرى — كان للمناسبة الصوتية وهي الإتباع»[3].

ونؤكد هنا على أمر مهم وهو أن الكسرة في قراءة "الحمدِ لله" لا تدل على معنى من المعاني النحوية، وإنما تدل على «الإتباع والمجاورة، والإتباع قائم على الانسجام الموسيقي بين الكلمات والحركات، وحركات الإتباع لا تدل على معنى»[4].

وقد ذهب مصنفك إلى توجيه آخر، وهو القول بإظهار أثر حرف الجر والتقدير: بدأت بالحمد لله[5]، وهذا رأي جيد؛ لأن حروف الجر قوية في العمل، فلا مانع - من وجهة نظر البحث - في أن تعمل ظاهرة أو مقدرة، ولا سيما وأن النحاة يقرون بالعامل المقدر سواء أكان على جهة الوجوب أم الجواز.

---

(١) ابن جني، **المحتسب**، ١/٣٧.

(٢) انظر: عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص١٦١.

(٣) انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ٢/٩٤٢، ومحمد حماسة، **العلامة الإعرابية**، ص٣٧٤.

(٤) فاضل صالح السامرائي. **الجملة العربية والمعنى**، (دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ)، ص٤٤.

(٥) انظر: مصنفك، **شرح العوامل المائة**، ص١٧.

وقد عدّ بعضهم هذه القراءة داخلة في الضرورة، وذلك عند من يجعل الضرورة في القرآن الكريم[1]، وهذا العدّ -أيضًا- لا وجه له، وذلك لأن القرآن لا يخضع للضرورة لأن الشاعر يأتي بالضرورة عندما يعجز عن الإتيان بما يتماشى مع القاعدة أو الوزن - ولا يعني ذلك أن الضرائر تعيب الشعر العربي - ولكن لا يمكن أن يوصف بأن هناك شيئًا في القرآن جاء على جهة الضرورة، وذلك لأنه يستحيل في حق الله عز وجل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النصوص النثرية لا تدخل تحت طائلة الضرائر، إذ إنه يمكن للناثر أن يستبدل العبارة أو الكلمة، فهناك مساحة من الحرية في التبديل والتغيير، أما لغة الشعر، فهي لغة خاصة لا ينطبق على النثر ما ينطبق عليها.

وخلاصة القول: إن مجيء الكسرة هنا -أو إهدار علامة الرفع- إنما هو لأمن اللبس ووضوح المعنى في الابتداء.

---

(١) انظر: محمد حماسة. **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، (مكتبة دار العلوم)، ص١٥٤.

ثانيًا: رفع النعت وجره

١. ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج: ١٥].

٢. ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

قرئت كلمة "المجيدُ" بالرفع، و"المجيدِ" بالجر، وكذلك كلمة محفوظ، قرئت "محفوظٌ" بالرفع، و "محفوظٍ" بالجر[1].

وقد ذكر هذه القراءات الأخفش والفراء، وقد وجه الأخفش ذلك فقال فـ"المجيد جر على العرش، والرفع على قوله: "ذو" وكذلك "محفوظٍ" جر على اللوح، ورفع على القرآن»[2].

وقال الفراء عن "المجيد": «وبعضهم رفعه جعله من صفة الله تبارك وتعالى، وخفضه من صفة العرش، وعن "محفوظ" على جعله من صفة اللوح، ورفعه جعله للقرآن»[3].

فالذي أدّى إلى هذا التعدد هو ازدواجية النظر إلى المنعوت، وتعدد إعراب المنعوت في كلٍّ؛ أدّى إلى تعدد إعراب النعت؛ لأنه تابع له.

وقد ذكر البيضاوي توجيهي الفراء في كلمة "المجيد" بالجر صفة لربك أو للعرش[4]، في حين اكتفى الباقون بذكر وجه واحد وهو الذي اكتفى به

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٣٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٥٢/٨، والداني، **التيسير**، ص٢٢١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣٦٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٧٣٦/٢، ٧٣٧.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٥٤/٣.

(٤) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٨٥/٢.

الأخفش — الجر على أنه صفة للعرش، كابن عطية[1]، والسمرقندي[2]، وأبي حيان[3]، وابن أبي زمنين[4]، والنسفي[5]. وقد ذكر السمرقندي[6]، والبغوي[7]، نفس توجيه الأخفش في رفع "المجيد" على أنه صفة لـ"ذو". وذكر ابن أبي زمنين[8]، وأبو حيان[9] أن الرفع على أنه خبر لـ"هو".

واتفقت المراجع السابقة في توجيه كلمة "محفوظ" مع توجيه الأخفش والفراء.

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٥/٤٦٣.

(٢) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٤٦٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٨/٤٤٥.

(٤) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٢/٥٠٤.

(٥) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص١٣٣٧.

(٦) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/٤٦٦.

(٧) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص١٠١٢

(٨) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢/٥٠٤.

(٩) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٨/٤٤٥.

ثالثًا: الفعل المضارع

أ- رفع المضارع ونصبه

١. ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

قرئت كلمة "فيكون" بالرفع، وقرئت بالنصب[١]. وقد وجه الأخفش الرفع على وجهين: إما على "العطف كأنه إنما يريد أن يقول: إنما يقول كن فيكون، وقد يكون أيضًا رفعه على الابتداء، وقال: إذا أردناه أن نقول له كن فيكون، فإن جُعلت يكون هاهنا معطوفة نصبت؛ لأن "أن نقول" نصب بأن كأنه يريد أن نقول فيكون؛ فإن قال: كيف والفاء ليست في هذا المعنى؟ فإن الفاء والواو قد تعطفان على ما قبلهما وما بعدهما، وإن لم يكن في معناه نحو: ما أنت وزيدٌ، وإنما يريد لم تضرب زيدًا؟ وترفعه على ما أنت وما زيدٌ وليس ذلك معناه، ومثل قولك: إياك والأسد، والرفع في قوله: فيكونُ على الابتداء...، قال الشاعر:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ ... لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتِجَهَا حِوَارا[٢]

وقال الشاعر:

ومَا هُوَ إِلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأُبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ[٣]

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٤٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٦٦/١، والداني، **التيسير**،ص٧٦، وابن خالويه، **الحجة**، ص٨٨.

(٢) البيت من الوافر، ابن أحمر، **ديوانه**، ص٧٣.

(٣) البيت من الطويل، كثير عزة، **ديوانه**، ص٥٢٢.

والنصب في قوله "فأبهت" على العطف، والرفع على الابتداء»[1].

لكن الفراء ذكر وجه الرفع، ووجهه بالرد على يقول ورد وجه النصب، بقوله: "ولا يكون نصبًا"[2].

وورود وجه النصب من الفراء فيه نظر؛ لأن القراءة ثابتة ولا يمكن ردها، والتحقيق فيها التضعيف وليس الرد، كما أن هذا التضعيف خاص بالقراء وليس بالنحاة كما قال أبو منصور «وهذا عند القراء ضعيف»[3].

وقد بيّن العكبري سبب ضعف النصب على جواب لفظ الأمر أنه "لوجهين: أحدهما: أن "كن" ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يَردُ على الموجود؛ لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد، ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله عزَّ وجلَّ ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]، وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥]. والثاني: أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر، إما في الفعل، أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب، وغيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان، وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٧٤، ٧٥.

(٣) الأزهري، **معاني القراءات**، ص٦٢.

تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه»[1].

٢. ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

قرئت كلمة "يقولَ" بالنصب، وقرئت بالرفع "يَقُولُ"[2]. وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين موجِّهًا إياهما فقال: «وكذلك ما انتصب بعد "حتى" إنما انتصبت بإضمار "أن"... أي حتى أن يقول؛ لأن حتى في معنى "إلى". تقول: أقمنا حتى الليل، أي: إلى الليل، فإن قيل: إظهار أن هاهنا قبيح قلت: قد تضمر أشياء يقبح إظهارها إذا كانوا يستغنون عنها، ألا ترى أن قولك: إن زيدًا ضربته، فينصب بفعل مضمر لو أظهرته لم يحسن.

وقد قرئت هذه الآية: "حتى يقولُ" يريد "حتى الرسول قائل"، جعل ما بعد حتى مبتدأ. وقد يكون ذلك نحو قولك: سرت حتى أدخلها إذا أردت: سرت فإذا أنا داخل فيها، وسرت أمسِ حتى أدخلها اليوم، أي: حتى أنا اليوم أدخلها فلا أمنع»[3].

أما الفراء فقد ذكر القراءتين، وذكر توجيهًا لكل واحدة مع بيان علة التوجيه فقال عن النصب: «فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلهما مما يتطاول كالترادد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى؛ نُصب بعده بحتَّى، وهو في

---

(١) العكبري، **التبيان**، ١/١٠٩، و ينظر: ابن هشام، **المغني**، ١/٢٢٣.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٦، وأبو حيان، **البحر**، ٢/١٤٠، والداني، **التيسير**، ص٨٠، وابن خالويه، **الحجة**، ص٩٥، ٩٦.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٦٧، ٣٦٨.

المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد "حتى" إذا كان ماضيًا.

أما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك؛ ألا ترى أن إدامة النظر تطول، فإذا طال ما قبل "حتى" ذُهب بما بعدها إلى النصب، إن كان ماضيًا بتطاوله. قال: وأنشدني بعض العرب، وهو المفضل:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[1]

فنصب "تكل" والفعل الذي أدّاه قبل "حتى" ماضٍ؛ لأن المطو بالإبل يتطاول حتى تكل عنه، ويدلك على أنه ماضٍ أنك تقول: مطوت بهم حتى كلّت غزاتهم، فَيحْسُن فَعَل مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل. ولا يحسن مكان المستقبل فَعَل. ألا ترى أنك لا تقول: أضرب زيدًا حتى أقرَّ؛ لأنك تريد: حتى يكون ذلك منه.

وإنما رفع مجاهد؛ لأن فَعَل يحسن في مثله من الكلام، كقولك: زلزلوا حتى قال الرسول. وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب. وهي في قراءة عبد الله[2]: ﴿وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول﴾ وهو دليل على معنى النصب»[3].

فنلحظ من خلال النص الذي قلناه عن الفراء أنه نفس الذي ذهب إليه

(١) البيت من الطويل، امرئ القيس، **ديوانه**، ص٩٣.

(٢) ينظر: أبوحيان، **البحر**، ١٤٠/٢، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ٣٥/٣.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١٣٢/١- ١٣٣.

الأخفش من القول بالنصب، إلا أن الأخفش كان صريح العبارة عندما ذهب إلى أن النصب بأن المضمرة.

كما وضح أيضًا ميل الفراء إلى قراءة النصب، وضح ذلك في كلامه عندما قال: وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب، أيضًا ما ذكره من قراءة عبد الله التي اتخذها دليلاً على معنى النصب.

وليس الفراء وحده هو الذي مال إلى النصب؛ بل إن أكثر المعربين والمفسرين قد اختاروا وجه النصب. يقول الرازي: «واعلم أن الأكثرين اختاروا النصب؛ لأن قراءة الرفع لا تصح إلا إذا جعلنا الكلام حكاية عمَّن يخبر عنها حال وقوعها، وقراءة النصب لا تحتاج إلى هذا الفرض، فلا جرم كان النصب أولى، فترجيح النصب هنا — في الآية — هو الأرجح لأن المس والزلزال ليسا معلولين لقول الرسول ﷺ»[1].

ويزيد الأمر تأكيدًا أن النصب «على هذا التوجيه أظهر في الآية الكريمة؛ لأن الفعل "يقول" منصوب بأن مضمرة، وهي مما تجعل الفعل على معنى الاستقبال، و"أن" علم له عليه الصلاة والسلام، وهذا مما يكشف عن ثبات الرسل واصطبارهم، وبيان سعة صدرهم، فإذا نفد صبرهم حتى ضجّوا كان ذلك الغاية في الشدة التي لا مطمع وراءها فقيل لهم: ﴿أَلَآ إِنَّ

---

(١) انظر: ترجيح النصب في: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٣٨٦/١، والنحاس، **إعراب القرآن**، ٣٠٤/١، والزمخشري، **الكشاف**، ٣٥٦/١، والعكبري، **الإملاء**، ١٤١/١، والألوسي، **روح المعاني**، ٤١٨/٢، وابن أبي الربيع، **البسيط**، ٩٠٣/٢، والكسائي، **معاني القرآن**، ٨٧، ٨٨، ٨٩.

﴿ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴾ إجابة لما أرادوه من عاجل النصر، وهو مما يجعل قراءة الرفع في الجملة الفعلية "حتى يقولُ" غير مقصودة لتعارضها مع المعنى الذي جاءت به الآية»[1].

٣. ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

قرئت كلمة "فيضاعفُه" بالرفع، وقرئت: "فيضاعفَه" بالنصب[2].

وقد ذكر الأخفش توجيهًا لكل من النصب والرفع، فالنصب — عنده— إذا نويت بالأول الاسم؛ لأنه لا يكون أن تعطف الفعل على الاسم، فأضمر في قوله: "فيضاعفه" أن، حتى تكون اسمًا فتجريه على الأول إذا نوي به الاسم.

أما الرفع —عنده— فعلى لغة تميم؛ لأنهم لا ينوون بالأول الاسم فيعطفون فعلاً على فعل[3].

ويقول الفراء — موجهًا كلتا القراءتين: أن الرفع على «جعل الفاء منسوقة على صلة الذي، ومن نصب أخرجها من الصلة، وجعلها جوابًا لـ "من"؛ لأنها استفهام»[4].

فنحن هنا أمام توجيهات متعددة للفعل المضارع في رفعه ونصبه، وقد

---

(١) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص ص: ٤٤-٤٥.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٩، وأبو حيان، **البحر**، ٢/٢٥٢، والداني، **التيسير**، ص٨١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٩٨.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٥٧.

ظهر من خلال كلام الأخفش والفراء اتفاقهما في توجيه الرفع على أنه معطوف على الفعل "يقرض"[1]. أما في النصب فقد اختلف توجيه كلّ منهما، حيث قال الأخفش بالعطف على المصدر – في المعنى، وقدر "أن" بعد الفاء لتكون مصدرًا مؤولاً، ويصح العطف[2].

أما الفراء فقد وجه النصب على جواب الاستفهام، و«وجواب الاستفهام[3] إن كان بالفاء نصب، كما تقول: أين بيتك فأزورك، والمعنى: إن أعرف بيتك أزرْك[4] والنصب على جعله جوابًا للاستفهام فيه قبح» لأن القرض غير مستفهم عنه إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض، «ألا ترى أنك إذا قلت: أتقرضني فأشكرك نصبت الجواب؛ لأن الاستفهام عن القرض وقع، ولو قلت أَزَيْدٌ يقرضني فأشكره لم تنصب الجواب؛ لأن الاستفهام إنما هو عن زَيْدٍ لا عن القرض.... فالنصب على جواب الاستفهام فيه بعد»[5].

وقد قدم مكي بُعدًا آخر للبعد عن القول بالنصب على جواب

(١) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٣٢٤، والعكبري، **التبيان**، ١/١٢.

(٢) انظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/١٦٤.

(٣) انظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٧٤، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٢٤.

(٤) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٧٤.

(٥) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٣٠٠، ٣٠١، والطبري، **جامع البيان**، ٥/٢٨٧، وأبو حيان، **البحر**، ٢/٥٦٦، والألوسي، **روح المعاني**، ١/٥٤٦.

الاستفهام فقدم تفسيرًا آخر للنصب لآية الحديد فقال: «فحجة من نصب أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأن المعنى: من ذا الذي يقرض الله، أيقرض الله أحد فيضاعفه له، فنصب؛ لأنه جواب الاستفهام بالفاء، كما تقول: أتقوم فأحدثك فتنصب "أحدثك"؛ لأن القيام غير متيقن، والمعنى: أيكون منك قيام فحديث مني بذلك.

والثاني: جواب الاستفهام وأخواته محمول على مصدر الأول لما امتنع حمله على العطف على لفظ الأول، وهو الفعل، لئلا يصير الاستفهام كالأول، فيتغير المعنى، وتصير مستفهمًا عن نفسك، فذلك محال. إنما أنت مستفهم عن وقوع الفعل الأول من غيرك ومخبر عن نفسك بوقوع فعل منك إن وقع الأول، فوجب العطف على معنى الأول دون لفظه لهذا المعنى، وهو معنًى لطيف فافهمه، فحمل في العطف على معناه ليصح الجواب والعطف بالفاء، فلما حمل على معنى الأول وهو المصدر، احتيج إلى إضمار "أن" بعد الفاء، لتكون مع الفعل الثاني مصدرًا، فتعطف مصدرًا على مصدر، فيصح المعنى والإعراب، فلما أضمرت "أن" نصبت بها الفعل.

فالقراءة بالنصب في "فيضاعفه" محمولة على معنى الكلام لا لفظه، والحمل على معنى الكلام محمول على معنى المعنى أيضًا دون لفظه فافهمه، فإنه مشكل في العربية. فالنصب في الآية محمول على معنى الآية ثم على معنى المعنى»[1].

ويعلق محمد حماسة على هذا النص الطويل بقوله: «ومعنى الآية،

---

(١) مكي، **الكشف**، ٢/٣٠٨، ٣٠٩.

ومعنى المعنى الذي ألحّ عليه مكي بن أبي طالب هو التقدير الذي قدره أولاً، وهو الاستفهام الذي قدره: "أيقرض الله أحد" وهذا هو معنى الآية، وهذا التقدير نفسه محمول على معناه وهو المصدر؛ لأن تقديره: "أيكون من أحد قرض" ومن هنا يصح العطف بالفاء؛ لأنها تعطف في هذه الحالة مصدرًا مؤولاً من "أن" المضمرة والفعل على مصدر متوهم هو "قرض" وهذا الحمل على المعنى في هذه الآية وأمثالها هو ما أسميه الرجوع إلى البنية الأساسية لأمثال هذه التراكيب. ونلاحظ أن مكي بن أبي طالب في الآية ذات التركيب الواحد قدم تأويلين: الأول في آية البقرة حيث جعل نصب المضارع بعد الفاء محمولاً على وقوع الفاء في جواب الشرط (والشرط مثل الاستفهام وشبهه) وفي آية الحديد قدر استفهامًا: "أيقرض الله أحد"، والهدف واحد في كلا التأويلين، وهو أنه يهرب من جعل الفاء واقعة في جواب الاستفهام المذكور في الآية، ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ لأن الاستفهام فيها غير واقع على الفعل بقرض، ولكنه واقع على من يقرض، ومن هنا لا يمكن تأويل مصدر إلا إذا كان الاستفهام واقعًا على فعل، فإن هذا الفعل غير محقق فيمكن تأويل مصدر منه. ومن هنا اشترط بعض النحاة ألا يكون الفعل الذي يقع عليه الاستفهام قد وقع مثل: لمَ ضربته فيجازيك؟ فهنا يرفع الفعل "فيجازيك"؛ لأن الضرب قد وقع فعلاً من الفعل السابق»[1].

---

(١) انظر: محمد حماسة. **بناء الجملة العربية**، (دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م)، ص ص:٢٢٥، ٢٢٦.

والرفع هو الاختيار لقوته في المعنى، ولأن الجماعة عليه[1]، وهنا قد تعددت العلامة بين الفتحة والضمة، والوظيفة ثابتة وهي أن الفعل مضارع في الحالين.

٤. ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

قرئت كلمة "يقولُ" بالرفع، وقرئت "يقولَ" بالنصب[2]. وقد ذكر الأخفش هاتين القراءتين فوجه النصب؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ " [المائدة: ٥٢] في الآية قبلها، وأما الرفع فعلى الابتداء. قال أبو عمرو: النصب محال؛ لأنه لا يجوز: "وعسى الله أن يقول الذين آمنوا" وإنما ذا: "عسى أن يقول" يجعل أن يقول معطوفًا على ما بعد "عسى" أو يكون تابعًا نحو قولهم: أكلت خبزًا ولبنًا، ومتقلدًا سيفًا ورمحًا[3].

وذكر الفراء مثل هذا التوجيه فقال: «مستأنفة في رفع، ولو نصبت على الرد على قوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ كان صوابًا»[4].

وفي كل توجيه من التوجيهين يختلف المعنى؛ بل وتختلف وظيفة الواو بحسب عطفها مفرد على مفرد أو جملة على جملة، ففي قراءة الرفع تكون

---

(١) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٣١٠، وأبو حيان، **البحر**، ١/٥٦٦.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٠١، وأبو حيان، **البحر**، ٣/٥٢١، والداني، **التيسير**، ص٩٩، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٤٥، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٥٤.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٧١، ٤٧٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣١٣.

الواو عاطفة جملة على جملة وواصلة بينهما والجملتان متصلتان بغير واوٍ، إذ في الجملة الثانية ذكر من الجملة المعطوف عليها، إذ الذين يسارعون وقالوا نخشى ويصبحوا نادمين هم الذين قيل فيهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾، فلما كانت الجملتان هكذا حسن العطف بالواو وبغير الواو، كما هو ثابت في قراءة ابن كثير وابن عامر[1].

وفي قراءة النصب يكون النصب على ثلاثة أوجه، كما ذكرها ابن عطية. «أحدها: على المعنى، وذلك أن قوله "فعسى الله أن يأتي بالفتح" إنما المعنى فيه: فعسى الله أن يأتي بالفتح، فعطف قوله تعالى: "ويقول" على "يأتي" اعتمادًا على المعنى، وإلا فلا يجوز أن يقال: عسى الله أن يقول المؤمنون.

والوجه الثاني: أن يكون قوله: "أن يأتي بالفتح" بدلاً من اسم الله عزَّ وجلَّ. كما أبدل من الضمير في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [سورة الكهف: ٦٣]، ثم يعطف ويقول على أن يأتي؛ لأنه حينئذ كأنك قلت: عسى أن يأتي.

والوجه الثالث: أن يعطف قوله: "ويقول" على "فيصبحوا" إذ هو فعل منصوب بالفاء في جواب التمني»[2].

وأما من ناحية المعنى، فإن قراءة الرفع تفيد أن هذا القول من المؤمنين إنما

---

(١) ابن عطية، **المحرر**، ٢/٢٠٦، و ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٥١٩.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٢٠٦، ٢٠٧، وأبو حيان، **البحر**، ٣/٥٢٢، والزمخشري، **الكشاف** ١/٢٩٤، والبغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٢٣٥.

هو إذا جاء الفتح حصلت ندامة المنافقين، وفضحهم الله تعالى، فحينئذ يقول المؤمنون ﴿أَهَٰؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾ [المائدة: ٥٣]، وتجعل الآية أن تكون حكاية لقول المؤمنين في وقت قول الذين في قلوبهم مرض: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞ﴾ [المائدة: ٥٢] وعند أفعالهم ما فعلوا في حكاية بني قينقاع، فظهر فيها سرّهم، وفهم منهم أن تمسكهم بهم إنما هو إرضاء لله ولرسوله، فمقتهم النبي والمؤمنون، وترك النبي صلّى الله عليه وسلّم بني قينقاع لعبد الله بن أُبيّ، رغبة في المصلحة والألفة، وبحكم إظهار عبد الله أن ذلك هو الرأي من نفسه، وأن الدوائر التي يخاف إنما هي ما يخرب المدينة. وعلم المؤمنون، وكل فطن أن عبد الله في ذلك بخلاف ما أبدى، فصار ذلك موطنًا يحسن أن يقول فيه المؤمنون: ﴿أَهَٰؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾ [المائدة: ٥٣].

وقراءة النصب يتعين معها أن قول المؤمنين عند الفتح وظهور ندامة المنافقين وفضيحتهم[١].

فنجد الفعل "يقول" قد تعددت علامة إعرابه بين الفتحة والضمة، ولكن بقيت وظيفته كما هي فعلاً مضارعًا.

٥. ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

قرئ الفعل يأمر بالرفع "يأمرُكم"، وقرئ بالنصب "يأمرَكم"[٢]. وقد وجه الأخفش كلمة القراءتين فقال: «ولا يأمركم أيضًا معطوف بالنصب على أن

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٢٠٦، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٥٢١.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٧٧، والداني، **التيسير**، ص٨٩، وابن خالويه، **الحجة**، ص١١١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٣١، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٤٠.

وإن شئت رفعت تقول: ولا يأمُركم، لا تعطفه على الأول تريد: هو لا يأمركم»[1].

وقد ذكر الفراء -أيضًا- القراءتين، إلا أن في كلامه ما يشعر باختيار الرفع، فقال: «أكثر القراء يردونها على أن يؤتيه الله ولا أن يأمركم، وهي في قراءة عبد الله: ولن يأمركم، فهذا دليل على انقطاعها من النسق؛ لأنها مستأنفة، فلما وقعت "إلا" في موقع "لن" رفعت»[2].

فقد اتفق الفراء والأخفش في توجيه كلّ من قراءة الرفع والنصب.

أما ما أورده الفراء من قراءة ابن مسعود "لن يأمركم" فقد أنكر الطبري ورود ذلك عن ابن مسعود، وقال: "إنه خبر غير صحيح سنده"[3]، إلا أن ثبوت القراءة -إن ثبتت- يؤيد قراءة الرفع على الاستئناف. وذكر ابن جرير أن الذين يقرأون بالرفع استشهدوا «بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرأها، وهي "لن يأمركم" فاستدلوا بدخول "لن" على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف. قالوا فلما صيَّر مكان "لن" في قراءتنا "لا" وجبت قراءته بالرفع»[4]. غير أن بعض النحويين قد توقف عن ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى - وهو الصواب- فقال: «وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أني لا أرى شيئًا من هذه التراجيح؛

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٤١٢/١.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٢٤/١.

(٣) الطبري، **الجامع**، ٥٤٧/٦.

(٤) الطبري، **الجامع**، ٥٤٧/٦.

لأنهـا كلـها منقولـة متـواترة قرآنًـا فـلا تـرجيح في إحـدى القـراءتين علـى الأخرى»[1].

ب- رفع المضارع وجزمه :

١ . ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة : ٢٣٣].

قرئت كلمة "تضار" برفع الراء "تضارُّ"، وبفتح الراء "تضارَّ"، وبكسر الراء "تضارِّ"[2]. وقد وجه كلٌّ من الأخفش والفراء هذه القراءات، بناء على اعتبار "لا" وهل هي ناهية أم نافية.

يقول الأخفش : «رفع على الخبر يقول هكذا في الحكم أنه لا تضار والدة بولدها. يقول : "ينبغي" فلما حذف "ينبغي" وصار "تضارُّ" في موضعه صار على لفظه.

ومن جعل "لا تضارّ" على النهي قال : لا تضارَّ على النصب، وهذا في لغة من لم يضعّف، فأما من ضعّف ؛ فإنه يقول : لا تضاررْ إذا أراد النهي ؛ لأن لام الفعل ساكنة إذا قلت : لا تفَاعَلْ وأنت تنهى ؛ إلا أن تضار هاهنا غير مضعّفة ؛ لأنه ليس في الكتاب إلا راء واحدة»[3].

كذلك وجه الفراء الرفع والجزم على الخبر والنهي فقال على النهي :

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٥٣٠، وانظر: الأصفهاني، **تفسير الراغب**، ٢/٦٧٦.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٨، وأبو حيان، **البحر**، ٢/٢١٤، والداني، **التيسير**، ص٨١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٩٧.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٧١، ٣٧٢.

يريد لا تنضاررْ وهو في موضوع جزم، والكسر فيه جائز لا تضارِّ والدة، ولا يجوز رفع الراء على نية الجزم، ولكن نرفعه على الخبر، ولم يجز لا تضارُّ بالرفع؛ لأن الراء إن كانت تفاعل، فهي مفتوحة، وإن كانت تفاعِل فهي مكسورة، فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون في معنى الرفع»[1].

وأرى أن تعدد العلامة هنا يعود -كما سبق أن ذكر- إلى ثلاثة أمور: الأول: اختلاف الأسلوب بين الخبر والإنشاء، والثاني: فك إدغام المثلين، والثالث: احتمالية بناء الصيغة للمعلوم أو المجهول.

وقد تعامل الأخفش والفراء في توجيههما للموضع بالنظر إلى كل هذه الأمور الثلاثة.

وقد ذكر العكبري أن القراءة براءين الأولى مكسورة وفتحها آخرون على النهي، إلا أنه قد فك الإدغام[2]، كما ذكر أنه يقرأ "تضارر" بفتح الراء وتشديدها على أنه نهي - أيضًا - وحرك لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لتجانس الألف والفتحة قبلها[3].

كذلك احتمالية بناء الفعل للفاعل، أو المفعول، ولكن هنا على النهي دون الخبر «فإذا قدرناه مبنيًّا للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تضاررْ والدة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة، وبأن تفرط في حفظ الولد والقيام بما يحتاج إليه، وغير ذلك من وجوه الضرر».

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٤٩، ١٥٠.

(٢) العكبري، **الإملاء**، ١/١٨٥.

(٣) العكبري، **الإملاء**، ١/ ١٨٥، وانظر: أبا عبيدة، **مجاز القرآن**، ١/٧٥.

وإذا قدرناه مبنيًّا للمفعول كان المعنى لا تضارَرْ من زوجها بأن يقصر عليها في شيء مما يجب عليه من رزق وكسوة، أو ينتزع ولدها منها بلا سبب، ونحو ذلك من وجوه الضرر.

والمعنيان مرادان، والنهي موجه للوالد والوالدة معًا في آن واحد، لا يضارّ أحدهما الآخر. «ولو فك الإدغام لتعين أحد المعنيين وصار النهي لأحدهما»[1].

فقد تعددت العلامة –لتعدد الأسلوب– وبقيت وظيفة الكلمة واحدة.

٢. ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [القصص: ٣٤].

قرئت كلمة "يصدقُني" بالرفع، و"يصدقْني" بالجزم[2].

وقد وجه الأخفش قراءة الجزم على الشرط، وقراءة الرفع إذا جعلته من صفة الردء[3].

وقد وجه الفراء هاتين القراءتين بنفس توجيه الأخفش فقال: «من رفعها جعلها صلة للردء، ومن جزم فعلى الشرط»[4]، وقد صادقت هذين التوجيهين أغلبُ التفاسير التي تهتم بالقراءات القرآنية؛ كابن عطية[5]،

---

(١) انظر: السامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، ص١٧٤.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٤٢، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١١٨/٧، والداني، **التيسير**، ص١٧١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٤١٤.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٥٣/٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٣٠٦/٢.

(٥) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢٨٨/٤.

وأبي حيان[1]، والسمرقندي[2]، وابن أبي زمنين[3]، والبغوي[4]، والزمخشري[5]، والنسفي[6]، إلا أن بعضهم قد رجح قراءة الجزم على قراءة الرفع، وذلك لأن أبيًّا وزيدًا بن عليّ قرآ "يصدقوني"، والضمير لفرعون وقومه، وقد قال ابن خالويه تعليقًا على ذلك: « وهذا شاهد لمن جزم؛ لأنه لو كان رفعًا لقال "يصدقونني"، بنونين»[7]. والأمر الآخر الذي يقوّي قراءة الجزم المعنى الذي في "يصدقني"، وذلك لأن هارون مصدق لأخيه في جميع أقواله، فيكون المقصود بالتصديق "فرعون"[8]. ولذا أجابه الله على جوابه أمره على الفور، بقوله: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾[9]، ويكون معنى التصديق —حينئذ— الإعانة بزيادة البيان في مظان الجدال إن احتاج إليه ليثبت دعواه[10] ويلخص بلسانه الحق، ويبسط القول فيه، ويجادل به الكفار، كما يفعل الرجل المنطيق ذو العارضة، فذلك جارٍ مجرى التصديق المفيد، كما يصدّق القول بالبرهان[11].

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١١٣/٧.

(٢) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٥١٧/٢.

(٣) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١١٧/٢.

(٤) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٧١١.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٨٨١/٣.

(٦) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ٨٧٠.

(٧) ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، ص ١١٤.

(٨) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٧١١.

(٩) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١١٣/٧.

(١٠) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٨٧٠.

(١١) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٨٨١/٣.

فتعدد العلامة هنا – مع ثبات الوظيفة – قد أدّى إلى تغيير في فهم العبارة على حسب الشرط، أو الصفة، إلا أن الوظيفة ظلت كما هي.

٣. ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦].

قرئت كلمة "تستكثرْ" بالجزم، و"تستكثرُ" بالرفع[١]. وقد وجه الأخفش الجزم على أنه جواب النهي، والرفع على معنى مستكثرًا، وهو أجود المعنيين[٢].

وذكر الفراء هاتين القراءتين، ولم يذكر توجيهًا من ناحية الصناعة، إلا أنه ذكر المعنى، وزاد على الأخفش ذكره قراءة ابن مسعود "أن تستكثرَ" على أنها شاهد الرفع، ووافق الأخفش على اختياره فقال: والرفع وجه القراءة والعمل[٣].

وعلى هذه القراءة التي استدل بها الفراء على وجه الرفع يكون المعنى: لا يكن منك منٌّ واستكثار، وذلك أنه جعل أن الناصبة – ظاهرة أو مضمرة– مع ما بعدها بمصدر مؤول مبدل من المن، وهذا في المعنى[٤].

وقد ذهب ابن جني مذهبًا في وجه الرفع مع إسكان الراء، فأرجع ذلك إلى ثقل "الضمة مع كثرة الحركات"[٥]، فالتخفيف – عنده – هو الذي أدّى إلى كسر البناء الإعرابي، وعلى ذلك فهو ترخص في العلامة الإعرابية.

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٢٧، وابن جني، **المحتسب**، ٢/٣٣٧.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٧١٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢٠١.

(٤) البسطويسي، **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة**، ص٣٧٢.

(٥) ابن جني، **المحتسب**، ٢/٣٣٨.

والذي يترجح عندي هو وجه الجزم على جواب النهي، وأما ما قاله ابن جني — وغيره— من أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، فوقف عليها مسكنًا، أو أنه سكن تخفيفًا لتوالي الحركات فمردود، ولا وجه له؛ لأن هذا كلّه مما يجوز في الشعر، باب الضرورات، أما القرآن فلا يحمل على الضرورة[1].

٤. ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [المرسلات: ١٦، ١٧].

قرئت كلمة "نتبعُهم" بالرفع، و"نتبعْهم" بالجزم[2]. وقد وجه الأخفش قراءة الرفع؛ لأنه قطعه من الكلام، والجزم إذا عطفته على "نهلك"[3].

وهذا التوجيه هو توجيه الفراء —أيضًا— إلا أنه زاد على الفراء إتيانه بقراءة لابن مسعود يستدل بها على وجه الرفع، فقال «وهي في قراءة عبد الله "ألم نهلك الأولين وسنتبعهم الآخرين"، فهذا دليل على أنها مستأنفة لا مردودة على "نهلك"، ولو جزمت على: ألم نقدر إهلاك الأولين وإتباعهم الآخرين، كان وجهًا جيّدًا بالجزم؛ لأن التقدير يصلح للماضي، وللمستقبل»[4].

---

(١) انظر: البسطويسي، **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة**، ص٨٦.

(٢) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٨/٤٠٥، وابن جني، **المحتسب**، ٢/٣٤٦.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٧٢٥.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/٢٢٣.

وقد ذكر ابن عطية[1]، وابن أبي زمنين[2]، والزمخشري[3]، والبيضاوي[4]، وأبو حيان في أحد رأييه[5] أن الجزم بالعطف على "نهلك"، وهذا يتفق مع توجيه الأخفش والفراء، ويكون المعنى حينئذ: أنه أهلك الأولين من قوم نوحٍ وعادٍ وثمود، ثم أتبعهم الآخرين من قوم شعيب ولوط وموسى عليهم الصلاة والسلام.

والرأي الآخر لتوجيه الجزم عند أبي حيان[6] – وسوف نرى أنه وجه الرفع أيضًا على ما سيأتي – أنه يحتمل أن يكون سكن تخفيفًا، كما سكن ﴿وما يشعرْكم﴾[7] [سورة الأنعام: ١٠٩] وقراءة أبي عمرو: ﴿ويأمرْكم﴾[8] [سورة البقرة: ٢٦٨]. وقراءة مسلمة بن محاربة، ﴿وبعولتْهن﴾[9] [سورة البقرة: ٢٢٨]. وقرأ أبو عمرو: ﴿إلى بارئْكم﴾[10]

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٤١٨/٥.

(٢) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ٤٧٧/٢.

(٣) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٣١٨/٤.

(٤) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٥٥٧/٢.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٩٧/٨.

(٦) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٩٧/٨.

(٧) انظر: **معجم القراءات**٢/ ١٢٤.

(٨) انظر: **معجم القراءات**٢٠٩/١.

(٩) انظر: **معجم القراءات**١٧٤/١.

(١٠) انظر: **معجم القراءات** ١٥٦/١.

[سورة البقرة: ٥٤]، وقراءة حمزة ﴿ومكر السيئْ﴾[١] [سورة فاطر: ٤٣]، وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تكسين المرفوع، وقيل: إن لغة تميم وأسد وبعض النجديين تسكين حركة الإعراب طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات من نوع أو نوعين[٢]، وزعم أكثر البصريين أن ذلك من ضرائر الأشعار[٣].

وحكى أبو علي الفارسي عن المبرد أن ذلك لا يجوز لا في شعر ولا غيره[٤] والصحيح إثبات ذلك لوجود القراءة به، ولوجود إثبات الحركة مكان الساكن، وإثبات حرف العلة الذي حقه الحذف في الشعر والنثر على السواء، والشواهد كثيرة على ذلك.

أما ترجيح الرفع على الاستئناف — الذي ذكره الفراء — فإن ذلك يرجع إلى كونه مؤديًا لوعيد أهل مكة مهددًا لهم، يشعرهم بأنه سيفعل ذلك بأمثالهم من الآخرين ما فعل بالأولين، ويسلك بهم سبيلهم؛ لأنهم كذبوا مثل تكذيبهم وفعلهم، فكان الجزاء من جنس العمل[٥].

---

(١) انظر: **معجم القراءات** ١٨٨/٥.

(٢) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**،٤٨/١.

(٣) انظر: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، **ضرائر الشعر**، (دار الأندلس، ١٩٨٠)، ص٩٣.

(٤) انظر: أبا علي الفارسي، **البغداديات**، ص٤٣١.

(٥) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١٣١٨/٤، والنسفي، **تفسير النسفي**، ص١٣١١، والبغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص٩٩٦.



المبحث الثالث

تعدد الوظيفة دون العلامة

أولاً : بين الفاعل والمفعول به

ثانيًا : نصب المضارع وجزمه



تعدد الوظيفة دون العلامة

أولاً: بين الفاعل والمفعول به

﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾

[البقرة: آية ١٦٥].

قرئت كلمة "ترى" بالتاء بالإسناد إلى المخاطب، وقرئت بالياء "يرى" بالإسناد إلى الجمع الغائب[١].

والذي يهم في هذا السياق هو ما ترتب على القراءة بالياء، أو التاء، من تعدد وظيفي لكلمة "الذين" فهي وإن كانت من المفردات التي لا تظهر عليها العلامة، إلا أن وظيفتها تختلف باختلاف القراءة. فهي مع التاء مفعول به، ومع الياء فاعل.

وقد ذكر الأخفش هذا الملمح المترتب على تغيير القراءة فقال: «"فإن" مكسورة على الابتداء، إذ قال: "ولو ترى" وقال بعضهم: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة له جميعًا" يقول: "ولو يرون أن القوة لله" أي: لو يعلمون؛ لأنهم لم يكونوا قد علموا قدر ما يعاينون من العذاب، وقد كان النبي صلّي الله عليه وسلّم عَلِم. فإذا قال "ولو ترى" فإنما يخاطب النبي ﷺ، ولو كسر "إن" إذا قال "ولو يرى الذين ظلموا " على الابتداء، جاز لو يرى أو يعلم، وقد تكون في معنًى لا يحتاج معها إلى شيء تقول للرجل: أما والله لو تعلم، ولو يعلم قال الشاعر:

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١/٤٧١، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٧٣.

إِنْ يَكُـنْ طِبُّـكِ الـدَّلالَ فَلَـو فِـي سَـالِفِ الـدَّهْرِ والـسِّنِينَ الخَـوَالي[1]

فهذا ليس له جواب إلا في المعنى وقال:

فَـبِحَظٍّ مِمَّـا تَعِـيشُ وَلاَ تَـذْ هَـبْ بِـكَ التُّرَّهَـات في الأَهْـوَال[2]

وفتح أنَّ على ترى، وليس ذلك لأن النبي ﷺ لم يعلم، ولكن أراد أن يُعْلِم ذلك الناس كما قال ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: ٣٨] ليخبر الناس عن جهلهم»[3].

وقد أشار الفراء أيضًا إلى القراءتين، ووجه كل واحدة منهما، إلا أنه لم يشر إلى ملمح الفاعلية والمفعولية بعد الفعل "يرى" أو "ترى"، لكن الكلام على ذلك مفهوم ضمنًا من حديثه إذ يقول: «يوقع "يرى" على "أن القوة لله" و"أن الله" جوابه متروك.

وإن شئت كسرت إن وإن. وأوقعت "يرى" على "إذ" في المعنى، وفتح أن وأن مع الياء أحسن من كسرها.

ومن قرأ "ولو ترى الذين ظلموا" بالتاء كان وجه الكلام أن يقول "إن القوة" بالكسر، لأن "ترى" قد وقعت على "الذين ظلموا"، فاستؤنفت "إن وإن" ولو فتحتهما على تكرير الرؤية من "ترى" ومن "يرى" لكان صوابًا، كأنه قال: "ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب "يرون" أن القوة لله جميعًا"»[4].

---

(١) سبق تخريجه في ص١٤٩.

(٢) سبق تخريجه في ص١٤٩.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٤٥/١، ٣٤٦.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٩٧/١، ٩٨.

فالحجة لمن قرأ بالتاء أنه أراد: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا إذ عاينوا العذاب لرحمتهم.

والحجة لمن قرأ بالياء أنه جعل الفعل لهم، ومعناه: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله[1].

وكان الباقولي صريح العبارة في تحديد ما نحن بصدده من الفاعلية والمفعولية فقال: «فالياء على أن يكون الذين ظلموا هم الفاعلون، ومن قرأ بالتاء، فالتاء لخطاب النبي عليه السلام، والذين ظلموا في موضع النصب»[2].

وقد أفيد من ترجيح تمام حسان أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ على الفاعلية ويكون المعنى حينئذٍ: ما أجدر الذين ظلموا أن يكون رأيهم عند رؤية العذاب "أن العزة لله جميعًا"[3].

---

(١) انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٩١.

(٢) الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/١٢٠، ١٢١.

(٣) في إحدى تعليقاته على مخطوطة هذا الكتاب.

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: آية ١٨٨].

قرئت كلمة "وتدلوا" بدون لا، وقرئت "ولا تدلوا" بلا[1]. وعلى ذلك فإذا ألقيت "لا" كان في الفعل حالان من الإعراب ذكرهما الأخفش وهما: الجزم على العطف، والنصب إذا جُعل جوابًا للواو[2].

وبمثل ذلك كان توجيه الفراء، لكنه زاد على الأخفش قراءة أُبيّ: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تدلوا بها إلى الحكام" وذكر أن هذا مثل: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: آية ٤٢]معناه: ولا تكتموا الحق، وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه "لا" نصبًا على الصرف كما تقول: لا تسرق وتصدق، ومعناه لا تجمع بين هذين كذا وكذا، وقال الشاعر:

لاَ تَنْـهَ عَـنْ خلـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـه   عـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ[3]

والجزم في هذا البيت جائز، أي: لا تفعلن واحدًا من هذين»[4]. وما ذهب إليه الأخفش بالنصب جوابًا للواو، فهذه «مسألة: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، فكأنما الكلام نهيًا عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين:

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٥٦، والطبري، **تفسير الطبري**، ٣/٥٥٢.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٣٥٣.

(٣) سبق تخريجه في ص١٢٤.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١١٥.

أحدهما: أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحدٍ منهما على انفراده، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما؛ لأن في الجمع بينهما حصولَ كل واحد منهما عنه ضرورةً، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام، سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات.

والثاني: وهو أقوى، أن قوله "لتأكلوا" علة لما قبلها، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له؛ لأنه مركب من شيئين، لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما، بل إنما يترتب على وجود أحدهما، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام"[1]، وذكر القرطبي أن "تدلوا" في موضع جزم عطفًا على تأكلوا، وذكر قراءة أُبيّ بإضافة "لا" الناهية، وذكر أنها تؤيد الجزم في قراءة الجماعة[2].

وهناك تعليل آخر للنصب، وهو النصب على الظرف، حكاه ابن عطية، وهذا مذهب كوفي: أن معنى الظرف هو الناصب[3].

والذي ينصب في مثل هذا عند سيبويه "أن" مضمرة[4].

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦٣/٢.

(٢) ينظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢٦٠/١.

(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦/٣، والقرطبي، **الجامع** ٣٣٨/٢، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٦٣/٢.



الفصل الثالث

التضام



التضام

توطئة

تحت قرينة التضام توزعت الدراسة حول الحذف والتضاد وإغناء اللفظ عن اللفظ، والفصل. والحذف في عناصر الجملة كان على مستوياتها المختلفة، فتارة حذف الفعل، وتارة لام الفعل المعتل في غير مواضع الجزم، وقد يكون المحذوف ضميرًا كياء المتكلم، وقد يكون اسمًا ظاهرًا، كالمضاف إليه، وقد يكون المحذوف إما الفعل أو الاسم سواء أكان المحذوف فعلاً أم مبتدأ أم خبرًا... إلخ، وقد يكون المحذوف أداة أو حرفًا وجميع عناصر الحذف التي تتم في الجملة كان مراعاة للتوجيه الذي يقوم به الأخفش أو الفراء.

ثم جاء الحديث عن التضاد الواقع في توجيه القراءات ورصدت له ثلاث ظواهر هي: ظاهرة الإعمال والإهمال، وظاهرة الصرف والمنع من الصرف، وظاهرة التعريف والتنكير.

وبعد ذلك جاء الحديث عن الفصل، ورصدت له الفصل بين الصفة والموصوف بالمفعول به.

وذكر في إغناء اللفظ عن اللفظ إنابة حرف الجر مكان أخيه.



المبحث الأول

الحذف

أولا : حذف الفعل

ثانيا : حذف لام الفعل في غير جزم

ثالثا : حذف الاسم (ياء المتكلم والمضاف إليه)

رابعا : حذف الفعل أو المبتدأ

خامسا : حذف الفعل أو المبتدأ أو الخبر

سادسا : حذف أداة النداء أو الفعل

سابعا : حذف الأداة

ثامنا : حذف حرف الجر



أولاً: حذف الفعل

١. ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢].

قرئت كلمة "الحمد" بالنصب[١]. وقد وجه الأخفش هذه القراءة على أن النصب على «المصدر، وذلك أن أصل الكلام عنده على قوله: "حمدًا لله" يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه جعله مكان أحمد، ونصبه على أحمد حتى كأنه قال: "أحمد حمدًا" ثم أدخل الألف واللام على هذه»[٢].

وقد اتفق توجيه الفراء مع الذي ذكره الأخفش حيث يقول موجهًا قراءة النصب: "فأما من نصب فإنه يقول: "الحمد" ليس باسم، إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر "أفعل أو يفعل"جاز فيه النصب، من ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب.

ومن ذلك قوله: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩] يصلح أن تقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله. ومنه قول العرب: سقيًا لك، ورعيًا لك، يجوز مكانه: سقاك الله، ورعاك الله»[٣].

ويظهر من هذين التوجيهين أن المصدر-هنا- قد ناب مناب الفعل.

وقبل أن ننقل آراء النحاة حول توجيه النصب، والبحث عن القيمة

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٣/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٨/١.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١٥٦/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١.

الدلالية المصاحبة لقراءة النصب يجدر بنا أن ننقل كلام تمام حسان، ورأيه في قضية المصادر المنصوبة معارضًا تمسك النحاة بفكرة العامل النحوي، وطرحهم، في مقابل ذلك القيمة الدلالية والأسلوبية والجمالية للجملة التي احتوت على مصادر منصوبة. يقول: «لقد يسيء النحاة -في بعض الحالات- فهم دلالات العرب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدّوها منصوبة بواجب الحذف تمسكًا بفكرة العامل النحوي...» ثم عرض للكثير من الآيات التي اشتملت على مصادر منصوبة رادًّا على رأي النحاة فيها منتهيًا إلى القول بأن التقدير في المصدر المنصوب إما أن يكون فعلاً من لفظ المصدر، ويرى في ذلك ركة وإطنابًا لا مبرر له، وإما أن يقدر ما يجعله منصوبًا على نزع الخافض وهذا أكثر ركة وإطنابًا وتحويلاً للآيات عن المعنى المراد»[1].

وهذا الكلام الذي ذكره حسّان ينبغي لنا أن ننظر له في سياقه، وألا يفهم من كلام تمام حسان أنه ينكر التقدير في اللغة العربية، بل الأمر على عكس ذلك تمامًا، حيث يرى أن التقدير يكون واجبًا إذا كان السياق يتطلب ذلك، وفي هذا الوقت يصبح التقدير ضروريًا ومتحتمًا.

أما أن يكون التقدير والتأويل شائعًا دون أن يفرض نفسه على السياق، فإن ذلك يعدّ هدرًا للقيمة الجمالية التي تحملها الجملة.

ومما يؤيد هذا الكلام السابق أن النصب في المصادر ليس بمختار، وذلك

(١) انظر: تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ص ص: ٢١، ٢٢، ٢٣.

"لأن المصادر تنصب إذا كانت غير مضافة وليس فيها ألف ولام كقولك: حمدًا وشكرًا، أي: أحمد، وأشكر»[1].

بل إننا نرى الطبري يردّ قراءة النصب ويرى أن صاحبها —إذا كان متعمدًا— مستحقًّا العقوبة فيقول: «ولو قرأ قارئ ذلك بالنصب لكان عندي محيلاً معناه، ومستحقًّا العقوبة على قراءته إياه كذلك، إذا تعمد قراءته كذلك، وهو عالم بخطئه وفساد تأويله»[2]. وإلى مثل هذا ذهب الزجاج في رفضه قراءة النصب ولم يلتفت إليها لشهرة القراءة بالرفع عنده من قراء مشهورين بالضبط والثقة[3].

ولا ينبغي للطبري ولا الزجاج رد القراءات التي ثبتت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، والتحامل عليها بهذا الشكل، وكان الأولى لهما أن يبحثا لها عن تخريج يتفق مع المعنى وقدسية القراءة. ونؤكد على أنه يجوز رد بعض القراءات الشواذ إذا ضعفت من جهة الرواية، ولم يمكن الجزم بثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مضعف لها من جهة الدراية أيضًا.

وبعد هذا الرأي الذي قدمه تمام حسان في قضية المصادر المنصوبة، نعرض لبعض آراء النحاة في توجيههم قراءة النصب، وهذه الآراء التي نعرض لها هي في أغلبها لم تخرج عن توجيه الأخفش والفراء اللهم إلا من ندر.

---

(١) الأزهري، **معاني القراءات**، ص٢٦.

(٢) الطبري، **تفسير الطبري**، ١/٦١.

(٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٤٥، وابن الأنباري، **البيان**، ١/٣٥، والبيضاوي، **تفسير البيضاوى**، ١/٢٢، ٢٣، ومصنفك، **شرح العوامل المائة**، ص١٦.

فهم يرون أن الحمد بالنصب على أنه مصدر محذوف أي: أحمد الحمد[1]، ثم خصصه بقوله: "لله"[2]، وذهب النسفي إلى أن النصب على إضمار فعله على أنه من المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم: شكرًا، وكفرًا[3]، فالجملة في ذلك فعلية مما يشعر بالتجدد والحدوث[4].

والذي ندر من هؤلاء هو من ذهب إلى أن الحمد مفعول به، أي: لازموا الحمد أو أخلصوا الحمد[5].

وقد اختار بعضهم ترجيح قراءة الرفع على النصب، وجوَّدها عليها، وبعضهم قال بالرفع إلا أنه جعل النصب أصلاً له.

يقول سيبويه: «واعلم أن الحمد لله، وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله، ومن العرب من ينصب بالألف واللام، ومن ذلك قولك: الحمدَ لله، فينصبها عامة بني تميم، وناس من العرب كثير، وسمعت العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لك، والعجبَ لك، فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: حمدًا

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٥، **وإعراب القراءات الشواذ**، ١/٨٧، والزمخشري، **الكشاف**، ١/٤٧، ٤٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١/١٨.

(٣) ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل**، ١/٣.

(٤) ينظر: خالد عباس، **التوجيهات النحوية لأبي البركات**، ص٩٢.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ١/١٨، ١٩، والعكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ١/٨٧.

وعجبًا ثم جئت بـ "لك" لتبين من تعني ولم تجعله مبنيًّا عليه فتبتدئه»[1].

وسيبويه كان من المجوِّدين لقراءة الرفع على النصب، ملتمسًا فيما بين القراءتين فرقًا دلاليًّا لا تعطيه كل قراءة للأخرى، «فإذا قال الرجل: الحمدُ لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قولك: حمدت الله حمدًا، إلا أن الذي يرفع "الحمد" يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق، والذي ينصب "الحمد" يخبر أن الحمد منه وحده»[2].

وقريبًا إلى هذا قال النحاس «فالرفع عنده أجود من جهة اللفظ والمعنى، فأما المعنى فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك لله عزَّ وجلَّ، وإذا نصبت لم يعد حمد نفسك، وأما من جهة اللفظ؛ فلأنه اسم معرفة خبرت عنه»[3].

ويقول الألوسي: «وأرفع القراءات قراءة الرفع لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والدوام بقرينة المقام، بخلاف الجملة الفعلية فإنها تدل على التجدد والحدوث»[4].

ويعلق عبد السلام حامد على قضية المصادر المنصوبة مشيرًا إلى أنها تدل على درجة كبيرة من الدوام واللزوم، مرجحًا أيضًا وجه الرفع فيها قائلاً: «وقد يصل وضوح علاقة النصب في هذا النوع من المصادر بمعنى

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) النحاس، **إعراب القرآن**، ١/١٦٩، ١٧٠.

(٤) الألوسي، **روح المعاني**، ١/٧٥.

الفعل والحدث إلى حد أن يدل على نصبها على استمرار الحدث ومزاولة الفعل بالإضافة إلى كونها بدلاً من اللفظ به، وعلى هذا، فإذا قلت: ما أنت إلا سيرًا وزيد سيرًا سيرًا، فإنما تخبر بسير متصل، وهنا ينبغي أن تنتبه إلى أن استمرار مزاولة الفعل وحدوثه في مثل هذا يشير إلى درجة واضحة من الدوام واللزوم إلا أنها لا ترقى إلى درجة دلالة الرفع عليها»(١).

فهو يرى أن قراءة النصب أيضًا تدل على درجة كبيرة من الدوام والثبوت، حالها في ذلك كحال قراءة الرفع، إلا أنها لا ترقى إلى درجة دلالة الرفع في الثبوت والدوام.

ويظل هناك احتمال يطرح نفسه بقوة في قضية المصادر المنصوبة، والتحول فيها من النصب إلى الرفع وهو: هل هذه الصيغة خبرية أم إنشائية؟ وهنا للإجابة على هذا السؤال جوابان كلٌّ واحد منهما في طرف.

فالأول منهما يرى أنها «إخبارية كما يقتضيه الظاهر لما يلزم على الإنشاء من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة أن الإنشاء يقارن معناه لفظه في الوجود، واللازم باطل فالملزوم مثله، ولا يرد أن القصد إحداث الحمد لا الإخبار بثبوته، لأن الإخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى هو عين الحمد»(٢).

أما الجواب الثاني؛ فقد ذهب إلى أن الصيغة مشتركة بين الخبر والإنشاء، وليس كما قصرها الجواب الأول على الإخبار فقط؛ فهو يحتمل

---

(١) عبد السلام حامد، **الشكل والدلالة**، ص٨٦.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ١/٧٥.

الإخبار بذلك، أي أن الحمد ثابت لله كما تقول: المال لزيد، ويحتمل الإنشاء؛ لأن القصد ذكر ذلك على جهة المدح والتعظيم.

وقد يحتمل الإنشاء أيضًا كقول القائل استشعارًا لله تعالى بالتعظيم والثناء عليه[1].

وهذا الخلاف الذي عرضنا له يمكن الاستعاضة عنه إذا قيل بأن هذه المصادر منصوبة على الإنشاء كما قال بذلك تمام حسان، فإذا أخذنا بهذا الرأي فإننا نكون قد خففنا من التأويلات المتعددة للأفعال التي تصاحب المصادر، والتي نضطر في حينها أن نقدر لكل مصدرٍ فعلاً مشتقًّا من مادته.

٢. ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: آية ٧].

قرئت كلمة "غشاوةٌ" بالرفع، و"غشاوةً" بالنصب[2]. وقد عرض الأخفش لقراءة الرفع، معترضًا على قراءة النصب، وذلك «لأن الختم ليس يقع على الأبصار، إنما قال: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ ثم قال: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ مستأنفًا»[3].

ولكن الفراء ذكر القراءتين، وذكر توجيهًا لواحدة منهما فقط، حيث يقول: «ولو نصبتها بإضمار "وجعل" لكان صوابًا، وإنما يحسن الإضمار في

---

(١) ينظر: السامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، ص١٩١.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**،١/٤٩، وابن خالويه، **الحجة**، ص٦٧، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٣٩.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/١٨٨.

الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره كقولك: قد أصاب فلان المال؛ فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب، ولا على الثياب، ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لمّا عرف»[1].

وإتباع آخر الكلام أوله كثير في كلام العرب مثل قول الشاعر:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا حَتَّـــى شَـــتت هَمّالَـــةً عَيْنَاهَـــا[2]

يلاحظ أن الفراء، وإن لم يوجه قراءة الرفع، إلا أن كلامه يشعر بالتوجيه الضمني على الرفع بالابتداء، وإن كان لم يصرح بذلك، بخلاف الأخفش الذي رد – ضمنيًّا أيضًا – قراءة النصب بحجة أن الختم ليس يقع على الأبصار.

وتحسين قراءة الرفع واختيارها ليس اختيار الأخفش وحده، بل ذهب إلى ذلك الطبري وأبو علي الفارسي.

يقول الطبري: «وقد رد بعضهم وجه النصب محتجًّا بأن وجه الرفع هو المعروف في كلام العرب، فلم يجز لنا ولا لغيرنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة، وإن كان لنصبها مخرج معروف في العربية»[3].

ويقول الفارسي عن قراءة النصب: «لا تكاد تجدها في حال سعة واختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أن الرفع

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٣، ١٤.

(٢) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في الإنصاف، ٢/٦١٢، **والخصائص**، ٢/٤٣١.

(٣) الطبري، **جامع البيان**، ١/٢٦٢.

أحسن والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة»[1].

وهذا الكلام الذي ذهب إليه الأخفش والطبري والفارسي غير قوي، والشواهد تؤيد خلافه.

ويمكن الرد على الأخفش بأن النصب ليس بتسليط الفعل ختم، وإنما هو منصوب بفعل مضمر تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، ولا يجوز أن ينتصب بختم -كما زعم الأخفش- إلا أنه لم يمنع النصب بفعل آخر مناسب للسياق والحال[2].

وبالنسبة للطبري، فإن أوّل كلامه يناقض آخره، لأن وجه الرفع ليس هو المعروف - فقط- في لغة العرب، بل والنصب أيضًا موجود في كلامهم في مثل تلك التراكيب وبكثرة؛ بل إن الطبري - نفسه- بعدما ساق هذا الكلام ذكر أن للنصب مخرجًا معروفًا في العربية، فكيف له بعد ذلك الاعتراف يرد قراءة وافقت العربية ولو بوجه[3]، وكان أولى له أن يلتمس -هو وغيره من الذين ردوا القراءة- وجهًا لها بدلاً من ردها.

---

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ١/٣١٢.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، **البيان**، ١/٥٣، والعكبري، **التبيان** ١/٢٣، **وإعراب الشواذ** ١/١١٧، وأبوحيان، **البحر المحيط**، ١/٤٩.

(٣) وهنا ملاحظة جيدة ذكرها محكم البحث المرشح من مركز حمد الجاسر تعليقًا على ذلك هذا نصها: «والحق أن موافقة العربية لا تكفي لإثبات القراءة، بل لا بد من صحة إسنادها أولاً»، ولهذا نبذ علماء الأمة رأي محمد بن الحسن بن مقسم الذي يقول: «إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهًا في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يثبت لها سند، واعتبروه مخالفًا للإجماع». [ينظر هذا الرأي في **غاية النهاية** لابن الجزري ٢/١٢٤].

وبالنسبة للرد على الفارسي فإن مذهبنا أنه ليس في القرآن ضرورة تلزمه على وجه واحد، أو وجه معيّن يأتي به؛ بل إن القرآن وإن كان نزل بلغة العرب فإن الضرورة لا تعتريه، وأيّ وجه يأتي به القرآن ويثبت لا يمكن لنا أن نطلق عليه ضرورة.

والقول بوجه النصب في هذه الآية يجعل ذلك من باب عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية مثلها، وهو من باب المناسبة والجملتان تدلان على التجدد والحدوث[1].

ويميل البحث إلى القول بالوجهين؛ لأن كل جملة حينئذ تشعر بما لا تشعر به الأخرى، فرفع "غشاوة" يجعل الجملة ابتدائية ليشمل الكلام إسنادين هما: إسناد الجملة الفعلية في قوله سبحانه: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد، إذ الفعلية تدل على التجدد والحدوث –كما سبق– والاسمية تدل على الثبوت، فتأخرت عن الفعلية التي وقع فيها ما وقع، وفرغ منه، ثم جاءت الاسمية بعد أن تقدم الخبر على المبتدأ لتقدم الجزاء المحكوم به فيها؛ وهذا يجعل الجملتين تؤولان إلى معنى واحد وهو منعهم من الإيمان، ولا يمنع ذلك من أن تكون الواو عاطفة لجملة اسمية على جملة فعلية، وذلك وارد في سياق العربية[2].

---

(١) ينظر: خالد عباس، **التوجيهات النحوية لأبي البركات**، ص٩٥.

(٢) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٦٥، وسيد قطب، **في ظلال القرآن**، ١/٤٤، وعبدالجاسم، **التحول في التركيب**، ص٧٧.

ولمجيء الجملة الأولى فعلية، والثانية اسمية تعليل آخر – ذكره أبو السعود في تفسيره – يؤكد ما طرحناه قبل من فكرة الثبات والتجدد في الجمل حيث يقول: «وإيثار الاسمية للإيذان بدوام مضمونها، فإن ما يدرك بالقوة الباصرة من الآيات المنصوبة في الآفاق والأنفس حيث كانت مستمرة، كان تعاميهم من ذلك أيضًا كذلك، وأما الآيات التي تتلقى بالقوة السامعة؛ فلما كان وصولها إليها حينًا فحينًا، أوثر في بيان الجملة عليها، وعلى ما هي أحد طريقي معرفته أعني القلب – الجملة الفعلية»[1].

٣. ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢].

قرئت "الزانيةَ والزانيَ" بالنصب، و"الزانيةُ والزاني" بالرفع[2]. قال الأخفش: «وأما قوله: "الزانية والزاني" ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] فزعموا أن هذا على الوحي، كأنه يقول: ومما أقص عليكم الزانية والزاني، والسارق والسارقة ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء، وهذا على المجاز، كأنه أمر السارق والسارقة وشأنهما مما نقص عليكم. ثم أقبل يذكر ما فيها بعد أن أوجب الرفع في الأول على الابتداء، وقد قرأها قوم نصبًا إذا كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأول، وهو في الأمر والنهي، وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا

(١) أبو السعود، **تفسير أبي السعود**، ٣٨/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٩٣/٦، وابن جني، **المحتسب**، ١٠٠/٢، والصفاقسي، **الغيث**، ص٣٠٢.

نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [القمر: ٢٤] وإنما فعل هذا في حروف الاستفهام؛ لأنه إذا كان بعده اسم وفعل، كان أحسن أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإن بدأت بالاسم، أضمرت له فعلاً حتى تحسن الكلام به وإظهار ذلك الفعل قبيح»[1].

وقال الفراء: «وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ ولا ينصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه: من زنى فافعلوا به ذلك، ومثله: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢٤]، معناه: من قال الشعر اتبعه الغواة، وكذلك ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [سورة المائدة: ٣٨]، ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [سورة النساء: ١٦]، ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر جاز نصبه، فقلت: الزانية والزاني فاجلدوا»[2].

وتوجيه الأخفش -من ناحية الصناعة- مقبول عن توجيه الفراء الذي رد النصب -مع أنه جوزه في آخر حديثه- فليس هناك ما يمنع من النصب وتقدير فعل له، وإن كان إظهاره قبيحًا -كما زعم الأخفش- فإنه يمكن لنا أن نفسر النصب أيضًا تفسيرات أخرى، كأن يكون النصب على الاشتغال، أو على البدلية، وقد ذهب إلى توجيه النصب على الاشتغال أو على تفسير النصب بالفعل الذي بعد الاسم، ابن عطية[3]، وأبو حيان[4].

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/١٤٧، ١٤٨.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٢٤٤.

(٣) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٤/١٦٠، ١٦١.

(٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦/٣٩٣.

والسمرقندي[1]، والزمخشري[2]، والنسفي[3].

والقياس عند سيبويه النصب – بخلاف قياس الفراء وهو أوجه– كما ذكر ابن عطية[4]. يقول سيبويه: «وقد قرأ أناس "والسارقَ والسارقةَ" و"الزانيةَ والزانيَ" وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة.... وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حدَّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب»[5].

---

(١) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢/٤٢٥.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٣/٧٨٠.

(٣) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص٧٦٨.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٤/١٦٠، ١٦١.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ١/١٤٤.

ثانيًا: حذف لام الفعل المضارع في غير مواضع الجزم

١. ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر: ٤].

قرئت كلمة "يسر" بكسر الراء مع حذف الياء، و"يسري" بإثبات الياء[1].

قال الأخفش تعليقًا على حذف الياءات: «ومن العرب من يحذف هذه الياءات في الدعاء وغيره من كل شيء، وذلك قبيح إلا ما في رؤوس الآي، فإنه يحذف في الوقف كما تحذف العرب في أشعارها من القوافي»[2].

وقال الفراء: «وقد قرأ القراء "يسري" بإثبات الياء، و"يسر" بحذفها، وحذفها أحب إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها، أنشدني بعضهم:

كفَّاك كفٌّ مَا تليقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا[3]

وأنشدني آخر:

لَيْسَ تَخْفَى يَسارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ تَخْفِ شِيمَتِي إعساري»[4][5]

فقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في أن سبب حذف الياء يرجع إلى مشاكلة رؤوس الآيات.

---

(١) الدمياطي، **الإتحاف**، ص٤٣٨، وأبو حيان، **البحر**، ٤٦٨/٨، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣٧٠، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٦٨٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢٣٩/٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف، ٣٨٧/١، **وسر الصناعة**، ٥١٩/٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في **الإنصاف**، ٣٨٨/١.

(٥) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٢٦٠/٣.

وقد فسر سيبويه أيضًا – قبلهما– حذف الياء لرعاية الفواصل القرآنية فقال: «وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف؛ يحذف في الفواصل والقوافي»[1]، إلا أنه – في موضع آخر– وصف ذلك بالشذوذ فقال: «أما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك لا أقضي وهو يقضي ويغزو ويرمي إلا أنهم قالوا: لا أدر في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ»[2].

وذكر أبو عبيدة أن العرب تحذف هذه الياء في هذه في موضع الرفع، ومثل ذلك "لا أدرِ"[3].

وذكر الزمخشري أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة لغة هذيل[4]. والذي ينبغي النظر إليه هنا أن الحذف يرجع إلى التخفيف لكثرة دورانه في الكلام[5]، فكثرة الاستعمال سبب مهم وقويّ في جنوح اللغة إلى الحذف؛ لأن فيه نوعًا من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم. وقدذكر سيبويه–أكثر من مرة– في **كتابه** أن الحذف سببه كثرة الاستعمال، وكثرته في الكلام[6]،

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١٨٤/٤، ١٨٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١٨٤/٤، ١٨٥.

(٣) ينظر: أبو عبيدة، **المجاز**، ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢٣٥/٢.

(٥) السيوطي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، **الإتقان في علوم القرآن**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م) ، ١٩١/٣.

(٦) يقول سيبويه: ولكن هذا حذف حين كثر في استعمالهم إياه، ١٢٩/٢. ويقول: ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام، ١٢٩/٢. ويقول: فحذف هذا لكثرة استعمالهم=

ويذكر طاهر حمودة أن «مفردات اللغة تشبه قطع العملة المتداولة بين الناس، وأن هذه القطع تتعرض للتآكل والطمس كلما كثر استعمالها»[1].

وإذا كان اختزال حروف المد وتحويلها إلى حركات من جنسها، مسلكًا صوتيًا -أو قل لهجيًا- يشكل في أحيان كثيرة مظهرًا من مظاهر الضرورة الشعرية عند شعراء ينتمون إلى قبائل متباينة، فإن ذلك يمثل عند غير الشعراء لونًا من النطق اللهجي، وتحولاً من تحولات الصيغة إلى صيغة أخرى[2].

ومن ناحية أخرى فإن تقصير الحركة الطويلة هنا يوحي بسرعة انقضاء الليل، إذ هو يمر سريعًا دون أن يشعر به الإنسان، فناسب ذلك حذف الياء التي توحي بعدم التراخي والامتداد، وعلى ذلك فإنه ليس من الضروري ألا يكون الحذف غير الواجب من أجل رعاية الفواصل والقوافي، فقد يكون الحذف غير واجب وبعيد عن مراعاة الفواصل والقوافي، وهو ما يسمى بالحذف الفني الذي يرمي إلى شيء أبعد من اهتمام بفاصلة أو قافية، وإنما هو الحذف الذي يجعل القارئ ينتبه ويتوقف أمام المحذوف ليتلمَّس وجه الكلام المراد.

= ٢/٢٩. ويقول: وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ٢/١٣٠. ويقول: وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو؛ لأنه كثر في كلامهم ٣/٥٠٤. ويقول: وهم مما يحذفون الأكثر في كلامهم، ٣/٥٠٥.

(١) طاهر سليمان حمودة. **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، (الدار الإسلامية للنشر والتوزيع، الإسكندرية)، ص٤٠.

(٢) ينظر: صاحب أبو جناح، **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، (دار الفكر، الأردن، ط١، ١٩٩٩م)، ص٥٥.

ثالثًا: حذف الاسم

أ- حذف ياء المتكلم:

١. ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف: آية ١٥٠].

قرئت كلمة "أمَّ" بفتح الميم، وقرئت "أمِّ" بكسرها[١]. وقد ذكر الأخفش القراءتين فقال عن قراءة الفتح: «وذلك بأنه جعلها اسمًا واحدًا مثل قولهم: يا ابن عمِّ أقبل، وهذا لا يقاس عليه، وقال بعضهم: "**يا ابن** أمي لا تأخذ" [سورة طه: ٩٤]، وهو القياس، ولكن الكتاب ليس فيه ياء، فلذلك كره هذا، فقال الشاعر:

يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَلَـوْ شَـهِدتُكَ إِذْ تَـدْ … عُـو تَميمًـا وَأَنْـتَ غَيْـرُ مُجَـابِ[٢]

وقال بعضهم: "يا ابن أمّ" فجعله على لغة الذين يقولون: هذا غلامِ قد جاء، أو جعله اسمًا واحدًا آخره مكسور مثل خازِ بازِ»[٣].

وقال الفراء: «"يقرأ ابن أمَّ وأمِّ" بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه إلى نفسه إلا قولهم: يا ابن عمِّ ويا ابن أمِّ، وذلك أنه يكثر

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٣١، والداني، **التيسير**، ص١١٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٦٤.

(٢) البيت من الخفيف، غلفاء بن الحارث، المرزباني، **معجم الشعراء**، (مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م)، ص٤٦٧.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٥٣٣.

استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا ابن خالتي، فأثبتوا الياء، ولذلك قالوا: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ، فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات، فيقال: يا حسرتا، ويا ويلتا، فكأنهم قالوا: يا أمّاه، ويا عمّاه، ولم يقولوا ذلك في أخٍ، ولو قيل كان صوابًا، وكان هارون أخاه لأبيه وأمّه، وإنما قال له: "يا ابن أم" ليستعطفه عليه»[1].

وتحليل الأخفش في توجيه الفتح يختلف عن توجيه الفراء، إذ حجته في الفتح أنه جعل الاسمين اسمًا واحدًا؛ لكثرة الاستعمال بمنزلة خمسة عشر، وبناه على الفتح، فالفتحة في "ابن أم" كفتحة التاء في خمسة عشر[2].

في حين كان توجيه الفراء للفتح فيه تغيير بعد تغيير ثم حذف، ولذلك وصف هذا التوجيه بالبعد مرة، والإنكار والقلة مرة أخرى، ثم هو توجيه يعود إلى التحليل الذهني وليس إلى الذوق النحوي الواقعي، حيث يفترض في الكلمة أنها كذا، ثم أصبحت كذا، ثم حذف كذا، حتى يجعلها مطابقة للقراءة.

فتحليل قول الفراء: فكأنهم قالوا "يا أماه"، أنه أراد يا ابن أمِّي، ثم أبدل من كسرة الميم فتحة، فانقلبت الياء ألفًا، فصار "يا ابن أمَّا" ثم أتى بالهاء، ثم حذفها، ثم حذف الألف استخفافًا لكثرة الاستعمال، ولأن الفتحة تدل على الألف.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٩٤.

(٢) ينظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٧٨، وأبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ٢/٢٥، وآمال أبو يوسف، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي والباقولي**، ص١١٨.

وعلى الرغم من أن التحليل قد ورد في الشعر ما يؤيده كقول الشاعر:

يـا ابنـة عمَّـا لاَ تَلُـومي واهْجَعِـي[1]

وقد نقل الباقولي إنكار أبي علي على هـذا فقـال: «وأنكـر هـذا فارسـهم[2]، وزعم أن الألف لا تحذف في هذا النحو إلا قليلاً»[3].

أما مكي فقد استبعد هذا التوجيه وذلـك "لأن يـاء الإضـافة لا تحـذف في غـير المنادى، ولا يحذف ما هو عوض منها إلا في النداء، وليس "أم" بمنادى، فإنما يجوز هذا على قول من قال: مررت بغلام يا هذا، يريد بغلامي، ثـم حـذف الياء لدلالة الكسرة عليها، وهذا قليل جائز، والإثبات أكثر، وقـد أجـازوا: مررت بالقاضِ، وجاءني القاضِ، من غير ياء؛ لأن الياء قـد كانـت محذوفـة للتنوين قبل دخول الألف والـلام، فلمـا دخلتـا حـذف التنـوين وبقيـت اليـاء على حذفها، وليس قولك: جاءني غلامِ، ومررت بغلامِ مثل ما فيه الألـف والـلام في جـواز حـذف اليـاء، وقـد حـذفت اليـاء، وهـي لام الفعـل في نحـو ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[4]، و﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[5]، وحـذفت وهي للإضافة في نحو﴿ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾[6]، ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ

(١) الرجز لأبي النجم، في **خزانة الأدب**، ١/٣٦٤، **والكتاب**، ٢/٢١٤.

(٢) يقصد أبا علي الفارسي، وهو يسميه بهذه التسمية كثيرًا في كتبه تهكمًا وسخرية من أبي علي.

(٣) الباقولي، **كشف المشكلات**، ١/٤٧٧.

(٤) سورة هود: ١٠٥.

(٥) سورة الكهف: ٦٤.

(٦) سورة طه: ٩٣.

﴿قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[1]، وقـرأ ذلـك القراء، فحذف الياء من غير المنادى مترجح في القوة والضعف، لا سيما وقد دخل "يا ابن أمّ" تغيير بعد تغيير ثم حذف، فلذلك أبعدوا في جوازه»[2].

وأما توجيه الكسر فأرجعه الأخفش إلى حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، أو لأنه جعله اسمًا واحدًا آخره ملازم للكسرة كالخاز باز.

وهذا قريب من توجيه الفراء، إذ جعل المدار في الحذف إلى الكثرة في كلام العرب، وعلى ذلك فليس ثمة تغيير في الكلمة إلا حذف الياء لدلالة الكسرة عليها لكثرة استعمالهم لها.

---

(١) سورة الكهف: ٣٦.

(٢) انظر: مكي، **الكشف**، ١/٤٧٨، ٤٧٩، وآمال أبا يوسف، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي والباقولي**.

ب- حذف المضاف إليه:

١. ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

قرئت كلمة "قلبِ"، بالكسر من غير تنوين، و"قلبٍ" بالكسر مع التنوين[١].

يقول الأخفش: «فمن نون جعل المتكبر الجبار من صفته، ومن لم ينون أضاف القلب إلى المتكبر»[٢].

ويقول الفراء عن قراءة الكسر من غير تنوين: «يضيف القلب إلى المتكبر، ومن نون جعل القلب هو المتكبر الجبار، وهي في قراءة عبد الله ﴿كذلك يطبع الله على قلب كل متكبر جبار﴾ فهذا شاهد لمن أضاف، والمعنى في تقدم القلب وتأخره. «قال: سمعت بعض العرب يرجل شعره يوم كل جمعة، يريد كل يوم جمعة، والمعنى واحد»[٣].

فقراءة حذف التنوين من "قلب" توجه على أن قلب مضاف إلي"متكبر" من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ويكون التقدير كما قدره الفراء، وشاهده قراءة ابن مسعود "يطبع الله على قلب كل رجل متكبر".

وهذا التوجيه الذي ذكره الأخفش والفراء، لم يخرج عنه أحدٌ من

---

(١) انظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٧٨، ٣٧٩، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ٧/٤٤٥، ٤٤٦، والداني، **التيسير**، ص٩١، وابن خالويه، **الحجة**، ص٣١٤، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٥٧٥.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٧٧.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٩٨.

الـذين تعرضـوا لهـاتين القـراءتين ؛ كـابن عطيـة[1]، وأبـي حيـان[2]، والسمرقندي[3]، والزمخشري[4]، والنسفي[5]، والبيضاوي[6].

وترجيح الصفة عندي أولى من ترجيح الإضافة، وذلك لأن الإضافة تحتاج إلى تقدير محذوف[7]، وتوجيه الصفة لا يحتاج، كذلك المعنى الذي تذهب إليه الصفة أقوى من وجه المضاف ؛ فالتنوين هنا يمثل ثقلاً على هذا القلب المتكبر، وكون القلب هو المتكبر ليس على وجه المجاز، وإنما هو على وجه الحقيقة ؛ لأن القلب في الإنسان مرتكز الكبر، وهذا القلب إذا تكبر، تكبر صاحبه، ويكون الإنسان ببقية حواسه تابعًا لهذا القلب في الكبر.

٢. ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

قرئت كلمة "من قبلُ ومن بعدُ" بالبناء على الضم، "ومن قبلاً ومن بعدًا" بالنصب مع التنوين، و"من قبلِ ومن بعدِ" بالكسر بلا تنوين[8].

والذي يدور عليه الحديث في هذه المسألة هو حذف المضاف إليه

---

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٤/٥٥٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/٤٤٥، ٤٤٦.

(٣) ينظر: السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٣/١٦٧.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٤/١٠٧٤.

(٥) ينظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ص١٠٥٩.

(٦) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢/٣٤٠.

(٧) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٧/٤٤٦.

(٨) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٩٩، وأبو حيان، **البحر**،٧/١٦٢، والقرطبي، **الجامع**، ١٤/١٧، والزمخشري، **الكشاف**، ٣/٢١٤.

وإشكالية انتوائه لفظًا أو معنًى، ومن ثم فإن هذه الأسماء -قبلُ وبعدُ- تكون محلاً للإعراب، ومحلاً للبناء من حيث النظر إلى المضاف إليه المحذوف، وهما اسمان يكونان ظرفين إذا أضيفا، وأصلهما الإضافة، فمتى حذفت المضاف إليه لعلم المخاطب، بنيتهما على الضم؛ ليعلم أنه مبني إذا كان الضم لا يدخلهما إعرابًا؛ لأنهما لا يصلح وقوعهما موقع الفاعل، ولا موقع المبتدأ، ولا الخبر، وإن خرجا عن استعمالهما ظرفين حركا بحركات الإعراب.

وقد ذكر الأخفش أن "من قبلُ ومن بعدُ" رفع؛ لأن "قبلُ" و"بعدُ" مضمومتان ما لم تضفا؛ لأنهما غير متمكنتين، فإذا أضفتهما تمكنتا[1].

أما الفراء فقد توسع في عرضه لـ"قبل وبعد" والحالات التي يكونان عليها من التصرف وعدمه، فقال: «القراءة بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه وكذلك ما أشبههما؛ كقول الشاعر:

إنْ تَـأْتِ مِـنْ تَحْـتُ أَجِئْهَـا مِـنْ عَـلُ[2]

ومثله قول الشاعر:

إذَا أَنَـا لَـمْ أُومِـن عَلَيْـكِ وَلَـمْ يَكُـنْ لِقَـاؤُكِ إلاَّ مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[3]

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/١٥٦، ٢/٦٥٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في **لسان العرب** (بعد).

(٣) البيت من الطويل وهو لعتي بن مالك العقيلي في **لسان العرب** (وري).

ترفع إذا جعلته غاية[1]، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه، فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ": كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه "قبل" و"بعد"».

وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها "لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدُ" يخفض قبل، ويرفع "بعدُ" على ما نوى، وأنشدني (هو يعني) الكسائي:

أَكابِدُهَا حَتَّى أُعَرِّسَ بَعْدَمَا يَكُونَ سُحيرًا أَوْ بُعَيْدَ فَأَهْجَعَا[2]

أراد بُعَيد السحر فأضمره، ولولا ضمير الإضافة لرفع فقال: بعيدُ، ومثله قول الشاعر:

لَعمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأُوجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المنِيَّةُ أَوَّلُ[3]

رفعت أول «لأنه غاية، ألا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أوله؛ كما تعرف أن "قبل" لا يكون إلا قبل شيء، وأن "بعد" كذلك» ولو أطلقتهما بالعربية فنوّنت وفيهما معنى الإضافة فخفضت في الخفض ونوّنت في النصب والرفع، لكان صوابًا؛ وقد سمع ذلك من العرب وجاء في أشعارها. فقال بعضهم:

وَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغصُّ بِالمَاءِ الْحَمِيمِ[4]

---

(١) معنى غاية أي: أن الكلمة حذفت منها الإضافة وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع في **الأغاني**، ١٢/٣٩٩، مع تغيير يسير، **وخزانة الأدب**، ٦/٥٠٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في **ديوانه**، ص٣٩.

(٤) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في **خزانة الأدب**، ١/٤٢٦، ٤٢٩.

فنوّن، وكذلك تقول: جئتك من قبل فرأيتك. وكذلك قوله:

مِكَــرٍّ مِفَــرٍ مُقْبِــلٍ مُــدبرٍ مَعًــا كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ[1]

«فهذا مخفوض، وإن شئت نوّنت وإن شئت لم تنوّن على نيتك، وقال الآخر فرفع:

كَــأنّ مِحَطًّــا في يَــدَي حَارِثيَّــةٍ صَنَاعٍ عَلَتْ مِني بهِ الجِلْد مِنْ عَلُ[2]

وأما قول الآخر:

هَتَكْــتُ بــهِ بُيــوتَ بَــني طَريــفٍ عَلـى مَـا كَـانَ قَبْـلٌ مـنْ عتـابِ[3]

فنوّن ورفع فإن ذلك لضرورة الشعر، كما يُضطر إليه الشاعر فينوّن في النداء المفرد فيقول: يا زيدٌ أقْبل؛ قال:

قَــدِّمُوا إذْ قِيــلَ قَــيْسٌ قــدِّمُوا وارفَعُـوا المجْـدَ بِـأطْرَافِ الأَسَـلْ[4]

وأنشدني بعض بني عقيل:

وَنَحْـنُ قَتَلْنَـا الأسْـدَ أسْـدَ شَـنُوءةٍ فمـا شَـربُوا بَعْـدٌ علـى لَـذَّةٍ خَمْـرَا[5]

ولو رده إلى النصب إذا نُوِّن كان وجهًا، كما قال:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، في **ديوانه**، ص١٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب، في **ديوانه**، ص٣٦٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في **خزانة الأدب**، ٦/ ٥٠٣.

(٤) البيت من الرمل، وهو للبيد في **ديوانه**، ص١٩٢.

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في **خزانة الأدب**، ٥٠١/٦، **والمقاصد النحوية** ٤٣٦/٣.

وَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بالمَاءِ الحَمِيمِ[1]

وكذلك النداء لو رد إلى النصب إذا نون فيه كان وجهًا، كما قال:

فطر خالدًا إنْ كُنْتَ تسطيع طَيْرةً ولا تَقعَنْ إلا وقلبكَ حَاذِر[2]

ولا تنكرن أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر فقد قال:

إلاَّ بُدَاهَةَ أَوْ عُلاَلَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجِزَارَه[3]

وقال الآخر:

يَا مَنْ يَرَى عَارِضًا أُكَفْكِفُهُ بَيْنَ ذراعي وَجبهةِ الأَسدِ[4]

وسمعت أبا ثروان العكْلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهم، وجئتك قبلَ أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل الدار والغلام: فلا تجيزن: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن، ويد أو رجل، وما أشبهه»[5]. فقد أورد الفراء في هذا التحليل السابق معظم القراءات المحتملة لهذين الاسمين، فالبناء على الضم يعني القطع عن الإضافة لفظًا لا معنى، فالمضاف إليه محذوف في

---

(١) تقدم تخريجه، ص٣٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في **خزانة الأدب**، ٥٠٦/٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأعشى في **ديوانه**، ص٢٠٩، مع تقديم وتأخير في بعض العبارات.

(٤) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في **ديوانه**، ص٢١٥.

(٥) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣١٩/٢، ٣٢٢.

النية، وهو محل الشاهد في الآية، ويكون التقدير والمعنى: لله الأمر من قبل أن تغلب الروم ومن بعد ما غلبت[1]، واستشهد بقول الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً

على قراءة الكسر والتنوين على إرادة التنكير، وقطع النظير عن المضاف إليه، أي لفظًا ومعنى، فجعلهما اسمين، ويكون المعنى: لله الأمر من تقدم وتأخر[2].

كما استشهد بقول الشاعر:

يَا مَنْ يَرَى عَارِضًا أُكَفْكِفُه ... بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

على قراءة الكسر بدون تنوين، على إضافة "قبل وبعد" وأشباههما، وإن لم يظهر المضاف إليه.

وقد رد عليه الزجاج وخطأه؛ لأن "قبل وبعد" ههنا أصلهما الخفض، ولكن بنيا على الضم؛ لأنهما غايتان. وعلق على استشهاد الفراء ببيت الفرزدق بأن هناك فرقًا بين ما نحن بصدده في الآية من عدم ذكر المضاف إليه لا"قبل" ولا "بعد" في حين ورود ذكر المضاف إليه بعد جبهة[3].

وقال النحاس -أيضا- معلقًا على توجيه الفراء السابق بأن للفراء «في كتابه أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّن، منها أنه زعم أنه يجوز "من قبلِ ومن

---

(١) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٣٢٨/٤، **ولسان العرب**، مادة (بعد).

(٢) انظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ١٧٦/٤، ١٧٧، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨٧/٤، وأبا حيان، **البحر**، ورضا خليفة، **قراءة عاصم الجحدري**، ص٨٠.

(٣) انظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ١٧٦/٤، ١٧٧.

بعدِ" بالكسر بلا تنوين، وليس في القرآن "لله الأمر من قبل ومن بعد"، فيجوز قولك: أخذته بنصف وربع الدرهم، ولا يجوز قولك: أخذته بنصف وربع، ويجوز قولك: قطع الله يد ورجل زيد، ولا يجوز: يد ورجل، على أن هذا ليس بكثير في كلام العرب، وإنما يحمل كتاب الله على الكثير والفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه، ولو قلت: اشتريت دار وغلام زيد لم يجز»[1].

---

(١) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٣/٢٦٢، ٣٦٣، ورضا خليفة، **قراءة عاصم الجحدري**، ص٨١.

رابعًا: حذف الفعل أو المبتدأ

١. ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٨].

قرئت كلمة "صمٌّ" "بكمٌ" "عميٌ" بالرفع، وقرئت "صمًّا"، "بكمًا"، "عميًا" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش القراءتين ووجه كل واحدة فيهما فقال: "صمٌّ بكم عمي فَهُمْ لا يرجعون" فرفع على قوله: «هُمْ صُمّ بكم عمي "رفعه على الابتداء، ولو كان على أول الكلام كان النصب فيه حسنًا»[٢].

وقد اتفق توجيه الفراء للرفع مع الأخفش فقال: «رفعن وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تمَّ، وانقضت به آية، ثم استؤنفت "صم بكم عمي" في آية أخرى فكان أقوى للاستئناف، ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضًا الاستئناف".

ويوجه النصب قائلاً: «نصبه على جهتين: إن شئت على معنى: تركهم صُمًّا بكمًا عميًا.

وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف "صُمًّا" بالذم لهم، والعرب تنصب بالذم والمدح؛ لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلاً له، وثوابًا له، وبعدًا وسَقيًا ورَعيًا»[٣].

فتوجيه الرفع قدر معه مبتدأ "هم"، وتوجيه النصب يقدر في بعض

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ١/٢١٧، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ١/٢١٤، والعكبري، **التبيان**، ١/٢١.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٢٠٩.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٦.

الحالات فعل "أذم" ولا يلزم تقدير فعل إذا أعربت حالاً، فتخرج المسألة عن قرينة التضام.

وقد ذكر أبو حيان أن بعض المفسرين قد نصَّ "على ضعف النصب على الذم، ولم يبين جهة الضعف.

ووجهه: أن النصب على الذم إنما يكون حيث يذكر الاسم السابق فتعدل عن المطابقة في الإعراب إلى القطع، وهاهنا لم يتقدم اسم سابق تكون هذه الأوصاف موافقة له في الإعراب فتقطع. فمن أجل هذا ضعف على الذم"[1].

وقد ذكر معربو القرآن تأويلات أخرى في الآية لم تخرج في وجه الرفع -غالبًا- عمَّا قاله الأخفش والفراء، ولكن ذكر بعضهم أوجهًا أخرى للنصب والرفع.

فقد ذكر العكبري أن هذه الكلمات منصوبة على أنها "حال من الضمير في يبصرون"[2]، وذكر الزجاج أن النصب في "صُمًّا بكمًا عميًا" على تقدير: تركهم صمًّا بكمًا عميًا[3]، أي: على أنهن أحوال من الضمير في تركهم، وذكر النحاس أن النصب على الاختصاص[4].

أما الطبري فقد زاد توجيهًا آخر غير الذي ذكره الأخفش والفراء إضافة

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢١٧/١.

(٢) ينظر: العكبري، **التبيان**، ٢١/١.

(٣) ينظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٩٣/١، ٩٤.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١٩٤/١.

إلى ما ذكر، وذكر للنصب عدة أوجه فقال: «فمعلوم أن قوله: "صم بكم عميٌ" يأتيه الرفع من وجهين والنصب من وجهين، فأما أحد وجهي الرفع، فعلى الاستئناف لما فيه من الذم، وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم، فتنصب وترفع، وإن كان خبرًا عن معرفة كما قال الشاعر:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذينَ هُمُ   سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ   والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[1]

فيروى: النازلون والنازلين، وكذلك الطيبون والطيبين، على ما وصف من المدح.

والوجه لآخر لم يذكره الأخفش أو الفراء –على نية التكرير من أولئك– فيكون المعنى حينئذٍ: أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين (أولئك) صمٌّ بكمٌ عميٌ فهم لا يرجعون.

فالرفع عند الطبري إما على أنه خبر لمبتدأ محذوف إشعارًا بالذم، وإما على أنه بدل من أولئك في الآية التي قبلها.

ويقول الطبري عن النصب: وأما أحد وجهي النصب فأن يكون قطعًا مما في "مهتدين" من ذكر أولئك؛ لأن الذي فيه من ذكرهم معرفة والصم نكرة.

والآخر: أن يكون قَطْعًا من الذين؛ لأن الذين معرفة، والصم نكرة، وقد يجوز النصب فيه أيضًا على وجه الذم فيكون ذلك وجهًا للنصب ثالثًا.

---

(١) البيتان من الكامل،الخرنق بنت هفّان. تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، **ديوان الخرنق بنت هفان**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م)، ص٤٣.

ويجوز فيه القطع من الهاء والميم اللتين في تركهم، أو من ذكرهم في "لا يبصرون"[1]. فقد ذكر الطبري في توجيه النصب خمسة أوجه: وقد فصل أيضًا أبو حيان القول في توجيه هاتين القراءتين.

فذكر وجه الرفع على إضمار مبتدأ تقديره: هم صُمٌّ، وهي أخبار متباينة -يعني الصم والبكم والعمي- في اللفظ والدلالة الوضعية لكنها في موضع الخبر الواحد، إذ معناها كلها إلى عدم قبولهم الحق، وهم سمعاء الآذان فُصّح اللسن، بصراء الأعين، لكنهم لما لم يصيحوا إلى الحق ولا نطقت به ألسنتهم ولا تلمحوا أسرار الهداية، وصفوا بما وصفوا من الصم والبكم والعمي[2].

وقد نقل أبو حيان خمسة أوجه للنصب:

"الأول: أن يكون مفعولاً ثانيًا لترك، ويكون في ظلمات متعلقًا بتركهم، أو في موضع الحال ولا يبصرون حال.

الثاني: أن يكون منصوبًا على الحال من المفعول في "تركهم" على أن تكون لا تتعدى إلى مفعولين، أو تكون تعدت إليهما وأخذتهما.

الثالث: أن يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره: أعني.

الرابع: أن يكون منصوبًا على الحال من الضمير في يبصرون.

الخامس: أن يكون منصوبًا على الذم"[3].

---

(١) الطبري، **جامع البيان**، ١/١٤٦.

(٢) أبو حيان، **البحر**، ١/٢١٦.

(٣) أبو حيان، **البحر**، ١/٢١٦.

فمدار هذه الأوجه في الرفع على تقدير المبتدأ المحذوف -إلا توجيه الطبري على أنه بدل- ومدار النصب على تقدير الفعل إلا إذا وجه على أنه مفعول ثانٍ أو حال.

٢. ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ٥٨].

قرئت كلمة "حطةٌ" بالرفع، و"حطةً" بالنصب [١].

وقد وجه الأخفش القراءتين فقال موجهًا الرفع أي: «قولوا: لتكن منك حطة لذنوبنا، كما تقول للرجل: سمعك إليّ، كأنهم قيل لهم: قولوا يا رب لتكن منك حطة لذنوبنا.

وقد قرئت نصبًا على أنها بدل من اللفظ بالفعل، وكل ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل كأنه قال: احطط عنا حطة فصارت بدلاً من حُط، وهو شبيه بقولهم: سمع وطاعة، فمنهم من يقول: سمعًا وطاعة إذا جعله بدل: أسمع سمعًا وأطيع طاعة، وإذا رفع فكأنه قال: أمري سمع وطاعة قال الشاعر:

أَنَاخُوا بأيدِي عُصْبَةٍ وسُيُوفُهم   عَلى أُمَّهَاتِ الهام ضَرْبًا شَآمِيًا[٢]

وقال لآخر:

تَرَكْنَا الخَيْلَ وَهْيَ عَلَيْهِ نُوحًا   مُقَلَّدةً أعِنَّتَهَا صُفُونَا[٣]

---

(١) انظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢٢، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ١/٤١٤، والرازي، **التفسير الكبير**، ١/٣٥٠.

(٢) تقدم تخريجه. ص٢٣٤.

(٣) تقدم تخريجه. ص٢٣٤.

وقال بعضهم: وهي عليه نوح جعلها في التشبيه هي النوح لكثرة ما كان ذلك منها كما تقول: "إنما أنت شر" وإنما هو حمار في الشبه، أو تجعل الرفع كأنه قال: وهي عليه صاحبة نوح فألقى الصاحبة، وأقام النوح مقامها، ومثل ذلك قول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ذُكِرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[1]

وزعم يونس أنه قيل لهم: "قولوا حطة" أي: تكلموا بهذا الكلام كأنه فرض عليهم أن يقولوا هذه الكلمة مرفوعة»[2].

فالرفع عند الأخفش على أن الكلمة مرفوعة على أنها فاعل، أو على أنها اسم تكن، والنصب على المصدرية، وفي هذه التقديرات الثلاثة يكون المحذوف فعلاً فقط.

أما الفراء فقد عرض لهذه الآية وللقراءتين اللتين وردتا فيها، كما أنه عرض لكثير من الكلمات التي جاءت في القرآن الكريم بعد القول وفيها نصب ورفع فقال في قوله: ﴿وقولوا حطة﴾ "قولوا: ما أمرتم به"، أي: هي حطة فخالفوا إلى الكلام بالنبطية فذلك قوله: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾.
[البقرة: ٥٩].

وبلغني أن ابن عباس قال: أمروا أن يقولوا: نستغفر الله، فإن يك كذلك فينبغي أن تكون "حطة" منصوبة في القراءة؛ لأنك تقول: قلت لا إله

---

(١) تقدم تخريجه. ص٤٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٢٦٩-٢٧١.

إلا الله. فيقول القائل: قلت كلمة صالحة، وإنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار ما يرفع أو يخفض أو ينصب، فإذا ضممت ذلك كله فجعلته كلمة، كان منصوبًا بالقول كقولك: مررت بزيد، ثم تجعل هذه كلمة فتقول: قلت كلامًا حسنًا، ثم تقول: قلت زيدٌ قائمٌ، فيقول: قلت كلامًا، وتقول: قد ضربت عمرًا، فيقول أيضًا قلت كلمة صالحة. ثم عرض الفراء بعد ذلك لكلمات تعدد فيها التوجيه بعد القول، وكلمات بعد القول أيضًا، إلا أن المختار فيها وجه واحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ... ﴾ [النساء: ١٧١] وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] إلخ»[1].

فالرفع عند الفراء على تقدير مبتدأ، أو على الحكاية وكأنها كلمة أمرهم الله أن يقولوها مرفوعة وفرض عليهم أن يقولوها كذلك، وهذا موافق لرأي يونس الذي نقله عنه الأخفش.

والنصب على إعمال الفعل فيها إذا كانت هذه الكلمة بمعنى لا إله إلا الله، وهذا تفسير عكرمة فيها «وذلك لأن القول إن كانوا أمروا أن يقولوا: لا إله إلا الله، أو أن يقولوا: نستغفر الله، كما نقل الفراء عن ابن عباس؛ فقد قيل لهم: قولوا هذا القول، فقولوا واقع حينئذ على الحطة؛ لأن الحطة هي قول لا إله إلا الله، وإذا كانت هي قول لا إله إلا الله، فالقول عليها واقع، كما لو أمر رجل رجلاً بقول الخير، فقال له: قل خيرًا، نصبًا، ولم يكن صوابًا أن يقول له: قل خير إلا على استكراه شديد»[2].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٨، ٣٩، ٤٠.

(٢) انظر: الطبري، **جامع البيان**، ١/٣٠٠، ٣٠١.

٣. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

قرئت كلمة "إخوانُكم" بالرفع، و"إخوانَكم" بالنصب[1].

وقد ذكر الأخفش توجيهًا لقراءة الرفع فقط، واعتبر "إخوانكم" خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهم إخوانكم[2].

وقد ذكر الفراء توجيه قراءة الرفع بمثل ما ذكر الأخفش، وزاد عليه توجيه النصب على تقدير فعل بعدها، يريد: فإخوانكم تخالطون[3].

وقد ذكر عبد المحسن عندما تعرض لهذه الآية أن تعدد التوجيه النحوي في هذه الآية ومثيلاتها يرجع إلى تقدير المحذوف الذي اختلف فيه النحاة[4].

وهذا الكلام فيه نظر، وذلك لأن تعدد التوجيه النحوي في القراءات القرآنية لا يعود إلى اختلاف النحاة في تقدير المحذوف، ولكنه يعود — في المقام الأول— إلى تعدد تلك القراءة في الآية الواحدة. ومن المعلوم أن القراءات سابقة للنحو، فاختلاف النحاة حول تقدير المحذوف إنما هو من باب وصف الواقع والصنعة، والحالة التي تكون عليها القراءة.

وتعدد التوجيه أو تقدير المحذوف، أو تأويل الذي يحتاج إلى تأويل ليس عملاً عبثًا، وإنما هو يهدف إلى إبراز الأوجه الإعجازية التي يتحملها هذا

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ١٦٢/٢، والرازي، **التفسير الكبير**، ٥٢/٦، والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ١٦/٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٣٦٥/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١٤١/١، ١٤٢.

(٤) انظر: عبد المحسن أحمد، **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري**، ص٦٦.

النص الخالد من جميع جوانبه وكما يقول حماسة – مشيرًا إلى هذا – إن «أوجه الإعراب في بعض آيات القرآن الكريم وجهًا من وجوه إعجازه، ودليلاً على ثراء نصه، وتعدد إشعاعه بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعة أنى استقبلتها ألقت عليك بالضوء»[1].

٤. ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

قرئت كلمة "فاطرُ" بالرفع و"فاطرَ" بالنصب و"فاطرِ" بالجر[2]. وقد وجه الأخفش قراءة الجر على النعت للفظ الجلالة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو فاطر[3].

والذي يعنينا هنا هو توجيه قراءة الرفع على أنها خبر للمبتدأ المحذوف.

وقد ذكر الفراء التوجيهات الثلاثة في القراءة، ونورد ما يتعلق في توجيهه بالحذف فقط، فوجه النصب على المدح مرة، وعلى القطع مرة أخرى، ووجه الرفع – مثل توجيه الأخفش على الاستئناف[4].

فعلى النصب يكون التقدير فعلاً محذوفًا، وعلى الرفع يكون التقدير مبتدأ محذوفًا.

---

(١) محمد حماسة، **العلامة الإعرابية**، ص٢٩٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٩٥/٤، والعكبري، **التبيان**، ١٣٧/١، والرازي، **التفسير الكبير**، ١٦/٤.

(٣) انظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٤٨٣/٢.

(٤) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٣٢٨/١، ٣٢٩.

وهناك توجيهات أخرى ؛ فقد وجه أبو حيان[1] قراءة الجر على البدل. وقد ذكر أيضًا وجه النعت وفضله ؛ لأن الفصل بين المبدل منه والبدل أسهل من الفصل بين المنعوت والنعت، إذ البدل على المشهور هو على نية تكرار العامل، وهذا التوجيه من أبي حيان مكانه الفصل وليس الحذف، وإن دخلا جميعا تحت التضام، وذكر أن القراءة بالجر على أنها صفة لولي على إرادة التنوين أو بدل منه أو حال، والمعنى على هذا: أأجعل فاطر السموات والأرض غير الله، واستحسن وجه النصب على المدح، وهي التي ذكرها الفراء.

وذكر صاحب المحرر[2] توجيه الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر، أو مبتدأ محذوف الخبر، فذكر وجه الأخفش في الرفع. ولعل الاستئناف الذي ذكره الفراء يحتمل الوجهين في حذف المبتدأ أو الخبر.

---

(١) انظر: أبا حيان، **البحر**، ٤/٩٠.

(٢) انظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٢٧٣.

خامسًا: حذف الفعل أو المبتدأ أو الخبر

١. ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قرئت كلمة "شهرُ" بالرفع، و"شهرَ" بالنصب[١]. وقد ذكر الأخفش القراءتين ووجه كلّ واحدة منهما، فالرفع عنده "على تفسير الأيام، كأنه حين قال: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ فسّرها فقال: هي شهر رمضان، فالمحذوف هنا مبتدأ، وقد نصب بعضهم شهرَ رمضان، وذلك جائز على الأمر، كأنه قال: شهرَ رمضان فصوموا"[٢].

أما الفراء فإن توجيه الرفع عنده على أن "شهر" مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ولكم شهر رمضان، والنصب على أنه مفعول به، والتقدير: أن تصوموا شهر رمضان[٣].

فالمحذوف في توجيه الرفع إما المبتدأ أو الخبر، وفي حالة النصب الفعل.

وهناك توجيهات أخرى ذكرها النحاة في توجيه الرفع والنصب غير التي ذكرت عند الأخفش والفراء، فقد ذكر الزجاج[٤]، وأبو حيان[٥]،

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٥٤، وأبو حيان، **البحر**، ٢/١٩٤، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٢/٢٩٧، والزمخشري، **الكشاف**، ١/١١٣، والرازي، **التفسير الكبير**، ٢/١٢٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٥٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/١١٢، ٢١٣.

(٤) انظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ١/٢٥٣.

(٥) انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٩٤.

والنسفي[1]، والألوسي[2]، أن الرفع على البدل من الصيام فيكون مرفوعًا على ما لم يسم فاعله، والمعنى: كتب عليكم شهر رمضان.

ووجه النصب عند الزجاج على أنه بدل من "أيامًا معدودات" وعلى الإغراء[3]، وكذلك وجه النحاس النصب على الإغراء[4]، وأجاز أبو حيان النصب على أنه بدل من "أيامًا معدودات"[5].

٢. ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِى تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ٨١].

قرئت كلمة "طاعةٌ" بالرفع و"طاعةً" بالنصب[6]. وقد وجه الأخفش قراءة الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: ويقولون: أمرنا طاعة، وقراءة النصب على أنه مفعول مطلق، والفعل محذوف، والتقدير: نطيع طاعة[7].

وذكر الفراء توجيه الرفع على وجهين:

الوجه الأول: على أن يكون طاعة مبتدأ مؤخر، والخبر محذوف والتقدير: منا طاعة.

---

(١) انظر: النسفي، **مدارك التنزيل**، ١/١١٧.

(٢) انظر: الألوسي، **روح المعاني**، ٢/٣٢٣.

(٣) ينظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ١/٢٥٣.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٢٨٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٩٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، **البحر**، ٣/٣٠٤، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٥/٢٨٨، والرازي، **التفسير الكبير**، ٣/٢٦٨.

(٧) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥١.

الوجه الثاني: على أن تكون طاعة خبر والمبتدأ محذوف تقديره: أمرك طاعة[1]. ولم يذكر الفراء توجيهًا للنصب في هذه الآية.

وقد ذكر معظم المفسرين هذين التوجيهين اللذين ذكرهما الأخفش والفراء، فيرى النسفي[2]، وابن أبي زمنين[3]، والبغوي[4]، أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أي أمرنا وشأننا طاعة، بينما ذكر البيضاوي[5]، توجيهي الفراء في قراءة الرفع.

وقد اختار رضا خليفة قراءة النصب وعلل ذلك بأنها «أوقع وأليق بالمعنى المراد من الآية الكريمة، حيث الرفع فيها يدل على ثبات الطاعة فيهم واستقرارها -كماذهب إلى ذلك المفسرون- أما النصب فيدل على أن الفعل مرتبط بالزمن الذي لا يقع فيه، ولا يتجاوزه إلى ما بعد انقضائه، وهذا هو ما تعنيه الآية بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِى تَقُولُ﴾»[6]، إلا أن البحث يرجح قراءة الرفع على قراءة النصب، وذلك لأن مفهوم هذه الآية أنهم يريدون إيهام الرسول صلّى الله عليه وسلّم بأن طاعتهم ثابتة ومستقرة، وإلا فهم إذا خرجوا من عنده اجتمعوا ليلاً وقالوا غير الذي أظهروه للنبي

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) انظر: النسفي، **تفسير النسفي**، ١/٢٤٠.

(٣) انظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/١٦٧.

(٤) انظر: البغوي، **تفسير البغوي**، ص١٩٣.

(٥) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٢٢٧.

(٦) ينظر: رضا خليفة، **قراءة عاصم الجحدري**، ص ص: ٦٣، ٦٤.

صلّى الله عليه وسلّم، ويدل على ذلك قراءة الرفع للدلالة على ثبات الطاعة واستقرارها[1].

ولعله يفهم من كلام سيبويه أنه يقف موقفًا وسطًا بين قراءة النصب والرفع، فالوجهان عنده يستويان، ولم يذكر أيّ ترجيح بينهما. يقول سيبويه عن مثل هذه المصادر: «فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدًا وأشكر الله شكرًا... وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل... وقد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأ ثم يبنى عليه... وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمل على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثنائي عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه ولا ليكون مبنيًا على شيء هو ما أظهر»[2].

فظهر عندنا من خلال توجيه الأخفش حذف المبتدأ أو الفعل، وعند الفراء حذف المبتدأ أو الخبر.

---

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٨٣/٢، والزمخشري، **الكشاف**، ١٤٦/١، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ٢٢٧/١.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/١، ٣٢٠.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤].

قرئت كلمة "آزرَ" بالفتح في موضع خفض، و"آزرُ"بالرفع[١]. وقد وجه الأخفش قراءة الفتح على جعلها بدلاً من أبيه، ووجه قراءة الرفع على النداء، كأنه قال: يا آزر، وقال الشاعر:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُقْتَلَ صُبْحًا أَوْ تَجِيءِ طَائِعًا[٢]

فأبدل تقتل صبحًا من تبايع[٣].

وقد وجه الفراء القراءتين بمثل توجيه الأخفش، ولم يزد عليه في شيء إلا أنه استحسن وجه الرفع على النداء فقال: «يقال "آزرَ" موضع خفض ولا يجري؛ لأنه أعجمي، وقد أجمع أهل النسب على أنه ابن تارَحَ، فكأن آزر لقب له. وقد بلغني أن معنى "آزر" في كلامهم معوجّ، كأنه عابه بزيغه وبعوجه عن الحق.

وقد قرأ بعضهم: "لأبيه أزرُ" بالرفع على النداء "يا" وهو وجه حسن»[٤].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢١١، والعكبري، **التبيان**، ٢/٤٤، وأبو حيان، **البحر**، ٤/١٦، وابن جني، **المحتسب**، ٦/٢٢٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٥٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في **الخزانة** ٥/٢٠٣، ٢٠٤، **والمقاصد النحوية**، ٤/١٩٩.

(٣) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٤٩٣، ٤٩٤.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٠.

وقد دارت التوجيهات النحوية عند كثير من النحاة والمفسرين حول هذين الوجهين اللذين ذكرا، إلا أن هناك توجيهات أخرى ودلالات تفاد منها؛ لأن الأخفش والفراء تعاملا مع الكلمة على أنها اسم أبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام، والثابت في كتب المفسرين أن الكلمة قد تأتي على خلاف ذلك، فقد ذكر ابن عطية[1] أن "آزر" بالنصب بدلاً من الأب المضاف، وهو في موضع خفض، وهو اسم علم على أنه اسم أبيه، وإذا كان اسم صنم فهو في موضع نصب بفعل مضمر[2]، تقديره: أتتخذ أصنامًا، وقد يكون النصب على الصفة أو الحال. وذكر أبو حيان[3] هذه الأوجه التي ذكرها ابن عطية وزاد عليها بأن آزر إذا كان اسم أبيه فهو عطف بيان[4]، أو بدل[5]، وإذا كان اسم صنم فهو عطف بيان، أو يكون على حذف مضاف، أي: عابد آزر، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[6]، أو يكون منصوبًا على الذم إضافة إلى نصبه على الحال أو الصفة، فإذا كانت الكلمة علمًا لأبي إبراهيم فهي مجرورة على البدل أو عطف البيان، وإذا كانت اسم صنم، فهي منصوبة على الذم، أو الصفة، أو الحال[7]. وذكر

(١) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٣١٠.

(٢) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٣٠٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/١٦٩.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٣٣٣، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٣٠٨.

(٥) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٣٣٣.

(٦) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ١/٢٢٣.

(٧) انظر: البغوي، **تفسير البغوي**، ص٢٦٩.

العكبري وجهًا غريبًا للنصب على أنها مفعول لأجله، والتقدير: لأجل تحيرك واعوجاج دينك تتخذ آزر.

وتوجيه الرفع ليس فيه خلاف على حذف أداة النداء، وكونه علمًا. وقد أظهر عبد العباس عبد الجاسم تبرمه من قراءة الرفع؛ لأن معناها بالغ الصعوبة في أن يحمل النداء في هذا السياق بهذه الصيغة على نبي كانت صفته الحلم — ويعني بالصيغة نداء إبراهيم لأبيه: يا آزرُ، أتتخذ أصنامًا آلهة، أو يا معوج الدين- ثم يقول رافضًا صراحة هذه القراءة: «ثم إن القراءة بالضم لم ترد عند القراء السبعة، وإنما وردت بالفتح، وبذا يكون الرفع في "آزر" من آراء أصحاب المعاني والإعراب فلا يمكن الأخذ به»[1].

ويرى الباحث في هذا الرد أو الرفض جرأة على قراءة ثابتة، قرئ بها في زمن النبي صلّى الله عليه وسلّم، وما استند إليه من أنها ليست عند القراء السبعة لا يصح استدلالاً عند أهل الصناعة، إذ يترتب على ذلك أن كل قراءة لم يقرأ بها واحد من السبعة فهي من آراء أصحاب المعاني والإعراب، وماذا يقول الجاسم في الكتب التي حوت بين دفتيها — فقط— قراءات شاذة لم يقرأ بها السبعة، وماذا يقول الجاسم في القراءات التي بعد السبعة؟! وأرى أن قراءة الرفع ثابتة، واستحسان الفراء له في محله، والنداء في هذه الآية لا ينافي حلم إبراهيم عليه السلام، كما أن ياء النداء مثبتة في مصحف أُبَيّ[2].

فالرفع على أنه منادى علم محذوف أداة النداء، والنصب على حذف الفعل.

(١) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص١٧٩.

(٢) انظر: في إثبات يا النداء: أبا حيان، **البحر المحيط**، ٤/١٦٩.

سابعًا: حذف الأداة

أ. حذف "قد" الحرفية

﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

قرئت كلمة "حصرت" على أنها فعل، و"حصرة" على أنها اسم[1]. والذي يعنينا هنا هو قراءتها بالفعل لما يترتب عليه من الحذف؛ وذلك لأن "قد" يجب دخولها – عند البصريين ما عدا الأخفش– على الماضي الواقع حالاً، إما ظاهرة أو مقدرة. ويرى الكوفيون –ومعهم الأخفش أن ذلك لا يحتاج "قد" لكثرة وقوعها حالاً بدون "قد"، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله[2].

فالأخفش يرى أن الجملة حالية ولا حاجة إلى تقدير "قد". فهم ذلك من قوله: «و"حصرة" اسم نصبته على الحال، وحصرت فَعِلَت، وبها نقرأ»[3].

في حين نجد الفراء – وهو كوفي المذهب- يرى أن "قد" مضمرة، وهذا خلاف مذهبهم.

يقول الفراء: «والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله. وقد سمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير. فإذا رأيت فعلاً بعد كان ففيها "قد" مضمرة، إلا أن يكون مع كان

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٩٣، والعكبري، **الإملاء**، ١/٤٤٣، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣١٧.

(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ١/٢٦٤.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٥٢.

جحد فلا تضمر فيها "قد" مع جحد ؛ لأنها توكيد ، والجحد لا يؤكد ، ألا ترى أنك تقول : ما ذهبت ، ولا يجوز : ما قد ذهبت»[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة وهي إضمار "قد" في جملة الحال من المسائل التى ذكرها ابن الأنباري. وقد حقق أحمد جمال هذه المسألة وأثبت أن ابن الأنبارى قد نسب هذا الرأي — وهو جواز وقوع الماضى حالاً بدون "قد" — إلى الكوفيين وهمًا ، حيث إن الكسائي والفراء ومن بعدهما أبا بكر الأنبارى قد قالوا بأن الماضي لا يكون حالاً إلا بـ"قد"[2].

والراجح أن "قد" المحذوفة في الآية تفض إشكالية النزاع القائم حول مجيء الفعل الماضي حالاً دون أن يسبقه "قد" ؛ لأن رأي الأخفش مردود من أربعة أوجه[3].

الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية ، وهو قوله : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾[4].

الوجه الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ، ويكون التقدير فيه : "أو جاءكم قومًا حصرت صدورهم" ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف ؛ جاز أن يقع حالاً بالإجماع[5].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٨٢.

(٢) انظر: تفصيل هذه المسألة في: أحمد جمال الدين أحمد عبد المجيد. **المسائل الخلافية في الإنصاف وأسرار العربية، دارسة تحليلية نقدية**، (رسالة دكتوراه، دار العلوم، ٢٠٠١م)، ص ص: ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) انظر هذه الأوجه في **البحر المحيط** في الحاشية الثانية للمحقق، ٣/٣٣٠.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٣٣٠.

(٥) انظر: االبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/٢٢٩.

الوجه الثالث: أن يكون خبرًا بعد خبر، كأنه قال: "أو جاءكم" ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم[1].

الوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم[2]، وهو من الله إيجاب عليهم.

وقال بعض المفسرين: إنه لا يصح هنا الدعاء؛ لأنه يقتضي الدعاء عليهم بألا يقاتلوا قومهم، وذلك فاسد، وردّ ابن عطية على هذا الرد بجواز صحة الدعاء[3].

فالذي رشح الكلمة لكي تكون اسمًا مرة، وفعلاً مرة أخرى، وهو جواز إضمار "قد" في جملة الحال إذا ابتدأت بفعل ماض أو جملة خبر، كان بمكان مسوغ لمجيء القراءة بالاسم مرة، وبالفعل مرة أخرى[4].

ب. حذف أداة النداء

﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

قرئت كلمة "ربِّنا" بالخفض و"ربَّنا" بالنصب[5]. وقد ذكر الأخفش القراءتين موجهًا قراءة الجر على الصفة للفظ الجلالة، ووجه قراءة النصب على أنها منادى حذف منه أداة النداء[6].

---

(١) انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٨٩.

(٢) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٤/١٢٤.

(٣) ينظر: ابن عطية، **المحرر**، ٢/٩٠.

(٤) انظر: صاحب أبو جناح، **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، ص٧٦.

(٥) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/١٣٧، ١٣٨، وأبو حيان، **البحر** ٤/٩٥.

(٦) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٣/٤٨٣.

وقد ذكر الفراء أيضًا القراءتين واتفق مع الأخفش في توجيه قراءة النصب على أنه منادى محذوف أداة النداء منه، ولكن وجه قراءة الجر على البدلية من لفظ الجلالة، يفهم هذا من خلال حديثه عن القراءتين، "والله ربنا" قال: معناه: والله يا ربنا، ومن قال: "ربنا" جعله محلوفًا به[1].

وقد ذكرت توجيهات أخرى غير التي ذكرها الأخفش والفراء؛ ففي قراءة الرفع وجهت الكلمة على أنها عطف بيان من لفظ الجلالة[2]، وهذا توجيه يمكن أن نطلق عليه التوجيه بالضرورة، إذ الكلمات التي يصح إعرابها بدلاً، يصح إعرابها عطف بيان، فلم يخرج هذا التوجيه إذًا عمَّا قال به الفراء؛ بل هو قريب الصلة أيضًا مما قاله الأخفش -من أنها صفة- وذلك لأن الصفة والبدل وعطف البيان يؤتى بهم لإكمال متبوعهم توضيحًا وتخصيصًا[3].

أما النصب، فقد ذكر له توجيهًا آخر غير الذي ذكره الأخفش والفراء على أن الكلمة منصوبة على المدح بفعل محذوف[4]. وتفيد هذه القراءة ثناء المشركين على الله يوم القيامة[5].

وهذا التوجيه -أعني النصب على المدح- لا يبدو فيه قرب من معنى الآية، "إذ الفتنة الواردة في الآية الكريمة تعني الاعتذار، أو المحنة،

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٣٠.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**،٤/٩٥.

(٣) انظر: ابن غلبون، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع**، ص ص: ١٦٣، ١٦٤.

(٤) أبو حيان، **البحر**، ٤/٩٥.

(٥) انظر: ابن غلبون، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع**، ص١٦٤.

والمشركون في ذلك الموقف يائسون منهمكون في التوسل، وقد ورد ذلك في قوله سبحانه ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [سورة المؤمنون: ١٠٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [سورة فصلت: ٢٩]، للخلاص من العذاب؛ فالنداء وسيلة من وسائل إيصال تضرعهم وسؤالهم لما في النداء من تنبيه ودعوة إلى الالتفات، أي التوجه إليه سبحانه لمحاولة التخلص والفرار من عذاب جهنم حين رأوا أن الله سبحانه تجاوز وغفر للمؤمنين، ولكن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، ولا يتعاظم عليه ذنب أن يغفره، فحين رأى المشركون ذلك ظنوا أنه سبحانه يغفر لهم ذنوبهم، ولكن بعد فوات الأوان، كما أن الله سبحانه غني عن مدح المشركين في ذلك الموقف"[1].

أضف إلى ذلك أن النصب على النداء فيه معنى التضرع والدعاء إلى الله عزَّ وجلَّ، فهو أبين من النصب على المدح حينئذٍ.

أما ما ذهب إليه عبد المحسن من أن سبب تعدد التوجيه النحوي في هذه الكلمة يعود إلى عامل التنغيم الذي جعل الكلمة متأرجحة بين النداء والوصف[2]، فإن هذا كلام عامّ مجمل يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك لأن جميع الكلمات التي ننطق بها نستطيع أن ننغمها بأي شكل يتناسب مع الموقف، إلا أن هذه الآية لا يبدو للتنغيم فيها أثرٌ، وإنما هي راجعة إلى

---

(١) عبد الجاسم، **التحول في التركيب**، ص١٧٧.

(٢) انظر: عبد المحسن أحمد، **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري**، ص٤٢.

اختلاف القراءة وهذا أولاً، ثم إلى المعنى المقصود من وراء كل توجيه، وهذا ثانيًا، وأخيرًا، فإن باب التنغيم مقصور في معظمه على الأدوات والأساليب كأن يكون بين نفي واستفهام، أو نفي ونهي، أو استفهام وتعجب...إلخ.

ثامنًا: حذف حرف الجر

١. ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ [هود: ٧١].

قرئت كلمة "يعقوبُ" بالرفع، و"يعقوبَ" بالفتح منْويّ به الخفض[١]. يقول الأخفش: «رفع على الابتداء، وقد فتح على و"بيعقوب من وراء إسحاق" ولكنه لا ينصرف»[٢].

ويقول الفراء: «يرفع وينصب، وكان حمزة ينوي به الخفض، يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب، ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء، ويعقوب ههنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر:

جِئْني بمثلَ بني بَدْرٍ لقومهمِ ... أوْ مِثْلِ أُسْرَة مَنْظُور بن سَيَّار
أوْ عَامِرِ بْن طُفَيْلٍ فِي مُرَكَّبِهِ ... أوْ حَارِثًا يَومَ نَادَى القومُ يَا حَارِ[٣]

وأنشدني بعض بني باهلة.

لَوْ جِيتَ بالخبزِ لـه مُيَسَّرا ... والبيض مطبوخًا معًا والسُّكَّرَا
لم يرْضَه ذلك حتى يسكرا[٤]

فنصبت على قولك: وجئت بالسكر، فلما لم يظهر الفعل مع الواو نصب، كما تأمر الرجل بالمرور على أخيه فتقول: أخاكَ أخاكَ: تريد امرر به»[٥].

---

(١) الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٨، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٤٤/٥، والداني، **التيسير**، ص١٢٥، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٨٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٧٩/٢.

(٣) تقدم تخريجه ص٣٠٧.

(٤) تقدم تخريجه ص٣٠٧.

(٥) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٢/٢، ٢٣.

فالفتحة عند الأخفش علامة للجر نيابة عن الفتح، منع من ظهورها أن الاسم ممنوع من الصرف، وعلى هذا فإن حرف الجر قد حذف، وبقي عمله، ويكون يعقوب – على القول بأن الفتحة للجر معطوفًا على لفظ إسحاق، أي: فبشرناها بإسحاق وبيعقوب[1].

لكن الفراء – في عرضه – يرى أن الكلمة تحتمل الوجهين، أي: وجه النصب على المفعولية، والجر على تقدير حرف الجر المحذوف، فالضميمة بين حرف الجر ومجروره، ضميمة متلازمة لا يجوز الخفض إلا بإظهارها إلا أنه يظهر في كلامه أنه يميل إلى نصب الكلمة على أساس نزع الخافض، وهناك توجيهات أخرى في النصب، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن الفتح يحتمل ثلاثة أضرب:

«أحدها: أن يكون يعقوب في موضع جر، والمعنى: فبشرناها بإسحاق ويعقوب، وهذا ما ذكره الأخفش.

والثاني: أن يحمله على موضع الجارّ والمجرور كقوله: إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا... وهو ما ذكره الفراء.

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر، فكأنه قال: فبشرناه بإسحاق ووهبنا له يعقوب»[2].

وقد ذكر العكبري «أن الفتحة هنا للنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: هو معطوف على موضع بإسحاق.

---

(١) انظر: العكبري، **التبيان**، ٢/٧٠٧.

(٢) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٤/٣٦٤، ٣٦.

والثاني: منصوب بفعل محذوف دل عليه الكلام، تقديره: ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب.

وعلى كون الفتحة للجر؛ فهو معطوف على لفظ إسحاق، أي: فبشرناها بإسحاق وبيعقوب»[1]، وقال بذلك -أيضًا- الأصفهاني[2].

والراجح رأي من قال بأن الفتحة للنصب، وذلك لأنه إذا كان المعطوف مجرورًا، فإنه يجب إعادة حرف الجر — وقد قال الفراء: ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء— وإلا اختير النصب بفعل مضمر —كما هو الحال في تلك الآية— يقول ابن أمّ قاسم المرادي: «وإن كان المعطوف مجرورًا، أعيد الجارّ، أو نصب بفعل مضمر نحو: مررت بزيد وأمس بعمرو، فإن لم يعد الجارّ، لم يجز إقراره مجرورًا عند البصريين لضعف الخافض، وأنه لا يتصرف، بل ينصب بفعل مضمر، والتقدير في الآية: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب»[3].

---

(١) العكبري، **التبيان**، ٢/٧٠٧.

(٢) ينظر: الأصفهاني، **شرح اللمع**، ١/٣٥٩.

(٣) المرادي، **شرح التسهيل**، ص٩١٠.

المبحث الثاني

التضاد

أولا : التنكير والتعريف

ثانيا : الإعمال والإهمال

ثالثا : الصرف والمنع من الصرف



أولا: التنكير والتعريف

١. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

قرئ بنصب "بعوضة"، وقرئ برفعها[1]. ويرى الأخفش أن وجه النصب لزيادة "ما" في الكلام فالمعنى «إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلا»[2].

وأما الفراء[3]، فإن النصب عنده من "ثلاثة أوجه:

أولها: أن توقع الضرب على البعوضة، وتجعل "ما" صلة كقوله ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ٤٠]، يريد عن قليل، والمعنى: إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً.

والوجه الآخر: أن تجعل "ما" اسمًا والبعوضة صلة فتعربها بتعريب (ما) وذلك جائز في "من" و"ما"، لأنهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال، كما قال حسان بن ثابت:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِي مُحَمَّدٍ إيانَا[4]

---

(١) ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل**، ٣٥/١، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١٠٣/١، والعكبري، **الإملاء**، ٤٤/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٩٨/١، والزمخشري، الكشاف، ٢٦٤/١، وأبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ٣٥/١.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٢١٥/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ٢١/١، ٢٢.

(٤) البيت من الكامل، كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق: سامي مكي العاني، **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، (مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦١م)، ص٢٨٩.

وأما الوجه الثالث فأن تجعل المعنى على : أن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، والعرب إذا ألقت "بين" من كلام تصلح إلى في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ"بين" والآخر بـ"إلى".

وأما الرفع فقد نقل الأخفش عن "ناس من بني تميم يقولون: مثلاً ما بعوضةٌ، يجعلون "ما" بمنزلة "الذي" ويضمرون "هو"، كأنهم قالوا: "لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة ، يقول: «لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً»[1]، وهو ما ذهب إليه الفراء بقوله: «والرفع في بعوضة هاهنا جائز ؛ لأن الصلة ترفع، واسمها منصوب ومخفوض»[2]، وقد حذف العائد على الموصول وهو المبتدأ وهذه القراءة من القراءات التي اعتمد عليها الكوفيون في قولهم بجواز حذف صدر الصلة طالت أم قصرت[3].

ويلاحظ أن الأخفش والفراء قد ربطا بين "ما" وبين "بعوضة" في التوجيه، وذلك ما عليه المفسرون والمعربون حيث إنهم قد ربطوا إعراب "بعوضة" بتوجيه "ما" وهو الصحيح، فهل هي صلة –زائدة– أم اسم بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد إبهام.

فـ"ما" إن كانت نكرة بمعنى شيء فـ"بعوضة" إما صفة لها أو بدل منها أو عطف بيان إن قيل بجوازه في النكرات.

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢١٥/١.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٢١/١، ٢٢.

(٣) ينظر: الطويل، **القراءات الشاذة في ضوء منهج القرائن النحوية**، ص١٢٥.

وإن كانت زائدة فـ "بعوضة" بدل من "مثلاً" أوعطف بيان له أو مفعول و"مثلاً" حال أومنصوبة على نزع الخافض[1].

وقد ذهب أبو عبيدة إلى أن "ما" توكيد الكلام من حروف الزوائد كما في بيت النابغة.

قالت: ألا ليْتَ مَا هَذا الحَمَامُ لَنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[2]

أي: حسب، وما هاهنا حشو.

قال: وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى "ما بعوضة" فرفعها، وبنو تميم يعملون آخر الفعلين والأداتين في الاسم، وأنشد بيت رؤبة بيت النابغة مرفوعًا[3].

وهذا التعدد في بعوضة يرجع إلى القيمة الوظيفية لكلمة "ما" فهي اسم نكرة بمعنى شيء، وهي موصولة، وهي زائدة، وهذا التعدد جعل من تعدد أوجه الإعراب في "بعوضة" مسوغًا لتعدد المعنى أيضًا فإن المعنى قد اختلف —كما مثلنا— على اعتبار كل وجه في ما.

---

(١) ينظر: خالدعباس، **التوجيهات النحوية لأبي البركات النسفي**، ص١٩٦.

(٢) البيت من البسيط، النابغة الذبياني، **ديوانه**، ص٢٤.

(٣) انظر: أبا عبيدة، **مجاز القرآن**، ١/٣٤، ٣٥، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/١٠٣.

ثانيا: الإعمال والإهمال

١. ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قرئت كلمة "تجارةً حاضرةً" بالنصب، و"تجارةٌ حاضرةٌ" بالرفع[١]. وقد وجه الأخفش القراءتين على اعتبار الإهمال والإعمال في الفعل الناقص، ففي حالة الرفع جعل "تكون" تامة بمعنى تقع، وفي توجيه النصب جعلها ناقصة فقال: «أي: تقع تجارة حاضرة، وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم: إلا أن تكون تلك تجارة»[٢]. وقد دار توجيه الفراء أيضًا في هذا الفلك، إلا أنه راعى في توجيهه اعتبار جملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ فقال: فإن شئت جعلت ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في موضع نصب، فيكون لكان مرفوع ومنصوب.

وإن شئت جعلت ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في موضع رفع، وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها؛ لأنك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تلقى أحدًا فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير موقت (أي غير معرفة) فصلح نعته مكان اسمه، إذا كانا جميعا غير معلومين ولم يصلح ذلك في المعرفة؛ لأن المعرفة موقتة معلومة، وفعلها -يعني الصفة- غير موافق للفظها ولا لمعناها»[٣].

وقد ذهب عدد من النحاة إلى هذا التوجيه الذي سبق من الأخفش

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٦٦، والعكبري، **الإملاء**، ١/٢٧٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٣٥٣، وابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٣٧، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٩٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٣٩٠، ٣٩١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/١٨٥.

والفراء، مع ترجيح أو استحسان لأحدهما، ومن هؤلاء: الزجاج[1]، والنحاس[2]، والعكبري[3]، والباقولي[4].

وذهب المرادي في توجيه النصب مذهبًا آخر لم يذكره أحد ممن سبق ذكرهم وهو أن يكون النصب على الاستثناء المنقطع، فليس النصب عنده على أن "تكون" ناقصة حذف اسمها[5].

وعلى أية حال، فإن القراءتين قويتان في العربية، فقراءة الرفع جاء فيها الفعل "تكون" تامًّا، وهو شائع في العربية وشواهده كثيرة في باب كان وأخواتها، وفي القراءة الثانية جاء فيها الفعل ناقصًا ناصبًا للنكرة الموصوفة، وإذا وصفت النكرة في كلام العرب، جاز الابتداء بها، وفي باب "كان" يضمرون اسمًا فيها. أما الإهمال هنا على هذا النحو أي أن "كان"يصح فيها الإهمال والإعمال، أو بمعنى آخر تحويلها تامة مرة وناقصة مرة أخرى، وإنما ذلك مربوط بالسياق والبناء العامّ، واستقامة الفهم، وهذا هو ما قامت به -هنا- قرينة التضام.

٢. ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ [القمان: ١٦].

قرئت كلمة "مثقالَ" بالنصب، و"مثقالُ" بالرفع[6].

---

(١) ينظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ١/٣٦٥.

(٢) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١/٣٤٤.

(٣) ينظر: العكبري، **التبيان**، ١/٢٣١.

(٤) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٣/١٢٨، ١٢٩.

(٥) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٥٨٤.

(٦) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٥٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/١٨٧، والداني، **التيسير** ١٥٠، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٨٦.

وقد جه الأخفش والفراء هاتين القراءتين على اعتبار البنية في "كان" أو على اعتبار التضاد المتمثل في الإعمال والإهمال.

يقول الأخفش: «إن تك مثقال حبة بلغت، أي: إن تكن خطيئة مثقال حبة، ورفع بعضهم فجعلها "كان" الذي لا يحتاج إلى خبر كأنه "بلغ مثقالُ حبة"»[1].

وقال الفراء: «يجوز نصب المثقال ورفعه، فمن رفع رفعه بتكن واحتملت النكرة ألا يكون لها فعل في "كان" و"ليس" وأخواتها.

ومن نصب جعل في "تكن" اسمًا مضمرًا مجهولاً مثل الهاء التي في قوله: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ ومثل قوله ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [سورة الحج: ٤٦]، وجاز تأنيث "تك" والمثقال ذكر؛ لأنه مضاف إلى الحبة والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها»[2].

فعلى هذا التوجيه عنده تكون البنية "تك" عامة أو ناقصة، أو مهملة وتامة في الوجهين — النصب والرفع— وقدر مع النصب —على رأي الفراء— اسمًا مضمرًا يقوم مقام الظاهر في العمل والنيابة، وعلى توجيه الأخفش يكون الاسم ظاهرًا.

وممن ذهب إلى إهمال "كان" وعدها بمعنى حدث ووقع ولا خبر لها ابن خالويه[3].

---

(١) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٥٨.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٣٢٨.

(٣) ينظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص٢٨٦.

ثالثا: الصرف والمنع من الصرف

١. ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١].

قرئت كلمة "مصرَ" بترك التنوين وحذف الألف، و"مصرًا" بالتنوين والإجراء[1].

وقد ذكر الأخفش القراءتين بالصرف والمنع من الصرف معللاً ذلك بأن «ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو مثل: هند وجُمْل فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، وقال بعضهم: إنه يعني مصرًا من الأمصار»[2].

ويقول الفراء: «كتبت بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعْد، وهند، وجُمْل.

وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء؛ لأنها تردد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها. وأسماء البلدان لا تكاد تعود، فإن شئت جعلت الألف التي في "مصرًا" ألفًا يوقف عليها، فإذا وصلت لم تنوِّن فيها كما كتبوا "سلاسلا" و"قواريرا" بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما، وإن شئت جعلت "مصرَ" غير المصر التي تعرف، يريد: اهبطوا مصرًا من الأمصار، فإن الذي سألتم لا يكون إلا في القرى والأمصار، والوجه الأول أحب إليّ»[3].

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٣٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١/٣٣٤.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٢٧٣.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٢، ٤٣.

وقد اتفق توجيه الأخفش والفراء في القراءتين.

وقد اختلف أهل التأويل في ذلك نظير اختلاف القراء في قراءتهم فمن ذهب إلى الصرف، قصد به مصرًا من الأمصار لا مصرًا بعينها، وحجتهم في ذلك: أن الله جعل أرض الشام لبني إسرائيل بعد أن أخرجهم من مصر، وإنما ابتلاهم بالتيه بامتناعهم على موسى في حرب الجبابرة إذ قال لهم: ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٢١] قوله: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤] فحرم الله جلَّ ذكره على قائل ذلك فيما ذكر لنا دخولها حتى هلكوا في التيه وابتلاهم بالتيهان في الأرض أربعين سنة، ثم أهبط ذريتهم الشام فأسكنهم الأرض المقدسة، وجعل هلاك الجبابرة على أيديهم مع يوشع بن نون بعد وفاة موسى بن عمران، فرأينا الله جلَّ وعزَّ قد أخبر عنهم أنه كتب لهم الأرض المقدسة ولم يخبرنا عنهم أنه ردهم إلى مصر بعد إخراجه إياهم منها.

ومن ذهب إلى المنع من الصرف، ذهب إلى أنها "مصر فرعون" وحجته في ذلك قول الله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجۡنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ﴿٥٨﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٥٧-٥٩] وقوله تعالى: ﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ﴿٢٦﴾ وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ﴾ [الدخان: ٢٥-٢٨] قالوا: فأخبر الله جلَّ ثناؤه أنه قد ورثهم ذلك وجعلها لهم، فلم يكونوا يرثونها ثم لا ينفعهم بها قالوا: ولا يكونوا منتفعين بها إلا بمصير بعضهم إليها، وإلا فلا وجه للانتفاع بها إن لم يصيروا أو يصير بعضهم إليها[1].

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ٣١٤/١.

وتقوم هنا دلالة السياق بدور جيد في تحديد المعنى المقصود، وهل هي مصر فرعون، أم أنها أيّ مصر، إلا أنه لا دلالة في كتاب الله على الصواب من هذين التأويلين، ولا خبر به عن رسول ﷺ يقطع مجيئه العذر، وأهل التأويل –كما سبق– متنازعون في تأويله.

٢. ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠].

قرئت "عزيرٌ" بالرفع والتنوين، و"عزيرُ" بدون تنوين[١]. قال الأخفش: «وقد طرح بعضهم التنوين وذلك رديء، لأنه إنما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن الابن، وكان ينسب إلى اسم معروف، فالاسم هاهنا لا يستغني، ولو قلت: وقالت اليهود عزيرُ لم يتم كلامًا إلا أنه قد قرئ وكثر، وبه نقرأ على الحكاية كأنهم أرادوا: وقالت اليهود نبيًّا عزير ابن الله»[٢].

وعزيرُ على هذا التوجيه الذي ذكره الأخفش تكون خبرًا للمبتدأ المحذوف "نبينا" الذي قدره الأخفش، وتكون "ابن الله" صفة، وممن ذكر هذا النحاس[٣]، والعكبري[٤]، ويكون التنوين محذوفًا من أجل التقاء الساكنين.

أما الفراء فقد كان توجيهه أكثر عمقًا وتحليلاً فقال: «قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه ألا ينوّن؛ لأن الكلام ناقص، فوجه

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٤١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣١/٢، والداني، **التيسير**، ص١٨، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٧٤.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٥٣/٢.

(٣) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ٢١٠/٢.

(٤) ينظر: العكبري، **الإملاء**، ١٣/٢.

العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجًا إلى "ابن"، فإذا اكتفى دون "ابن"، فوجه الكلام ألا ينون، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته، فإذا جاوزت ذلك فأضفت "ابن" إلى مكنى عنه، مثال ابنك، وابنه أو قلت: ابن الرجل أو ابن الصالح؛ أدخلت النون في التام منه والناقص، وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يجري فيه الكلام كثيرًا فيستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل. وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيرًا فيقال: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فلا يجري كثيرًا بغير ذلك.

وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام لسكون الباء من "ابن"، ويستثقل النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكنًا، فحذفت استثقالاً لتحريكها، قال: من ذلك قراءة القراء "عزيرُ ابن الله" وأنشدني بعضهم:

لَتَجِدنّي بالأمير بَرّا ... وَبِالْقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرّا

إذا عُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرّا [1]

وقد سمعت كثيرًا من القراء الفصحاء يقرأون: ﴿قل هو الله أحدُ الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١، ٢][2].

فيحذفون النون من أحد، وقال الآخر:

كيفَ نومي عَلى الفِراشِ ولَمّا ... تَشْمَل الشّامَ غارةٌ شَعْواءُ

---

(١) الرجز بلا نسبة في **الإنصاف** ٢/٦٦٥، **وسر الصناعة** ٢/٥٣٤، **وشرح المفصل** ٢/٩.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٨/٥٢٨، وابن مجاهد، **السبعة**، ص٧٠١.

تُـذْهِلُ الـشيخَ عَـنْ بَنيـهِ وتُبْـدِي   عَـنْ خِـدَامِ العَقيلـةُ العَـذْرَاءُ[1]

أراد: عن خدامٍ فحذف النون للساكن إذا استقبلتها، وربما أدخلوا النون في التمام مع ذكر الأب، أنشدني بعضهم:

جاريـة مـن قـيسٍ بـن ثعلبـة   كأنهـا حليـةُ سـيف مذهبـه[2]

وقال آخر:

وإلا يكُـنْ مـالٌ يُثـابُ فإنـهُ   سـيأتي ثنـائي زيـدًا بـن مُهَلـهلِ[3]

فقد وجه الفراء[4] حذف النون على أن "ابن" في موضع خبر لـ"عزير" وذلك لأن الكلام لم يتم أو كلام ناقص على حد تعبير الفراء. وذكر الفراء تعليلاً آخر لحذف النون وهو التقاء الساكنين: الباء من "ابن" والتنوين، فحذفت استثقالاً لتحريكها.

وممن ذكر هذا التوجيه الزجاج[5]، وابن الأنباري[6]، والأصفهاني[7]، وتوجيه الفراء – في وجهة نظر البحث – أصوب وأنجى عقديًا، وذلك لأنه لما كان الوصف ليس هو المستفاد، فسد قول من قدر الخبر على قراءة من

---

(١) البيتان من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات، **ديوانه**، ص٩٦.

(٢) البيت من الرجز، للأغلب العجلي، **ديوانه**، ١٤٨/٢.

(٣) البيت من الطويل، الحطيئة، **ديوان الحطيئة**، شرح أبي سعيد السكري، (دار صادر، بيروت، ١٩٨١م)، ص١٧٢.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ٤٣١/١، ٤٣٢.

(٥) انظر: الزجاج، **إعراب القرآن**، ٤٨٩/٢.

(٦) انظر: ابن الأنباري، **البيان**، ٣٩٦/١.

(٧) انظر: الأصفهاني، **شرح اللمع**، ٦٠٧/٢، ٦٠٨.

حذف التنوين، إذ يلزم — من ذلك — أن يكون "عزير" ابنًا ثابتًا لا نزاع فيه —تعالى الله عما يقولون عُلُوًّا كبيرًا — كقولك زيد الظريف فعل كذا[1].

فيظهر التضاد واضحًا في التنوين وتركه، والسبب في إثبات التنوين أو حذفه ليس عائدًا إلى التقاء الساكنين فقط كما ذهب إلى ذلك الأخفش والفراء، وإنما يعود إلى النظر لكلمة "عزير" وهل هي كلمة عربية فتستحق الصرف —حينئذ—، أما أنها كلمة أعجمية استحقت المنع من الصرف.

فمؤدى هذا الخلاف هو السبب الرئيس في التنوين وتركه، ومن الذين ذكروا أنه اسم عربي مصروف النحاس[2]، وابن الأنباري[3]، وابن مكي[4]، ومن الذين ذكروا أنه اسم أعجمي ممنوع من الصرف للتعريف والعجمة الزمخشري[5]، وأبو حيان[6]، والأصفهاني[7].

واختار ابن خالوية رأيًا مغايرًا للرأيين السابقين وهو أن "عزير" اسم أعجمي وإنما صرف لخفته[8]، ولعله استند في هذا إلى جواز صرف الأسماء

---

(١) ينظر: ابن خطيب الزملكاني. تحقيق: شعبان صلاح، **المجيد في إعجاز القرآن المجيد**، (دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٨٩م)، ص١٥٠، ١٥١.

(٢) النحاس، **إعراب القرآن**، ٢/١٣.

(٣) ابن الأنباري، **البيان**، ٢/٣٩٧.

(٤) ينظر: مكي، **المشكل**، ١/٣٦٠.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢/١٨٥.

(٦) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/١٨٥.

(٧) ينظر: الأصفهاني، **شرح اللمع**، ٢/٦٨.

(٨) ينظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص١٧٤.

الأعجمية التي على ثلاثة أحرف – ومنها "عزير"– ثم زيدت عليه ياء التصغير[1].

٣. ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًاۚ ﴾ [هود: ٦١].

قرئت كلمة "ثمودَ" بالفتح ممنوعة من الصرف، و"ثمودٍ" بالخفض مصروفة[2].

قال الأخفش موجهًا القراءتين: «كتابتها بالألف في المصحف، وإنما صرفت لأنه جعل "ثمود" اسم الحي أو اسم أبيهم، ومن لم يصرف جعله اسم القبيلة، وقد قرئ هذا غير مصروف، وإنما قرئ منه مصروفًا ما كانت فيه الألف وبذلك نقرأ، وقد يجوز صرف هذا كله في جميع القرآن والكلام؛ لأنه إذا كان اسم الحي أو الأب، فهو اسم مذكر ينبغي أن يصرف»[3].

أما الفراء فقد قال: «وقد اختلف القراء في "ثمود" فمنهم من أجراه في كل حال، ومنهم من لم يجره في حال.

حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدثني قيس عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه أنه كان لا يجري ثمود في شيء من القرآن، فقرأ بذلك حمزة.

ومنهم من أجرى ثمود في النصب، لأنها مكتوبة بالألف في كل القرآن إلا في موضع واحد ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [سورة الإسراء: ٥٩]،

---

(١) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ١٣/٢.

(٢) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٥٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٣٩/٥، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**،٥٥/٩.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٧٨/٢، ٥٧٩.

فأخذ بذلك الكسائي فأجراها في النصب، ولم يجرها في الخفض ولا في الرفع، إلا في حرف واحد قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [سورة هود: ٦٨]، فسألوه عن ذلك فقال: قرئت في الخفض من المجرى، وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يختلف فأجريته لقربه منه»[١].

ونجد الأخفش في توجيهه يستند إلى قرينة عقلية وهي جعل الاسم "ثمود" إما علمًا على القبيلة، وهو في هذه الحالة غير مصروف لعلميته وتأنيثه، وإما علمًا على الحي أو الأب، وهو في هذه الحالة مذكر ينبغي أن يصرف.

في حين لم يذهب الفراء إلى ما ذهب إليه الأخفش ولكنه اكتفى بذكر رأيي التضاد في الصرف والمنع من الصرف، الصرف في جميع أحوال الاسم، وفي هذه الحالة ليس هناك اعتبار لمدلول المسمَّى، ولا اعتبار بأن يدل على الأب أو الحي أو القبيلة إذ هو مصروف في كل حال، كما ذكر أن بعضهم –وكذلك الأخفش– يجريه إذا كتب بالألف ولن يكون ذلك إلا في حالة النصب.

وتفسير المنع على أنه اسم القبيلة، والصرف على أنه اسم الحي لم يخرج عن التفسير الذي قدمه النحاة، والمفسرون، كابن عطية[٢]، وأبي حيان[٣]، والسمرقندي[٤]، وقد لمح ابن عطية ملمحًا جيدًا في هذا اللفظ

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/١٩، ٢٠.

(٢) ابن عطية، **المحرر**، ٣/١٨٣.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥/٢٣٩.

(٤) السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، ٢/١٣٢.

وأمثاله، فقال: «وفي هذه الألفاظ الدالة على الجموع ما يكثر فيه إرادة الحي، كقريش وثقيف، وما لا يقال فيه بنو فلان، وفيها ما يكثر فيه إرادة القبيلة كتميم وتغلب...، وفيها ما يكثر فيه الوجهان، كثمود وسبأ»[1]، وهذا تفسير يناسب الصرف والمنع.

---

(١) ابن عطية، **المحرر**، ١٨٣/٣، وينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٩٥/٤، والعكبري، **التبيان**، ١٣٧/١، والرازي، **التفسير الكبير**، ١٦/٤.



المبحث الثالث

إغناء اللفظ عن اللفظ



إغناء اللفظ عن اللفظ

﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

قرئت هذه الآية على هذا النحو: "حقيق بأن لا أقول على الله" وقرئت أيضًا على نحو آخر: "حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق"[١].

ويظهر في هاتين القراءتين تبادل المواقع بين الحروف، أو إغناء اللفظ عن اللفظ، وهو كثير في أبواب النحو على نحو ناب عن، وسد عن، وحل محل...

وقد ذكر كل من الأخفش والفراء –عند تعرضهما للآية– هذا الملمح في التبادل الموقعي للحروف، ومع أن الأخفش عند عرضه لذلك ذكر قراءة أخرى غير التي ذكرها الفراء، إلا أنه عرض لملمح إغناء اللفظ عن اللفظ فقال: «حقيق على أن أقول.." وقال بعضهم: "على أن لا أقول"، والأولى أحسنهما عندي، أراد: واجب على أن لا أقول، والأخرى: أنا حقيق على أن لا أقول على الله، يريد: بأن لا أقول على الله كما قال: بكل صراط توعدون في معنى: على كل صراط توعدون»[٢].

ويقول الفراء: «"ويقرأ: ﴿حقيق على أن لا أقول﴾، وفي قراءة عبد الله ﴿حقيق بأن لا أقول على الله﴾ فهذه حجة من قرأ ولم يضف، والعرب

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٢٧، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ١٢٨/٥، والداني، **التيسير**، ص١١١، وابن خالويه، **الحجة**، ص١٥٩.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٥٢٨/٢، ٥٢٩.

تجعل الباء في موضع "على" رميت على القوس وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة»[1].

وعلى القراءة "بأن" تكون القراءة تفسيرًا لقراءة الجماعة، والقول بمجيء "على" بمعنى "الباء" قول كوفي، كما قال بذلك المرادي[2].

وقد جاءت "على" بمعنى "الباء" في شواهد أخرى منها التي ذكرها الأخفش: بكل صراط توعدون، وعلى كل صراط توعدون، وما ذكره الفراء من "رميت على القوس وبالقوس"، و"على حال حسنة، وبحال حسنة".

وقول العرب: الركب على اسم الله، أي: باسم الله، وغير ذلك من الأمثلة مما يعكس أن تبادل الحروف أو ما أسماه تمام حسان إغناء اللفظ عن اللفظ يثري الجانب الدلالي في اللغة العربية على شكل العموم، والقراءات القرآنية على شكل الخصوص، كما يعطي مساحة أكبر للقارئ أن يفاضل بين الدلالات التي تحملها كل قراءة.

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٣٨٦.

(٢) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ٢/٧٧٩.

الفصل الرابـع

قرائن متفرقة



المبحث الأول

المطابقة



المطابقة

أولا: المطابقة في النوع والعدد

١. ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]

قرئت كلمة "خاشعًا" بالنصب والإفراد، و"خشّعًا" بالنصب والجمع[١].

وقد وجه الأخفش "خشعًا" بالنصب "على الحال، أي: يخرجون من الأجداث.

و"خاشعًا"، لأنها صفة مقدمة فأجراهما مجرى الفعل، نظيرها: خاشعة أبصارهم"[٢].

ويقول الفراء: إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث، وهو له، أو قبل جمع مؤنث مثل: الأبصار والأعمار وما أشبهها؛ جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه، وقد أتى بذلك في هذا الحرف فقرأه ابن عباس: خاشعًا... وهي في قراءة عبد الله: خاشعة، وقراءة الناس بعد: خشعًا

وقد قال الشاعر:

وشَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ   مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزارِ بْنِ مَعَدّ[٣]

وقال الآخر:

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٠٤، وأبو حيان، **البحر**، ١٧٥/٨، والداني، **التيسير**، ص٢٠٥.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٩٩/٢.

(٣) تقدم ص١٨٨.

يَرْمي الفِجَاج بِهَا الرَّكبَان مُعْتَرِضًا أَعْنَاقَ بُزَّلِهَا مُرْخًى لَهَا الجُدُلُ[1]

قال الفراء: الجدل: جمع الجديل، وهو الزمام، فلو قال: معترضات، أو معترضة، لكان صوابًا، مرخاة ومرخيات»[2].

فنجدنا الآن أمام نوعين من المطابقة:

الأولى: المطابقة في العدد.

والثانية: المطابقة في النوع.

فالصفة هنا "خاشعًا أو خشعًا" مسندة إلى جمع، ومؤنث، ولكنها وردت على اعتبارات توافق هذا الجمع ونوعه تارة، وتخالفه في تارة أخرى.

والنحاة في ذلك طوائف ثلاث، فمنهم من يرى أن الصفة إن كانت تابعة لجمع، فإن الجمع أولى، فقد ذهب سيبويه إلى أن التكسير إن أمكن، فهو أولى من الإفراد[3].

وذهب المرادي إلى أن تكسير الصفة المشبهة إن أمكن وهي حينئذ مسندة إلى جمع فهو أولى من إفرادها، و"خشع" أكثر كلام العرب[4].

ونقل عن بعضهم -أيضًا- قوله: إن كانت الصفة تابعة لجمع، فالجمع أحسن، وإن كانت الصفة تابعة لمفرد أو مثنى، فالإفراد أحسن[5].

---

(١) تقدم ص١٨٨.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ٣/١٠٥، ١٠٦.

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/٣٦، ٤٣.

(٤) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٧٤٢.

(٥) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ص٧٤٢، ٧٤٣.

وذهب الشلوبين والأبذي إلى ترجيح الإفراد على جمع التكسير[1]، وعلى ذلك فيكون مذهب الأخفش والفراء في المطابقة بنوعيها: النوعية والعددية قد أخذا مذهبًا وسطًا، فجواز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه على حد سواء.

وإلى هذا — أيضًا — أشار الزجاج بقوله: «ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة التوحيد نحو: خاشعًا أبصارهم، ولك التوحيد والتأنيث، لتأنيث الجماعة، خاشعة أبصارهم، ولك الجمع نحو: خشعًا أبصارهم»[2].

ويرى فريد بسطويسي أن القراءة بالإفراد والتأنيث على اعتبار أن الأبصار مؤنثة فطابق بين ركني الابتداء[3]، وهذه رؤية جيدة ومعتبرة، وإن كانت عبارة: فطابق بين ركني الابتداء، بهذا الشكل ملبسة، ولعله يقصد ركني الإسناد بين اسم الفاعل وفاعله.

---

(١) أبو حيان، **الارتشاف**، ٣/٤٥٠.

(٢) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٥/٨٦، ورضا خليفة، **قراءة عاصم الجحدري**، ص١٤٧.

(٣) ينظر: البسطويسي، **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة**، ص٢٩٧.

ثانيا: جمع الضمير مع إرادة الحكم على واحد

٢. ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

قرئت كلمة "برسولهم" بضمير الجمع، و"برسولها" بضمير الواحد[١].

وقد جه الأخفش قراءة الجمع على معنى الكل؛ لأن الكل مذكر، معناه معنى الجماعة[٢]، ولم يذكر قراءة الإفراد، في حين ذكر الفراء القراءتين وأرجع معنى الجمع إلى الرجال، ولم يوجه قراءة الإفراد، إلا أنه صوبها[٣].

وقد علّق ابن هشام على أن هذه الآية لا تدخل تحت جمع الضمير مع إرادة الحكم على واحد بقوله: «وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥]؛ لأن القرآن لا يخرج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة»[٤].

ولم يبتعد توجيه الفراء عن التوجيه الذي قدمه الأخفش، وذلك لأن معنى الكل: الجماعة، كما ذكر الأخفش، وهو المقصود بالجمع الذي ذكره الفراء، وعلى هذين التوجيهين خلاف التفسير الذي قدّمه ابن هشام، نجد أن الضمير قد جمع مع إرادة الحكم على واحد.

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٤٩/٧، والزمخشري، **الكشاف**، ٤١٥/٣.

(٢) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٧٥/٢.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٥/٣.

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٢٦٢.

ثالثا: استخدام الجمع مكان المفرد

٣. ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥].

قرئت كلمة "مائةِ" بالكسر مضافة إلى "سنين" وقرئت "مائةٍ" بالتنوين[١]. قال الأخفش موجها كلمة "سنين" على اعتبار التنوين «ثلاثِ مئةٍ سنين على البدل من ثلاث ومن المائة، أي لبثوا ثلاث مئة، فإن كانت السنون تفسيرًا للمئة، فهي جر، وإن كانت تفسيرًا للثلاث فهي نصب»[٢].

وقال الفراء: "ثلاثمائةِ سنين" مضافة، وقد قرأ كثير من القراء: ثلاثمائة سنين، يريدون: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل.

ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حنيئذ في موضع خفض، ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير»[٣].

وليس الذي يعنينا هنا هو إعراب كلمة "سنين" وإن كان إعرابها هو الذي يسوغ استخدام الجمع مكان المفرد، فهي عند الفراء بدل وتمييز، ومن المعروف أن تمييز المائة يأتي مفردًا مجرورًا في الغالب، وجمعًا مجرورًا في القليل، ولكنه في هذه الآية جاء هكذا تنبيهًا على أن الأصل أن يضاف إلى الجمع، وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوي ذلك أن

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٢٨٩، والداني، **التيسير**، ص١٤٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص٢٢٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ٦٢٣/٢.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١٣٨/٢.

علاقة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد[1]، وعلة ترك الأصل ترجع إلى أن من كلام العرب الاستغناء بالشيء عن الشيء[2].

ولكن هذا الأصل أصبح مرفوضًا من أجل الخفة[3]، وحسن ذلك لأن حجة من أضاف: أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك: ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة سنة، وحسن ذلك لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحمل الكلام على المعنى وهو الأصل، لكنه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله[4].

وأما عن القول بالبدلية من مائة -كما قال الأخفش- فإن المسوغ عنده حينئذ أن تكون مائة بمعنى مئات، أو مئين، وإذا كان الأخفش قد نظر إلى المائة واعتبرها بمعنى الجمع، فإن ذلك لا يمنع أن تكون السنين في موضع السنة وجاءت مجموعة تنبيهًا على الأصل.

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/٨٤٤.

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣/١٥٨.

(٣) ينظر: الباقولي، **كشف المشكلات**، ٢/٧٥٤.

(٤) ينظر: مكي، **الكشف**، ٢/٥٨.

المبحث الثاني

الرتبة



١. ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

قرئت كلمة "قولُهم" بالرفع و"قولَهم" بالنصب[١]. قال الأخفش: «فـ"أن قالوا" هو الاسم الذي يرفع بـ"كان"؛ لأن "أن" الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة اسم تقول: أعجبني أن قالوا، وإن شئت رفعت أول هذه كلة، وجعلت الآخر في موضع نصب على خبر كان. قال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ مَا كَانَ دَاءَهَا ... بِثَهْلاَنَ إلاّ الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُها[٢]

وإن شئت: ما كان داؤها إلا الخزي»[٣].

وقال الفراء: «نصب القول بـ"كان"، وجعلت "أن" في موضع رفع، والواجب أن تجعل "أن" في موضع رفع، ولو رفع القول وأشباهه، وجعل النصب في "أن" كان صوابًا»[٤].

فاتفق توجيه الأخفش والفراء في أفضلية جعل المصدر المؤول هو الاسم وإن صوّب الوجه الآخر كل منهما، فالرتبة في هذه الآية حرة يستوي فيها التقديم والتأخير، فمجيء أحد ركني الإسناد مصدر مؤول، أدّى إلى حرية

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٨٠، والعكبري، **التبيان**، ١/٣٦٩، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣/٧٥.

(٢) تقدم تخريجه ص٢٤٥.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/٤٢٣، ٤٢٤.

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٣٧.

الرتبة بين اسم كان وخبرها، وترتب عليه أيضًا إهدار في العلامة الإعرابية؛ لأن كل ركن منهما يصح أن يقع مسندًا، وأن يكون مسندًا إليه، والمعنى واضح، واللبس مأمون.

وقد اختار البغوي[1]، والبيضاوي[2]، في قولهم الخبرية؛ لأنها أعرف لدلالتها على جهة النسبة وزمان الحدث.

وذكر ابن أبي زمنين[3]، أن مجيء الاسم بعد "إلا" هو الأكثر في الكلام.

٢. ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

قرئت كلمة "آيةً" بالنصب و"آيةٌ" بالرفع[4].

يقول الأخفش عن المصدر المؤول «اسم في موضع رفع مثل: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الجاثية: ٢٥] ولكن هذا لا يكون فيه إلا النصب في الأول "أن يعلمه" هو الذي يكون آية، وقد يجوز الرفع وهو ضعيف»[5].

ويقول الفراء: «"الآية" منصوبة و"أن" في موضع رفع، ولو قلت: أو لم تكن لهم آية بالرفع، "أن يعلمه" تجعل "أن" في موضع نصب لجاز ذلك»[6].

---

(١) ينظر: البغوي، **مختصر تفسير البغوي**، ص١٥٠.

(٢) ينظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ١/١٨٣.

(٣) ينظر: ابن أبي زمنين، **تفسير ابن أبي زمنين**، ١/١٣٠.

(٤) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص٣٣٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٧/٤١، والداني، **التيسير**، ص١٦٦.

(٥) الأخفش، **معاني القرآن**، ٢/٦٤٦.

(٦) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/٢٨٣.

فقد اتفق رأيهما على ترجيح نصب الآية على أنها خبر مقدم، وأن المصدر المؤول هو الاسم، وإن كان الأخفش جوّز الرفع، لكنه ضعفه.

والذي جعل الأخفش والفراء يقدمان وجه النصب في "آية" هو ورودها نكرة. ويذكر شعبان صلاح أن الأصل الذي عليه جمهور النحاة أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة، فإن المعرفة تكون هي الاسم والنكرة هي الخبر، ولا يجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر أو في ضعيف الكلام[1]، ثم ينقل نصًّا لسيبويه يؤيد ما ذهب إليه، يقول سيبويه: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيدًا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في "كان" بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ: لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليمًا فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليمًا فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس...».

---

(١) ينظر: شعبان صلاح. **من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه**، (دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٩١م)، ص٧٣.

ثم يقول سيبويه: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجل منطلقًا كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام»[1].

وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي، فقد أنكر أن تكون آية اسم تكن و"أن يعلمه" خبر؛ لأن ذلك يكون في ضرورة الشعر، وكلام الله لا يحمل على الضرورة[2].

ومع نص سيبويه الذي نقلناه على طوله وإنكار أبي علي الفارسي، إلا أن ذلك لا يمنع من حرية الرتبة كما جوزها على ضعف الأخفش والفراء — وذلك لأن آية وإن كانت نكرة فقد تخصصت بقوله "لهم"، إذ كان لهم صفة للآية، والنكرة الموصوفة بمنزلة المعرفة[3].

وذكر شعبان صلاح أن المسوغ هنا كون النكرة متخصصة بوقوعها في سياق النفي أو شبه... والفائدة حاصلة واللبس مأمون[4].

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١/٤٧، ٤٨.

(٢) أبو علي الفارسي. **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (مصر، ط١، ١٣٨٩هـ)، ١/١٠٥.

(٣) ينظر: الأصفهاني، **شرح اللمع**، ١/٣٤٦، والعكبري، **التبيان**، ص١٠٠١، ومكي، **كشف المشكلات**، ٢/٩٩٤.

(٤) ينظر: شعبان صلاح، **من آراء الزجاج النحوية**، ص٧٥.

كذلك جاز أيضًا أن يكون الخبر "أن يعلمه" معرفة لأنه مصدر، وتنكير المصدر وتعريفه سواء(١).

وقد ابتعد بعضهم عن هذا الخلاف عندما ذهب إلى أن الخبر هو "لهم" و"أن يعلمه" بدل أو خبر لمبتدأ محذوف(٢).

وقد ذهب بعضهم أيضًا إلى أن يضمر ضميرًا في "تكن" ويكون "أن يعلمه" ابتداء و"آية" خبر الابتداء، والجملة خبر كان، فيصير اسم كان معرفة(٣).

---

(١) ينظر: العكبري، **التبيان**، ص١٠٠١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١١٦/٣، ١١٧. والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ٢٨٧/٥، والألوسي، **روح المعاني**، ١٢٧/١٩.

(٣) انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط**، ٧٤٦/١، والأصفهاني، **شرح اللمع**، ٣٤٦/١، ومكي، **الكشف**، ١٥٢/٢، ١٥٣، والباقولي، **كشف المشكلات**، ٩٩٤/٢.



المبحث الثالث

الشهرة



الشهرة ضم هاء الضمير وكسره

١. ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

قرئت كلمة "عليهُم" بضم هاء الضمير و"عليهِمْ" بكسرها[١]. يقول الأخفش في الكسر والضم: «فإن كانت ياء ساكنة، أو حرف مكسور نحو: عليهم وبهم، ومن بعدهم، فمن العرب من يقول: عليهمي فيلحق الياء، ويكسر الميم والهاء، ومنهم من يقول: عليهمو فيلحق الواو ويضم الميم والهاء، ومنهم من يقول: عليهِمْ، وعليهُمْ فيرفعون الهاء ويكسرونها ويقفون الميم، ومنهم من يقول: عليهمُو، فيكسرون الهاء ويضمون الميم ويلحقون الواو، ومنهم من يقول: عليهمي، فيضمون الهاء ويكسرون الميم ويلحقون الياء»[٢].

ويقول الفراء محللاً رفع الهاء: «فأما من رفع الهاء، فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها، فأما الرفع فقولهم: هم قالوا ذاك، في الابتداء، ألا ترى أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها، والنصب في قولك: ضربهم، لا يجوز فتحها ولا كسرها، فتركت في "عليهم" على جهتها الأولى»[٣].

ويقول عن الكسر في "عليهم": «أنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: عليهم لكثرة المكنى في الكلام، وكذلك يفعلون بها إذا

---

(١) ينظر: الدمياطي، **الإتحاف**، ص١٢٣، وابن خالويه، **الحجة**، ص٦٣، وابن مجاهد، **السبعة**، ص١٠٨، والصفاقسي، **الغيث**، ص٦٣.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١/١٨٠.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٥.

اتصلت بحرف مكسور مثل: بهِم وبهُم، يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة»[1].

فاتفق توجيه الأخفش والفراء في توجيه هاء الضمير، وأن ذلك راجع إلى الاستخدام اللهجي والشهرة عند كل قبيلة هي محل الاستعمال؛ لكن الأصل في هذا الباب — وما شابهه- أن هاء الضمير حقها الضم[2]، لأنها خفية فبنيت بأقوى الحركات، ولذلك تضم بعد الضمة والفتحة، ولا يجوز كسرها؛ كقولك: جاءني غلامه، ورأيت غلامه، ويجوز ضمها بعد كسرها[3].

وذهب عبده الراجحي في تفسيره لهاتين القراءتين أنهما تقدمان لنا «لهجتين تختلفان في هاء هذا الضمير، أما ضمها فلهجة قريش والحجازيين، واللهجة الثانية كسر الهاء، وقد نقل عن أبي علي أنها لهجة بكر بن وائل...». ويرى الراجحي أن كسر الهاء ناتج عن التأثير والتأثر بين اللغات، فهذه القبيلة كانت تسكن جنوب العراق، ولعله كان بينها وبين اللغات التي كانت تنتشر في هذه المنطقة كالأرامية والعبرية شيء من التأثر، إذ من الملاحظ أن هذا الضمير في العبرية يقارب هذه اللهجة، وإن كان لا يميل إلى الكسر الخالص.

Ham (هم) و Han (هن) alakhem (عليخم)»[4].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٤/١٩٥.

(٣) انظر: العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ١/١٠١، **والتبيان**، ١/١٣.

(٤) عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص١٧٦.

الخاتمة

وبعد هذه التطوافة بين القراءات القرآنية من جانب، والقرائن النحوية من جانب آخر، تطبيقا ودراسة على كتابين من معاني القرآن، كل واحدٍ منهما يعدّ أصلاً للآراء النحوية التي ينتمي إليها صاحبها، وظهرت لي أثناء بحثي لمدة نتائج نجملها في الآتي:

١. للقراءات القرآنية دور مهم في تعدد البنية الصرفية، مما يترتب عليه اختلاف في صيغة الكلمة بين الاسمية والفعلية، واختلاف صيغة الأفعال من حيث بنائها الزمني، والتعدي واللزوم، والتمام والنقصان، والبناء للمعلوم والمجهول، ووجدنا أن القرائن تفسر كل هذا التعدد الصيغي.

٢. كذلك ترتب على اختلاف بنية الكلمة الصرفية اختلاف في توجيه العلامة الإعرابية –أو اختلاف في تعدد الوظائف النحوية–، وتكون البنية الصرفية هي المتحكم الوحيد في توجيه معنى الجملة، ومن ذلك ما تمثل في اختلاف حرف المضارعة في التاء والياء، إذ ترتب على ذلك في الحالات التي رصدها البحث أن ما بعد الياء يكون هو الفاعل، وما بعد التاء هو المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ و{ليستبين سبيل المجرمين} و {هل يستطيع ربُّك} و {هل تستطيع ربَّك} ...

٣. أدت العلامة الإعرابية دورًا مهمًا في إعادة تشكيل المعاني النحوية من حيث تعدد العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، فتارة تعددت العلامة

والوظيفة، وتارة تعددت العلامة دون الوظيفة، وتارة تعددت الوظيفة دون العلاقة، وعلى كلّ مستوى من مستويات التعدد نجد أن الكلمة قد اكتسبت معنى آخر تبعًا لتعدد العلامة يضيف إليها قيمة أخرى، ويجعلها -كما يقول الدكتور حماسة- كالماسة التي تشع من أي ناحية يستقبلها الناظر، وتكون دراسة تعدد العلامة الإعرابية للقراءات القرآنية في ظلّ القرائن يكشف عن أهمية دراسته في ضوء القرينة — أو القرائن- وأنها قد تقبل توجيهًا وترفض آخر، باعتبار قبول القرينة ورفضها.

٤. قد يترك الأصل أحيانًا نظرًا لثقله واشتهار غيره عليه، كما في قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم} في قراءة من جرّ الهاء، فقد وجدنا أن الأصل في الهاء أن تكون مضمومة، كما في "قولُهم" و"عندهُم" و"ضربُهم"، وقد ترك هذا الأصل وكسرت الهاء للشهرة.

٥. وجدنا أن تعدد التوجيه في بعض القراءات القرآنية قد يترتب عليه تعدد في الأحكام الفقهية والعقدية وأمور إيمانية، وهذا التعدد يعدّ مظهرًا من مظاهر الإعجاز الفقهي في القراءات القرآنية، كما أن الترجيح في أحد هذه الوجوه الإعرابية يكون مراعاة لما تقضيه القرينة سواء أكانت القرينة لفظية أو عقلية.

٦. رجّح البحث — في قرينة التضام- أن الحذف الواجب أو الجائز لابد أن تكون له دلالة معنوية يهدد في النص المحذوف إلى جذب انتباه السامع

ورجح أن هذا الحذف يمكن أن نطلق عليه الحذف الفني الذي تروم غايته إلى ترسيخ الشيء المحذوف أمام المخاطب.

٧. أكدّ البحث ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان في قضية نصب المصادر إلى أنها منصوبة على الإنشاء، ويقدر هذا الإنشاء بالحالة السياقية التي تكون عليها الجملة، وذهب إلى أن المصادر المنصوبة إنما قيلت هكذا منصوبة مراعاة لسياق الحال، وأنه لا داعي لتقدير فعل محذوف من جنس المصدر المنصوب؛ لأن في هذا ركاكة وبُعدًا عن مقصود الأسلوب.

٨. تبيَّن من خلال عرض توجيهات الأخفش والفراء للقراءات القرآنية أن الفراء كان أشد عمقًا وأكثر تحليلاً من الأخفش تحليله لوجوه القراءات القرآنية، عندما يكتفي بعرض القراءة القرآنية دون أن يردفها بتحليل للمعنى الذي ترتب على القراءة اللهم إلا في مسائل قليلة، كان التحليل فيها لصالح الأخفش.

٩. اتفاق الأخفش مع الفراء في توجيه القراءة أحيانا، مما يفسر لنا ورود مسائل عالجها الأخفش بمعايير كوفية، ومسائل عالجها الفراء بمعايير بصرية، حدا بأحد الباحثين أن يفند مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وتبين له أن هناك تقاربًا كبيرًا بين المدرستين.

١٠. مجيء بعض القراءات عند الأخفش أو الفراء دون توجيه نحوي أو دلالي يفيد ما ترتب على تلك القراءة، ولعل إغفال ذلك يعود إلى بيان المعنى

أو الإعراب، أو أنهما اعتمدا على فطنة المستمع – في ذلك الزمن – على فهم المراد.

١١. هناك بعض القراءات التي ذكرها الأخفش والفراء، وتعاملا معها بجسارة تنافي قداسة القراءة القرآنية، حتى ولو وصفت بالشذوذ، فوجدنا عندهما عبارات مثل: ولا تصح القراءة بها، والأجود عندي غيرها، وبها نقرأ....

١٢. هناك بعض القراءات التي وجهها الأخفش أو الفراء، وهي قراءة مردودة عندهما، إلا أنهما تعاملا مع النص باعتباره نصًا لغويًا يصح توجيهه، مما يمكن أن نطلق عليه توجيه ما يصح لغةً لا قراءة.

١- فهرس الآيات القرآنية والقراءات

سورة الفاتحة

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢	الحمدُ ❖ الحمدَ ❖ الحمدِ	٣٢١- ٣٦٣
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ	٧	عليهِم ❖ عليهُم	٢٦٩- ٤٥٩

سـورة البقــرة

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	٧	غشاوةً ❖ غشاوةٌ	٣٦٩
صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ	١٨	صمٌ بكمٌ عميٌ ❖ صمًّا بكمًا عميًا	٣٩١
إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ	٢٦	بعوضةٌ ❖ بعوضةً	٤١٩

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً	٢٨	-	٥١
فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	٣٧	آدمُ ، آدمَ كلماتٌ ، كلماتٍ	٢٥٧
وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ	٤٢	-	١٢٤- ٣٥٤
يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ	٤٧	-	٦٧- ٦٨
وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ	٤٩	-	
إِلَى بَارِئِكُمْ	٥٤	بارئْكم	٤٣٦
وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ	٥٨	حطةٌ ، حطةً	٢٣٦- ٣٩٥
فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزًا من السماء بما كانوا يفسقون	٥٩	-	٣٩٦
وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا	٦١	مصرَ ، مصرًا	٤٢٥

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ			
أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ	٧٥	-	٥١
وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ	٧٨	أماني ، أمانيَّ	١٩١
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ	٨٣	لا تعبدون ، لا تعبدوا	١٠٣
مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ	١٠٦	نُنسِها ، نَنسأها	١٤١

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ			
وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	١١١	هودًا أو نصارى، يهوديًّا أو نصرانيًا	١٨٣
بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	١١٧	فيكونُ، فيكونَ	٣٢٧
وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلّىً وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ	١٢٥	اتَّخِذُوا، اتَّخَذُوا	٦٧- ٦٨
وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ	١٢٦	فَأُمتِّعُه، فَأَمْتِعْه	٥٧
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ	١٦١	الملائكة والناس أجمعين، الملائكةُ والناسُ أجمعون	٢٨٣

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ	١٦٥	ولو يرى، ولو ترى	١٤٩- ٣٥١
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ	١٧٨	فاتباعٌ، فاتباعًا	٢٢١
وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	١٧٩	-	
شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا	١٨٥	شهرُ، شهرَ	٤٠١

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
اللَّـهَ عَلَـى مَـا هَـدَاكُمْ وَلَعَلَّكُـمْ تَشْكُرُونَ			
وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُـدْلُوا بِهَـا إِلَـى الْحُكَّـام لِتَـأْكُلُوا فَرِيقـاً مِـنْ أَمْـوَالِ النَّـاسِ بِـالأِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	١٨٨	وتدلوا، ولا تدلوا	١٢٤- ٣٥٤
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّـهَ عَلَـى مَـا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ	٢٠٤	يُشْهِدُ، يَشْهَدُ، يَسْتَشْهِد	١٦٤- ٢٥٩
هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ	٢١٠	الملائكةِ، الملائكةُ	٢٨٥
أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَـدْخُلُوا الْجَنَّـةَ وَلَمَّـا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِـنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَـاءُ وَالـضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُـوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّـذِينَ آمَنُـوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّـهِ قَرِيبٌ	٢١٤	يقولَ، يقولُ، وزلزلوا وزلزلوا حتى يقول الرسول	٣٢٩
قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ	٢١٥	-	٢٣٥
يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَـالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيـهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَـنْ	٢١٧	-	٢٣٤

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ			
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ	٢١٩	العفوُ، العفوَ	١٠٩- ٢٣١- ٢٣٥
وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٢٢٠	إخوانُكم، إخوانَكم	٣٩٨
وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ	٢٢٢	يَطْهُرن، يَطَّهرن، يَتَطهرن	١٧٨

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَلا تَقْرَبُـوهُنَّ حَتَّـى يَطْهُـرْنَ فَـإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ			
وبعولتهن	٢٢٨	وبعولتْهن	٣٤٦
لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ	٢٣٣	تضارُّ، تضارَّ، تضارِّ، تُضارِرْ، تُضارَرْ	٣٤٠
وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٢٤٠	وصيةً، وصيةٌ، فمتاعٌ، كتب عليهم الوصية لأزواجهم	٢١١-٢١٤
مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ	٢٤٥	فيضاعفُه، فيضاعفه	٣٣٢

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَوْ كَالَّـذِي مَـرَّ عَلَـى قَرْيَـةٍ وَهِـيَ خَاوِيَـةٌ عَلَـى عُرُوشِـهَا قَـالَ أَنَّـى يُحْيِي هَـذِهِ اللَّـهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّـهُ مِائَـةَ عَـامٍ ثُـمَّ بَعَثَـهُ قَـالَ كَـمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَـوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَـامٍ فَـانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّـاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَـهُ قَـالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٢٥٩	نُنْشِرُها، نُنْشِزُها، أَعْلَمَ، اعْلَمْ	٥٩- ١٤٤
وَإِذْ قَـالَ إِبْـرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِـي كَيْـفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَـالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُـذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْـكَ ثُـمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَـلٍ مِنْهُنَّ جُـزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَـمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٢٦٠	فصُرهن، فصِرهن	٦٠- ١٢٩ -١٥٦ ٢٦٢
قَـوْلٌ مَعْـرُوفٌ وَمَغْفِـرَةٌ خَيْـرٌ مِـنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذىً	٢٦٣	-	٧١
وَيَأْمُرُكُمْ	٢٦٨	ويأمرْكم	٣٤٦
يَـا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا إِذَا تَـدَايَنْتُمْ	٢٨٢	تجارةً حاضرةً،	٧٠- ٤٢٢

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
بِـدَيْنٍ إِلَـى أَجَـلٍ مُـسَمّىً فَـاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِـبٌ بِالْعَـدْلِ وَلا يَـأْبَ كَاتِـبٌ أَنْ يَكْتُـبَ كَمَـا عَلَّمَـهُ اللَّـهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّـذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّـهَ رَبَّـهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْـهُ شَـيْئاً فَـإِنْ كَـانَ الَّـذِي عَلَيْـهِ الْحَـــقُّ سَـــفِيهاً أَوْ ضَـــعِيفاً أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِـلَّ هُـوَ فَلْيُمْلِـلْ وَلِيُّـهُ بِالْعَـدْلِ وَاسْتَـشْهِدُوا شَـهِيدَيْنِ مِـنْ رِجَـالِكُمْ فَـإِنْ لَـمْ يَكُونَـا رَجُلَـيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَـوْنَ مِـنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُـذَكِّرَ إِحْـــدَاهُمَا الْـــأُخْرَى وَلا يَـــأْبَ الـشُّهَدَاءُ إِذَا مَـا دُعُـوا وَلا تَـسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُـوهُ صَـغِيراً أَوْ كَـبِيراً إِلَـى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلـشَّهَادَةِ وَأَدْنَـى أَلَّـا تَرْتَـابُوا إِلَّـا أَنْ تَكُـونَ تِجَـارَةً حَاضِـرَةً تُـدِيرُونَهَا بَيْـنَكُمْ فَلَـيْسَ عَلَـيْكُمْ جُنَـاحٌ أَلَّـا تَكْتُبُوهَـا وَأَشْـهِدُوا إِذَا تَبَـايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّــهُ فُـسُوقٌ بِكُـمْ وَاتَّقُـوا اللَّـهَ		تجارةٌ حاضرةٌ	

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ			
وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ	٢٨٣	رِهان ، رُهُن	١٨٤

سورة آل عمران

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ	١٢	ستغلبون ، سيغلبون	١٥١
قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُولِي الأَبْصَارِ	١٣	فئةٌ ، فئةً ، فئةٍ	٣١٣
فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ	٣٧	كَفَلَها ، كَفَّلها	١٨- ٧٢

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَأَنْبَتَهَـا نَبَاتـاً حَـسَناً وَكَفَّلَهَـا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً قَـالَ يَـا مَـرْيَمُ أَنَّـى لَـكِ هَـذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّـهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ			
يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ	٤٣	-	٣٠٣
وَلا يَــأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِــذُوا الْمَلائِكَــةَ وَالنَّبِــيِّينَ أَرْبَابــاً أَيَأْمُرُكُمْ بِـالْكُفْرِ بَعْـدَ إِذْ أَنْـتُمْ مُسْلِمُونَ	٨٠	يأمرَكم، يأمرُكم	٣٣٨
هَا أَنْتُمْ أُولاءِ	١١٩	-	١٠٦
إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْـدُهُمْ شَـيْئاً إِنَّ اللَّـهَ بِمَـا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ	١٢٠	يضرْكم، يضرُّكم	١٠٤- ١٠٦-١٤٧
إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَـرْحٌ فَقَـدْ مَـسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ	١٤٠	قَرْحٌ، قُرْحٌ	١٤٠

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الَّـذِينَ آمَنُـوا وَيَتَّخِـذَ مِـنْكُمْ شُــهَدَاءَ وَاللَّــهُ لا يُحِــبُّ الظَّالِمِينَ			
وَمَـا مُحَمَّـدٌ إِلاَّ رَسُـولٌ قَـدْ خَلَـتْ مِـنْ قَبْلِـهِ الرُّسُـلُ أَفَـإِنْ مَـاتَ أَوْ قُتِـلَ انْقَلَبْـتُمْ عَلَـى أَعْقَـابِكُمْ وَمَـنْ يَنْقَلِـبْ عَلَـى عَقِبَيْـهِ فَلَـنْ يَـضُرَّ اللَّـهَ شَـيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ	١٤٤	-	٧٤-٧٦
وَكَـأَيِّنْ مِـنْ نَبِـيٍّ قَاتَـلَ مَعَـهُ رِبِّيُّـونَ كَـثِيرٌ فَمَـا وَهَنُـوا لِمَـا أَصَـابَهُمْ فِـي سَـبِيلِ اللَّـهِ وَمَـا ضَـعُفُوا وَمَـا اسْـتَكَانُوا وَاللَّـهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ	١٤٦	قُتِل ، قاتل	٧٤
وَمَـا كَـانَ قَـوْلَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَـالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِـي أَمْرِنَـا وَثَبِّـتْ أَقْـدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ	١٤٧	قولُهم ، قولَهم	٢٤٧-٤٥١
ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِـنْ بَعْـدِ الْغَـمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَـةٌ قَـدْ أَهَمَّـتْهُمْ أَنْفُـسُهُمْ يَظُنُّـونَ بِاللَّـهِ غَيْـرَ الْحَـقِّ ظَـنَّ	١٥٤	كلَّه ، كلُّه	٢٥٤

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ			
وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ	١٦١	يَغُلَّ، يُغَلَّ	٧٧

سورة النساء

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي	١	الأرحامَ، الأرحامِ	٢٩٥

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً			
فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ	٣	-	٩٧
وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا	١٦	-	٣٧٤
وأشد تثبيتا	٦٦		١٦٩
وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً	٨١	طاعةً، طاعةٌ	٤٠٢
إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً	٩٠	حصرةً، حصرت	٥٠-٤٠٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ	٩٤	فتبينوا، فتثبتوا	١٦٨

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً			
لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً	٩٥	غيرَ، غيرِ	٢٦٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً	١٣٥	تلووا، تلوا	١٦٦
لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً	١٤٨	ظَلَم، ظُلِمَ	١٤٨
ولا تقولوا ثلاثة	١٧١	-	٣٩٧

سورة المائدة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ	١	-	٢٧٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	٢	إن صدوكم، أن صدوكم	٩٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	٦	أرجلَكم، أرجلِكم	٣٠٢
يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ	٢١	-	٤٢٦

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ	٢٤	-	
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٣٨	والسارقُ والسارقةُ، والسارقَ والسارقةَ، أيديهما، أيمانهما	٢١٥-٣٧٣-٣٧٤
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ	٤٥	العينَ الأنفَ الأذنَ السنَ الجروحَ، العينُ الأنفُ الأذنُ السنُ الجروحُ	١١٧-٢٠١-٢٠٦
أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ	٥٠	-	١٢٢-٢٠٦
نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ	٥٢	-	٣٣٦-٣٣٨
وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ	٥٣	يقولُ، يقولَ	٣٣٦-٣٣٨
وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ	٦٧	-	٧٥
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ	٦٩	الصابئون، الصابئين	٢٧٢

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ			
ضرًا ولا نفعًا	٧٦	-	١٤٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	١٠٥	يضرُكم، يضرْكم	١٠٧
إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	١١٢	يستطيع ربُّك، تسطيع ربَّك	١٥٣-٢٦٠
وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا	١١٣	-	١٥٦-١٦٠-٢٦٢-

سـورة الأنعـام

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ	١٤	فاطرُ، فاطرَ، فاطرِ	٣١٦-٣٩٩

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
ثُـمَّ لَـمْ تَكُـنْ فِتْنَـتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَـالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ	٢٣	ربَّنا ، ربِّنا	٤١٠
فتحنا عليهم أبواب كل شيء	٤٤		١١٣
وكـذلك نفـصل الآيـات ولتـستبين سبيل المجرمين	٥٥	لتستبين ، يستبين	١٥٦
وَإِذْ قَـالَ إِبْـرَاهِيمُ لأَبِيـهِ آزَرَ أَتَتَّخِـذُ أَصْنَاماً آلِهَـةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَـكَ فِـي ضَلال مُبِين	٧٤	آزرُ ، آزرَ	
وَمَا يُشْعِرُكُمْ	١٠٩	وما يشعرْكم	٣٤٦
وَكَذَلِكَ زَيَّـنَ لِكَثِيرٍ مِـنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِـمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِـسُوا عَلَـيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَـوْ شَـاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ	١٣٧	زَيَّن ، زُيِّن	٨١
وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْـرَ مَعْرُوشَـاتٍ وَالنَّخْـلَ وَالـزَّرْعَ مُخْتَلِفـاً أُكُلُـهُ وَالزَّيْتُـونَ وَالرُّمَّـانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ	١٤١	-	
مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَـهُ عَـشْرُ أَمْثَالِهَـا وَمَـنْ جَـاءَ بِالـسَّيِّئَةِ فَـلا يُجْـزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ	١٦٠	أمثالِها ، أمثالُها	٢٩١

سورة الأعراف

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا	٢٣	-	٤١٢
يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ	٢٦	لباسُ، لباسَ	٢١٧
فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوا نَعَمْ	٤٤	-	٩٤
قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ وَلا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ	١٥٠	أمَّ، أمِّ	٣٧٩
حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرائيلَ	١٠٥	حقيق على أن لا أقول، حقيق بأن لا أقول	٤٣٧
قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ	١٦٤	-	٣٩٧
وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ	١٧١	-	٦٨
إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ	٢٠١	طائف، طيف	٥٢

سـورة الأنفـال

الآيـة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	٣٢	الحقُّ، الحقَّ	٢٢٧
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ	٧٢	وِلايتهم، وَلايتهم	١٣٤
وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ	٧٣	-	
وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ	٧٥	-	١٣٦

سورة التوبة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	١	-	٢١٣
أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ	٣	رسولُه، رسولِه	٢١-١١٨-٢٠٢-٢٠٣
أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ	٢٣	-	١٠٠
وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ	٣٠	عزيرٌ، عزيرُ	٢٤١-٤٢٧
إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ	٣٧	-	١٤١
نسوا الله فنسيهم	٦٧	-	١٤٢
وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ	١٠٠	الأنصارُ، الأنصارِ	٢٨٦
لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين	١١٧	يزيغ، تزيغ	١٥٩

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ..			

ســورة يونس

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٢٧	قِطْعا، قِطَعا	١٧٠-١٨٦
هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ	٣٠	تبلو، تتلو	
أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ	٣٨	-	٣٥٢
قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ	٥٨	فليفرحوا، فلتفرحوا	٦١
وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ	٦١	أصغرُ وأكبرُ، أصغرَ وأكبرَ	٢٨٨

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلا تُنْظِرُونِ	٧١	شركاءكم، شركاؤكم	٢٧٥

سورة هود

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ	٢٧	بادي، بادئ	١٧١
وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ	٤١	مَجْراها، مُجراها	٥٣
ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ	٤٢	-	٤٥
رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي	٤٥	-	٤٥
قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلْنِ مَا	٤٦	عملٌ غيرُ، عَمِلَ غيرَ	٤٣-٤٥- ٤٦

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ			
وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ	٦١	ثمودَ، ثمودٍ	٤٣١
أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ	٦٨	-	٤٣٢
وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ	٧١	يعقوبُ، يعقوب	٣٠٩-٤١٤
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ	٨١	امرأتك، امرأتُك	١٨٧-٢٦٦
يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه	١٠٥	-	٣٨١
وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ	١١١	إنْ كلٌّ، إنَّ كلاً	٩٥

سورة يوسف

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قُضِيَ الأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ	٤١	-	٣٠

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ	٧٧	-	٩٩
قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلاَّ مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ	٧٩	-	٣٦٣

سـورة الرعـد

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ	٤	يسقى ، تسقى	١٦١

سـورة إبراهيـم

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ	٣٤	كلٌّ ، كلِّ	١١٣

سـورة النحـل

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
مِمَّا فِي بُطُونِهِ	٦٦	-	١٦١

سورة الإسراء

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً❖ اقْرَأْ كِتَابَكَ	١٤، ١٣	-	١٧٠
وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ	٢٣	-	٣٠
وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً	٥٩	-	٢١٩-٤٣١

سورة الكهــف

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلا لآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً	٥	كلمةً، كلمةٌ	٢٦٣
سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ	٢٢	-	٣٩٧
واذكر ربك إذا نسيت	٢٤	-	١٤٢
وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً	٢٥	مائةٍ، مائةِ	٤٤٧
إِنْ تَرَنِ	٣٦	-	٣٨٢
وما أَنْسَانِيهِ إلا الشيطان أن أذكره	٦٣	-	٣٣٧
نَبْغِ	٦٤	-	٣٨١
أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلاً	١٠٢	أفحسْبُ، أفحسِبَ	٤٦-٤٧

سورة مريم

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ	٣٨	-	٣٢٨
إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً	٤٢	-	١٧٤
أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى	٥٧	-	٩٤
إِلاَّ مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئاً	٦٠	-	١٧٤
قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى	٦٣	إنْ هذان ، إنَّ هذان ، إنّ هذين	٨٧
أَوَلا يَذْكُرُ الإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً	٦٧	-	١٧٤
فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ	٧٢	-	٣٠
وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً	٧٤	ريًّا ، رئيا	١٧٣
فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً	٧٥	-	٣٢٨

سورة طـه

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَلاَّ تَتَّبِعَنِ	٩٣	-	٣٨١

سورة الحـج

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا	٣٧	-	١٥٩
فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ	٤٦	-	٢٢٥-٤٢٤

سورة المؤمنـون

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ	٢٢	-	١٦١
قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ	٤٠	-	٤١٦
رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا	١٠٦	-	٤١٢

سورة النـور

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا	١	-	٢١٣
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ	٢	الزانيةُ والزاني، الزانيةَ والزاني	٣٧٣

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
تُؤْمِنُـونَ بِاللَّـهِ وَالْيَـوْمِ الآخِـرِ وَلْيَـشْهَدْ عَـذَابَهُمَا طَائِفَـةٌ مِـنَ الْمُؤْمِنِينَ			
أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال	٣١		٢٦٩

سورة الشعراء

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ	٣	-	١٠٠
قالوا لا ضير	٥٠	-	١٤٨
فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ❖ وَكُنُـوزٍ وَمَقَـامٍ كَـرِيمٍ ❖ كَـذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ	٥٧-٥٩	-	٤٢٦
أَوَلَـمْ يَكُـنْ لَهُـمْ آيَـةً أَنْ يَعْلَمَـهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ	١٩٧	آيةً ، آيةٌ	٢٤٩-٤٥٢
وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ	٢٢٤	-	٣٧٤

سورة النمل

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ	٢٣	-	١١٣
أَلاَّ يَـسْجُدُوا لِلَّـهِ الَّـذِي يُخْـرِجُ	٢٥	ألاّ يسجدوا ، ألاَ	٦٤

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ		يسجدوا	
أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا	٦٧	-	٢٧٦

ســورة القصــص

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ	٣٤	يصدقُني ، يصدقْني	٣٤٢

ســورة الــروم

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ	٤	من قبلُ ومن بعدُ ، من قبلاً ومن بعدًا ، من قبلٍ ومن بعدِ	٣٨٤

ســورة لقمـــان

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ	١٦	مثقالُ ، مثقالَ	٢٢٥-٤٢٣

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٢٧	البحرُ، البحرَ	٢٠٧

سورة الأحـــزاب

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ	٥٢	-	١٥٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيماً	٥٣	غيرَ، غيرِ	٣٠٠
مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً	٦١	-	٢٤١

سورة سبأ

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ	٦	-	٢٢٨
فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ	١٤	-	٣٠
رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا	١٩	بَاعَدَ، بَعِّدْ، باعِد، بَعَّدَ، بَعُدَ	١٨

سورة فاطر

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ	٤٣	السيئْ	١٠٦-٣٤٦

سورة يس

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ	٣٧	-	٢٢٠

سورة غافر

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ	٥	برسولهم، برسولها	٤٤٦

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ	٣٥	قلبِ، قلبٍ	٣٨٣
لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ❖ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ	٣٦،٣٧	-	١٢٥
وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ	٨٠	-	

سورة فصلت

الآيـــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ	٩	-	٢٤٤
وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ	١٠	سواءً، سواءٌ، سواءٍ	٢٤٣
فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لا يُنْصَرُونَ	١٦	نحْسات، نحِسات	١٣٩
وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ	١٧	ثمودُ، ثمودَ	٢١٨

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ			
وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الأَسْفَلِينَ	٢٩	-	٤١٢

سـورة الزخــرف

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ	٥	-	١٠٠
فَلَوْلا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ	٥٣	أسورة، أساورة	١٩٢
وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ	٧٦	-	٢٢٧

سـورة الدخــان

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ❖ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ❖ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ	٢٥- ٢٨	-	٤٢٦

سورة الجاثية

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ	٢١	سواءً، سواءٌ	٢٢٢
مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا	٢٥	-	٤٥٢
وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا	٣٢	-	٢٠٢

سورة محمد

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ	٤	-	٣٦٣

سورة الحجرات

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ	١١	-	١٥٩

سورة القمر

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ	٧	خشعًا، خاشعًا	١٣٩- ١٨٧-٤٤٣

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ	١٩	-	
فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ	٢٤	-	٢١٩-٣٧٣

سـورة الحـديـد

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَالْيَوْمَ لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ	١٥	يؤخذ ، تؤخذ	١٦٢

سـورة الحشـر

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ	١٧	خالدان ، خالدين	٢٥٢

سـورة التحـريـم

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ	٤	-	٢٠٢

سـورة القلـم

الآيــة	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	٩	-	١٢٥

سورة الحاقة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ	١٩	-	١٧٠

سورة المزمل

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ❖ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً	٨-٩	ربُّ، ربِّ	٢٨١
تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْرًا	٢٠	-	٢٢٧

سورة المدثر

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ	٦	تستكثرْ، تستكثرُ	٣٤٤

سورة القيامة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
يَقُولُ الإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ	١٠	المفَر، المفِر	١٣٦

سورة المرسلات

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ❖ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ	١٦، ١٧	نتبعُهم، نتبعْهم	٣٤٥
هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ	٣٥	يومُ، يومَ	٢٤٥

سورة النبأ

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ❖عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ	١، ٢	-	١١٢

سورة النازعات

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا	٤٣	-	١١٢

سورة البروج

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ	١٥	المجيدِ، المجيدُ	٣٢٥
بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ❖ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ	٢١، ٢٢	محفوظٍ، محفوظٌ	٣٢٥

سورة الفجر

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ	٤	يسر، يسري	٣٧٦
وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ	١٦	فَقَدَرَ، فَقَدَّر	١٧٩

سورة البلد

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
فَكُّ رَقَبَةٍ ❖ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ	١٣، ١٤	فكُّ، فكَّ	٤٧-٤٩

سورة البينة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا	٦	-	٢٥٢

سورة الهمزة

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ	٢	عدَّ، عددَه	١٨٠

سورة المسد

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ	٤	حمالةُ، حمالةَ	٢٣٩

سورة الإخلاص

الآية	رقمها	القراءات التي فيها	الصفحات
قل هو الله أحد، الله الصمد	١،٢	-	٤٢٨

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٣- فهرس الأشعار

حرف الهمزة

المضمومة

حرف البـــاء

المفتوحة

المضمومة

المكسورة

حرف التاء

المكسورة

حرف الحاء

المفتوحة

المضمومة

المكسورة

حرف الدال

المضمومة

المكسورة

حرف الراء

المفتوحة

المضمومة

المكسورة

حرف السين

المضمومة

حرف العين

المفتوحة

المضمومة

حرف الفاء

المضمومة

المكسورة

حرف القاف

المضمومة

المكسورة

حرف اللام

الساكنة

المفتوحة

المكسورة

حرف النــون

المفتوحة

المكسورة

حرف الهاء

المفتوحة

حرف الياء

المكســورة

٤- فهرس أنصاف الأبيات

المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

- الأبرص، أبو زياد عبيد. **ديوان عبيد بن الأبرص،** دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.
- أحمد، عبد العباس عبد الجاسم. **التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع،** أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠١م.
- أحمد، عبد المحسن. **تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن،** رسالة ماجستير، دار العلوم.
- الأخطل، غياث بن غوث. **ديوان الأخطل،** إعداد إيليا سليم، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة. **معاني القرآن،** دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله. **التصريح بمضمون التوضيح،** وبهامشه حاشية الشيخ يس، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. **كتاب معاني القراءات،** حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. **شرح الكافية لابن الحاجب،** تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ.

- الأسدي، بشر بن أبي حازم. **ديوان بشر بن أبي حازم**، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.
- الأسود، كثير بن عبد الرحمن. **ديوان كثير عزة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين. **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ
- الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي. **شرح اللمع**، حققه ودرسه إبراهيم محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق د. محمد الدالي، ط١، دمشق، مطبعة الصباح، ١٤١٥هـ.

- الأعشى، ميمون بن قيس. **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.
- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ.

البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبدالمجيد طه، مطبعة دار الكاتب العربي، القاهرة.

- الأنصاري، كعب بن مالك الأنصاري، **ديوان كعب بن مالك،** دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- الباهلي، عمرو بن أحمد. **شعر عمرو بن أحمد الباهلي،** جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.
- البخاري، أبوعبد الله بن محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري،** دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٩م.
- بدوي، حنفي أحمد. **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الزجاج والنحاس من الفاتحة إلى الإسراء،** رسالة ماجستير، بدار العلوم، ٢٠٠٠م.
- البرسوي، محمد إسماعيل حقي. **تفسير روح البيان،** أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد، لصاحبها قاسم محمد الرجب.
- بسطويسي، فريد أحمد. **الظواهر النحوية والصرفية في القراءات الشاذة لأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما،** رسالة دكتوراه، دار العلوم، ١٩٩٩م.
- بسندي، خالد عبد الكريم. **ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية،** رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب،** تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

- البغوي، أبو محمد بن الحسين. **مختصر تفسير البغوي،** اختصار وتعليق عبد الله بن أحمد بن علي الزبد، دار السلام للنشر والتوزيع.
- البغوي، أبو محمد بن الحسين. **معالم التنزيل،** تحقيق خالد العك، ومروان سوار، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعونة، ١٩٨٧م.
- أبو البقاء، يعيش بن علي. **شرح المفصل،** عالم الكتب، بيروت.
- بلحبيب، رشيد. **ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي،** منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب.
- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي. **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل،** دار البيان العربي، ط١، ١٤٢١هـ.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. **جامع الترمذي،** اعتنى به بيت الأفكار الدولية.
- ثابت، حسان. **ديوان حسان بن ثابت،** المطبعة الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- جبير، مجاهد بن جبير المخزومي. **تفسير مجاهد،** تحقيق محمد عبد السلام، الطبعة الأولى، مدينة نصر، دار الفكر الإسلامي، ١٤١٠هـ.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد. **النشر في القراءات العشر لابن الجزري،** تحقيق د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة.
- أبو جناح، صاحب. **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري،** دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٩٩٩م.
- الجندي، طه محمد. **التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل،** بدون بيانات.

ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩هـ.

- حامد، عبد السلام السيد. **الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- حسان، تمام.**الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

اللغة العربية معناها ومبناها، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

- الحطيئة، جرول بن أوس. **ديوان الحطيئة**، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.
- حمودة، طاهر سليمان. **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- الحموز، عبد الفتاح. **المذهب السلفي في النحو واللغة**، مجلة الحكمة، العدد الرابع عشر، ١٩٨٠هـ.

- الحميري، يزيد بن مفرغ. **ديوان يزيد بن مفرغ الحميرى،** جمع وتنسيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- الحندود، إبراهيم بن صالح، **الاحتجاجات النحوية للقراءات القرآنية بين أبي جعفر النحاس وأبي عبيد القاسم بن سلام،** مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣٤، ١٤٢٢هـ.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق مصطفى النماس، ط١، ١٩٨٩م.

البحر المحيط، ط. دار الفكر، ١٤٠٣هـ، وطبعة دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق وشرح وتعليق د. صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة.

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. **الحجة**، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، طبع دار الشروق، ١٩٧٧م.

مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، كتاب القراءات الشاذة، تحقيق براجستراسر، مطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.

- ابن الخباز، أحمد بن الحسين. **توجيه اللمع،** تحقيق. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م.
- الخطفي، جرير بن عطية. **ديوان جرير،** تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، ط٣.
- ابن خطيب زملكان، كمال الدين عبد الواحد. **المُجيد في إعجاز القرآن المجيد،** دراسة وتحقيق د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٨٩م.

- الخنساء، تماضر بنت عمرو. **ديوان الخنساء،** تحقيق أنور أبو سليم، دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- الخولي، عبد الله. **قواعد التوجيه في النحو العربي،** رسالة دكتوراه، بدار العلوم، ١٩٩٧م.
- الدؤلي، ظالم بن عمرو. **ديوان أبي الأسود الدؤلي،** تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. **التيسير في القراءات السبع** ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل.
- ابن دريد، محمد بن الحسن. **جمهرة اللغة،** حققه وقدّم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الدسوقي، إبراهيم محمد أحمد. **قرينة السياق في التركيب القرآني،** رسالة ماجستير، بدار العلوم، ٢٠٠٠ م.
- الدمياطي، أحمد بن محمد البناء.**إتحاف فضلاء البشر،** صححه علي محمد الضباع، مطبعة المشهد الحسيني، بدون بيانات.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة. **ديوان ذي الرمة،** شرح أحمد بن حاتم الباهلي، حققه وقدم له د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الأعيان، بيروت، ١٩٨٢.
- الراجحي، عبده. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية،** دار المعرفة الجامعية، ١٤١٩هـ.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر. **التفسير الكبير**، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.

- الراعي النميري، عبيد بن حصين. **ديوان الراعي النميري،** جمعه وحققه رانبهرات فاييرت، نشر شتايز، بفيسبادن، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. **تفسير الراغب الأصفهاني، من أول سورة آل عمران وحتى نهاية الآية ١١٣من سورة النساء، دراسة وتحقيقًا،** عادل بن علي الشدي، رسالة دكتوراة، مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد.**البسيط في شرح جمل الزجاجي،** تحقيق ودراسة د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الرقيات، عبد الله بن قيس. **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات** تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت لطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد. **معاني القرآن وإعرابه،** شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق.**مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، الكويت، وزارة الإعلام، ١٩٨٤م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، **أساس البلاغة**، مركز تحقيق التراث، ط٣، ١٩٨٥م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الطباعة المصرية، ١٢٨١هـ.

- ابن أبي زمنين، أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى. **تفسير ابن أبي**

زمنين، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ود. أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.

- السامرائي، فاضل صالح. **الجملة العربية والمعنى،** ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،** مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٩٧م.
- أبو السعود، محمد بن محمد العماري. **تفسير أبي السعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم،** دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السكري، أبو سعيد. **شرح أشعار الهذليين،** تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد. **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم،** تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، وطبعة أخرى تحقيق أحمد الخراط، دمشق، دار العلم، ط١، ١٤٠٧هـ.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **كتاب سيبويه،** تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن ،**الإتقان في علوم القرآن،**

تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٢٧هـ.

- الشاهوردي، مصنفك علي بن محمد. **شرح العوامل المائة،** تحقيق مطلق محمد مبارك الرشاد، رسالة ماجستير، بدار العلوم، ٢٠٠٣م.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي. **حماسة ابن الشجري،** تحقيق عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، دمشق، ط١، ١٩٧٠م.
- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل.**أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو،** دار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- صبرة، محمد علي حسنين. **تعدد التوجيه النحوي،** رسالة دكتوراه، بدار العلوم، ١٩٨٦م.
- الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد. **غيث النفع في القراءات السبع،** على هامش سراج القارئ المبتدئ، طبع مصطفى الحلبي.
- صلاح، شعبان. **الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن، وروايات العلماء عنه،** دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

من آراء الزجاج النحوية، قراءة في معاني القرآن وإعرابه، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- الضامن، حاتم. **شعراء مقلون،** عالم الكتب، بيروت، ط١.
- الضبعي، المتلمس جرير بن عبد العزى. **ديوان المتلمس الضبعي،** تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات، مج١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن حسن. **مجمع البيان في تفسير القرآن،** بيروت، مكتبة الحياة.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن،** دار الفكر، وطبعة العلامة محمود محمد شاكر، دار المعارف.
- الطناحي، محمود. **مستقبل الثقافة العربية،** مطبعة دار الهلال.
- الطويل، محمد عبد المجيد. **القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية،** رسالة دكتوراه، دار العلوم، ١٩٨٠م.
- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك. **ديوان لبيد بن ربيعة،** تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام الكويتية، ط٢، ١٩٨٤م.
- العبادي، عدي بن زيد. **ديوان عدي بن زيد العبّادي،** تحقيق محمد جبّار العبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث، شركة دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. **بناء الجملة العربية،** دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، سلسلة دراسات عربية وإسلامية، نشر مكتبة الزهراء، العدد الثاني، ١٩٨٤م.

الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم.

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ب.ت.

النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، الطبعة الثانية.

منهج في التحليل النصي للقصيدة، مجلة فصول، العدد الثاني.

- عبد المجيد، أحمد جمال الدين أحمد. **المسائل الخلافية في الأنصاف وأسرار العربية،** رسالة دكتوراه، دار العلوم، ٢٠٠١م.
- العبيدان، موسى مصطفى عبد القادر، **اختلاف الإعراب في القراءات السبع، توجيهه وعلاقته بالمعنى**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٩٨٦م.
- العثيمين، محمد بن صالح. **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام،** مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- العجاج، رؤبة بن عبد الله. **ديوان رؤبة بن العجاج،** تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. **ضرائر الشعر،** تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. **المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل،** تحقيق محمد بركات، المركز العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- العكبري، عبد الله بن الحسين.**إعراب القراءات الشواذ،** دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

- علي، عيسى شحاته عيسى. **العربية والنص القرآني، دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه في أوائل القرن الثالث الهجري،** دار قباء، القاهرة.

معاني القرآن للكسائي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

- عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء،** عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.
- العيني، محمود بن أحمد. **المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية،** مطبوع مع **خزانة الأدب،** دار صار، بيروت.
- ابن غلبون، أبوالحسن طاهر بن عبد المنعم، **اختلاف القراءات السبعة في الياءات والتاءات والنونات والباءات والثاءات،** تحقيق د. سر الختم الحسن عمر، مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٦هـ.

- فاخر، علي محمد. **تغيير النحويين للشواهد، بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. **الصاحبي**، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير جوريجاتي، دار المأمون للتراث، ط. ١٤٤١هـ.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، بيروت لبنان.
- القرطبي، عبد الله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م.
- قطب، سيد. **في ظلال القرآن**، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، وطبعة أخرى عن دار الكتب أيضًا، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض.
- كرار، عزت شحاته، **أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ابن كلثوم، عمرو بن مالك. **ديوان عمرو بن كلثوم،** جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **النكت والعيون، تفسير الماوردي،** راجعه وعلّق عليه السيد عبد المقصود عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٢هـ.
- المثقب العبدي، العائذ بن محصن. **ديوان المثقب العبدي،** تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج١٦، القاهرة، ١٩٧٠م.
- المثنى، أبو عبيدة معمر. **مجاز القرآن** تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. **السبعة في القراءات،** تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- محمد، إدريس حامد. **القراءات الشاذة أحكامها وآثارها،** مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ.
- محمد، خالد عباس. **التوجيهات النحوية لأبي البركات النسفي في تفسيره، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دراسة نحوية دلالية،** رسالة دكتوراه، دار العلوم، ٢٠٠٣م.
- محمود، رضا خليفة. **قراءة عاصم الجحدري دراسة نحوية صرفية،** رسالة ماجستير، دار العلوم، ٢٠٠١م.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. **شرح التسهيل،** تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، رسالة ماجستير، دار العلوم، ٢٠٠٣م.

- مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد. **تاج العروس من جواهر القاموس،** لمرتضى الزبيدي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- المرزباني، محمد بن عمران. **معجم الشعراء،** مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- المزني، معن بن أوس بن نصر. **ديوان معن بن أوس،** تحقيق شوارتز، ليبزج، ١٩٠٣م.
- مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر. **ديوان مسكين الدرامي،** جمع عبد الله الجبوري، مطبعة دار البصرة، بغداد، ١٩٧٠م.
- مكرم، عبد العال سالم. **القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية،** مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
- مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب،** طبعة دار صادر، بيروت.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. **إعراب القرآن،** تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل،** تحقيق يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ.

- **ديوان الهذليين،** نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد، **الأزهية في علم الحروف** ، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربي، دمشق، ط١، ١٩٨١م.
- هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٦هـ. **شرح شذور الذهب،** إعداد عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- بنت هفان، الخرنق بنت بدر. **ديوان الخرنق بنت هفّان،** رواية أبي عمرو ابن العلاء، تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- الوائلي، طَرَفَة بن العَبد. **ديوان طرفة بن العبد،** دار صادر، بيروت.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **أسباب النزول،** تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ب.ت.
- الورد، عروة بن زيد العبسي. **ديوان عروة بن الورد،** شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط١، ١٩٦٦م.

- يوسف، آمال حسن علي. **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي ابن أبي طالب وجامع العلوم الباقولي،** رسالة ماجستير، بدار العلوم، ٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

إصدارات مركز حمد الجاسر الثقافي

١- **حمد الجاسر في عيون الآخرين:**
مجموعة كلمات ومراثٍ قيلت في وفاته، جمع وترتيب مركز حمد الجاسر الثقافي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢- **معجم الأماكن الواردة في المعلّقات العشر:**
تأليف: سعد بن عبدالله بن جنيدل، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣- **اليمامة وكُتّابها من (١٣٧٢ إلى ١٣٨٢هـ):**
تأليف: د. عبدالعزيز بن صالح بن سلمة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤- **البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية (٢) المنطقة الوسطى:**
تأليف: محمد بن عبدالرزاق القشعمي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥- **الأوسمة العثمانية والحاصلون عليها من الجزيرة العربية في وثائق الأرشيف العثماني:**
تأليف: د. سهيل صابان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦- **الشعر الموضوع والمضطرب النسبة في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني:**
جمع وتوثيق ودراسة: د. أحمد سليم غانم، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧- **جزيرة العرب في كتاب (مختصر الجغرافيا الكبير) لأبي بكر بن بهرام الدمشقي (المتوفى عام ١١٠٢هـ):**
ترجمة من التركية العثمانية وحققه وعلّق عليه: د. مسعد بن سويلم الشامان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨- **حمد الجاسر في الصحف السعودية: كشاف بما نشر له وعنه:**
إعداد: مركز حمد الجاسر الثقافي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٩- **بواكير الطباعة والمطبوعات في بلاد المملكة العربية السعودية:**
تأليف: د. أحمد بن محمد الضبيب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠- **تدريس المقررات بغير العربية:**

إعداد: مركز حمد الجاسر الثقافي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١١- **اللغة المحكية في حوطة بني تميم:**

تأليف: د. محمد الباتل الحربي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٢- **النفي في نقائض جرير والفرزدق – دراسة أسلوبية:**

تأليف: هند بنت عبدالرزاق المطيري، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣- **نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين:**

تأليف: سلطان بن ناصر المجيول، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤- **النقد الانطباعي لدى النقاد السعوديين من عام ١٣٤٤هـ إلى ١٤٠٥هـ:**

تأليف: ظافر الكناني، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٥- **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية:**

تأليف: د. محمد عبيد، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٦- **«اليمامة» في سنواتها الأولى فترة رئاسة الشيخ حمد الجاسر لتحريرها: جزءان:**

إعادة طباعة للمجلة بعناية مركز حمد الجاسر الثقافي وتقديم د. عبدالعزيز بن سلمه.